مجلة بروميثيوس الدولية

للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية و القانونية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات و الأبحاث
في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية و القانونية

المدير المسؤول و رئيس التحرير :
د.سامي دقاقي

المجلد الأول

العدد الخامس

أكتوبر 2026

جميع الحقوق محفوظة للمجلة

رقم الإيداع القانوني:2026PE0013

الرقم الدولي المعياري: 6837- 3119

الرقم الدولي المعياري الإلكتروني: 6845 -3119

عنوان المجلّة

مجلة بروميثيوس الدولية للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية

المدير المسؤول ورئيس التحرير

د. سامي دقاقي

مجال الاشتغال

العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية

شركاء المجلة

مركز قرطبة الخاص بالدراسات والأبحاث

مركز قرطبة/Center Qortoba للدراسات والأبحاث / For studies and research

المركز الأكاديميACETI

ACETI

الإيداع القانوني

2026PE0013

الرقم الدولي المعياري

3119-6837

الرقم الدولي المعياري الإلكتروني

3119-6845

تصميم الغلاف و تنسيق العدد

مصطفى جليل

التواصل مع المجلة

الهاتف و الواتساب: 212659792126+

البريد الإلكتروني:

Magazine.prometheus@gmail.com

الموقع الإلكتروني:

WWW.PROMETHEUSMAG.ORG

المجلة موطنة في المنصة الوطنية PSRM
التابعة للمعهد المغربي للمعلومات العلمية و التقنية IMIST

CNRST

IMIST
Institut Marocain de l'Information Scientifique et Technique
المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني

منشورات مركز بروميثيوس للدراسات والأبحاث الأكاديمية (PCARS)

PROMETHEUS CENTER FOR ACADEMIC RESEARCH AND STUDIES (PCARS)

جميع الحقوق محفوظة للمجلة ©

أعضاء إدارة المجلة

المدير المسؤول و رئيس التحرير
د.سامي دقاقي

نائب رئيس التحرير
د.عبد الله اللويز

سكرتير التحرير
د.عصام الامحراك

مسؤول العلاقات العامة
سعيد موزك

مسؤولة الموقع و النشر الالكتروني
إكرام راشد

التصميم و الإخراج الفني
مصطفى جليل

أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلة

د. البروفيسور الخمار العلمي	سوسيولوجي، وخبير في علوم التربية، المغرب
د. البروفيسور محمد الدريج	خبير في التربية، المغرب
د. البروفيسور محمد حجاوي	أستاذ التعليم العالي، الفلسفة و علم النفس الإكلينيكي،مدير المعهد العالي لمهن التمريض و تقنيات الصحة،الرشيدية،المغرب
د. البروفيسور مولاي إسماعيل علوي	أستاذ التعليم العالي في علم النفس الإكلينيكي جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس،المغرب
د. البروفيسور مصطفى بوعناني	أستاذ التعليم العالي في اللسانيات المعرفية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
د. البروفيسور عبد الرحمن حداد	أستاذ التعليم العالي في القانون جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس،المغرب
د. ادريس الخضراوي	أستاذ التعليم العالي، اللغة العربية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء،المغرب
د.إستير لوبيز زافرا	أستاذة التعليم العالي في علم النفس الاجتماعي جامعة خاين بإسبانيا

أعضاء اللجنة العلمية للمجلة

عبد العزيز مناضل	أستاذ التعليم العالي، اللغة العربية، جامعة ابن طفيل،القنيطرة، المغرب
عبد المجيد شكير	أستاذ التعليم العالي، باحث في الجماليات والتربية الفنية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالدار البيضاء، المغرب
رقية أشمال	أستاذة التعليم العالي، القانون العام، كلية علوم التربية- الرباط، المغرب
عبد الله الحلوي	أستاذ التعليم العالي، اللغة الإنجليزية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب
عمر أكراصي	أستاذ محاضر مؤهل، علوم التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بفاس،المغرب
هدى بلمكي	أستاذة محاضرة مؤهلة، علوم التربية، المدرسة العليا للأستاذة بمكناس،المغرب
عبد الله الإدريسي	أستاذ محاضر مؤهل، علم النفس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس،المغرب
عبد الله أزور	أستاذ محاضر مؤهل، علم النفس، المدرسة العليا للأساتذة بالرباط،المغرب
عتيقة بونو	أستاذة محاضرة مؤهلة، علم النفس، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة،المغرب
إيمان توفيق	أستاذة محاضرة مؤهلة، علم النفس، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء،المغرب
يسرى التازي	أستاذة محاضرة مؤهلة علم النفس، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء ،المغرب
أكرم عبد الله الأدور	أستاذ مساعد، علم النفس، جامعة ذمار، اليمن
محمد مزيان	أستاذ محاضر مؤهل، التاريخ، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة،المغرب
حميد بنسي	أستاذ محاضر مؤهل، الجغرافيا، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة،المغرب
ادريس لويز	أستاذ محاضر مؤهل، الفرنسية، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة،المغرب
هشام بن الهاشمي	أستاذ محاضر مؤهل، المسرح، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة،المغرب
عمر الرويضي	أستاذ محاضر مؤهل، اللغة العربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالدار البيضاء،المغرب
رضوان أبو فراس	أستاذ محاضر مؤهل، علوم التربية، المدرسة العليا للأساتذة بالدار البيضاء،المغرب
أسامة الصغير	أستاذ محاضر مؤهل، اللغة العربية، المدرسة العليا للتربية والتكوين بالقنيطرة المغرب
أصبيو فاطمة الزهراء	أستاذة محاضرة مؤهلة، علم النفس الإكلينيكيّ المرضي، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب
الزهرة شلاط	أستاذة محاضرة مؤهلة،اللغة الفرنسية،الكلية متعددة التخصصات الرشيدية،جامعة مولاي اسماعيل مكناس،المغرب
محمد الناجي	أستاذ محاضر، علم النفس، كلية الطب والصيدلة بالعيون،المغرب
نوال فهمي	أستاذة محاضرة، علم الاجتماع، كلية الطب والصيدلة بفاس،المغرب
حمدي التريعي	أستاذ مساعد، علم النفس، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بوجدة،المغرب
بوشعيب متعبد	أستاذ مساعد، اللغة الفرنسية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالجديدة،المغرب

أعضاء اللجنة العلمية للمجلة

عفاف عبد الكريم مرشد ربيع	أستاذة مساعدة، علم النفس بجامعة النجاح الوطنية - فلسطين
رجاء مفقود	أستاذة مساعدة،اللسانيات العربية،المركز الجهوي لمهن التربية و التكوين سطات،المغرب
ربيعة عادل	أستاذة محاضرة،اللغة الفرنسية،كلية الطب و الصيدلة و طب الأسنان بفاس،المغرب
حسناء الفوقي	أستاذة محاضرة،اللغة الفرنسية،جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال المغرب
حكيمة الحجار	أستاذة محاضرة، علم النفس الاكلينيكي بجامعة الحسن الثاني،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،المغرب
ليلى شيباني	أستاذة محاضرة، علم نفس الصحة، جامعة الجزائر 2 - الجزائر
يوسف عبو	أستاذ محاضر،علم النفس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله،فاس، المغرب
هشام ابرير	دكتور باحث في علم النفس، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة،المغرب
قاسم شرف	دكتور باحث في الفلسفة، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة،المغرب
سامية رماش	دكتورة باحثة في القانون، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس،المغرب
زكرياء الزاير	دكتور باحث في اللغة العربية و آدابها،جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس،المغرب

شروط النشر في مجلة بروميثيوس

1- أن يكون البحث أصليا وغير منشور سابقا، سواء في مجلة أو كتاب أو موقع.
2- أن يلتزم بالمنهجية العلمية الأكاديمية المتعارف عليها دوليا.
3. ألا يقل حجم البحث عن 3000 كلمة ولا يزيد عن 5000 كلمة.
4- بالنسبة للغة العربية، يرجى استعمال خط Simplified Arabic حجم 14 في المتن، وخط Simplified Arabic (Bold) حجم 16 في العناوين. بالنسبة للغتين الفرنسية والإنجليزية، يرجى استعمال خط Times New Roman حجم 12 في المتن، وخط(Times New Roman (Bold، حجم 14 في العناوين. مسافة التباعد في المتن ولائحة المراجع هي 1.15 سواء بالنسبة للغة العربية أو اللغتين؛ الفرنسية والإنجليزية.
5- أن يتضمّن البحث المكتوب باللغة العربية ملخصين باللغتين (العربية والإنجليزية)، بينما تتضمن البحوث باللغة الفرنسية ملخصات بالفرنسية والإنجليزية، أما البحوث باللغة الإنجليزية فتتضمن ملخصات بالإنجليزية والعربية، على ألاّ يزيد الملخصان عن 250 كلمة لكل واحد، ولا يتجاوزا 5 خمس كلمات مفتاحية. كما ينبغي ترجمة عناوين المقالات العربية والفرنسية إلى الإنجليزية، وعناوين المقالات الإنجليزية إلى العربية. وأن يثبت أسفل العنوانين في الوسط وبنفس الخطوط المشار إليها أعلاه وبحجم 11؛ الاسم الكامل بالحروف العربية واللاتينية في نفس السطر، ثم يليهما في الأسطر الموالية: الصفة والمؤسسة الجامعية (الكلية أو المؤسسة والجامعة، المدينة والدولة) والبريد الإلكتروني الأكاديمي و Orcid إن توافر.
6- تكتب الهوامش أسفل الصفحات بنفس الخطوط المشار إليها أعلاه حسب اللغة، بحجم خط 10 فقط، وتباعد 1.15.
7- أن تُكتب المراجع وفق نظام APA، أو أي نظام آخر شرط أن تكون بشكل مضبوط ومحكم التنسيق، مع الحرص على خلوّ المقال في لغاته الثلاثة من الأخطاء الإملائية (إخضاعه لتدقيق لغوي).
8- يرجى عدم ترقيم الصفحات أو تضمينها إطارات وحدود Trames et Bordures، أو ترك بياضات ومساحات فارغة عدا ما تفرضه ضرورة التنسيق والتوضيب. وأيضا عدم ترك فراغات بين أرقام العناوين ومفرداتها. كما يرجى عدم ترك عناوين لوحدها في أسفل الصفحات، أو الفصل بين الجداول والأشكال والرسوم وعناوينها (مثلا العنوان في صفحة والجدول في صفحة أخرى). وأيضا عدم كتابة العناوين أو الكلمات، سواء في المتن أو الهامش أو لائحة المراجع بلون آخر غير الأسود.

مواعيد هامة:

آخر موعد لاستقبال الأبحاث: 25 من كل شهر .
تاريخ صدور العدد: 10 من الشهر الموالي ، حيث سيكون متوافرا في موقع المجلة:
Www.prometheusmag.org وأيضا على المنصة الإلكترونية **PRSM** التابعة للمعهد المغربي للمعلومات العلمية والتقنية **IMIST.**

الإرسال:

تُرسل الأبحاث بصيغة Word منسقة وموضّبة وفق الشروط وداخل الأجل المذكورين أعلاه، إلى البريد الإلكتروني للمجلة حصريا: Magazine.prometheus@gmail.com
للتواصل والاستفسار يرجى الاتصال **هاتفيا** أو عبر **واتساب** على الرقم التالي: 00212659792126

ملحوظة: يرجى الاطلاع على شروط وأخلاقيات النشر بتفصيل على موقع المجلة المذكور أعلاه.

فهرسة العدد

الرقم	عنوان البحث أو الدراسة	المؤلف	ص
0	كلمة العدد بقلم المدير المسؤول ورئيس التحرير	د. سامي دقاقي	10
1	ديدكتيك الدرس النحوي في ضوء اللسانيات الحاسوبية بالجامعة المغربية	أ.د. يونس البودامي	11
2	التحولات الجمالية ورهانات ما بعد الحداثة في الكتابة المسرحية بين النص المسرحي والسيناريو الأدائي	أ.د. أنس العاقل	30
3	مفهوم اللغات المتخصصة ومعايير تمييزها: دراسة لسانية تداولية مقارنة في ضوء المقاربات المصطلحية الحديثة	أ.د. محي الدين بنسليمان	46
4	بنية قصيدة المدح: دالية الأعشى الكبير أنموذجا	د. بدي الشيخ البخاري	68
5	التغايرية المطرية وأثرها على الأنشطة الفلاحية البورية في إقليم سيدي بنور- دكالة	د. يوسف العود	80
6	الاتجاهات المناخية وآثارها على الدينامية السكانية: الهجرة القروية بوحدة خريبكة كاستجابة للتحول المناخي	د. المصطفى لبيبي د. محمد ناسمي	103
7	اللاتمركز الإداري بالمغرب في ظل الجهوية المتقدمة: معيقات التنزيل ورهانات بناء تكامل ترابي متوازن	د. كمال الهزاط	117
8	الإدارة الانتخابية بالمغرب بين رهانات الحكامة الديمقراطية ومنطق الضبط	د. حسن أخراز	135
9	تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في ظل الممارسة الدستورية	د. أنوار التازي	152
10	Logique constructive (non duale) : une exigence de l'ontologie ou de la méthodologie ? (Partie 2)	Pr. Dr. Saeb Elamami	173
11	Traitement neurocognitif des consignes scolaires chez les élèves du primaire : attention, mémoire de travail,discours intérieur, imagerie mentale et émotions dans une perspective neuroéducative	Pr. Dr. Ismail Chaaouf	187
12	De la crise des finalités de l'École à la place de l'EPS au Maroc : En dialogue avec Didier Delignières	Mustapha Souib	196
13	Repenser l'enseignement du FLE à l'ère des nouvelles pratiques pédagogique: enjeux et perspectives.	Dr. Chahbi Anass	208
14	Du pré-service au développement professionnel continu: vers un nouvel écosystème de formation des enseignants au Maroc	Houda Amgarni Pr. Amel Nejjari Pr. Mohamed Khaldi	221

فهرسة العدد

الرقم	عنوان البحث أو الدراسة	المؤلف	ص
15	Le réel et l'insolite dans Le grand départ de Moha Souag	Dr. Rachid ELHACHIMI Dr. Mohammed Chahlal	237
16	Le texte dramatique, de la présentation à la représentation : enjeux didactiques et perspectives	SAFIR Youssef	248
17	La qualité de l'eau vendue en bouteille face aux droits du consommateur : mythe ou garantie ?	Dr. Ilham MEHDAOUI ALAOUI	261
18	La gestion déléguée des services publics au Maroc : entre performance, gouvernance et perception des usagers — Cas de la ville de Meknès.	Mohamed OULIZ Pr. Fahd SABROU	275
19	Better Documented Than Most Guides: Reproduction and Prior Knowledge in Wyndham Lewis's Journey into Barbary	Dr. Abderrazzak Oumoussa	299
20	On the Limits of Performance: Can Artificial Intelligence Translate Tamaghrabit?	Imane BENALI Pr. Jamal AKABLI	309

افتتاحية العدد

يســـعدنا أن نتقدم إلى قرّاء مجلة بروميثيوس الدولية (PIJ) الأوفياء، وباحثيها الكرام، بهذا العدد الخامس لشـــهر أكتوبر، الذي يشكل خطوة تراكمية جديدة نعتز بها في مسار مجلتنا العلمي، حيث يضم عشرين بحثا علميا محكما تنوعت قضاياها وتعددت زوايا معالجتها.

لقد انتظمت الأبحاث المنشورة في هذا العدد بمشاركة نخبة من الأساتذة الجامعيين والباحثين المقتدرين من المملكة المغربية، إلى جانب إسهامات علمية متميزة لباحثين من دول عربية شقيقة، مما يعزز حضور المجلة كمنبر إقليمي ودولي يجسد ثقة الأوساط الأكاديمية المختلفة في خطها التحريري.

ويجدر بنا في هذا الســـياق التأكيد على أهمية التنوع الجغرافي الذي يطبع هذا الإصـــدار، إذ أتاح تلاقح الرؤى وتكامل المناهج بين الجامعات المغربية ونظيراتها العربية، وهو ما أضـفى غنى معرفيا ونقاشـا أكاديميا عميقا حول الإشكالات الإنسانية والاجتماعية والقانونية الراهنة التي تناولتها أوراق هذا العدد.

وكعهدها دائما، حرصـــت إدارة المجلة وهيئتها التحريرية على الالتزام الصـــارم بمعايير التحكيم العلمي الدقيق والمحايد، ومراعاة أخلاقيات النشر الدولي، ضمانا لتقديم محتوى أكاديمي رصين يجيب عن تطلعات القراء، ويشكل إضافة حقيقية للرصيد المعرفي العربي.

نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الباحثين المساهمين بأوراقهم العلمية، ولأعضاء اللجنة العلمية والمحكمين على جهودهم المقدرة في فحص الأبحاث وتجويدها، كما نجدد الشـــكر لقرّائنا الأفاضـــل على متابعتهم وتشجيعهم المستمر.

وختاما، نجدد دعوتنا لكافة الباحثين والأكاديميين من مختلف الأقطار للإســـهام في أعداد المجلة القادمة، مؤكدين أن مجلة بروميثيوس الدولية ستظل منبرا مفتوحا للمعرفة الرصينة والحوار الفكري الجاد.

المدير المسؤول ورئيس التحرير: د. سامي دقاقي

ديدكتيك الدرس النحوي في ضوء اللسانيات الحاسوبية بالجامعة المغربية

Grammar Instruction in Light of Computational Linguistics at Moroccan Universities

DR.**Youness El Boudami** **د. يونس البودامي**

أستاذ محاضر في ديداكتيك اللغة العربية

المدرسة العليا للتربية والتكوين ببرشيد

جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب

elboudami.youness@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الإمكانات الديدكتيكية التي توفرها اللسانيات الحاسوبية من خلال التطبيقات والمنصات الرقمية لتجويد عملية تدريس النحو بالجامعة، انطلاقا من تيسير فهم قواعده، ورفع جاذبية تعلمه، وذلك بغية تقليص الفجوة القائمة بين مستوى الكفاية النحوية المكتسبة لدى الطلبة والأهداف المرجوة من تدريس النحو.

وللتحقق من جدوى هذا النهج تم الاعتماد على دراسة ميدانية صمّمت لقياس فاعلية استثمار التطبيقات والمنصات الرقمية على الكفاية النحوية لطلبة الإجازة في التربية، الفصل الثاني، التعليم الثانوي، تخصص اللغة العربية. وقد أكدت النتائج المتوصل إليها عن تطور ملموس في مستوى الكفاية النحوية للعينة التجريبية. وهو ما انعكس إيجابا على كفايتها التواصلية باللغة العربية في سياقات تواصلية متباينة.

الكلمات المفاتيح: اللسانيات الحاسوبية – التطبيقات والمنصات الرقمية– الكفاية النحوية– الكفاية التواصلية.

Abstract:

This study aims to explore the didactic potential offered by computational linguistics through digital applications and platforms to improve the teaching of grammar at the university level, with a view to facilitating students' understanding of grammatical rules, and making it more engaging, with the goal of narrowing the gap between students' acquired grammatical proficiency and the desired learning outcomes of grammar instruction.

To verify the feasibility of this approach, a field study was conducted to measure the effectiveness of using digital applications and platforms on the grammatical proficiency of undergraduate education students in their second semester, specializing in secondary education with a focus on the Arabic language. The results confirmed a tangible improvement in the grammatical proficiency of the experimental sample. This had a positive impact on their communicative proficiency in Arabic across various communicative contexts.

Keywords: Computational Linguistics – Digital Applications and Platforms – Grammatical Proficiency – Communicative Proficiency.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

مقدمة:

يحتل النحو العربي موقعا مركزيا ضمن علوم اللغة؛ إذ يلقب ب" أبي العلوم العربية"، لكونه يشكل حصنا منيعا يحمي العربية من اللحن، وأداة تقوّم الألسنة من الانحراف. ويهدف تدريسه بالجامعة المغربية تمكين الطالب من امتلاك الكفاية النحوية، التي تضمن له سلامة التعبير والفهم الدقيق، وتسهم في تحقيق التواصل الناجح والفعال.

ورغم أهمية النحو ومحوريته في البرامج الدراسية المعتمدة، فإن الواقع التعليمي يظهر أزمة حقيقية؛ حيث تتفاقم الفجوة بين الأهداف المتوخاة من تدريسه ومستوى الكفاية النحوية لدى الطالب. فقد تحول، بفعل الطرائق التقليدية القائمة على التلقين والتجريد بعيدا عن الاستخدام التواصلي، إلى حمل معرفي ثقيل مرهق للأذهان، وعائق يحول دون إتقان النسق الفصيح، بسبب عوامل مترابطة ومتشعبة؛ منها ما يرتبط بتعقيد المادة النحوية ذاتها وكثافة قضاياها، ومنها ما له علاقة بالمناهج والأساليب الديدكتيكية المتبعة في تدريس قواعده.

ولتلافي هذا الوضع، تم استغلال إمكانات اللسانيات الحاسوبية لتطوير تطبيقات ذكية ومنصات رقمية تفاعلية تعزز جاذبية تعليم النحو وتعلمه، وتسهل إدراك قواعده، واكتساب القدرة على توظيفها في مختلف المواقف التواصلية التي يتعرض لها الطالب في تواصله اليومي باللغة العربية.

إشكالات الدراسة:

يتحدد إشكال الدراسة في:

- إلى أي حد تسهم التطبيقات الذكية في تجويد ديدكتيك الدرس النحوي بالجامعة المغربية من خلال قياس أثر استخدامها على مستوى الطلبة وكفايتهم النحوية؟

ويتفرع عن هذا الإشكال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المشكلات التي يطرحها تدريس النحو بالجامعة المغربية؟
- كيف يمكن استثمار إمكانات اللسانيات الحاسوبية في تدريس النحو؟ وما مدى انعكاس ذلك على الكفاية النحوية للطلبة؟

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

فرضيات الدراسة:

تمت صياغة فرضيات الدراسة؛ بناء على الإشكالات المطروحة والأهداف المتوخاة منها؛ على الشكل الآتي:

- **الفرضية العامة:** يسهم تدريس النحو باستخدام التطبيقات الرقمية في إنماء الكفاية النحوية لدى الطلبة.
- **الفرضية الصفرية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة الضابطة (التي درست النحو بالطرائق التقليدية) والمجموعة التجريبية (التي درست النحو بالطرائق الرقمية) في اختبار الكفاية النحوية.
- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية في اختبار الكفاية النحوية لصالح المجموعة التجريبية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة بشكل أساس على المنهج شبه التجريبي، وذلك لقياس الأثر المباشر لاستخدام المنصات الذكية على الكفاية النحوية للطلبة، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع تدريس النحو وصعوباته، وتحليل خصائص وفاعلية التطبيقات الرقمية المقترحة.

أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية الدراسة في قياس فاعلية توظيف التطبيقات والمنصات الرقمية في تحقيق الكفاية النحوية لدى الطلبة. مما سيمكن من تقليص الفجوة بين الأهداف المراد تحقيقها من الدرس النحوي والأهداف المحققة فعلا. وهو ما سينعكس بشكل إيجابي على مستوى كفايتهم التواصلية باللغة العربية وجودة العملية التعليمية التعلمية برمتها.

المحور الأول: النحو العربي: صون للهوية اللغوية وتحقيق للملكة اللسانية

1. النحو العربي: مفهومه ودواعي نشأته

النحو لغة من (نحا) أي قصد، وسمي بذلك لأن المتكلم ينحو (يقصد) بتعلمه كلام العرب" (الجديع، 2007، صفحة 11). وللنحو ستة معان القصد والجهة ك (نحوت نحو البيت)، والمثل ك (زيد نحو عمرو)، والمقدار ك (عندي نحو ألف) والقسم ك (هذا على خمسة أنحاء)، والبعض ك (أكلت نحو السمكة)، وأظهرها وأكثرها الأول (البقاعي، 2003، صفحة 15).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أما اصطلاحا فهو" انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها" (ابن جني، صفحة 34).

فالنحو إذا علم بأصول وقواعد مستنبطة من كلام العرب الأقحاح الفصحاء، بها تضبط التراكيب اللغوية من خلال النظر في العلاقات القائمة بين الكلم من حيث الإعراب والبناء وغيرهما، وذلك لتمييز الكلام الصحيح من الفاسد احترازا من الوقوع في اللحن.

وتعددت أسباب نشأة النحو العربي وتنوعت تبعا لتنوع البواعث الداعية إلى نشأته. وقد حصرها شوقي ضيف في ثلاث بواعث أساسية هي: (ضيف، الصفحات 11-12)

- بواعث دينية: ترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحا سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة؛
- بواعث قومية: ترجع إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازا شديدا، وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم؛
- بواعث اجتماعية: تعود إلى أن الشعوب المستعربة أحسّت بالحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلا مستقيما، وتتقن النطق بأساليبها نطقا سليما.

2. فضل النحو على سائر علوم اللسان العربي:

كان الهدف من نشأة النحو هو رفع اللبس عن الكلام العربي، والإسهام في حفظه من التحريف، وتقريب ما جاءت به العلوم المختلفة إلى الأذهان. وهو ما يوضح علاقة علم النحو بالعلوم الأخرى، خاصة علوم الشريعة، وفي هذا الصدد يقول ابن حزم: " لكن لمّا فشا جهل الناس، باختلاف الحركات التي باختلافها اختلفت المعاني في اللغة العربية، وضع العلماء كتب النحو، فرفعوا إشكالات عظيمة، وكان ذلك معينا على الفهم لكلام الله عز وجل، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم. وكان من جهل ذلك ناقص الفهم عن ربه تعالى، فكان هذا من فعل العلماء حسنا وموجبا لهم أجرا" (ابن حزم، 1900، صفحة 3).

وقد أكد ابن خلدون أفضلية النحو على باقي العلوم بقوله:" إن الأهم المقدم منها (ويقصد علوم اللسان العربي) هو النحو إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة. وكان من حق علم اللغة التقدم لولا أن أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها لم تتغيّر، بخلاف الإعراب الدال على الإسناد والمسند والمسند إليه، فإنه تغير بالجملة ولم يبق له أثر. فلذلك

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

كان علم النحو أهم من اللغة؛ إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة وليست كذلك اللغة" (ابن خلدون، 2004، صفحة 367). وشبه الجرجاني النحو في الكلام بالملح في الطعام؛ " إذ المعنى أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد، إلا بمراعاة أحكام النحو فيه، من الإعراب والترتيب الخاص، كما لا يُجدي الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه، وهي التغذية، ما لم يُصلح بالملح" (الجرجاني، صفحة 71). وهذا لا يعني أن القليل منه يكفي والكثير منه يفسد، وإنما المقصود هو الأخذ والانتهال منه دون زيادة ولا نقصان.

وعليه، فإن مكانة النحو عليّة، وأهميته في اكتساب اللغة العربية والتمكن منها جليّة. ويمكن أن نحدد أبرزها في:

- تقويم اللسان بالاحتراز من اللحن في الكلام؛
- تكوين الملكة اللسانية الصحيحة؛
- تعميق الثروة المعجمية من خلال النصوص والشواهد المعتمدة في تدريسه؛
- تنمية مهارات التفكير والاستدلال المنطقي.

المحور الثاني: إشكالات تدريس النحو بالمؤسسات الجامعية المغربية

لا غرو أن الغاية من تدريس النحو بالجامعة هو خدمة اللسان العربي قراءة وكتابة وتحدثا، من خلال التمكن من القواعد الضابطة له، واكتساب القدرة على توظيفها في مواقف تواصلية متباينة، تجنبا للحن في الكلام، وطلبا لتحقيق الفهم والإفهام. إلا أن الواقع يظهر عكس ذلك، إذ أصبح النحو عبئا يثقل كاهل الطالب، بسبب اتساع الهوة بينهما. هذا الأمر لم يكن وليد اللحظة، وإنما شاع منذ قرون خلت، إلا أن حدته ازدادت. فقد حكي عن أعرابي وقف على مجلس الأخفش، "فسمع كلام أهله في النحو وما يدخل معه، فحار وعجب، وأطرق ووسوس، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ قال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا" (مدكور، 1991، صفحة 322). وهكذا انفصل النحو عن اللغة العربية واضمحل دوره، فأصبحنا أمام نحو يعلمنا كيف نعرب ولا يعلمنا كيف نتحدث. وهو ما يقودنا إلى طرح سؤال جوهري: ما السبب في ذلك؟ أيعود إلى قواعد النحو نفسها المستنبطة من كلام العرب الفصحاء؟ أم يرجع إلى كيفية تدريس هذه القواعد للطلبة؟

إن تدريس النحو العربي بالمؤسسات الجامعية بصفة عامة والمدارس العليا للأساتذة والمدارس العليا للتربية والتكوين بصفة خاصة لا يحقق الأهداف المرجوة منه، لكونه يواجه صعوبات جمّة تؤثر بشكل سلبي

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

على جودة تأهيل أساتذة المستقبل، ومدى قدرتهم على امتلاك الكفاية النحوية التي تجعلهم قادرين على تدريس هذه المادة بفاعلية. يرتبط بعض هذه الصعوبات بطبيعة المادة نفسها، والبعض الآخر له علاقة بالمناهج والطرائق المعتمدة في التدريس، وتكوين الأساتذة، ومدى إقبال الطلبة بشغف على المادة لجمودها وتعقيدها. والملاحظ أن هذه الصعوبات تتسم بالتشعب والتداخل لارتباطها بمختلف عناصر العملية التعليمية التعلمية. ومن أهمها نذكر:

أ. **إشكالات بيداغوجية:** ترتبط بطرائق التدريس وكيفية نقل المعرفة النحوية من سياقها النظري إلى سياقها الوظيفي. ويمكن تحديد أهمها في:

- تدريس النحو بوصفه بنية مجردة في معزل تام عن المهارات الأربع (الاستماع والقراءة والتحدث والكتابة)، مما يجعل الطالب غير قادر على الإنتاج اللغوي السليم بالرغم من معرفته بالقاعدة النحوية؛
- جمود المادة وكثرة محاورها وتشعبها؛
- تدريس المادة بطرائق تقليدية تقوم على تلقين القاعدة النحوية وحفظها بعيدا عن استخدامها في سياقات تواصلية متباينة؛
- غياب التدرج المنطقي في عرض القضايا النحوية يولد العديد من التساؤلات لدى الطلبة، فيتخلل تمثلهم للمادة فراغات وبياضات، وعند لجوئهم لكتب النحو لسد هذه الثغرات يتشتت ذهنهم ويتيه تفكيرهم بين آراء النحاة وسجالاتهم؛
- ضيق الغلاف الزمني المخصص لمادة النحو يفرغ الدرس النحوي، في ظل كثرة المحاور، من الحوار التفاعلي والتحليل السياقي بين أطراف العملية التعليمية التعلمية، ويحوله إلى محاضرة إلقائية تلقينية.

ب. **إشكالات منهجية:** تتعلق بالخلفيات النظرية والمنهجية التي تبنى عليها وحدات النحو. ويتمظهر ذلك من خلال:

- غياب التجسير المنهجي بين وحدتي النحو واللسانيات يحول دون استثمار الآليات الحديثة التي توفرها اللسانيات لتفسير بعض القضايا النحوية؛
- الإغراق في المسائل النظرية والتجريد؛ إذ يتم التركيز على النحو البنيوي التراثي المعياري في حين يتم إغفال النحو الوظيفي الذي يربط القاعدة بالاستعمال؛
- عدم الفصل بين النحو العلمي الذي ينصب على الجانب النظري وما يتضمنه من خلافات مذهبية والنحو التعليمي الذي يروم ضبط اللسان وامتلاك الكفاية التواصلية؛

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- عدم انفتاح الدرس النحوي على شواهد وأساليب مستمدة من اللغة العربية المعاصرة يُشعر الطالب باغتراب لغوي تجاه ما يدرسه؛
- فصل مادة النحو عن سائر فروع اللغة؛ حيث تدرس قواعده كغاية مقصودة لذاتها، ينتهي توظيفها بانتهاء حصة النحو.

ج. إشكالات سيكولوجية: تؤثر على دافعية التعلم لدى الطلبة بشكل سلبي. ويتحدد أهمها في:

- التمثلات السلبية الخاطئة التي يحملها الطالب تجاه المادة النحوية من حيث صعوبة منطقها وكثرة تجريد قواعدها يحدّ من الاستعداد النفسي للتعلم؛
- الإحباط النفسي نتيجة الإحساس بعدم نفعية ما يتم تعلمه في ظل التركيز على النحو العلمي بدل النحو التعليمي؛ فيصبح النحو بالنسبة للطالب عبئا معرفيا زائدا؛
- عدم الشعور بالأمان المعرفي يجعل الطالب ينطوي على نفسه، ولا يشارك في بناء معارفه بل ولا يعبر عن استفساراته، مما يشكل عائقا إبستيمولوجيا يقف حاجزا أمام استيعاب تعلمات جديدة وتمثلها بشكل سليم.

المحور الثالث: اللسانيات الحاسوبية وديدكتيك النحو: من النمذجة النظرية إلى التطبيقات الرقمية

1. اللسانيات الحاسوبية: المفهوم والمبادئ

اللسانيات الحاسوبية هي "فرع عن علمي اللغة والحاسب، يهدف إلى تصميم نماذج رياضية للتراكيب اللغوية؛ للتمكن من معالجة اللغة آليا عن طريق الحاسب، كما تعرّف من وجهة نظر لغوية على أنها تشكيل للنظريات والنماذج اللغوية أو تنفيذها على الآلة، ويمكن النظر إليها على أنها وسيلة لتطوير نظريات لغوية جديدة بمساعدة الحاسب" (Nugues, 2006, p. 52). فاللسانيات الحاسوبية بهذا المعنى هي العلم الذي يعتمد على التكنولوجيا في تحليل اللغة الطبيعية، محاولة في ذلك محاكاة الذهن البشري وكيفية اكتسابه للغة. وتتفرع إلى مستويين مترابطين لا غنى لأحدهما عن الآخر، وهما:

- المستوى النظري: يبحث في الإطار النظري العميق الذي يمكننا من الكشف عن القدرات التي يمتلكها العقل البشري، والتي تجعله قادرا على التحليل اللغوي للغة الطبيعية، وتفسيرها وتحديد كيفية تشكلها وإعادة إنتاجها.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

– المستوى التطبيقي: " يعنى بالناتج العملي لنمذجة الاستعمال الإنساني للغة، وإنتاج برامج ذات معرفة باللغة الإنسانية" (الموسى، 2000، صفحة 53). وذلك بهدف تجويد التواصل وتحسين التفاعل ما بين الإنسان والآلة لاختلاف بنيات التفكير بينهما.

وترتكز اللسانيات الحاسوبية على مجموعة من المبادئ التي تمكنها من نمذجة الجملة العربية، ومن أهمها:

– **مبدأ الصورنة:** يسمح هذا المبدأ بتمثيل القاعدة النحوية في شكل صيغة رمزية. فبدلا من الإشارة إنشائيا إلى القاعدة الآتية:" يتموقع الفاعل بعد الفعل" تتم صياغتها في صيغة رمزية على الشكل الآتي:

S ⟶ V+NP

بمعنى أن الجملة (S) تتكون من فعل (V) متبوع بمركب اسمي (NP). هذا المبدأ هو الذي يسمح للحاسوب بالتحقق من صحة بناء الجملة آليا.

– **مبدأ التجزيء :** يقوم هذا المبدأ على أن معنى الجملة يتحدد من خلال معاني مكوناتها. وهو ما يستلزم تحليلها إلى مركبات ثم إلى كلمات.

– **مبدأ الاحتمالية:** تعتمد اللسانيات الحاسوبية في عملية تحليلها للجملة العربية على الاحتمال الأرجح المستخلص من الذخيرة اللغوية العربية الرقمية، فجملة" ضرب موسى عيسى" يتم تحليلها بناء على أن كلمة" موسى" فاعل، وكلمة "عيسى" مفعول به.

– **مبدأ التجريد:** ويقصد به عزل الوظيفة النحوية عن المعنى المعجمي. فالحاسوب يتعامل مع الرفع كعلامة إعرابية وظيفية بغض النظر عن معنى الكلمة التي تحمله. فجملتا "ساعد زيد عمرا" و "قرأ خالد رواية" يتعامل معهما الحاسوب كبنية متماثلة، تتشكل من:

S1=S2 ⟶ V+NP1+NP2

أي أن بنية الجملتين تتكون من (فعل) متبوع ب (مرفوع) ثم (منصوب) دون النظر في دلالاتها.

– **مبدأ المعالجة الهرمية:** بمعنى أن الحاسوب يتعامل مع الجملة كبنية هرمية وليست كشريط خطي من الكلمات. فالعلاقات الرابطة بين الكلمات هي علاقات تبعية واحتواء. فجملة" قرأ أبو زيدٍ رسالةً مستعجلةً" تتم معالجتها باعتبارها تتشكل من ثلاثة مركبات هي (قرأ) و (أبو زيد) و(رسالة مستعجلة) لا كبنية تتشكل من كلمات معزولة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2. مستويات المعالجة الآلية وأهميتها في فهم بنية الجملة العربية

سعت اللسانيات الحاسوبية تقديم توصيف شامل للغة العربية قصد تأهيل الحاسوب لمعالجتها معالجة آلية تضاهي معالجة العقل البشري لها. فأهميتها تكمن في الانتقال من عملية وصف اللغة العربية إلى عملية توصيفها ليتمثل الحاسوب قواعدها، ويحللها تحليلا صوتيا وصرفيا ونحويا ودلاليا. وهو ما مكّن من إعداد تطبيقات وبرامج رقمية يمكن أن يوظفها الطالب لتعلم النحو ذاتيا وقتما شاء وفي أي مكان شاء. مما سيوفر له مساحة زمنية أوسع للتدرب على استخدام القواعد النحوية من خلال تداريب تفاعلية رقمية داخل الفصول الدراسية الاعتيادية وخارجها، الأمر الذي سيسهم لا محالة في معالجة تعثراته ودعمها.

ويتطلب التحليل الحاسوبي للجملة العربية اتباع الخطوات الآتية: (علي، 1988، الصفحات 35-36)

- تطبيق صوتي يستقبل الإشارات الصوتية المتصلة، لتستخلص منها سلسلة الفونيمات من خلال تمييز الوحدات الصوتية التي تضمها هذه الإشارة، ورد تنويعاتها المتغيرة إلى أصلها؛
- تطبيق صرفي لكلمات الجملة، لتمييز بنية الكلمات، واستخلاص جذر الكلمة وصيغتها الصرفية، أو جذعها، وكذلك تحديد المعاني الوظيفية للزوائد التصريفية والحركات الإعرابية؛
- إمداد الدلالات المعجمية لجذوع الكلمات، وكذلك الخصائص النحوية لها؛
- تطبيق القواعد النحوية لتحديد بنية الجملة، وتمييز مكوناتها وتحديد العلاقات بين هذه المكونات وأدوارها الوظيفية؛
- جمع القرائن المعجمية والوظيفية والصوتية والسياقية لاستخلاص المعنى المقصود من التعبير؛

ويتوقف التحليل النحوي الحاسوبي للجملة العربية على تفييء الكلمات المكونة لها، من حيث:

- تحديد نوع الكلمة بدقة اعتمادا على السمات المميزة لكل قسم من أقسام الكلم عند النحاة المحدثين؛ إذ أن التقسيم الثلاثي للكلم كما حدده النحاة القدامى يبقى غير مفصل ما دام الاسم يندرج ضمنه كل من اسم الإشارة واسم الاستفهام واسم التفضيل والمصادر....
- تعيين الوظيفة التي يمكن أن تشغلها الكلمة في السياق الواردة فيه؛
- إبراز الحالة الإعرابية للكلمة من حيث الإعراب والبناء؛
- تحديد علامات الإعراب والبناء المسندة للكلمة داخل التركيب.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ولا يمكن أن يتم التحليل النحوي للجملة العربية حاسوبيا بمعزل عن التحليل الصوتي والصرفي للكلمات المكونة لها؛ حيث يتم من خلال مرحلتين أساسيتين هما:

- **المرحلة الأولى: التحليل النحوي على مستوى الكلمة:** ترتبط هذه المرحلة بمخرجات المحلل الصرفي؛ إذ بناء على نتائجه يتحدد نوع الكلمة في معزل عن العلاقات السياقية التي تربطها بباقي الكلمات المكونة للجملة، ثم يتدخل المحلل النحوي لتحديد وظيفتها وحالتها الإعرابية وعلامة إعرابها. فإذا أخذنا جملة" يقرأ أحمد رواية" سنجد مثلا أن مفردة "يقرأ" تتشكل من سابق (ي) وفعل (قرأ)، وعند إدخال هذه النتيجة إلى المحلل النحوي سيعطى للسابق (ي) سمة حرف المضارعة، ومن ثمة يصير الفعل (يقرأ) فعلا مضارعا وعلامته الإعرابية ستكون الرفع بالضمة.
- **المرحلة الثانية: التحليل النحوي على مستوى الجملة:** تسند في هذه المرحلة وبناء على مجموعة من القرائن اللفظية المساعدة وظيفة للكلمات المكونة للجملة. ومن أهم القرائن المساعدة على تحديد وظيفة الكلمة داخل التركيب نذكر (قدور، 1996، صفحة 288):

- **الرتبة:** ويقصد بها وصف مواقع الكلمات في التراكيب. وتمكن هذه القرينة من تمييز الصلة عن الموصول، والموصوف عن الصفة، والمُؤَكَّد عن المؤكِّد، والفعل عن الفاعل، والمضاف عن المضاف إليه؛ حيث تتقدم الأولى عن الثانية، كما تمكننا من تحديد أدوات الشرط والجزم والاستفهام باعتبارها أدوات متصدرة؛
- **الصيغة:** تعبر هذه القرينة عن المبنى الصرفي للمفردات المكونة للجملة، كأن يكون الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل أسماء أو صفات لا أفعالا. ولذلك يعد من المستحيل أن يأتي الفاعل فعلا؛
- **المطابقة:** توثق الصلة بين أجزاء التركيب، وتسهم في إدراك العلاقات القائمة بين المتطابقين كعلاقة المطابقة بين الفعل والفاعل في التذكير والتأنيث مثلا؛
- **الربط:** تدل هذه القرينة على اتصال أحد العنصرين المترابطين بالآخر كالربط الواقع بين المبتدإ والخبر والحال وصاحبه، والمنعوت ونعته؛
- **التضام:** وهو أن يستلزم وجود عنصر معين عنصرا آخر في الجملة، فوجود حرف الجر يستلزم اسما مجرورا، ووجود الفعل يستلزم وجود الفاعل...والعكس؛
- **الأداة:** وهي مبنى صرفي يؤدي وظائف خاصة في التركيب. وهي لا تدل على معان معجمية، وإنما تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، وتختص كل فئة من الأدوات بعد ذلك بوظيفة خاصة كالنفي

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

والتأكيد والتشبيه وغير ذلك (تمام، 1994، صفحة 125). لها دور في تحديد العلامة الإعرابية لمفردات الجملة، فحرف الجر مثلا يفرض الجر على الاسم الذي يأتي بعده...

- **النغمة:** وهي الإطار الصوتي الذي تتلفظ به الجملة في السياق كالاستفهام والتعجب...

بناء على ما سبق، وانطلاقا من هذه المعالجة الحاسوبية الدقيقة للجملة العربية، تم اعتماد تطبيقات ومنصات ذكية تستهدف تدريس النحو العربي بكيفية سهلة وجذابة، سينعكس استخدامها على الكفاية النحوية للطالب بشكل إيجابي؛ حيث سيتحول من طالب سلبي إلى عنصر فعال ومشارك في بناء تعلماته، وستزيد من دافعيته لتعلم النحو من خلال تحويل الدرس النحوي من درس يركز على النحو التعليمي الواصف المجرد إلى نحو وظيفي يربط القاعدة بالسياق التواصلي، ويعتمد في تدريسه على خرائط ذهنية وخطاطات وألعاب وتحديات.

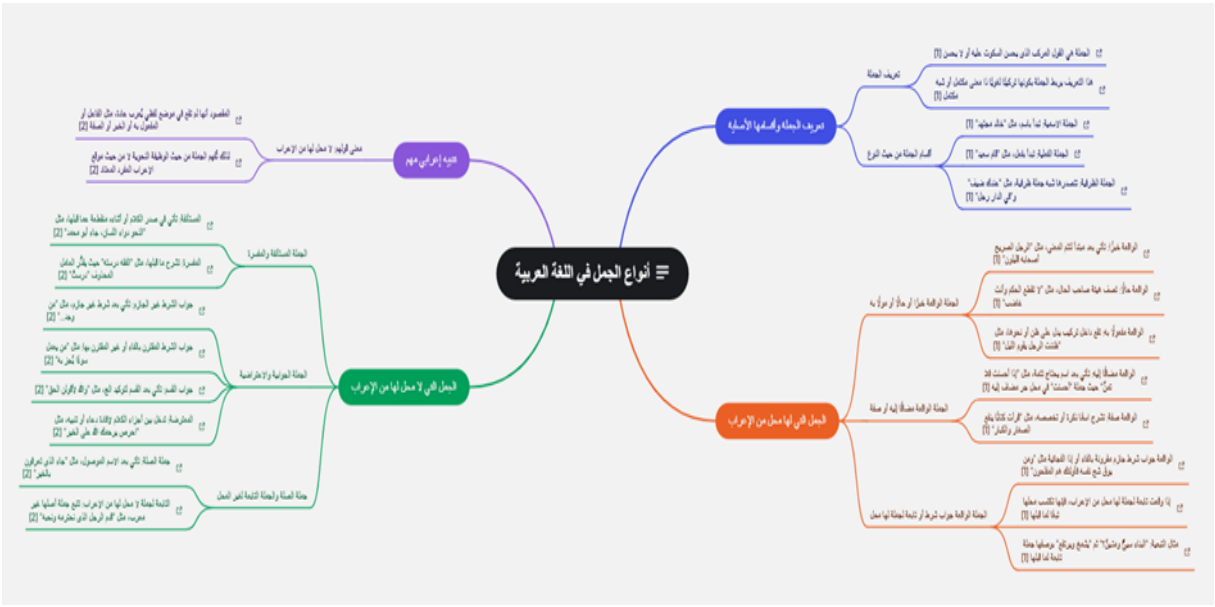
3. التطبيقات الرقمية وديدكتيك النحو العربي: آليات التوظيف واستراتيجيات التدريس

أسهمت اللسانيات الحاسوبية في إنشاء تطبيقات ذكية ومنصات رقمية تستهدف تدريس النحو حاسوبيا من خلال تعليم قواعده بطرائق ميسرة، وتدعيم ذلك بتدريبات تفاعلية تروم حل بعض الثغرات وترسيخ التعلمات. مما يضفي على عملية التعلم جاذبية وفاعلية أكبر. وهو ما سيحفز الطلبة على مسايرة الدروس والانكباب على مراجعتها. ومن أهم هذه الموارد الرقمية نذكر:

- **منصة سيبويه للنحو والتشكيل:** تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لإعراب النصوص العربية وتشكيلها. وتستند في تحليلها للجملة العربية على المبادئ التي أقام عليها سيبويه علم النحو. وتعزز إجاباتها بأمثلة واستشهادات من الشعر العربي والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. تتميز بسهولة الولوج إليها؛ حيث يمكن للمستخدم إدخال نص أو جملة، لتقوم المنصة بتشكيلها بدقة وإعرابها إعرابا تفصيليا مع سرعة الأداء.
- **تطبيق النحو الواضح:** تطبيق تعليمي تفاعلي يروم مساعدة الطلبة على فهم قواعد اللغة العربية. يستقي مادته النحوية من كتاب" النحو الواضح" لعلي الجارم ومصطفى أمين. كما أنه يوفر تمارين تطبيقية تفاعلية تعزز استيعاب القواعد وترسخها بشكل عملي، إضافة إلى أنها تمكن الطلبة من تقييم وقياس أدائهم.
- **منصة أعربلي:** تختص بتحليل وإعراب الجمل العربية بطريقة ميسرة وتفاعلية؛ إذ تعمل على تشكيلها آليا وتحليلها نحويا. الأمر الذي يساعد الطلبة على تعزيز فهمهم لقواعد اللغة العربية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- **تطبيق أبواب النحو:** يقدم هذا التطبيق دروسا في علم النحو لجميع المستويات بكيفية متدرجة من البسيط إلى المركب، ويحتوي على محرك بحث يمكّن من الوصول إلى الدروس بسرعة فائقة. كما يعمل على تحديث محتوياته باستمرار، ويشعر مستخدميه بها، ويتيح إمكانية التواصل مع المشرفين عليه لتقديم اقتراحات بغية تطويره. إنه يعد أداة تعليمية متكاملة ومجانية تسهم في تعلم النحو العربي بطريقة سهلة وميسرة.
- **الخرائط الذهنية الحاسوبية:** يتم إعدادها بالاعتماد على برامج إلكترونية تعمل على تنظيم الأفكار والمعلومات المقدمة بشكل بصري يسهل تمثلها واسترجاعها بسهولة؛ فهي تحاكي عمل الدماغ البشري في تحليله للمعرفة والربط بين عناصرها وتسهيل دمجها في البنية المعرفية للطالب. ومن أبرز هذه البرامج نذكر (MindMap)، و(MindMapper)، و(MindMeister)، و(Mapify)، و(Mindomo)....وفيما يلي نقدم مثالا لخريطة ذهنية حاسوبية خاصة بدرس " أنواع الجمل في اللغة العربية" كما هو مبرمج في " وحدة النحو 2" بالفصل الثاني، بسلك الإجازة في التربية، التعليم الثانوي، تخصص اللغة العربية.



الشكل 1: خريطة ذهنية حاسوبية لأنواع الجمل في العربية مصممة وفق برنامج Mapify[1]

[1] : https://mapify.so/fr/app/b00882a4-8ba2-41e7-ab24-1700fb48e9e6

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

يتوقف تحقيق الأهداف المرجوة من استخدام هذه التطبيقات والبرامج الرقمية على تبني استراتيجيات تناسب خصائصها، وتتيح الغلاف الزمني الذي يلائمها، لتحويل درس النحو من درس ينبني على قالب القواعد المجردة الصماء إلى ممارسة تركز على النشاط المعرفي للمتعلم. ومن أبرز هذه الاستراتيجيات نجد:

- **استراتيجية الصف المقلوب:** تقوم على تزويد الطالب بالمعرفة النحوية النظرية خارج الفصل الدراسي اعتمادا على منصات رقمية مثل (Blackboard) و(Google Classroom)، مما يتيح أمامه الوقت الكافي لاستيعاب القواعد النحوية حسب الإيقاع الذي يناسب مستواه. بينما تستغل الحصة الحضورية لحل بعض الإشكالات العالقة في ذهنه من خلال الاستعانة بتطبيقات الاستجابة الفورية ووسائل العمل التشاركي في تحليل نصوص حية، وكتابة فقرات حول مواضيع ذات صلة بمجالات متعددة، مع الحرص على تطبيق القواعد النحوية المدرسة. وبذلك يتحول دور الأستاذ من ملقن إلى موجه، ودور الطالب من متلق سلبي إلى طالب فاعل يسهم في بناء تعلماته، ويكون قادرا على استخدامها في إنتاجاته الشفهية والكتابية. هذه الاستراتيجية تجعل المنصات الرقمية جسرا يربط بين " الشق النظري" و" الشق التطبيقي" في الدرس النحوي، الأمر الذي يرسخ الملكة النحوية لديه.
- **استراتيجية التلعيب والمحاكاة:** تمكن الطالب من إنتاج القواعد النحوية عن طريق دمج الدروس في شكل ألعاب ومسابقات تفاعلية عبر منصات رقمية مثل (Kahoot) و(Classcraft). كما تمكن تقنيات المحاكاة من خلق بيئات لغوية افتراضية يوظف فيها الطالب ما تعلمه من قواعد نحوية في سياقات واقعية. تخلص هذه الاستراتيجية الطالب من الأحكام المسبقة حول تعقيد الدرس النحوي، وتعزز فهمه للقواعد النحوية الجافة، وتوفر له تغذية راجعة فورية، فيدرك أهمية النحو كأداة فعالة للتواصل والتفكير المنطقي.
- **استراتيجية التعلم القائم على المشروعات الرقمية:** تعد بوابة لنقل الدرس النحوي من فضاء التلقي إلى فضاء الإنتاج المعرفي؛ حيث يكلف الطالب بإنتاج فيديوهات تعليمية لشرح بعض القضايا النحوية أو تصميم رسومات وصور تلخص معلومات معقدة حتى يسهل استيعابها وتمثلها، أو إعداد مدونات رقمية لتحليل بعض التراكيب اللغوية الشائعة الاستعمال. وبذلك، نرتقي بالدرس النحوي إلى مشروع رقمي يجمع بين ترسيخ الملكة النحوية للطالب، وتطوير مهاراته الرقمية ليواكب تطورات العصر.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- **استراتيجية الاستقصاء اللغوي عبر المدونات:** تستهدف تدريس النحو العربي بالاكتشاف؛ إذ تتحول المنصات الرقمية إلى مختبرات لغوية مفتوحة. يقوم الطالب عبرها بتتبع ظاهرة نحوية معينة واستقراء القاعدة النحوية من البيانات التي توفرها هذه المدونات. وهو ما يضفي على الدرس النحوي الجاذبية والفاعلية، ويربط القواعد النحوية بالاستعمال من خلال نصوص حية.
- **استراتيجية التعلم التكيفي:** تراعي هذه الاستراتيجية الفروق الفردية بين الطلبة، فيتم تدريس النحو وفق مسارات متباينة بتباين مستوى الطلبة وإيقاع تعلمهم، من خلال الاعتماد على تطبيقات وبرامج رقمية تقدم محتوى نحويا يستجيب لحاجات الطالب، وتروم سد الفجوات التي تعتري كفايته النحوية. مما يحد من اللاتجانس في مستوى الطلبة داخل الفصل الدراسي الواحد.

المحور الرابع: فاعلية الدرس النحوي الرقمي في إنماء الكفاية النحوية: مقاربة تحليلية لنتائج التعلم في ضوء اللسانيات الحاسوبية

لقياس مدى فاعلية تدريس النحو باستخدام التطبيقات والبرامج الذكية في الجامعة المغربية، قمنا اعتمادا على المنهج شبه التجريبي بتجربتين على عينة عشوائية، حُدّدت في ستين طالبة وطالبا يدرسون بالفصل الثاني بسلك الإجازة في التربية، التعليم الثانوي، تخصص اللغة العربية. همّت التجربة الأولى جميع طلبة العينة، حيث درسوا النحو باستخدام الطرائق التقليدية. أما التجربة الثانية فتم من خلالها تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين متساويتين؛ مجموعة ضابطة درست بعض الظواهر النحوية بالطرائق التقليدية، ومجموعة تجريبية درست الظواهر نفسها باستخدام التطبيقات والبرامج الرقمية. ولتحقيق الدقة في القياس عمدنا إلى اختبارين قبلي وبعدي طبق على المجموعتين معا، بهدف استخلاص الفروق الإحصائية والدلالية بين متوسطات أداء المجموعتين، وذلك على الشكل الآتي:

1. التجربة الأولى:

درس جميع طلبة العينة مجموعة من الظواهر النحوية (محور أنماط الجملة الاسمية في اللغة العربية: خصائص المبتدإ وخصائص الخبر والنواسخ الفعلية والنواسخ الحرفية) باستخدام الطرائق التقليدية، ثم اجتازوا رائزا كتابيا استهدف قياس مدى استيعابهم وتمثلهم لقواعد هذه الظواهر، والقدرة على استخدامها بشكل سليم في سياقات تواصلية متباينة. فجاءت الإحصاءات الوصفية الأساسية للنتائج المتوصل إليها على هذا الشكل:

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1.1 الإحصاءات الوصفية لنتائج الرائز الكتابي

الإحصاء	القيمة	دلالة القيمة
عدد الطلبة	60	حجم العينة التي خضعت للاختبار
الدرجة الدنيا	3.0	الدرجة الدنيا في نتائج العينة
الدرجة العليا	15.0	الدرجة العليا في نتائج العينة
المدى	12.0	يشير إلى التشتت الكلي للدرجات (الاختلاف بين أفضل وأسوء أداء)
المتوسط الحسابي	8.875	متوسط أداء الطلبة
الوسيط	8.75	الدرجة التي تقسم العينة إلى قسمين: – المستوى الأول: ≤ 8.75 – المستوى الثاني: ≥ 8.75
المنوال	7 .0	القيمة الأكثر تكرارا (تكررت 6 مرات)
الانحراف المعياري	3.018	قيمة تبتعد عن المتوسط بنحو 3 درجات
الالتواء	0.250	قيمة موجبة ضعيفة

2.1 تحليل النتائج وتفسيرها

يتبين من خلال استقراء نتائج التجربة الأولى أن:

- المتوسط الحسابي يساوي (8.875) أي أقل من (10) وهو ما يعني أن أداء الطلبة ضعيف نسبيا في مادة النحو؛
- وجود انحراف معياري كبير (3.018) ومدى واسع (12.00) يدل على وجود فروق فردية كبيرة بين مستوى الطلبة في مادة النحو؛
- تميل كتلة الدرجات قليلا نحو الجانب الأدنى؛ حيث أن قيمة الالتواء جاءت موجبة وضعيفة، مما يدل على أن الاختبار اتسم بالصعوبة لدى معظم الطلبة؛
- الدرجة الأكثر شيوعا بين الطلبة هي (7.0)؛ حيث تكررت ست مرات.

2.التجربة الثانية:

قمنا بتقسيم العينة السابقة إلى عينتين متساويتين من حيث العدد بشكل عشوائي. درسنا العينة الضابطة دروس" محور أنماط الجملة الفعلية: رتبة المكونات، والفاعل وأنواعه وخصائصه" بالطرائق

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

التقليدية، ودرّسنا العينة التجريبية الدروس نفسها باستخدام التطبيقات والبرامج الرقمية، فحصلنا على النتائج التالية:

1.2. الإحصاءات الوصفية لنتائج العينتين الضابطة والتجريبية

العينة	عدد الأفراد(N)	طريقة التدريس	المتوسط الحسابي(M)	الانحراف المعياري (SD)
الضابطة	30	الطريقة التقليدية	9.25	2.872
التجريبية	30	التطبيقات والبرامج الرقمية	11.95	3.011

2.2. تحليل النتائج وتفسيرها:

- يظهر المتوسط الحسابي أن العينة التجريبية (التي درست باستخدام التطبيقات الرقمية) حصلت على متوسط درجات أعلى بلغ (11.95) مقارنة بالعينة الضابطة (التي درست بالطرائق التقليدية)، حيث بلغ متوسطها الحسابي (9.25)؛ أي أن الفرق في المتوسط هو (2.70 درجة). مما يشير مبدئيا إلى أن تدريس النحو بالتطبيقات والبرامج الرقمية كان أكثر فاعلية؛
- يتضح انطلاقا من مقارنة الانحراف المعياري بين العينتين أن التدريس بالبرامج الرقمية قد أحدث طفرة نوعية في مستوى الطلبة لدى العينة التجريبية، من خلال توسيع الفجوة بين الطلبة المتفوقين والطلبة المتعثرين، بينما ظل مستوى الطلبة في العينة الضابطة أكثر تجانسا وقريبا من المتوسط.

لمعرفة ما إذا كان هذا الفرق البالغ (2.70 درجة) ذا دلالة إحصائية (أي لا يعزى للصدفة)، أجرينا اختبار "ت". فكانت النتائج كما يلي:

العينة	قيمة t	درجات الحرية (df)	قيمة p (ثنائي الطرف)	حجم الأثر Cohen's d
الضابطة	3.55	58	0.001	0.92
التجريبية				

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3.2. قوة الدلالة الإحصائية

- أعطى اختبار "ت" للعينتين قيمة (t= 3.55) بدرجات حرية (58) وقيمة p (≈0.001)، وهي أقل بكثير من (0.05)، ما يعني رفض الفرضية الصفرية (عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة الضابطة التي درست النحو بالطرائق التقليدية والمجموعة التجريبية التي درست النحو بالطرائق الرقمية) وقبول الفرضية البديلة (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية في اختبار الكفاية النحوية لصالح المجموعة التجريبية) والتأكيد أن الفرق بين المتوسطين لا يعزى للصدفة العشوائية.

4.2. حجم الأثر والمعنى العملي

- حدد حجم الأثر في (cohen's d≈0.92)، وهو ضمن النطاق الذي يصنف عادة "كبيرا" (يتجاوز 0.8)، ما يعني أن الفرق ليس فقط دالا إحصائيا بل له أهمية عملية تربوية ملموسة في تحسين تحصيل الطلبة.
- يدل حجم الأثر الكبير على أن التطبيقات والبرامج الرقمية لم تحدث تحسنا طفيفا فحسب، بل أثرت بشكل كبير على أداء الطلبة في مادة النحو.

3. استخلاص النتائج:

نستخلص مما سبق أن دمج التطبيقات والبرمجيات الذكية في تدريس النحو العربي أسهم بشكل جلي في خلق بيئة تعليمية ملائمة لتجويد الكفاية النحوية لدى الطالب؛ حيث تحول التعامل مع الدرس النحوي من منطق التجريد الذهني إلى منطق التطبيق الإجرائي؛ بمعنى أن الطالب أصبح ينظر إلى المادة النحوية ويتعامل معها كنظام حي ينبغي أن يسبر أغواره، ويستجلي العلاقات القائمة بين عناصره، انطلاقا من استقراء نصوص حية. وقد تحقق ذلك من خلال ما توفره هذه البرمجيات الذكية من آليات تقنية متطورة تعمل على تعزيز الملكة التحليلية لدى الطالب، وتضعه في سياقات لغوية تحاكي الواقع، وتطيل أمد المعرفة في الذاكرة عبر استراتيجيات الاسترجاع النشط، وتصحح مسار التعلم من خلال التغذية الفورية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

خاتمة:

إن الغاية الكبرى من تدريس النحو العربي في السياق الجامعي هو إنماء الكفاية النحوية للطالب ليتمكن من إنتاج خطابات وفهمها. لذا كان لا بد من تجاوز بعض الإشكالات البيداغوجية والمنهجية والنفسية التي تشوب تدريسه، من خلال التوسل بنتائج اللسانيات الحاسوبية، وما توفره من تطبيقات وبرامج رقمية أثبتت فاعليتها، وأكسبت الدرس النحوي الحيوية والجاذبية بدل الجمود والرتابة.

ولتحقيق طفرة نوعية في جودة المخرجات التعليمية للدرس النحوي في ضوء اللسانيات الحاسوبية، يتعين صياغة استراتيجية شاملة تقوم على تبني المنهج الوظيفي، من خلال التركيز في تدريس القواعد النحوية على الوظيفة التواصلية، حيث يجب أن يكون الهدف هو استخدام القاعدة وليس حفظها، وكذا مراجعة مضامين وحدات النحو لتخفيف العبء المعرفي، انطلاقا من حذف بعض القضايا النحوية التي تصرف الطالب عن المقصود من تعلم النحو، وتقحمه في متاهات الخلافات النحوية المعقدة، وهو ما يعد إهدارا للجهد والوقت. كما ينبغي الاعتماد على استراتيجيات حديثة في تدريسه مثل التعلم القائم على المشاريع والتعلم التعاوني. إضافة إلى العمل على تطوير منصات نحوية، وتشجيع إنشاء مختبرات لغوية رقمية، والاهتمام بإنماء الكفاية الرقمية للأساتذة لمواكبة هذه الإصلاحات. كل ذلك سينعكس لا محالة على تجويد ديدكتيك الدرس النحوي بالجامعة، وسد الفجوة بين الأهداف المتوخاة من تدريسه والأهداف المحققة فعلا.

المصادر والمراجع:

- البقاعي، ي. م. (2003) ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1 ، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- تمام، ح.(1994) ، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.
- الجديع،ع. ا.(2007) ، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف .
- الجرجاني، ع. ا. أسرار البلاغة، دار المدني، جدة.
- ابن جني، أ. ا .، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ابن حزم، ا.(1900) ، التقريب لحد المنطق والمدخل إليهبالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- ابن خلدون، و. ا.(2004) ، المقدمة، ج2، ط1، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق.

- دليل استخدام الاختبارات الإلكترونية، جامعة الملك عبد العزيز.
- ضيف، ش. المدارس النحوية، ط7، دار المعارف.
- علي، ن.(1988) ، اللغة العربية والحاسوب، الكويت للنشر والتوزيع.
- قدور، أ.(1996) ، مبادئ اللسانيات، دار الفكر المعاصر، بيروت.
- مدكور، أ. ع.(1991) ، تدريس فنون اللغة العربية، دار الشواف، القاهرة.
- الموسى، ن.(2000) ، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- Nugues, P. M. (2006). *An Introduction to language processing with Perl and Prolog.* Berlin: Springer– Verlag.

التحولات الجمالية ورهانات ما بعد الحداثة في الكتابة المسرحية

بين النص المسرحي والسيناريو الأدائي

Aesthetic Transformations and the Stakes of Postmodernism in Playwriting: Between the Dramatic Text and the Performance Script

د. أنس العاقل Dr. Anas elaakil

أستاذ محاضر مؤهل بالمعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي. الرباط. المغرب

anas.elaakil@gmail.com

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى فحص الكيفية التي أعادت بها التحولات الجمالية لما بعد الحداثة تشكيل الكتابة المسرحية المعاصرة، من خلال مساءلة العلاقة المتحوّلة بين النص المسرحي بوصفه بنية نصية–درامية قابلة للقراءة والتأويل، والسيناريو الأدائي بوصفه صيغة مرتبطة بخصوصية العرض ولحظيته.

وتعتمد الدراسة مقاربة تحليلية–مقارنة تجمع بين التأطير النظري وقراءة نماذج تطبيقية مختارة من المسرح الغربي والمغربي المعاصر، مع التركيز على أعمال تكشف درجات مختلفة من إعادة توزيع وظيفة النص داخل المنظومة الأدائية.

تُظهر الدراسة أن ما بعد الحداثة لم تُلغ النص المسرحي، بل أعادت تموضعه داخل دراماتورجيا هجينة تتفاعل فيها اللغة والجسد والصورة والإيقاع. كما تكشف أن بعض التجارب المعاصرة تقترب من منطق السيناريو الأدائي العابر، في حين تحافظ نصوص أخرى، رغم تشظيها وتجريبها، على كثافة أدبية وتأويلية تمنحها استمرارية ثقافية تتجاوز لحظة العرض.

كما تخلص إلى أن الرهان المركزي لا يتمثل في المفاضلة الحادة بين النص والعرض، بل في بناء دراماتورجيا متوازنة قادرة على صون القيمة الجمالية والثقافية للكتابة المسرحية، مع الانفتاح في الوقت نفسه على حيوية الأداء الحي وابتكاراته الشكلية. وتفتح الدراسة أفقا للتفكير في مقاربات دراماتورجية تجمع بين الكثافة النصية ومرونة الإنجاز الأدائي.

الكلمات المفتاحية: الكتابة المسرحية المعاصرة؛ الدراماتورجيا؛ النص المسرحي؛ السيناريو الأدائي.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Abstract

This study examines how postmodern aesthetic transformations have reshaped contemporary playwriting by redefining the relationship between the dramatic text as a readable and interpretable literary structure and the performance script as a flexible form tied to the singularity of staging.

The article adopts an analytical-comparative approach that combines theoretical framing with close reading of selected Western and Moroccan examples, focusing on works that reveal different ways of redistributing the functions of the text within performance.

The study shows that postmodernism did not eliminate the dramatic text; rather, it displaced and reconfigured it within a hybrid dramaturgy where language, body, image, and rhythm interact. It also demonstrates that some contemporary works move toward ephemeral performance scripting, whereas others preserve strong textual density and interpretive durability despite fragmentation and formal experimentation.

The main challenge, therefore, is not to oppose text and performance, but to articulate a balanced dramaturgy capable of preserving the aesthetic and cultural value of playwriting while embracing the vitality of live performance and contemporary scenic innovation. This study opens up avenues for considering dramaturgical approaches that combine textual density with the flexibility of performance.

Keywords: Contemporary playwriting; dramaturgy; dramatic text; performance script.

1. مقدمة:

كانت الكتابة المسرحية تقليديا مرتبطة بالتقاليد الكلاسيكية والحداثية، حيث يُنظر إلى المسرحية بوصفها نصا مسرحيا متماسكا، غنيا بالسرد الدرامي، وبناء الشخصيات، وتماسك الحبكة. وقد شكّلت أطر مثل وحدة الزمن والمكان والفعل، بحسب المفهوم الأرسطي، مرجعيات قامت ضمنها أعمال مسرحية خالدة، يمكن قراءتها كنصوص مسرحية وتقديمها مرارا على الخشبة دون أن تفقد قيمتها. بيد أنّ النصف الثاني من القرن العشرين شهد تحولا جذريا مع بزوغ فكر ما بعد الحداثة؛ إذ قلب هذا التيار كثيرا من الثوابت الجمالية عبر تبنّي التفكيك والهجنة وتعدد الأصوات، وتشكيك متعمّد بسلطة الكاتب والمؤلف. وقد تحدّى كتّاب ما بعد الحداثة أولوية النص المسرحي الثابت والمغلق، مفضّلين النص المفتوح أو السيناريو المرن الذي يؤكد على إلحاحية الأداء الحي وتفاعل الجمهور المباشر. يعكس هذا التحول تبدلا جماليا أوسع يعيد تعريف الكتابة المسرحية من كونها بنية نصية ثابتة إلى حدث حي مستمر التشكل. فالمسرحية لم تعد بنية نصية جامدة، بل صارت عملية أدائية في تطور دائم. فالعلاقة بين النص والأداء، كما يبين باتريس

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

بافيس، ليست علاقة تطابق ثابت أو تبعية خطية، بل علاقة متحركة ينبغي إعادة التفكير فيها باستمرار بحسب أنماط التلقي وأشكال التشكيل الركحي. ومن ثم، لا تكمن أهمية النص فقط في كونه أصلا سابقا للعرض، بل أيضا في الكيفية التي يعاد بها تشغيله داخل العرض بوصفه مصدرا للمعنى أو مادة سمعية ومشهدية ضمن بنية أكثر اتساعا. (Pavis, 2008, pp. 117–118).

في هذا السياق، لا يفهم ليمان المسرح ما بعد الدرامي بوصفه قطيعة مع النص، بل بوصفه تحويلا لموقعه ووظيفته داخل العرض. فالمسرح، عنده، ليس مجرد وسيط لنقل خطاب مكتوب، بل هو أيضا "زمن حياة مشتركة" بين الممثلين والمتفرجين، يتكوّن فيه "نص مشترك" حتى عندما لا يوجد خطاب منطوق. ومن ثم، فإن العلاقة بين المسرح والنص تستمر، غير أن النص لا يعود سيد الخلق المشهدي، بل يغدو عنصرا وطبقة ومادة داخل البنية الركحية. ومن هنا يتحدث ليمان عن "النص المسرحي الذي لم يعد دراميا"، حيث تتراجع مبادئ السرد والتشخيص ونظام الحكاية، مقابل صعود استقلال اللغة وظهور ما يمكن تسميته بالطبقات اللغوية المتجاورة بدل الحوار التقليدي(Lehmann, 2006, pp. 16–18) .

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم ما بعد الدرامي نصيا لا بوصفه إنكارا بسيطا للدراما، بل بوصفه مساءلة لمرتكزين أساسيين فيها: التمثيل وبناء الزمن. فالدراسة التي يقدمها ديفيد بارنت تبرز أن النص ما بعد الدرامي يربك منطق المحاكاة، كما يعطل الترتيب الخطي الذي يجعل الزمن قابلا للضبط والتدرج، ليحل محله تدفق أكثر تشظيا ولا مركزية، تصبح فيه اللغة والصور والمواد الركحية معروضة على المتلقي دون خضوع كامل لمنطق الفعل المتسلسل(Barnett, 2008, pp. 14–15) . ويجد هذا الأفق تجسيده في نصوص مثل 4.48 Psychosis لسارة كين(Kane, 2001)، و Attempts on Her Life لمارتن كرامب (Crimp, 1997)، كما يتيح لاحقا قراءة نصوص عربية معاصرة، مثل "دموع بالكحول"، بوصفها كتابات تعيد توزيع المعنى بين اللغة والتشظي والفضاء المشهدي. وإذا كانت الكتابات المرتبطة بما بعد الدرامي قد زعزعت المركزية التقليدية للنص، فإن بعض المقاربات الأحدث تدعو إلى صياغة المسألة بصورة أدق؛ إذ إن المسرح المعاصر لم يغادر النص بقدر ما أعاد إليه موقعا جديدا داخل خيال فضائي وسينوغرافي متحوّل. فالنص في المسرح المعاصر لم يعد يُفهم فقط بوصفه حاملا للمعنى أو بنية لغوية مغلقة، بل بوصفه عنصرا يشتغل ضمن علاقة مركبة تجمع بين الكتابة والتجسيد والفضاء والإدراك .(Freeman, 2023, p. 1)

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وقد أشار منظرو المسرح إلى هذه الظاهرة بمفاهيم مختلفة؛ فالبعض تحدث عن أزمة الدراما، وآخرون عن موت المؤلف وظهور ما بعد الدرامي لوصف انزياح مركز الثقل من النص إلى العرض. حتى إن بعض النقاد يؤرخون لبداية هذا التحول بأعمال مفصلية مثل *Hamletmachine* لهاينر مولر (1977)، بوصفها نصا زعزع البنية الدرامية التقليدية وفتح أفقا لكتابة مسرحية جديدة.

لا تسعى هذه الدراسة إلى إصدار حكم معياري ضد التجريب ما بعد الحداثي، بل إلى مساءلة شروط التوازن بين القيمة الجمالية والدرامية والاستراتيجية الأدائية، واستكشاف إمكان قيام دراماتورجيا هجينة تحافظ على استمرارية النص دون التضحية بحيوية العرض. وتنطلق من السؤال الآتي: إلى أي حد أعادت تحولات ما بعد الحداثة تحديد وظيفة النص المسرحي بين بنيته النصية–الدرامية ووظيفته الأدائية؟ وتفترض الدراسة أن الكتابة المسرحية المعاصرة لم تُلغ النص، بل أعادت توزيع وظائفه داخل منظومة أدائية هجينة؛ غير أن اختزاله في سيناريو أدائي عابر يهدد استدامته الثقافية، ويستدعي إعادة التفكير في مفهوم دراماتورجيا متوازنة تحافظ على الهوية المزدوجة للنص. وتعتمد الدراسة مقاربة تحليلية–مقارنة تجمع بين التأطير النظري وقراءة نماذج تطبيقية مختارة من المسرح الغربي والمغربي المعاصر. لم يُبن اختيار هذه النماذج على مجرد شهرتها أو تمثيليتها العامة، بل على قدرتها على تجسيد درجات مختلفة من إعادة توزيع وظيفة النص داخل الدراماتورجيا المعاصرة. فالمسرح الغامر يمثل حدا تتراجع فيه مركزية النص لصالح التجربة المكانية والحضور الجسدي للمتلقي، بينما تكشف نصوص سارة كين وكاريل تشرشل وهاينر مولر ومارتن كرامب وفلوريان زيلر عن صيغ تجريبية متباينة لا تلغي النص، بل تعيد تشكيل علاقته بالزمن، والصوت، والمنظور، والبنية المشهدية. أما اختيار "دموع بالكحول" فيستند إلى كونه يتيح اختبار هذه الفرضية في سياق مغربي معاصر، حيث يتقاطع تشظي البنية مع كثافة لغوية ودلالية واضحة، بما يسمح بمساءلة إمكان قيام دراماتورجيا متوازنة لا تختزل النص في وظيفة أدائية عابرة ولا تعيده إلى مركزية تقليدية مغلقة.

2. الإطار المفاهيمي: التمييز بين النص المسرحي والسيناريو الأدائي

في ظل ما سبق، يبرز تمييز جوهري بين مفهوم النص المسرحي ومفهوم السيناريو في الممارسة المعاصرة، حيث يعمل النص المسرحي تقليديا بوصفه بنية مسرحية ذات طبيعة مزدوجة: فهو من جهة نص يُقرأ ويُدرس ويُحلَّل من حيث جمالياته ودلالاته، ومن جهة أخرى مخطط للأداء قابل للتنفيذ على

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

خشبة المسرح. وتمنح هذه الازدواجية النص المسرحي صفة فريدة تتمثل في الاستمرارية الثقافية والعمق التأويلي؛ إذ إن نصوص المسرح الكلاسيكية والحديثة تمتاز بالتعقيد وتعدد الطبقات، وتفتح المجال لقراءات وتأويلات متجددة عبر الزمن. لذلك ظلّت هذه النصوص حيّة في الثقافة، يقرأها النقاد ويُعيد المخرجون تقديمها بأشكال مختلفة، مما رسّخها كجزء من التراث الأدبي والأدائي معا.

في المقابل، يُعتبَر السيناريو، أو النص الأدائي المخصص للعرض، وثيقة عملية تستهدف تنظيم عناصر الحدث المسرحي لحظة بلحظة. إنّه يحدّد تسلسل الأفعال والإرشادات والتوجيهات التقنية اللازمة لتنفيذ العرض، مع تركيز على الوظيفية والآنية أكثر من التركيز على الثراء الأدبي. في كثير من الحالات، يأتي السيناريو مفصَّلا ليناسب إنتاجا مسرحيا محددا أو حدثا خاصا، ويُصمَّم ليُستهلك في عرضه الأول دون توقع لإعادة قراءته كنص مسرحي مستقل أو إعادة إنتاجه مستقبلا بنفس الصيغة. ومن ثمّ، يميل السيناريو إلى أن يكون نصا عابرا، قابلا للإهمال بعد انتهاء العرض، ويفتقر عادة إلى الكثافة النصية والعمق اللغوي والرمزي اللذين يميّزان الأدب المسرحي. ويصبح هذا التمييز أوضح حين ننتقل من تصور "المسرح بوصفه نصا" إلى تصور "المسرح بوصفه مادة". ففي الحالة الأولى، يُفترض أن النص يتضمن كلية قابلة للاستخراج والتحليل، وأن الإخراج يشتغل انطلاقا من هذه الوحدة. أما في الحالة الثانية، فإن الملفوظات والعناصر اللفظية وغير اللفظية تدخل في تركيب مشهدي مفتوح، حيث لا يكون الهدف استعادة وحدة النص بقدر ما يكون بناء منطق عرضي جديد من مواد متغايرة. وعلى هذا الأساس، يغدو الفرق بين "إخراج مسرحية" و"صنع أداء" فرقا مفهوما، لأن بعض الممارسات لا تنطلق من نص مكتمل، بل تفضي أثناء الاشتغال الركحي نفسه إلى إنتاج كتابة متحركة ومتبدلة. (Pavis, 2008, pp. 118–119)

لهذا التمايز تبعات فنية وثقافية مهمة. إن الإفراط في الاعتماد على النصوص السيناريوية قد يؤدّي إلى حصر الكتابة المسرحية في أطر سطحية ومؤقتة. فحين تقتصر العملية الإبداعية على تلبية متطلبات العرض المباشر فقط، قد تزدهر بعض الأعمال في سياق أدائها الحي، لكنها تفشل كنصوص مسرحية قابلة للقراءة والتأويل والتداول الثقافي. مثل هذا التوجه ينتزع من النص عمقه الموضوعي واللغوي والرمزي، مما يقلّل من قيمته للقراءة الأكاديمية والنقدية ويحرم الأجيال القادمة من مرجعيات نصية يمكن البناء عليها. وقد حذّر بعض الباحثين بالفعل من أن تهميش النص المكتوب في العملية المسرحية يهدّد

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تراث الدراماتورجيا بوصفها نمطا فنيا هجينا يوازن بين البراعة النصية والحيوية العرضية. والحفاظ على ذلك التوازن بين الأدبية والأدائية ضروري لنضارة الفن المسرحي واستمراريته خارج لحظته العابرة.

من منظور نقدي، يُنظر إلى انزلاق الكتابة المسرحية نحو كونها مجرد" كراسة إخراج "وظيفية على أنه انتقاص من قيمة المسرح. فهذا التحوّل لا يهدد فقط التقليد الأدبي للمسرح، بل أيضا سلطة الكاتب المسرحي الإبداعية؛ حيث يصبح الابتكار النصي تابعا بالكامل لاعتبارات التطبيق على الخشبة ومتطلبات الإنتاج السريعة. وقد وُصفت هذه الحالة بمفارقة المسرح المعاصر: مسرح فعّال إنتاجيا لكنه سطحي فنيا؛ مسرح يفقد قدرته التحويلية وإمكاناته في تحفيز الجمهور فكريا ووجدانيا على المدى الطويل.

على الرغم من هذا النقد، لا يمكن إنكار أنّ التوجّه نحو السيناريو والعرضية جاء مدفوعا برغبات مشروعة في التجريب وتوسيع قاعدة المشاركة. لقد حمل المسرح ما بعد الحداثي شعارات ديمقراطية الإبداع وكسر المركزيّات، مما أتاح لأشكال جديدة من الأداء أن تزدهر. لذا، ليس الهدف رفض الابتكارات ما بعد الحداثية، بل الدعوة إلى دراماتورجيا متوازنة تحترم كلا من التراث النصي والحدث الحي، بحيث تحتفظ النصوص المسرحية بغناها الأدبي في الوقت الذي تحتضن فيه دينامية العرض ولحظيّته.

3. تحولات النص في الممارسة الأدائية

1.3. من النص المسرحي إلى الحدث الأدائي: نماذج غربية معاصرة

لتوضيح هذا التباين بين الأعمال المسرحية العابرة المعتمدة على السيناريو، وبين النصوص المسرحية ذات القيمة الجمالية والدرامية المستدامة، يمكن استحضار عدد من النماذج المعاصرة في مشهد المسرح اليوم. فمن جهة، يقدّم ما يُعرف بالمسرح الغامر (Immersive Theatre) مثالا واضحا على انزياح مركز الثقل من النص المستقر إلى التجربة الأدائية الحية، حيث لا يعود المتفرج متلقيا ثابتا أمام خشبة محددة، بل يصبح مشاركا في فضاء مفتوح، يتحرك داخله ويصوغ مساره الخاص في التلقي. وقد ارتبط هذا المفهوم، كما يلاحظ مارفن كارلسن، بأعمال فرقةPunchdrunk، التي أسهمت في ترسيخ هذا الشكل بوصفه تجربة حسية واستكشافية يتوزع فيها المعنى بين الفضاء، والحركة، ومسار المتفرج نفسه، بما يجعلها أقرب إلى سيناريو أدائي مفتوح منها إلى نص درامي مغلق (Carlson, 2012, pp. 17–25). ويكتسب هذا التحول بعدا أكثر جلاء في المسرح الغامر، حيث لا يظل الفضاء مجرد إطار

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

يستضيف الحدث، بل يتحول إلى مكوّن دراماتورجي فاعل. فكما يوضح غاريث وايت، فإن البيئات المعمارية الواسعة التي يستكشفها الجمهور، وحركة المتفرج داخلها بحثا عن الأداء، تصبح جزءا من دراماتورجيا العمل نفسه. وبذلك، لا يتحدد المعنى فقط بما يُقال أو يُمثَّل، بل أيضا بالمسار الذي يقطعه المتلقي داخل الفضاء، وبالكيفية التي يعاد بها تنظيم حضوره الجسدي والإدراكي داخل التجربة (White, 2012, pp. 221–222).

وعلى النقيض من هذا الحدّ الذي يكاد يذيب النص في الحدث، نجد عددا من الكتّاب المسرحيين الذين حافظوا على إيمانهم بالنص المسرحي كعمل أدبي معقّد، حتى أثناء تبنّيهم تجديدات شكلية وجمالية. فعلى سبيل المثال، جسّدت أعمال البريطانية سارة كين والإنجليزية كاريل تشرشل التزاما راسخا بنص مسرحي يمتلك كثافة شعرية وانفتاحا تأويليا كبيرا. فقد تميزت نصوص سارة كين، مثل Crave و4.48Psychosis، ببنية مفتّتة ولغة شعرية مكثفة تتحدى أي فصل صارم بين الأدبي والأدائي. ففي 4.48 Psychosisتحديدا، يتجسد الانهيار النفسي ليس على مستوى المضمون فحسب، بل على مستوى الشكل أيضا، من خلال تفكيك الحوار، وغياب الشخصيات المحددة، وتشظي الصوت والوعي، بحيث تصبح اللغة ذاتها موضعا للانهيار (Roberts, 2015, pp. 94–111; Othman, 2025, pp. 824–825). ويرى ليمان أن هذه الكتابات تنتمي إلى أفق النص المسرحي الذي لم يعد دراميا بالمعنى التقليدي، حيث تتراجع مبادئ السرد والتشخيص، وتبرز استقلالية اللغة ومسرح الأصوات داخل البنية المشهدية. (Lehmann, 2006, pp. 17–18, 145–148) ومع ذلك، تبقى نصوص كين موادا أدبية قابلة للقراءة والتحليل خارج العرض، مما يمنحها ديمومة ثقافية تفوق لحظة الأداء الآني.

أما كاريل تشرشل، فقد عُرفت بمسرحياتها التجريبية في البنية والمضمون، حيث تمزج الأساليب، وتكسر الخطّ الزمني، وتعيد توزيع الأصوات المسرحية بطرق غير مألوفة. غير أن هذه الجرأة الشكلية لا تُفضي إلى إضعاف النص، بل إلى إعادة بناء كثافته الفكرية والدلالية. ففي Top Girls مثلا، تشتغل البنية غير الخطية وتعدد الأدوار على خلخلة التلقي التقليدي، من غير أن يفقد النص عمقه الفكري أو قابليته لإعادة القراءة والإنتاج (Churchill, 1982) . ويبيّن هذا النموذج أن تفكيك الحبكة لا يعني بالضرورة السقوط في كتابة وظيفية عابرة، بل قد يفضي إلى أشكال جديدة من شعرية الكتابة المسرحية (Tycer, 2008, p. 13). ويظهر هذا المنحى أيضا في تجربة فلوريان زيلر، ولا سيما في مسرحية الأب (Zeller, 2012)، حيث تُبنى التجربة الدرامية على اختلال الزمن واضطراب الإدراك، من خلال حبكة

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

لاخطية ومربكة تجعل التلقي نفســـه قريبا من خبرة التشـــتت المعرفي التي يعيشـــها البطل (Batch, 2020,p.68). وهو ما ينسجم مع تصوره الجمالي القائم على إدخال المشاهد في متاهة الإدراك نفسها، لا الاكتفاء بتمثيلها من الخارج. وفي نصـــوص لاحقة، مثل الغابة *The Forest*، يدفع زيلر هذه التقنية إلى أبعد، عبر تكرار المشـــاهد وتبديل المؤدين والأقوال على نحو يضـــاعف الالتباس دون أن يفقد النص جاذبيته الدرامية. ومن ثم، فإن تجربته تقدم مثالا على إمكان الجمع بين الابتكار البنيوي، وجاذبية النص، وفاعليته المسرحية (Cappelle, 2022; Zagha, 2022, p. 14).

أما عند هاينر مولر، فإن المسافة بين النص والأداء تضيق إلى حد بعيد. فمسرحية" آلة هاملت "تقترح كتابة كثيفة ومفتوحة تقف على تخوم القصـيدة، والسـيناريو، والتفكير المسـرحي، ضـمن أفق جمالي وسياسي يروم كسر سلبية المتفرج وزعزعة الحقائق الجاهزة(Müller, 1978) . كما تتحدد خصوصية هذا النص في تكثيفه اللغوي، وفي اعتماده على بنية شديدة الاختزال والتوتر، تجعل الصورة واللغة والفكر تتداخل داخل نسيج واحد مفتوح على احتمالات إخراجية متعددة(Van den Dries, 1982, p. 75) .

ويقترب مارتن كرامب من هذا المنحى، وإن بصـــيغة مختلفة، حين يفكك في" محاولات على حياتها" (Attempts on Her Life) الشـــخصـــية والحبكة إلى أقصـــى حد، ويقدم نصـــا يقوم على تعدد السيناريوهات والأصوات والاحتمالات، من دون شخصيات مستقرة أو مركز حكائي واضح. وتتأكد هذه الخصـوصـية في بعض النصـوص ما بعد الدرامية التي لا تكتفي بتفكيك الحبكة، بل تزعزع أيضـا ثبات المتكلم والشـــخصـــية والمشـــهد. ففي قراءته لنصAttempts on Her Life ، يبين بارنت أن اعتماد "السيناريو" بدل "المشهد"، وغياب الإسناد الثابت للكلام، لا يمثلان مجرد حيلة شكلية، بل يفتحان النص على لايقين دلالي مقصود، حيث ينفصل "الناطق" عن "المنطوق"، ويغدو المؤدي أقرب إلى حامل للنص منه إلى شخصية درامية مستقرة (Barnett, 2008, pp. 16–18). ويكشف هذا المنظور عن وعي صريح بمرجعيته ما بعد الحداثية. ومع ذلك، يظل النص قابلا للقراءة بوصفه أثرا نصيا، حتى وهو مفتوح على إمكانات أدائية متعدّدة، وهو ما يجعله مثالا دالا على الكتابة التي تتجاوز الدرامي نحو ما بعد الـدرامي من غير أن تنســـحـب تمـامـا من أفق النص(Topaloglu, 2014, p. 270) . ويمكن أن تُضـاف إلى هذه النماذج تجارب أخرى، مثل أعمال وجدي معوض التي تمزج بين السـرد الشعري والتقنيات الأدائية الحديثة، أو عروض المخرجين–الكتاب مثل روبرت لوباج وسيمون ماكبورني،

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

حيث ينشـأ النص أحيانا بالتوازي مع الرؤية البصـرية والاشـتغال الركحي. وتؤكد هذه المسـارات أن المشهد المسرحي المعاصر لا يخضع لاتجاه واحد مهيمن، بل يكشف عن صيغ متعددة لإعادة التفاوض بين النص والعرض.

وتكشـف هذه النماذج مجتمعة أن التحولات ما بعد الحداثية لم تُنتج مسـارا واحدا للكتابة المسـرحية، بل كشـفت عن طيف واسـع يمتد من العروض التي تكاد تذيب النص في الحدث، إلى نصـوص تجريبية تحافظ، رغم تشظيها، على كثافة أدبية وتأويلية واضحة. ومن هنا تتأكد مشروعية الإشكالية التي يطرحها هذا البحث: فالمسـألة لا تتعلق بصـراع بسـيط بين النص والعرض، بقدر ما تتعلق بتحديد الكيفية التي يعاد بها توزيع وظائف النص داخل دراماتورجيا معاصـرة تتراوح بين الأدبي والأدائي، وبين الاسـتمرار والعابرية.

2.3."دموع بالكحول": تشـــظّي البنية وإعادة توزيع وظيفة النص في الدراماتورجيا المعاصرة

ومن المغرب، تمثل تجربة عصـام اليوسـفي في نصـه" دموع بالكحول "حالة تطبيقية مركزية في هذا البحث، لأنها تتيح اختبار فرضـية الدراسـة في سـياق مغربي معاصـر تتقاطع فيه الكثافة النصـية مع الانفتاح المشهدي. وتتجلى هذه الخصوصية في البنية المتشظية للنص، وفي رؤيته للعالم بوصفه فضاء مأزوما، فاقدا لليقين، وموسـوما بانكسـار المرجعيات وتصـدّع المعنى. لذلك لا ينهض العمل على خط سردي تصاعدي تقليدي، ولا على مركز حكائي تقوده شخصية رئيسية، بل على مسارات متقاطعة لأربع شخصيات تعيش حالات انكسار متزامنة، وتتجاور عبر مونولوغات متداخلة، بحيث ينتقل التوتر الدرامي من الخارج إلى الداخل، ومن الفعل إلى اللغة، ومن تعاقب الحدث إلى الانفجار السـيكولوجي المكثف (اليوسفي،2013). ولا يحيل هذا الخيار البنيوي إلى تفكك الحبكة فحسب، بل إلى تفكك المعنى ذاته؛ إذ لا مركز واضحا للحدث، ولا بطلا يقود الفعل، بل شبكة ذوات تتجاور داخل فضاء اعترافي متوتر، تتوزع فيه الشظايا النفسية والاجتماعية على أصوات متعددة. كما أن الزمن نفسه لا يخضع في النص لتعاقب سببي صارم، بل يتخذ طابعا نفسيا داخليا، تتحكم فيه الذاكرة والصدمة والانفعال أكثر مما يحكمه منطق التتابع الخارجي. ومن ثم، فإن النص لا يكتفي بزعزعة التنظيم الدرامي التقليدي، بل يعيد بناء الفعل المسرحي على أساس التجربة الداخلية، حيث يغدو الاعتراف، لا الحدث، هو المحرك الأساسي للتوتر.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وفي هذا الأفق، يتحدد النص المسرحي الذي لم يعد دراميا بوصفه نصا تتراجع فيه مبادئ السرد والتشخيص، كما يتراجع فيه نظام الحكاية الذي كان يوحد الفعل ويوجهه داخل منطق درامي متماسك. ومن ثم، يفسح هذا التحول المجال لكتابة تتقدم فيها الانقطاعات، والتشظي، والتوترات الداخلية، بما يجعل المعنى يتولد من تركيب الملفوظات والعلامات المشهدية أكثر مما يتولد من تتابع الحدث نفسه (Lehmann, 2006, pp. 17–18). ومن هذا المنظور، يمكن قراءة هذا النص لا بوصفه مجرد كتابة مفككة البنية، بل بوصفه كتابة تنتج فضاءها الإدراكي من داخل اللغة نفسها. فبعض الكتابات المعاصرة لم تعد تفصل بين النص والفضاء، لأن الفضاءية لم تعد عنصرا خارجيا يضاف عند الإخراج، بل صارت نقطة التقاء بين النص والتشخيص. ومن ثم، فإن تشظي الأصوات وتراكب الاعترافات في "دموع بالكحول" يمكن فهمه أيضا بوصفه اشتغالا على فضاء إدراكي وسينوغرافي يشتغل في الصفحة كما يشتغل في الخشبة (Freeman, 2023, pp. 10–11) .

وتظهر الكتابة ما بعد الحداثية في هذا العمل أيضا من خلال أزمة الذات التي تشكل محوره العميق. فالشخصيات الأربع لا تُقدَّم بوصفها هويات مستقرة أو مكتفية بذاتها، بل كذوات منقسمة وممزقة بين صورتها الاجتماعية وحقيقتها الداخلية. ندى، وصوفيا، ونوار، وأحمد، لا يشكلون مجرد شخصيات داخل حبكة واحدة، بل يمثلون مواقع صراع داخل شبكة من السلط الاجتماعية والأخلاقية والرمزية، وهو ما ينسجم مع التصور ما بعد الحداثي للهوية بوصفها بناء هشا قابلا للتفكك.

ويتعزز هذا المنحى من خلال تفكيك السرديات الكبرى التي كانت تمنح المعنى والاستقرار. فالزواج يتحول إلى أداة قمع وابتزاز، والعمل الحزبي يفقد مثاليته، ومفهوم الشرف ينزاح إلى أداة للعنف الرمزي، فيما يغدو الوطن نفسه فضاء للقسوة والانسداد. وهكذا لا يقدم النص بديلا خلاصيا جاهزا، بل يكشف انهيار المرجعيات التي كانت تؤطر الحياة الفردية، في انسجام مع النزعة ما بعد الحداثية المشككة في السرديات الشمولية.

وتتكرس هذه الرؤية عبر هيمنة الصوت الداخلي على الفعل الخارجي. فالحدث في" دموع بالكحول "ليس سلسلة أفعال درامية بقدر ما هو انفجار نفسي مكثف، تتقدم فيه اللغة لتقوم مقام الفعل نفسه. ومن هنا تكتسب المونولوغات وظيفتها الجمالية العميقة، لأنها لا تُستعمل بوصفها مجرد أداة للتعبير، بل بوصفها

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

آلية درامية لتفجير المناطق الصامتة في النفس، وتحويل الكلام إلى فعل مقاومة ضد الصمت والقهر والانمحاء.

وجماليا، يطغى على النص مناخ السواد والخراب. فالعالم المعروض يبدو فاسدا، متعفنا، رماديا، مؤسسا على الخيبة والمشاريع المجهضة. غير أن هذا السواد لا ينتهي بإغلاق مأساوي حاسم، بل ينفتح على أفق احتمالي هش، حيث تظل النهاية معلقة بين الاستمرار والانهيار. إن الأمل هنا ليس خلاصا مطلقا، بل إمكانية هشة لفتح هامش جديد مع الحياة، وهو ما ينسجم مع روح ما بعد الحداثة التي ترفض الحسم النهائي للمعنى.

ويحمل عنوان" دموع بالكحول "كثافة رمزية لافتة، إذ يشتغل بوصفه مفتاحا تأويليا للنص كله، من خلال مفارقة تجمع بين الانكسار الداخلي والتدمير الذاتي، بما يجعل النص لا يقتصر على عرض أزمات اجتماعية، بل يغوص في تمثيل انشطار الوعي المعاصر أمام واقع صلب وزائف في آن واحد.

غير أن أهمية" دموع بالكحول "لا تكتمل في مستواها النصي وحده، بل تتعزز أكثر حين تُقرأ في ضوء أفقها الركحي، أي ضمن المشروع الجمالي الذي أنجزته أسماء هوري. ففي هذا السياق، يبيّن عمر فرتات أن الاشتغال الإخراجي يقوم على منطق مختبري يبدأ بتجميع المواد، ثم ببلورة قراءة نقدية للنص، قبل الانتقال إلى بناء مشهدي تُضبط فيه العناصر الركحية بدقة، بما يجعل العرض بنية مركبة لا تختزل في تنفيذ النص. وبهذا المعنى، يتحول النص إلى عنصر دينامي داخل جهاز دراماتورجي يعاد فيه توزيع الوظائف الجمالية بين الملفوظ وباقي العلامات الركحية (Fertat, 2017, p. 3) .

وتندرج هذه التجربة ضمن ما يُعرف بـ"الدراماتورجيا المغربية الجديدة"، التي تعيد تحديد موقع النص داخل العمل المسرحي، بحيث لا يعود مركزا متعاليا، ولا مادة وظيفية عابرة، بل جزءا من بنية مشهدية مركبة تتقاسم فيها مختلف العناصر إنتاج المعنى (Fertat, 2017, p. 4) .

وتتأكد هذه الخصوصية أكثر في الشهادة التي ينقلها فرتات عن باتريس بافيس، حين يشير إلى أن النص يظل" مسموعا وأساسيا "رغم تفكك البنية الركحية وتجاوزها للشخصية الكلاسيكية. وتتيح هذه الملاحظة تجاوز التعارض بين النص والعرض، إذ لا يتعلق الأمر بذوبان النص ولا بهيمنته، بل بقيام دراماتورجيا نصية–مشهدية تتقاسم فيها مختلف العناصر إنتاج المعنى (Fertat, 2017, p. 5). وعليه،

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

فإن الرهان لا يتمثل في رد النص إلى سلطة أصلية سابقة على العرض، ولا في اختزاله إلى مادة عابرة تستهلكها الخشبة، بل في فهمه داخل علاقة تفاوضية مع الإنجاز الركحي. وهذا ما يجعل الدراماتورجيا المعاصرة أقرب إلى فضاء بحث واكتشاف منها إلى مجرد تنفيذ أمين لمعنى مكتمل سلفا، بحيث لا يكون الإخراج استنساخا للنص، بل مسارا يكشف إمكاناته غير المستنفدة (Pavis, 2008, pp. 119–120).

ومن هنا، يمكن النظر إلى" دموع بالكحول "بوصفها نصا يتحرك في منطقة وسطى بين الدراما الاجتماعية المعاصرة والكتابة ما بعد الحداثية، حيث يحافظ على مرجعية واقعية واضحة، وفي الآن نفسه يفكك البنية الدرامية التقليدية. وبهذا المعنى، فإنه لا يعكس تحولات جمالية فحسب، بل يساهم في إعادة تعريف وظيفة الكتابة المسرحية ذاتها، من خلال تحويلها إلى فضاء يتقاطع فيه النصي والمشهدي، واللغوي والجسدي، والدلالي والحسي.

وبناء على ذلك، يمكن اعتبار هذه المسرحية مثالا دالا على إمكان قيام دراماتورجيا متوازنة لا تتخلى عن الكثافة الدلالية للنص، ولا تختزله في وظيفة أدائية عابرة، بل تعيد ابتكار حضوره داخل اقتصاد جمالي مركب، مما يتيح تجاوز التعارض التقليدي بين" النص المسرحي "و"السيناريو الأدائي"، ويفتح أفقا لكتابة مسرحية أكثر انفتاحا ومرونة.

تسلط هذه الأمثلة الضوء على التوتر المستمر في حقل المسرح المعاصر: شد وجذب بين دفع نحو الابتكار واللحظية من جهة، وجذب نحو الحفاظ على العمق النصي والاستمرارية الثقافية من جهة أخرى. إنها أمثلة حيّة لرهانات الدراماتورجيا اليوم: كيف ننتج مسرحا جديدا ومثيرا دون أن نفقد الصلة بالجذور الأدبية التي تمنح العمل قيمته المضافة عبر الزمن.

3.3. الفرص والتحديات: نحو دراماتورجيا متوازنة

إن المشهد المتحوّل للكتابة المسرحية في عصر ما بعد الحداثة، وما يصاحبه من تطورات في الفنون الأدائية والتقنيات الرقمية، يوفّر فرصا كبيرة كما يفرض تحديات معقدة في آن معا. فمن ناحية، أدى التوجّه نحو العروض المعتمدة على السيناريوهات والتأليف الجماعي والإضافات متعددة الوسائط إلى ديمقراطية الإبداع المسرحي بشكل غير مسبوق. أتاح هذا التوجه مشاركة أوسع لغير التقليديين في صناعة العرض، وشجّع على تجريب أشكال جديدة، وخلق تفاعلا مباشرا مع جماهير متنوّعة. إن مرونة السيناريوهات العابرة مكّنت من ابتكارات تكسر الأشكال التقليدية وتفتح المجال لاحتمالات تأويلية طازجة

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

في كل عرض. كما عززت التقنيات الرقمية هذه الإمكانيات عبر تمكين أشكال هجينة تمزج الأداء الحي بالعناصر الافتراضية، كالعروض التي تتضمن تفاعلات عبر الشاشات أو توظيف الذكاء الاصطناعي في بناء النص أثناء العرض.

غير أنّ هذه الابتكارات تأتي مصحوبة بجملة من المخاطر الفنية والثقافية. فتركيز البوصلة نحو اللحظي والوظيفي قد يقلّل من إنتاج نصوص ذات قيمة أدبية ودراماتورجية طويلة المدى. يواجه كتّاب المسرح اليوم في كثير من الأحيان ضغطا للاستجابة لمتطلبات إنتاج سريعة تفضّل البساطة والوضوح المباشر على حساب التعقيد والغنى الدلالي. كما يوجد خطر حقيقي من تفتت التراث المسرحي إلى أحداث عابرة منعزلة، كل منها مرتبط بنص أو سيناريو خاص به لا يشاركه مع غيره، مما يهدد استدامة النقاش الأكاديمي حول الأعمال المسرحية ويصعّب مهمة التنظير والتأريخ للمسرح. فإذا أصبح كل عرض حالة فريدة منقطعة الصلة بما سبقها أو سيلحقها، فسنفقد القاسم المشترك النصي الذي طالما سمح بتراكم الخبرات والمعارف في فن المسرح.

يتطلب إيجاد التوازن بين هذه الديناميات استراتيجيات واعية وحساسة من قبل جميع المعنيين بالعملية المسرحية. فمن الضروري أن يتشجع الكتّاب المسرحيون على الحفاظ على الصرامة الأدبية في نصوصهم، من بناء لغوي محكم، وشخصيات متعددة الأبعاد، وموضوعات ذات عمق، حتى أثناء تبنيهم أساليب تجريبية أدائية. وعلى الجانب الآخر، يحتاج المخرجون والمنتجون ولجان الدعم المسرحي إلى تقدير النصوص باعتبارها أعمالا أساسية تحمل في داخلها ثراء يتجاوز لحظة العرض، لا مجرد مخططات قابلة للاستبدال. فالنص الجيد ليس عائقا أمام الإبداع الإخراجي، بل هو منصة انطلاق تمنح العرض أبعادا إضافية. وإذا ما احترم الممارسون هذا التوازن، يمكن تحويل التوتر بين النص والعرض إلى حافز إيجابي لإبداع أشكال جديدة تجمع بين الإثارة اللحظية والمعنى الدائم.

كذلك، تلعب المؤسسات التعليمية والنقدية دورا مهما في ترسيخ هذا التوازن. إن تطوير أطر تعليمية في معاهد المسرح وجامعات الفنون تولي اهتماما متساويا لتحليل النص المسرحي وتقنيات الأداء، من شأنه تمكين أجيال من المسرحيين القادرين على التنقّل بمرونة بين الابتكار والتقاليد. كما أن تبني منهجيات نقدية تُثمن كلا من الإنجاز النصي والبصري معا سيساعد في خلق خطاب نقدي أكثر شمولا وعدالة

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تجاه الأعمال الجديدة. حينئذ، لن يكون هناك تضاد حاد بين" نصوص للنشر "و"نصوص للخشبة"، بل سنجد نصوصا حية تحقق غايتها على الورق كما على المسرح.

4. خاتمة

يكشف استعراض الممارسات المتطورة في المسرح وفنون الأداء اليوم عن تداخل معقّد بين التحولات الجمالية التي حملها ما بعد الحداثة والقيم المستمرة للكتابة المسرحية كفن أدبي. تضع هذه الازدواجية أمام الفنانين والباحثين والممارسين سلسلة من التحديات المفاهيمية والعملية لإعادة النظر في طبيعة النص المسرحي وغايته في مشهد بات يتأثر أكثر فأكثر بأشكال أداء قائمة على السينغرافيا والتقنيات المتعددة والعابرية الزمنية والمكانية. إن المسرح ما بعد الحداثي، بتبنيه التفكك وتعدد المعاني وتلاشي الحدود بين الجمهور والمؤدين، يزعزع الهياكل السردية التقليدية ويفتح آفاقا غير مسبوقة للإبداع. لكنه في الوقت نفسه يولّد مخاوف حيال فقدان العمق النصي وطول الأمد الثقافي للأعمال المسرحية.

تتبلور التوترات النقدية اليوم في ذلك الميل إلى تفضيل النصوص الشبيهة بالسيناريو المصممة أساسا للعرض الفوري على حساب النصوص الأدبية المحكمة. هذا التوجّه قد يدفع المسرح نحو أن يصبح مجرد سلسلة من العروض العابرة، متخليا عن الغنى الأدبي والدراماتورجي الذي رسّخ مكانة المسرح كممارسة ثقافية مستدامة عبر العصور. لذا، يشكّل الحفاظ على الهوية المزدوجة للنص المسرحي، كعمل أدبي وكخطة أداء ديناميكية، شرطا جوهريا لصون القدرة التحويلية للمسرح المعاصر ودوره في إثارة الوعي أو التغيير، مع ضمان فعاليته الثقافية على المدى البعيد. لهذا يبدو من الأجدى اليوم تجاوز التصورات التي تختزل الكتابة المسرحية في معادلة حضور/غياب النص، لأن السؤال الأدق صار يتعلق بما يمكن إنجازه بالكتابة داخل المسرح. فالتطورات المعاصرة لا تلغي النص، بل تدفع إلى تبني تصور أكثر شمولا لوظيفته ومكانته، حيث يغدو جزءا من الخيال الفضائي للمسرح ومن اقتصاده الحسي والإدراكي، لا مجرد بنية أدبية سابقة على العرض أو ضحية له (Freeman, 2023, p. 59).

في المستقبل، ينبغي على مجتمع المسرح بأسره السعي نحو دراماتورجيا متوازنة تمزج بين ابتكارات ما بعد الحداثة وصرامة النصوص التقليدية. إننا بحاجة إلى النظر للنصوص المسرحية كوثائق حية، قابلة للتجدد مع كل قراءة وكل عرض، وليست مجرد أدوات تزول بانقضاء لحظتها. ومن خلال ذلك فقط يمكننا ضمان استمرار المسرح كفن تحويلي قادر على إجراء حوار ثقافي مستدام وعلى خوض غمار

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

استكشاف جمالي لا ينتهي. فالمسرح، في جوهره، فن يجمع الكلمة بالجسد، والفكر بالعاطفة؛ والتحدي الأكبر أمامنا اليوم هو أن نبقي على هذا الجمع مثمرا ومتوازنا، حتى يظل المسرح فضاء للإبداع الحر والمعنى العميق. ومن ثم، فإن العلاقة بين النص والأداء لا ينبغي أن تُحسم بمنطق الوفاء أو الخيانة، بل أن تُفهم بوصفها علاقة قابلة دوما لإعادة الضبط وإعادة التفاوض. فالنص/العرض ليسا حدين متقابلين بقدر ما هما مؤشرين متحركين داخل ممارسة مسرحية تتغير أدواتها وتصوراتها باستمرار (Pavis, 2008, p. 125).

المراجع:

- اليوسفي، عصام. (2013) . *دموع بالكحول*. منشورات إسكيس.
- Barnett, D. (2008). When is a play not a drama? Two examples of postdramatic theatre texts. *New Theatre Quarterly, 24*(1), 14–23. https://doi.org/10.1017/S0266464X0800002X
- Batch, M. (2020). Dementia in dramaturgically hybrid performance and the performance of objects. *Performance Research, 25*(4), 65–73. https://doi.org/10.1080/13528165.2020.1842033
- Cappelle, L. (2022, January 31). 'I know what anxiety is. And guilt': Florian Zeller on his nightmarish new play. *The Guardian*. https://www.theguardian.com/stage/2022/jan/31/florian-zeller-father-oscar-forest-nightmarish-new-play
- Carlson, M. (2012). Immersive theatre and the reception process. *Forum Modernes Theater, 27*(1–2), 17–25. https://doi.org/10.1353/fmt.2012.0002
- Churchill, C. (1982). *Top girls*. Methuen.
- Crimp, M. (1997). *Attempts on her life*. Faber and Faber.
- Fertat, O. (2017). Asmaa Houri ou la quête d'un autre théâtre. *La Vague culturelle*. https://u-bordeaux-montaigne.hal.science/hal-02435705v1
- Freeman, S. (2023). *Playwriting, dramaturgy and space*. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781009370257
- Kane, S. (2001). 4.48 psychosis. In *Sarah Kane: Complete plays* (pp. 203–245). Methuen.
- Lehmann, H.-T. (2006). *Postdramatic theatre* (K. Jürs-Munby, Trans.). Routledge.
- Müller, H. (1978). *Die Hamletmaschine*. Prometh. [French version: *Hamlet-machine* (J. Jourdheuil & H. Schwarzinger, Trans.). Éditions de Minuit.]
- Othman, I. M. (2025). Writing through pain: Mental illness and subjectivity in the theatre of Sarah Kane. *Lex Localis - Journal of Local Self-Government, 23*(10), 820–831. https://doi.org/10.52152/801045

- Pavis, P. (2008). On faithfulness: The difficulties experienced by the text/performance couple. *Theatre Research International, 33*(2), 117–126. https://doi.org/10.1017/S0307883308003635
- Roberts, M. (2015). Vanishing acts: Sarah Kane's texts for performance and postdramatic theatre. *Modern Drama, 58*(1), 94–111. https://doi.org/10.3138/MD.0596R.94
- Topaloglu, O. (2014). Searching for postmodernism in Martin Crimp's *Attempts on Her Life*. *Procedia - Social and Behavioral Sciences, 158*, 269–272. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2014.12.086
- Tycer, A. (2008). *Caryl Churchill's Top Girls*. Continuum. https://doi.org/10.5040/9781623565824
- Van den Dries, L. (1982, July 14). Heiner Müller: Le théâtre, c'est l'utopie. *Hamlet-machine*, mis en scène par Jan Decorte. *Alternatives théâtrales*, (12). https://www.researchgate.net/publication/308656897_Heiner_Muller_Le_theatre_c_est_l_utopie_Hamlet-Machine_mise_en_scene_par_Jan_Decorte
- White, G. (2012). On immersive theatre. *Theatre Research International, 37*(3), 221–235. https://doi.org/10.1017/S0307883312000880
- Zagha, M. (2022, March 4). Woods and hinterlands: Florian Zeller's labyrinthine new play. *The Times Literary Supplement*, (6205), https://link.gale.com/apps/doc/A697175189/AONE
- Zeller, F. (2012). *Le père*. L'Avant-scène théâtre.
-

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

مفهوم اللغات المتخصصة ومعايير تمييزها: دراسة لسانية تداولية مقارنة في ضوء المقاربات المصطلحية الحديثة

The concept of specialized languages and the criteria to distinguish them: A comparative pragmatic linguistic study within modern terminological approaches

Dr. Mouheddine Ben Slimane د. محي الدين بنسليمان

أستاذ مساعد في علوم المصطلحات والترجمة

المعهد العالي للغات بتونس جامعة قرطاج، تونس

Mouheddine.benslimane@islt.ucar.tn

ملخص:

يعدّ التمييز بين اللغات المتخصصة واللغة العامة من القضايا المحورية في اللسانيات التطبيقية وعلم المصطلح وتحليل الخطاب، لما تنطوي عليه اللغات المتخصصة من أبعاد معرفية وتداولية ترتبط بإنتاج المعارف المتخصصة وتداولها داخل الأوساط العلمية والمهنية. وانطلاقا من التصورات الحديثة التي تتجاوز النظر إلى اللغات المتخصصة بوصفها أنظمة لغوية مستقلة، يهدف هذا البحث إلى إعادة النظر في مفهوم "التخصص" في ضوء أبرز المقاربات المصطلحية، ولا سيما مقاربات بيشت ودراسكاو (Bicht & Draskau)، وكوكوريك (Kocourek)، ولورا (Lerat)، وكابريه (Cabré)، وبيان الأسس النظرية التي يقوم عليها التمييز بين اللغات المتخصصة واللغة العامة. ويتناول البحث بالدرس بعض معايير التخصص، مثل الموضوع والمستعملين والوضعية التواصلية والوظيفة والوحدات المعجمية المخصصة المهيمنة المطبقة خاصة على اللغات العلمية والتقنية، كما جاءت في أعمال الباحثين المشار إليهم في الأعلى.

كما يفحص هذا المقال مدى انسحاب هذه المعايير على اللغة الأدبية، مستجليا أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين اللغات العلمية والتقنية والمهنية. ويخلص البحث إلى أن التخصص ليس خاصية بنيوية كامنة في اللغة، وإنما هو خاصية وظيفية وتداولية تنتج عن توظيف النسق اللغوي العام ضمن نظام مفاهيمي وسياق تواصلي مخصوصين، وأنّ اختلاف الخطابات المتخصصة لا يعود إلى اختلاف أنظمتها اللغوية، بل إلى اختلاف وظائفها المرجعية وأنساقها المفاهيمية وسياقاتها التداولية. وفي ضوء ذلك، يقترح هذا البحث نموذجا لسانيا تداوليا يفسر العلاقة بين اللغة العامة واللغات المتخصصة واللغة الأدبية، ويحدد موقع كل منها ضمن الاستعمالات المختلفة للغة الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: اللغات المتخصصة، اللغة العامة، اللغة الأدبية، معايير التخصص.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Abstract :

The distinction between specialized and general language is a central issue in applied linguistics, terminology, and discourse analysis, given the cognitive and pragmatic dimensions of specialized languages, which are linked to the production and dissemination of specialized knowledge within scientific and professional fields. Based on modern perspectives that go beyond viewing specialized languages as independent linguistic systems, this research aims at re-examining the concept of « specialization » within prominent terminological approaches, particularly those of Bicht and Draskau, Kocourek, Lerat, and Cabré. As well as elucidating the theoretical foundations upon which the distinction between specialized and general language rests. The research examines some criteria for specialization, such as subject matter, users, communicative situation, function, and the dominant specialized lexical units applied especially in scientific and technical languages, as it is mentioned in these researchers'works.

This article also explores the extent to which these criteria can be applied to literary language, highlighting the similarities and differences between it and scientific, technical, and professional languages. The research concludes that specialization is not an inherent structural property of language, but rather a functional and pragmatic characteristic resulting from the application of the general linguistic system within a specific conceptual framework and communicative context. Furthermore, the differences between specialized discourses do not stem from differences in their linguistic systems, but rather from differences in their referential functions, conceptual frameworks, and pragmatic contexts. As a result, the research proposes a pragmatic linguistic model that explains the relationship between general language, specialized languages, and literary language, and identifies the position of each within the various uses of natural language.

Keywords: Specialized languages, general language, literary language, specialization criteria.

مقدمة

أفرزت التحولات العلمية والتقنية التي شهدها العالم المعاصر توسعا كبيرا في إنتاج المعرفة المتخصصة، مما أفرز أنماطا جديدة من التواصل داخل الأوساط العلمية والتقنية والمهنية. ولم يعد نقل هذه المعرفة رهين توفر الخبرة العلمية وحدها، بل أصبح مرتبطا أيضا بامتلاك أدوات لغوية دقيقة تمكّن من صياغة المفاهيم وتنظيم العلاقات بينها وتداولها بوضوح. لذلك، غدت اللغة عنصرا أساسيا في بناء المعرفة المتخصصة، كما أصبح تحليل الخطاب المتخصص مدخلا أساسيا لفهم طبيعة النشاط العلمي.

وفي هذا السياق، يبرز مفهوم اللغة المتخصصة بوصفه أحد المفاهيم المركزية في اللسانيات التطبيقية وعلم المصطلح وتحليل الخطاب، لكونه يمكّن من تفسير العلاقة بين المعرفة المتخصصة واللغة التي تنقلها. وقد

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أسهمت أعمال بعض الباحثين مثل بيشت ودراسكاو (1985)، وكوكوريك (1991)، ولورا (1995)، وكابريه (1998) في الانتقال من البحث عن خصائص شكلية للغات المتخصصة إلى التركيز على أبعادها التداولية والمعرفية. وبذلك غدا التخصص نمطا من أنماط توظيف اللغة الطبيعية في مجالات معرفية محددة وفق مقتضيات التواصل العلمي والتقني والمهني.

ويكشف هذا التحول النظري أن العلاقة بين اللغات المتخصصة واللغة العامة أكثر تعقيدا مما قد يبدو، باعتبار أن الخطابات المتخصصة، على غرار الخطابات الطبية والقانونية والرياضية، لا تستند إلى أنظمة لغوية مستقلة، وإنما تتقاسم مع اللغة العامة النظام اللغوي ذاته، في حين تتميز عنها من خلال طبيعة المعرفة التي تنقلها والنسق المفاهيمي الذي تنتظم داخله والوظيفة المرجعية التي تؤديها والجماعة اللغوية التي تتداولها.

ويزداد هذا الموضوع أهمية في ظل اتساع تداول المعارف المتخصصة خارج الدوائر الأكاديمية، حيث لم تعد الخطابات المتخصصة حكرا على الخبراء والمتخصصين، بل أصبحت بفضل الترجمة والتبسيط العلمي والوسائط الرقمية ووسائل الإعلام تتجه بدرجات متفاوتة إلى جمهور أوسع. وقد أدى هذا الواقع إلى تداخل متزايد بين اللغة العامة واللغات المتخصصة وإلى ظهور نصوص متفاوتة في درجة تخصصها، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في المعايير التي يقوم عليها التمييز بين هذين النمطين من الاستعمال اللغوي.

كما تبرز في هذا الإطار إشكالية أخرى على درجة كبيرة من الأهمية تتعلق بموقع اللغة الأدبية ضمن تصنيف الاستعمالات اللغوية المختلفة. فإذا كانت الكتابة الأدبية تخضع بدورها لقواعد فنية وأعراف نوعية، ولا يبدعها عادة إلا من يمتلك كفاية أدبية مخصوصة، فهل يكفي ذلك لاعتبارها لغة متخصصة؟ أم أن اختلاف وظيفتها القائمة على التعبير الجمالي وبناء الدلالة الإيحائية يجعلها تختلف جوهريا عن اللغات العلمية والتقنية والمهنية؟ نعتقد أنّ الإجابة عن هذه الأسئلة تمثل مدخلا لإعادة التفكير في مفهوم التخصص ذاته وفي الحدود الفاصلة بين الأنماط المختلفة لجميع أنواع الخطابات.

وانطلاقا من هذه الإشكاليات، يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما المقصود باللغات المتخصصة في ضوء التصورات اللسانية والمصطلحية الحديثة؟

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- ما هي أبرز معايير تخصص اللغات العلمية والتقنية والمهنية، وكيف تميزها عن اللغة العامة؟
- إلى أي مدى يمكن اعتبار اللغة الأدبية لغة متخصصة؟

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن التخصص اللغوي ليس خاصية بنيوية في اللغة، بل هو خاصية تداولية ومعرفية تنشأ من توظيف اللغة العامة في بناء المعرفة المتخصصة وتداولها. كما يفترض أن اختلاف الخطابات المتخصصة لا يعود إلى اختلاف أنظمتها اللغوية، وإنما إلى اختلاف أنساقها المفاهيمية ووظائفها التواصلية والجماعات المستعملة لها، مع بقاء اللغة الطبيعية إطارا مشتركا لمختلف الاستعمالات.

وللتحقق من هذه الفرضيات، يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستفيدا من المقاربتين التداولية والمصطلحية، ومن المقارنة النظرية بين أبرز التصورات المتعلقة باللغة المتخصصة، إلى جانب تحليل نماذج من الخطابات العلمية والأدبية والعامة.

وتتمثل أهمية البحث في سعيه إلى بناء تصور تكاملي للعلاقة بين اللغة العامة واللغة الأدبية واللغات المتخصصة، بما يساهم في تطوير الدراسات اللسانية والمصطلحية وتحليل الخطاب والترجمة المتخصصة.

1. تطور مفهوم اللغة المتخصصة في ضوء الدراسات اللسانية والمصطلحية

لم يبرز مفهوم اللغة المتخصصة بوصفه موضوعا علميا مستقلا في اللسانيات إلا مع تزايد الاهتمام بالخطابات المتخصصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك حين أدرك الباحثون أنه نظرا لخصوصية اللغة المستعملة في المجالات العلمية والتقنية، فإنه لا يمكن تفسيرها بالاعتماد على المبادئ نفسها التي تفسر اللغة العامة. فقد فرض التطور المتسارع في هذه المجالات، وما صاحبه من تضخم في إنتاج المعارف وتداولها، ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين المعرفة المتخصصة واللغة التي تنقلها وفي الكيفية التي تنتظم بها الخطابات المتخصصة داخل اللغة الطبيعية.

وقد انصبت الدراسات الأولى على الجانب المعجمي، فعدّت المصطلحات السمة المميزة للخطابات العلمية والتقنية. وفي هذا السياق، اعتبر أنّ ما يميّز كل علم عن غيره من العلوم الأخرى هو الجهاز المصطلحي الذي يقوم عليه كل علم. ويعود هذا التوجه إلى التأثير الكبير الذي مارسته النظرية العامة لعلم المصطلح، ولا سيما من خلال أعمال أوجين فوستر (Eugen Wüster) المؤسسة في مجال علم المصطلح التي اعتبرت المصطلح الوحدة الأساسية في بناء المعرفة العلمية والتقنية، ورأت أن وظيفته الرئيسية تتمثل في

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تمثيل المفاهيم تمثيلا دقيقا بما يضمن وحدة التواصل بين المتخصصين[1]. وانطلاقا من هذا التصور، أصبحت اللغة المتخصصة العلمية والتقنية تختزل في مجموع المصطلحات التي يستعملها أهل الاختصاص داخل مجال معرفي معيّن.

وعلى الرغم من أهمية هذا التصور المعجمي، إلا أنه سرعان ما بدا غير كاف لتفسير طبيعة الخطاب المتخصص. فمهما بلغت كثافة المصطلحات في هذا النوع من الخطابات، إلا أنها لا تعمل بمعزل عن السياق النصي الذي ترد فيه، كما أنها تنتظم داخل نصوص تخضع لقواعد لغوية وتداولية، وتنتج في سياقات تواصلية مخصوصة، وتؤدي وظائف معرفية تختلف عن الوظائف التي تؤديها الخطابات العامة. لذلك انتقل الاهتمام تدريجيا من دراسة المصطلح بوصفه وحدة معجمية مستقلة إلى دراسة الخطاب المتخصص الذي ترد فيه المصطلحات بوصفه بنية لغوية وتواصلية متكاملة.

ويعكس هذا التحول انتقالا أوسع عرفته اللسانيات المعاصرة من دراسة اللغة بوصفها نسقا مجردا إلى دراستها بوصفها ممارسة اجتماعية وتواصلية تتحدد من خلال سياقات استعمال مخصوصة. ففي اللسانيات الوظيفية، أكد مارتينيه (Martinet) أن تفسير الظواهر اللغوية ينبغي أن ينطلق من الوظائف التي تؤديها الوحدات اللغوية داخل عملية التواصل، وليس من خصائصها الشكلية وحدها[2]. وفي السياق نفسه، أبرزت اللسانيات التداولية، على غرار أعمال اللسانيين دوكرو (Ducrot) وأنسكومبر (Anscombre)، أن المعنى لا يتحدد داخل النظام اللغوي فحسب، بل يتشكل أيضا من خلال المقام التخاطبي وقصدية المتكلمين والبعد الحجاجي الذي تكتسبه الأقوال في سياق التفاعل[3]. وفي ضوء هذا التحول النظري، لم يعد السؤال المركزي في دراسة اللغات المتخصصة منصبا على ما إذا كانت هذه اللغات تختلف بنيويا عن اللغة العامة، بل أصبح يتعلق بكيفية توظيف النسق اللغوي الواحد، بما يتيحه من موارد معجمية وتركيبية وتداولية، لإنجاز

---

[1] انظر:
Wüster, Eugen : Internationale Sprachnormung in der Technik, besonders in der Elektrotechnik, Berlin: VDI-Verlag, 1931, 431p..

[2] انظر:
Martinet, André : *Éléments de linguistique générale*, Nouvelle édition remaniée et mise à jour, Paris : Armand Colin, 1980, 221p.

[3] انظر خاصة:
Anscombre, Jean-Claude & Ducrot, Oswald : L'argumentation dans la langue. In: Langages, 10e année, n°42. Argumentation et discours scientifique, pp. 5-27, 1976 ; Ducrot, Oswald : Le Dire et le Dit, Les Editions de Minuit, 1985, 240p.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أغراض معرفية وتواصلية متباينة تفرضها خصوصية المجالات العلمية والتقنية والمهنية واختلاف المقامات التداولية.

وبناء على ذلك، لم يعد تخصّص اللغة يفسّر بمجرد اشتمالها على رصيد مصطلحي خاص بمجال معرفي أو مهني معيّن، بل أصبح ينظر إليه بوصفه حصيلة تفاعل جملة من العوامل المعجمية واللسانية والتداولية والمعرفية. فإلى جانب المعجم المتخصص، يتحدد هذا التخصص بطبيعة الموضوع الذي يعالجه الخطاب وبالبنية المفاهيمية التي ينتظم ضمنها وبخصائص الجماعة الخطابية التي تنتجه وتتداوله، فضلا عن المقام التواصلي وما يفرضه من مقاصد وقواعد وأعراف تداولية. وبهذا المعنى يظل النسق النحوي الواحد قادرا على إنتاج أنماط خطابية متباينة؛ إذ يمكن أن يستثمر في صياغة قصيدة شعرية، أو تقرير طبي، أو حكم قضائي مع احتفاظ هذه النصوص بوحدة النظام اللغوي الذي تنتظم في إطاره، في الوقت الذي تختلف فيه اختلافا جوهريا من حيث بنيتها المفاهيمية والدلالية وآليات بنائها الحجاجي ووظائفها التواصلية والغايات التي تؤديها داخل مجالات تداولها المختلفة.

وتكشف هذه النتيجة أن اللغة الطبيعية تمثل الإطار اللساني المشترك الذي تتفرع عنه مختلف أنماط الخطاب. فاللغة الرياضية، واللغة القانونية، واللغة الاقتصادية، واللغة الطبية، وغيرها من اللغات المتخصصة، لا تؤسس أنظمة لغوية مستقلة، وإنما تستثمر الإمكانيات اللغوية التي يتيحها النسق العام للغة الطبيعية بما ينسجم مع خصوصية كل مجال معرفي. ولذلك فإن التخصص لا يعني الانفصال عن اللغة العامة، بقدر ما يعني تخصيص بعض مواردها لخدمة وظيفة معرفية بعينها.

ومن هذا المنطلق، أصبح مفهوم اللغة المتخصصة وثيق الصلة بمفهوم الجماعة الخطابية (Communauté de discours) الذي يفترض أن كل جماعة علمية أو مهنية تطوّر تدريجيا أنماطا تواصلية خاصة بها تعكس طبيعة نشاطها المعرفي وتستجيب لمقتضياته. فإذا كان الطبيب ورجل القانون والمهندس يشتركون في استعمال اللغة العربية مثلا، فإنهم لا يتواصلون بالطريقة نفسها، لأن اختلاف مجالاتهم يقتضي اختلافا في المفاهيم وأنماط الاستدلال وآليات بناء الخطاب وطرق عرض المعرفة. لذلك، فإن خصوصية اللغة المتخصصة لا تستمد من استقلالها عن اللغة الطبيعية، وإنما من انتمائها إلى مجتمع معرفي محدد يفرض عليها ضوابطه المصطلحية والتداولية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ويترتب على هذا التصور إعادة تحديد طبيعة العلاقة بين اللغات المتخصصة واللغة العامة، حيث أن العلاقة بين هذين النوعين من اللغات ليست علاقة قطيعة أو تعارض، بل علاقة اندراج وتخصيص، حيث تمثل اللغة العامة الإطار المشترك الذي تستمد منه اللغات المتخصصة مواردها الصوتية والصرفية والنحوية، ثم تعيد تنظيمها وفق أنساق مفاهيمية وخطابية تقتضيها الحقول العلمية والتقنية والمهنية.

وفي ضوء هذا التصور، تتضح محدودية المقاربات التي تختزل اللغة المتخصصة في كثافة المصطلحات أو في امتلاك معجم خاص؛ فرغم مركزية المصطلح في اللغات المتخصصة، إلا أنه لا يعدو أن يكون إلاّ مكوّنا من مكونات الخطاب المتخصص، ولا يكتسب قيمته إلا داخل بنية نصية تؤطر استعماله وتمنحه وظيفته المعرفية والتواصلية. لذلك قد يتضمن نص ما عددا كبيرا من المصطلحات دون أن ينتمي بالضرورة إلى الخطاب العلمي المتخصص[4]، كما قد يندرج نص علمي مبسط ضمن هذا الخطاب رغم محدودية الحضور المصطلحي فيه وذلك كلّما ارتبط بموضوع معرفي متخصص ووظيفة معرفية وسياق تداولي محدّد[5].

لذلك انتقل مفهوم اللغة المتخصصة من تصور معجمي يركّز على المصطلح إلى تصور أوسع يجعل التخصص خاصية شاملة للخطاب بمختلف مكوناته المعجمية واللسانية والمعرفية والتداولية. وقد أسهم في بلورة هذا الاتجاه عدد من الباحثين، من أبرزهم بيشت ودراسكو (Bicht & Draskau) وكوكوريك (Kocourek) ولورا (Lerat) وكابريه (Cabré) الذين أعادوا النظر في طبيعة اللغة المتخصصة بوصفها ممارسة خطابية تتداخل فيها مختلف هذه المكونات.

3. قراءة نقدية لأبرز المقاربات التي تناولت مفهوم اللغة المتخصصة

تعددت المقاربات التي تناولت مفهوم اللغة المتخصصة بتعدد المنطلقات النظرية والمنهجية التي استندت إليها، إلا أنها تشترك جميعها في السعي إلى تحديد السمات والخصائص التي تميز الاستعمال اللغوي داخل مجال معرفي أو مهني معيّن.

---

[4] قد يضم نصّ ما عددا كبيرا من المصطلحات المرتبطة بمجال معرفي معيّن دون أن يكون نصا متخصصا بالمعنى الدقيق، لأن حضور المصطلح لا يكفي وحده لإضفاء صفة التخصص على الخطاب، ما لم ينتظم داخل نسق مفاهيمي ويؤدي وظيفة معرفية محددة. فعلى سبيل المثال، قد يتضمن مقال صحفي حول مرض السرطان مصطلحات مثل "الخلايا الجذعية" و"الطفرات الجينية" و"العلاج المناعي" و"الحمض النووي"، لكنه لا يعد خطابا طبيا متخصصا إذا كان يستعمل هذه المفاهيم بهدف التوعية العامة أو تبسيط المعلومات للقارئ غير المتخصص، دون أن يقدم معالجة علمية تستند إلى منهجيات ومفاهيم الحقل الطبي.

[5] ومن أمثلة ذلك، يمكن أن نذكر الدليل الطبي المبسط والوثيقة الإرشادية الصحية؛ فبالرغم من أن هذه النصوص القصيرة قليلة المصطلحات نسبيا، إلا أنها تنتمي إلى الخطاب المتخصص الموجه إلى غير الخبراء، بسبب موضوعاتها ووظائفها المعرفية والسياقات المؤسسية التي تنتجها.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2. 1. البعد الوظيفي التواصلي للغة المتخصصة في تصور بيشت ودراسكاو (1985)

يعرّف كلّ من بيشت ودراسكاو (Bicht & Draskau)[6] اللغة المتخصصة بأنها "ضرب مقنّن ومنمّط من ضروب اللغة يستعمل لأغراض خاصة وفي سياق حقيقي، أي يوظّف لإيصال معلومات ذات طابع تخصّصي على أي من المستويات: على أكثرها تعقيدا، أي الخبراء العارفين، أو على المستوى الأقل تعقيدا، بهدف نشر المعرفة بين المهتمين بالحقل، وتلقينهم أصوله وذلك بأكثر السبل إيجازا ودقة ووضوحا" (ترجمة محمد محمد حلمي هليّل)[7].

ويمتاز هذا التعريف بكونه يدمج بين البعدين الوظيفي والاجتماعي، حيث لا يحصر اللغة المتخصصة في التواصل بين الخبراء فقط، بل يفتحها أيضا على عملية نقل المعرفة إلى المهتمين بها من غير المتخصصين. وبذلك يبرز الطابع التواصلي المتدرج للخطاب المتخصص الذي يتكيف مع مستويات مختلفة من الفهم.

غير أن هذا الطرح يطرح بدوره سؤالا حول درجة التبسيط التي يمكن أن تتحملها اللغة المتخصصة دون أن تفقد هويتها العلمية. فكلما اتجه الخطاب نحو الجمهور العام، زادت الحاجة إلى إعادة صياغة المفاهيم وتبسيطها، وهو ما قد يؤدي إلى تحولات دلالية تجعل النص أقرب إلى الخطاب العام منه إلى الخطاب المتخصص.

2. 2. البعد المعجمي للغة المتخصصة في تصور كوكوريك (1991)

يستعمل كوكوريك (Kocourek)[8] مصطلح لغة التخصص بصيغة المفرد أو لغات التخصص بصيغة الجمع معتبرا إياها لغات فرعية عن اللغة الطبيعية. ويعتبر هذا الباحث أن اللغات الفرعية، مثل اللغة الفرعية الشعرية واللغة الفرعية العلمية واللغة الفرعية التقنية، تمثل من جهة امتدادا لنسق اللغة الطبيعية، ومن جهة أخرى ابتعادا عنه. أما الامتداد، فيتمثل في عدم خرق ضوابط النسق اللغوي العام باستعمال نفس الوسائل النحوية والصرفية التي تستعملها اللغة العامة. وأما الابتعاد، فيظهر في المستوى المعجمي

---

[6] انظر:
Picht, Heribert & Draskau, Jennifer : Terminology: An introduction. Guildford : University of Surrey, 1985, 265p.

[7] بيشت هيربرت و جينفيردراسكاو : مقدمة في المصطلحية، ترجمة الدكتور محمد محمد حلمي هليل، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2000، ص 15.

[8] انظر:
Kocourek, Rostislav : La langue française de la technique et de la science. Vers une linguistique de la langue savante, 2e éd. Présentation de Alain Rey, Oscar Brandstetter Verlag : Wiesbaden, 1991, 327p.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

بالاستعمال المكثف للمصطلحات، وخاصة لبعض الأشكال التعبيرية المختصة الأخرى مثل الرموز غير اللسانية والاختزالات الاصطلاحية (les éléments brachygraphiques)[9].

ويبرز هذا التصور أهمية البعد المعجمي في تشكيل الخطاب المتخصص من خلال الاستعمال المكثف للمصطلحات ولبعض الأشكال التعبيرية المختصة الأخرى، غير أن تركيز كوكوريك على المصطلحات والرموز غير اللسانية والاختزالات الاصطلاحية قد يؤدي إلى اختزال التخصص في مظهره الشكلي، دون مراعاة البنية الخطابية التي تنتظم داخلها هذه العناصر.

ومع ذلك، فإن قيمة هذا التصور تكمن في إبرازه لخاصية مهمة، وهي أن اللغة المتخصصة لا تقطع مع اللغة العامة، بل تعيد تنظيم مواردها بشكل يسمح بتكثيف المعنى وتقليل الغموض داخل التواصل المتخصص العلمي والتقني والمهني.

2. 3. البعد المعرفي للغات المتخصصة في تصور لورا (1995)

يستعمل لورا (Lerat)[10] مصطلح اللغات المتخصّصة بصيغة الجمع للدلالة أيضا على اللغات المتفرعة عن اللغة الطبيعية أو الاستعمالات الخاصة للغة الطبيعية، حيث تنقل كل لغة متخصصة معرفة متخصصة في مجال معيّن. وإذا كانت المجالات المعرفية متعددة، فإنّ اللغات المتخصصة متعددة أيضا، ولكلّ مجال لغة تميّزه عن بقية المجالات الأخرى، بحيث نجد مثلا اللغة الطبية في المجال الطبي ولغة الرياضيات في مجال الرياضيات ولغة القانون في المجال القانوني واللغة المعلوماتية في مجال المعلوماتية. ويرى هذا الباحث، على غرار كوكوريك (Kocourek)، أن اللغات المتخصصة تتصف باستخدامها لرموز مصطلحية لسانية وأخرى غير لسانية في أقوال توظّف الوسائل العادية للغات الطبيعية، أي وفق ما تسمح به القواعد اللغوية في كل لغة من هذه اللغات.

---

[9] ينظر حول هذا النوع من العبارات:
Ben Slimane, Mouheddine : La terminologie scientifique française et sa traduction en arabe au XIX[e] siècle, L'Harmattan : Paris, 2021, pp. 173-174.

[10] انظر:
Lerat, Pierre : Les langues spécialisées, coll. "Linguistique nouvelle", Presse Universitaire de France : Paris, 1995, 201p.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ويعدّ هذا التصور من أكثر التصورات وضوحا في ربط اللغة المتخصصة بالمجال المعرفي، حيث يجعل من التخصص نتيجة مباشرة لتعدد العلوم والمعارف. غير أن هذا الطرح قد يفهم على أنه يبالغ في فصل المجالات عن بعضها، في حين أن الواقع الخطابي يظهر تداخلا كبيرا بين هذه الحقول، خاصة في النصوص البينية (interdisciplinaires)، حيث تتقاطع المفاهيم والمصطلحات بين أكثر من مجال.

ومع ذلك، تكمن أهمية هذا التصور في تأكيده على العلاقة الوثيقة بين المعرفة واللغة التي تنقلها، وعلى أن كل مجال علمي ينتج بالضرورة نظاما وظيفيا خاصا به.

2. 4. البعد التداولي للغة المتخصصة في تصور ماريا تيريزا كابريه (1998)

تستخدم ماريا تيريزا كابريه مصطلح لغات التخصص أو اللغات المتخصصة بوصفها مجموعة لغات فرعية عن اللغة العامة تتّسم تداوليا بثلاثة متغيّرات، هي: الموضوع والمستعملون والوضعيات التواصلية[11]. ويقتضي هذا التصور للغات المتخصصة بصيغة الجمع افتراض أنّ هناك أكثر من لغة تخصص، وأنّ هذه اللغات تتفرع عن اللغة العامة، وأنّه يجب أن تتوفر في هذه اللغات ثلاثة شروط أساسية، حتى تتميز عن اللغة العامة، ألا وهي: أن تختص كل لغة من هذه اللغات بموضوع معرفة ما ينطوي على نظام مفاهيمي لا يمكن عموما أن يفهمه إلا المتخصّصون وليس جميع الناس، وأن يستعملها متخصصون يختلفون من لغة إلى أخرى باختلاف اختصاصاتهم، وأن تكتسب هذه اللغات خاصية التخصص التي تفرضها الوضعيات التواصلية، حيث أنّ الأنشطة التواصلية في أي لغة من لغات التخصص، علاوة على كونها تكتسي طابعا رسميا معقّدا، تخضع عادة، كما ترى كابريه، لمعايير مهنية أو علمية، هي في الأصل معايير الأنشطة المهنية أو العلوم التي تظهر فيها.

ويكشف هذا التصور عن انتقال حاسم من المقاربة البنيوية إلى المقاربة التداولية، حيث لم يعد التخصص مرتبطا بالبنية اللغوية، بل بطريقة استعمال اللغة داخل سياق معيّن. فالموضوع يحدد المجال المفاهيمي، والمستعملون يحددون الجماعة المعرفية، والوضعية التواصلية تحدد درجة الرسمية والدقة المطلوبة في الخطاب.

---

[11] انظر:
Cabré, Maria Teresa : La terminologie : Théorie, méthode et application, Les presses de l'Université d'Ottawa : Armand Colin, 1998, pp. 124-125.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

غير أن هذا التصور، على الرغم من أهميته، يطرح إشكالا يتعلق بحدود كل متغير من هذه المتغيرات. فتمييز "الموضوع" مثلا قد يبدو واضحا على المستوى النظري، لكنه يصبح أكثر تعقيدا عند الانتقال إلى النصوص الهجينة التي تجمع بين أكثر من مجال معرفي، كما هو الحال في الخطابات الإعلامية العلمية أو النصوص التبسيطية. كما أن معيار "المستعملين" لا يمكن اعتباره معيارا حاسما لأن الخطاب المتخصص قد ينتج من طرف غير متخصصين في سياقات تعليمية أو إعلامية، دون أن يفقد طابعه التخصصي.

3. نحو تصور متكامل لمفهوم اللغة المتخصصة

بعد استقراء المقاربات اللسانية والمصطلحية في العنصر السابق، يمكن أن نتبين أن مفهوم اللغة المتخصصة لا يستقيم إذا أسّس على بعد واحد، سواء أكان معجميا أم معرفيا أم وظيفيا أم تداوليا، لأن كل مقاربة تسلط الضوء على جانب معيّن من الظاهرة دون أن تستوعب مختلف أبعادها. لذلك تبرز الحاجة إلى تصور متكامل يدمج هذه الأبعاد ضمن إطار نظري موحّد يفسر طبيعة اللغة المتخصصة بوصفها ممارسة لغوية مركبة تتداخل فيها الجوانب المعجمية والمعرفية والتواصلية والاستعمالية.

وانطلاقا من ذلك، يمكن تعريف اللغة المتخصصة بأنها استعمال وظيفي للغة الطبيعية داخل مجال معرفي محدّد تنتجه جماعة متخصصة بغرض التواصل فيما بينها وبناء المعرفة أو تنظيمها أو نقلها داخل أنساق مفاهيمية دقيقة ووسائل لغوية تتسم بالوضوح والدقة والاقتصاد في التعبير. وبهذا المعنى، يمكن أن نقرّ بأن هذا التصور يستند إلى أربعة أبعاد متكاملة تشمل البعد المعرفي والبعد التداولي والبعد المعجمي والبعد الوظيفي.

وإذا كان هذا التصور التكاملي يسمح بإعادة تحديد مفهوم اللغة المتخصصة، فإنه يفرض في المقابل إعادة النظر في كيفية التمييز بينها وبين اللغة العامة من خلال اعتماد جملة من المعايير المتكاملة.

4. معايير تمييز اللغات المتخصصة عن اللغة العامة

بناء على التصور المتكامل لمفهوم اللغة المتخصصة الذي تم التوصل إليه في العنصر السابق، يمكن التمييز بين اللغات المتخصصة واللغة العامة بالاعتماد على مجموعة من المعايير المتداخلة التي تسمح

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

بتفسير هذا التمييز تفسيرا متماسكا معرفيا وتداوليا ووظيفيا ومعجميا، مثل الموضوع والمستعملين والوضعية التواصلية والوظيفة والوحدات المعجمية المخصصة المهيمنة.

4. 1. معيار الموضوع

يعدّ الموضوع أحد أهم المؤشرات الأولية على درجة التخصص في الخطاب. فإذا كانت اللغة العامة تتناول مواضيع الحياة اليومية المشتركة بين جميع المتكلمين، مثل الأحداث الاجتماعية والعلاقات الإنسانية والخبرات العامة، فإن اللغات الخاصة على عكس ذلك، تتجه إلى معالجة مواضيع محددة تنتمي إلى مجالات معرفية دقيقة مثل الطب والقانون والرياضيات والهندسة.

غير أن هذا المعيار، على الرغم من أهميته، لا يكفي بمفرده لتحديد طبيعة الخطاب لأن الموضوع قد يعالج بطرق مختلفة تبعا للغرض التواصلي. فموضوع المرض مثلا، يمكن أن يعالج في خطاب طبي متخصص يهدف إلى التشخيص والتفسير العلمي، كما يمكن أن يعالج في خطاب إعلامي موجه إلى الجمهور العام يهدف إلى التبسيط أو التوعية. ومن ثم فإن الموضوع لا يحدد التخصص بشكل مطلق، بل يتحدد بالتفاعل مع معايير أخرى.

4. 2. معيار المستعملين

يرتبط التخصص أيضا بطبيعة الجماعة التي تنتج الخطاب وتستقبله وتستعمله. فاللغة المتخصصة تنتج في الغالب داخل جماعات علمية أو مهنية تمتلك كفايات معرفية ولغوية تسمح لها بالتعامل مع نظام مفاهيمي دقيق. أما اللغة العامة فهي موجهة إلى جمهور واسع لا يتطلب معرفة مسبقة بالمواضيع المعالجة.

ومع ذلك، فإن هذا المعيار يظل نسبيا، لأن الخطاب المتخصص قد ينتج أيضا في سياقات تعليمية أو إعلامية تستهدف غير المتخصصين، دون أن يفقد طابعه العلمي بشكل كلّي. وهذا يعني أن الانتماء إلى جماعة الخبراء ليس شرطا كافيا، بل هو مؤشر من بين مؤشرات متعددة على تخصص الخطاب.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

4. 3. معيار الوضعية التواصلية

تتميز اللغات المتخصصة بأنها تستعمل في وضعيات تواصلية غالبا ما تكون رسمية أو شبه رسمية، تخضع لقواعد دقيقة في الإنتاج كالكتابة العلمية والتقارير والمقالات الأكاديمية والوثائق التقنية. أما اللغة العامة فتستعمل في سياقات يومية أقل تقنينا وأكثر مرونة.

وتؤثر الوضعية التواصلية بشكل مباشر في بنية الخطاب، حيث تفرض مستوى عاليا من التنظيم والدقة وضبط المفاهيم في الخطاب المتخصص، في حين تسمح في اللغة العامة بدرجة أكبر من الحرية الأسلوبية والانزياح الدلالي.

4. 4. معيار الوظيفة

تعدّ الوظيفة من أهم المعايير التفسيرية التي يستند إليها في التمييز بين اللغات المتخصصة واللغة العامة. فإذا كانت اللغات المتخصصة تنهض أساسا بالوظيفة المرجعية، بنقل المفاهيم والمعارف والمعلومات المتخصصة وتداولها بين المتخصصين في مجال معرفي محدّد، مع الحرص على الدقة والوضوح والموضوعية عند نقلها وتداولها، فإنه في المقابل، تتميز اللغة العامة بتعدد وظائفها تبعا للسياق التواصلي ومقاصد المتكلمين؛ فهي قد تؤدي الوظيفة التعبيرية من خلال الإفصاح عن المشاعر والمواقف، والوظيفة التواصلية من خلال إقامة التواصل بين المتخاطبين والمحافظة عليه، والوظيفة التأثيرية من خلال توجيه المخاطب أو التأثير في سلوكه، فضلا عن الوظيفة المرجعية التي تتجلى في نقل المعلومات العامة ووصف الوقائع.

ويترتب على هذا الاختلاف الوظيفي أن يتجه الخطاب المتخصص إلى الحد من الغموض والتعدد الدلالي، سعيا إلى تحقيق أكبر قدر من الدقة المصطلحية والوضوح المفاهيمي، في حين تتسم اللغة العامة بمرونة أكبر تسمح بتعدد الدلالات وتنوع التأويلات تبعا للسياق الاستعمالي.

4. 5. معيار الوحدات المعجمية المخصصة المهيمنة

تتميّز اللغات المتخصصة، سواء كانت علمية أو تقنية أو مهنية، بالاعتماد المكثف على الوحدات المعجمية المخصصة، أي المصطلحات التي تتسم بأحادية الدلالة داخل الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه، بما يحدّ

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

من الغموض والالتباس ويضمن الدقة في تمثيل المفاهيم ونقل المضامين المعرفية المتخصصة. وفي المقابل، تعتمد اللغة العامة أساسا على الوحدات المعجمية العامة التي تتصف عموما بالتعدد الدلالي وقابلية اكتساب دلالات إيحائية أو مجازية تبعا لسياق استعمالها، وهو ما يمنحها مرونة تعبيرية ووظيفية أوسع.

ويتضح من خلال المعايير الخمسة التي ذكرناها في هذا العنصر أن تمييز اللغات المتخصصة عن اللغة العامة لا يمكن أن يقوم على معيار واحد، وإنما يستند إلى تفاعل مجموعة من المعايير الموضوعية والتداولية والوظيفية والمعجمية التي تتكامل فيما بينها لتحديد درجة التخصص في الخطاب. فكلما ارتبط الخطاب بمجال معرفي محدّد، وتوجّه إلى جماعة متخصصة، واستعمل في وضعية تواصلية مقنّنة، وهيمنت عليه الوظيفة المرجعية من خلال استعمال وحدات معجمية مخصصة (مصطلحات) ذات دلالة أحادية، ازداد اقترابه من اللغات المتخصصة. وفي المقابل، تتسم اللغة العامة بتعدد سياقات استعمالها وتنوع وظائفها ومرونة وحداتها المعجمية، مما يجعلها أكثر قابلية للتكيف مع مختلف السياقات التواصلية. غير أن هذا التصور يثير تساؤلا حول موقع اللغة الأدبية وخصوصيتها ضمن الاستعمالات المخصوصة للغة الطبيعية، خاصة وأنها تشترك مع اللغة العامة في الاستعمال المكثف للألفاظ اللغوية العامة. فهل يمكن إخضاع اللغة الأدبية لنفس المعايير المذكورة سابقا؟ أم أنها تفرض معايير مغايرة بحكم خصوصية وظيفتها الجمالية وبنيتها الأسلوبية؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن اعتبار اللغة الأدبية لغة متخصصة بنفس معايير تخصص اللغات المتخصصة العلمية والتقنية والمهنية؟ أم أنها تمثل لغة متخصصة بمعايير مختلفة؟

5. اللغة الأدبية وإشكالية انتمائها إلى اللغات المتخصصة العلمية والتقنية والمهنية

تثير إمكانية إدراج اللغة الأدبية ضمن اللغات المتخصصة إشكالية تتعلق بمدى صلاحية معايير اللغات العلمية والتقنية والمهنية في تحديد خصائصها. ولتبيّن مدى تخصص اللغة الأدبية، سنعتمد نماذج مختارة من الشعر والنثر الفني كالأقصوصة، ونطبق عليها بعض معايير التخصص المعتمدة في اللغات العلمية والتقنية التي رأيناها سابقا، كما يلي:

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

مثال 1:

رمت الفؤاد مليحة عذراء بسهام لحظ ما لهن دواء
مرّت أوان العيد بين نواهد مثل الشموس لحاظهن ظباء

عنترة بن شداد، رمت الفؤاد مليحة عذراء، الديوان[12]

مثال 2:

سكن الليل

أصغِ إلى وقع صدى الأنات

في عمق الظلمة، تحت الصمت، على الأموات

صرخات تعلو، تضطرب

حزن يتدفق، يلتهب

نازك الملائكة، الكوليرا، الديوان[13]

مثال 3:

حكاية الباب

كان في قديم الزمان مجرم من أفظع المجرمين الذين عرفتهم البشرية الشريفة الطاهرة قد اقترف جريمة أفظع من جرائمه السابقة، فحكم عليه السلطان بعشرين او ثلاثين سنة سجنا في الحبس المُضَيّقِ ليريح الناس من شرّه. لكن، قبل أن يُقاد المجرم الفظيع إلى الحبس وأن يُنَفّذ فيه الحكمُ، قال له السلطان: يا هذا، إن استطعت أن تفرّ من الزنزانة بأيّة طريقة كانت، فإني أعفو عنك، لن أتعرّض لك بسوء، ولو جنيت جناية فوق ما نتصوّر. اذهب الآن!.

[12] انظر:
https://www.aldiwan.net/poem121.html
[13] انظر:
https://www.aldiwan.net/poem99810.html

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

لمّا سمع المجرم الخطير ذلك الوعد القاطع من السلطان فرح فرحا شديدا حتى كاد يُغمى عليه، فنهض، وسابق حرّاسه إلى الحبس، وهناك قرّر أن يجد حيلة شيطانية للفرار بعد أن أغلق البواب السجن بخمس دقائق [...].

وظل عشرين سنة أو بالأحرى إني لا أعرف كم قضى من السنوات الطويلة وهو يدفع الباب والبوّاب يضحك، ويسخر، ويهزأ. وقبل أسبوع من إتمام تنفيذ الحكم قال البواب للمجرم: "لو أنّك سحبت الباب نحوك بدلا من دفعه أمامك لخرجت من الزنزانة منذ اليوم الأوّل ...".

عزالدين المدني، من حكايات هذا الزمان، دار الجنوب للنشر، تونس، 1982، ص ص 27-29

أما بالنسبة إلى معيار الموضوع، هل تتناول كل عيّنة من هذه النصوص الأدبية موضوعا معرفيا خاصا بمجال محدّد، على غرار النصوص العلمية والتقنية؟

لا تتناول اللغة الأدبية موضوعات معرفية متخصصة كالمجالات العلمية أو التقنية، بل تستعرض موضوعات ذات طبيعة مختلفة، أبرزها مرتبطة بالجانب الوجداني، كالحب في غزل عنترة، والحزن في قصيدة نازك الملائكة. كما تتناول موضوعات اجتماعية مرتبطة بقضايا الإنسان النفسية والاجتماعية، كالتفكير وإيجاد الحلول في "حكاية الباب" لعز الدين المدني، فضلا عن موضوعات أخرى لم نوردها في هذا البحث مثل الكدية والاستجداء التي تنطوي عليها مقامات بديع الزمان الهمذاني والموضوعات الفلسفية، كما في بعض نصوص رسائل إخوان الصفاء.

وأما من حيث معيار المستعملين، فهل تقتصر النصوص الأدبية على فئة معينة من مستعملي اللغة، أم يمكن لجميع الناطقين بالعربية استعمالها وفهمها؟

لا تبدو اللغة الأدبية في متناول جميع الناطقين بالعربية بالدرجة نفسها، حيث تتطلب معرفة بخصائص الأجناس الأدبية وقواعدها. فمن خلال النصوص المذكورة أعلاه، نميز بين الشعر، بشقيه العمودي والحر، والنثر الذي تمثله هنا الأقصوصة. فالشعر العمودي، كما في قصيدة عنترة، يقوم على الالتزام بالوزن والقافية، بينما يلتزم الشعر الحر، كما في قصيدة نازك الملائكة، بالتفعيلات دون التقيد بنظام القافية وشكل البيت العمودي. أما الأقصوصة فتقوم على التكثيف والإيحاء والرمزية، وتعالج حدثا أو موقفا محدودا بعدد قليل من الشخصيات.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تكشف هذه الخصائص أن إنتاج اللغة الأدبية واستيعابها يتطلبان قدرا من المعرفة والمهارة، لذلك لا تعدّ لغة للتواصل اليومي العام. وبناء على ذلك، يمكن التمييز بين فئتين أساسيتين من مستعمليها: المتخصصين في الشعر، من شعراء وباحثين وطلبة ونقاد وقراء مهتمين به، والمتخصصين في النثر والأدب، من أدباء وباحثين وطلبة ونقاد وقراء شغوفين بالأدب.

ومن حيث معيار الوظيفة، تختلف اللغة الأدبية عن اللغات العلمية والتقنية والمهنية؛ فبينما تهدف هذه الأخيرة إلى نقل المفاهيم والمعلومات والمعارف المتخصصة وتبادلها بين المتخصصين في مجال معرفي معيّن، تؤدي اللغة الأدبية أساسا وظيفة تعبيرية، إذ تتيح للشاعر والأديب التعبير عن مشاعرهما وأفكارهما ومواقفهما تجاه الأشخاص والأشياء والقضايا والأحداث. ويتجلى ذلك في غزل عنترة، وحزن نازك الملائكة، وفي الدلالة التي تحملها أقصوصة "حكاية الباب" حول ضرورة تجاوز التفكير النمطي.

وبالنسبة إلى معيار الوحدات المعجمية المهيمنة، تعتمد اللغات العلمية والتقنية والمهنية على المصطلحات ذات الدلالة الأحادية، بما يضمن الدقة في نقل المفاهيم المتخصصة. أما اللغة الأدبية، فتعتمد على الألفاظ العامة ذات التعدد الدلالي والإيحاء، حيث تتحدد معانيها وفق السياق اللغوي والثقافي والاجتماعي للنصوص التي ترد فيها.

نرى إذن أنّ اللغة الأدبية هي لغة فرعية أو مجموعة فرعية عن اللغة الطبيعية، باعتبار أنه يمكن الحديث على الأقل عن لغتين أدبيتين، هما: اللغة الشعرية واللغة النثرية. ويعزى هذا التفرع إلى أنّ هاتين اللغتين الأدبيتين تستعملان ألفاظ اللغة العامة في أقوال تتقيّد عموما بالنسق العام الذي تفرضه اللغة الطبيعية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ اللغة الأدبية ليست اللغة الوحيدة التي تتميّز باستعمال ألفاظ اللغة العامة، وإنما تشترك معها في استعمال هذا النوع من الألفاظ اللغة العامة نفسها في أقوال يمكن أن تكون حسب، كابريه، مثل النصوص الشفهية العفوية، والمقالات التي تكتب حول المواضيع التي يعرفها جميع الناطقين باللغة، والنصوص الرسمية نسبيا، والنصوص الهادفة بشكل أساسي إلى تبسيط المعلومة أو تبادلها بين مستعملي اللغة[14]. وفيما يلي عرض لنصين يمكن أن نعتبرهما من النصوص العامة:

---

[14] انظر:
Cabré, Maria Teresa : La terminologie : Théorie, méthode et application, Les presses de l'Université d'Ottawa : Armand colin, 1998, p. 122.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

نص 1:

الماء سر الحياة

الماء نعمة عظيمة وهو أصل الحياة، وقد وصفه الله تعالى في القرآن الكريم بقوله: {وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ أفلا يؤمنون}، إذ يجب الحفاظ على هذه النعمة العظيمة وتجنب هدر الماء أو استخدامه بطريقة عشوائية، فالماء أساس وجود الإنسان والحيوان والنبات ولولاه لانعدمت كلّ أشكال الحياة ولتحول كوكب الأرض إلى صحراء ليس فيها أي مظهر من مظاهر الحياة.

مقال مقتبس من الموقع الإلكتروني: https://mawdoo3.com

نص 2:

الزهايمر مرض يفتك بالذاكرة

مرض الزهايمر من الأمراض التي تأخذ حيزا من نقاشات الناس، وأحيانا يتحدثون عنه بحسٍ فكاهي كونه يجعل الذاكرة بيضاء لدى البعض، فلا يتذكرون أيّ شيء، وكأنّ الزهايمر ممحاة لكلّ الأحداث التي اختزنها المريض في حياته، فهو مرض يضرب الدماغ ويسبب ضموره كما لو أنّه داء يسرق خلايا الدماغ ويتلفها. الزهايمر يسبب حالة من الخرف لدى المصاب، ويسطو على ذاكرته، فتنخفض قدرات التفكير والمهارات الاجتماعية والسلوكية، مما يجعل المريض يشعر بغربة كبيرة وهو يجلس بين أهله وأصدقائه، لافتقاره إلى التفاعل معهم، وهي حالة أشبه بالوقوع في بئر عميق، لا يستطيع المصاب الخروج منه أبدا. الزهايمر من الأمراض المؤذية نفسيا وجسديا، خاصة أنّه يجعل المصاب يشعر بالضياع الكبير، كما لو أنّه تائه في صحراء واسعة ليس لها حدود، ويؤثر هذا المرض اللعين على قدرات الشخص في العمل، ولا يستطيع العمل بشكل منفرد، وكأنه أُصيب بالعجز الإدراكي.

مقال مقتبس من الموقع الإلكتروني: https://mawdoo3.com

يستعرض هذان النصان موضوعين مختلفين؛ يتمثل أولهما في موضوع الماء بوصفه أساس الحياة في النص الأول، في حين يتمثل ثانيهما في موضوع مرض الزهايمر وتأثيره في ذاكرة المريض في النص الثاني. ولأن مثل هذه المواضيع تهم عموم الناطقين بالعربية، ولأن عرضها تم بلغة مبسطة، فإنه يمكن إدراجها ضمن النصوص العامة، بخلاف النصوص العلمية المتخصصة التي يمكن أن تتناول أحيانا

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المواضيع نفسها مثلما هو حال النص العلمي التالي الذي يتناول تقريبا نفس الموضوع ولكن بطريقة علمية دقيقة كما يلي:

"يصنّف مرض الزهايمر كمرض تنكسي عصبي تدريجي. وهو مرض يؤثّر على 24 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، ويزداد انتشارا مع تقدم الزمان. وتقدّر دراسة منظمة "ماذا عن كبار السن" (PAQUID) عدد الأشخاص المصابين بالخرف في فرنسا بـ 900.000 مصاب.

وهي تمثل السبب الرئيسي لاحتياج المسنين للرعاية المكثفة أكثر من غيرهم، كما أنها تمثل الدافع الرئيسي لدخولهم إلى مؤسسات الرعاية. يبدأ المرض قبل مرحلة الفقدان التدريجي للذاكرة (سرعة النسيان وصعوبة التذكر) بفترة طويلة من خلال ظهور الاضطرابات المعرفية المرتبطة بشكل مختلف وربما بالاضطرابات السلوكية والشخصية.

يحدث التطور على امتداد عدة سنوات مع ظهور الاعتماد التدريجي من خلال التأثير على أنشطة الحياة اليومية (المرحاض واللباس والتغذية والتنقل) وعلى محيطه.

يتصف مرض الزهايمر بارتباط فقدان الذاكرة الحصيني بالاضطرابات المعرفية الأداتية (اللغة، والتطبيق العملي، والحواس) التي تشهد ضرر الغشاء الداخلي للمخ، ويتطور تدريجيا فيؤثر في سلوك المصاب به وعلى مقدرته على قضاء حاجاته بمفرده".

شارتييه مارتن، آثار العلاج الفردي والشخصي للموسيقى المتجاوب على الاضطرابات النفسية والسلوكية لدى الأشخاص المصابين بمرض الزهايمر، من المراحل المعتدلة إلى الشديدة، المقيمين في مؤسسة لإيماء كبار السن الذين يحتاجون إلى العناية[15]، ترجمة مريم قزقز، 2024[16]

يتضح انطلاقا من هذه النصوص المذكورة أعلاه، أن اللغة الأدبية واللغة العامة تعتمدان على ألفاظ اللغة العامة، بخلاف اللغات العلمية والتقنية والمهنية التي تعتمد أساسا المصطلحات. غير أن توظيف الألفاظ

[15] انظر:
https://dumas.ccsd.cnrs.fr/dumas-02188059v1

[16] تمّت الترجمة في إطار إعداد رسالة ماجستير مهني في الترجمة عنوانها: (Les enjeux de la terminologie dans la traduction médicale du français vers l'arabe) سنة 2024، تحت إشراف الأستاذ محي الدين بنسليمان بالمعهد العالي للغات بتونس، جامعة قرطاج، تونس.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

العامة يختلف بين اللغتين الأدبية والعامة؛ إذ تتأثر اللغة الأدبية بخصائص الجنس الأدبي، ولا سيما الإيقاع الموسيقي في الشعر، مما يمنح الألفاظ تأثيرا وإيحاء أكبر.

وبناء على ما تقدّم، يمكن أن نتبيّن أن اللغة الأدبية لا تندرج مباشرة ضمن مفهوم اللغة المتخصصة بالمعنى الدقيق الذي ينطبق على اللغات العلمية والتقنية والمهنية، لأنها لا تقوم على نظام مفاهيمي دقيق، ولا تعتمد المصطلحات، ولا تهدف إلى نقل المعارف المتخصصة. ومع ذلك، يمكن اعتبارها نمطا خاصا من التخصص، لأنها تستند إلى قواعد فنية وبنيوية تميز الأجناس الأدبية المختلفة. ويظل هذا التخصص جماليا وإبداعيا قائما على المرونة التعبيرية، وليس على الدقة المفاهيمية والمصطلحية.

خاتمة

خلص البحث إلى أن مفهوم اللغات المتخصصة لا يمكن اختزاله في الخصائص المعجمية أو المصطلحية وحدها ولا في طبيعة الموضوع الذي يتناوله الخطاب، بل تتداخل في تحديده أبعاد معجمية (مصطلحية) ومعرفية وتداولية ووظيفية. فالتخصص ليس خاصية بنيوية ثابتة في اللغة، وإنما هو خاصية وظيفية تنشأ من توظيف اللغة الطبيعية داخل أنساق مفاهيمية وسياقات تواصلية وأغراض معرفية ومهنية محددة.

وقد أظهر تحليل التصورات اللسانية والمصطلحية الحديثة تطور مفهوم اللغات المتخصصة من منظور معجمي يركز على المصطلح إلى منظور أوسع يراعي سياق الاستعمال والمجال المعرفي والجماعة المتخصصة والوظيفة التواصلية. كما بيّن أن أيا من هذه المعايير لا يكفي منفردا للتمييز بين اللغة المتخصصة واللغة العامة، بل تتحدد قيمته من خلال تفاعله مع بقية المعايير.

وبناء على ذلك، يقترح البحث تصورا تكامليا يضع اللغة العامة واللغات المتخصصة واللغة الأدبية ضمن منظومة واحدة من استعمالات اللغة الطبيعية، ويجعل الاختلاف بينها قائما أساسا على الوظائف والأنساق المفاهيمية والسياقات التداولية، وليس على اختلاف في النظام اللغوي ذاته. وبالرغم من الخصوصية الفنية للغة الأدبية، فإنها تظل مختلفة عن اللغات العلمية والتقنية والمهنية، حيث يقوم تخصصها على الوظيفة الجمالية والإيحائية، وليس على تنظيم المعرفة والمصطلحات الدقيقة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وعلى الرغم من النتائج التي توصل إليها هذا البحث، فإنه يظل محكوما بجملة من الحدود المنهجية، حيث اقتصر على التحليل النظري والمقارنة المفاهيمية بين أبرز التصورات اللسانية والمصطلحية والاستناد إلى عدد محدود من النصوص التطبيقية، دون الاعتماد على مدونة لغوية واسعة تسمح باختبار المعايير المقترحة إحصائيا أو وصفيا. كما انصب الاهتمام أساسا على اللغات المتخصصة العلمية والتقنية والمهنية واللغة الأدبية واللغة العامة، دون التوسع في دراسة الخطابات الوسيطة أو الهجينة التي أخذت تتنامى في العصر الرقمي، مثل الخطاب الإعلامي العلمي وخطابات التبسيط العلمي والخطابات الرقمية المتخصصة.

كما يمكن لنتائج هذا البحث أن تفتح آفاقا لبحوث لاحقة يمكن أن تتجه إلى بناء مدوّنات لغوية متخصصة تسمح بقياس درجات التخصص داخل الخطابات المختلفة وإلى اختبار النموذج المقترح في ضوء اللسانيات الحاسوبية وتحليل المدونات والذكاء الاصطناعي، فضلا عن توسيع تطبيقه ليشمل مجالات الترجمة المتخصصة وتعليم اللغات لأغراض خاصة. كما يبدو من المفيد إعادة النظر في مفهوم التخصص نفسه، بما يسمح بتطوير نماذج تفسيرية أكثر قدرة على استيعاب التنوع الذي تعرفه الممارسات اللغوية المعاصرة.

وبناء على ما تقدم، يأمل هذا البحث أن يسهم في إثراء النقاش اللساني حول مفهوم اللغات المتخصصة، وأن يقدم إطارا نظريا يمكن الإفادة منه في الدراسات اللسانية والمصطلحية اللاحقة وفي بناء تصور أكثر اتساقا للعلاقة بين اللغة والمعرفة والاستعمال، بما ينسجم مع التطورات التي يشهدها البحث اللساني المعاصر.

المراجع

المراجع العربية:

- بيشت، هـ.، ودراسكاو، ج. (2000). مقدمة في المصطلحية (م. م. هليل، مترجم). مجلس النشر العلمي.

المراجع الأجنبية:

- Anscombre, J.-C., & Ducrot, O. (1976). L'argumentation dans la langue. *Langages, 10*(42), 5–27.
- Ben Slimane, M. (2021). *La terminologie scientifique française et sa traduction en arabe au XIXe siècle*. L'Harmattan.
- Cabré, M. T. (1998). *La terminologie : Théorie, méthode et application*. Armand Colin.
- Ducrot, O. (1985). *Le dire et le dit*. Les Éditions de Minuit.
- Guezguez, M. (2024). *Les enjeux de la terminologie dans la traduction médicale du français vers l'arabe* [Mémoire de mastère, Institut supérieur des langues de Tunis, Université de Carthage].
- Kocourek, R. (1991). *La langue française de la technique et de la science : Vers une linguistique de la langue savante* (2e éd.). Oscar Brandstetter Verlag.
- Lerat, P. (1995). *Les langues spécialisées*. Presses Universitaires de France.
- Martinet, A. (1980). *Éléments de linguistique générale* (Nouvelle éd. remaniée et mise à jour). Armand Colin.
- Picht, H., & Draskau, J. (1985). *Terminology: An introduction*. University of Surrey.
- Wüster, E. (1931). *Internationale Sprachnormung in der Technik, besonders in der Elektrotechnik*. VDI-Verlag.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

بنية قصيدة المدح: دالية الأعشى الكبير أنموذجا

The Structure of the Panegyric poem : Daliyya of Al-A'sha al-Kabir as a Case Study

د. بدي الشيخ البخاري Dr.Beddy Cheikh El Boukhary
باحث في الأدب العربي
جامعة نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية
beddic73@gmail.com

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على العناصر المكونة لبنية قصيدة المدح في الشعر العربي القديم، وقد قسمناها إلى قسمين: قسم أول: يهتم بالجانب النظري، وقفنا فيه مع نماذج من أبرز مقولات النقاد العرب القدماء والمحدثين عن بنية قصيدة المدح في الشعر العربي القديم، وقسم ثان، يركز على الجانب التطبيقي، تناولنا فيه بالتحليل إحدى أشهر قصائد المدح في العصر الجاهلي، وهي دالية الأعشى الكبير (ميمون بن قيس بن جندل) في مدح رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ وقد حاولنا في هذا القسم معرفة مدى اتسجابة دالية الأعشى الكبير لبنية قصيدة المدح كما حددها النقاد العرب والمحدثون على حد السواء.

الكلمات المفتاحية: البنية، قصيدة المدح، الشعر العربي القديم، الأعشى الكبير، النقاد العرب.

Abstract :

This study aims identify the constituent elements of the structure of the madih (panegyric) poem in classical Arabic poetry. It is divided into two main parts. The first part focuses on the theoretical dimension, examining selected views and propositions put forward by some of the most prominent classical and modern Arab critics concerning the structure of the madih poem in classical Arabic poetry. The second part addresses the practical dimension through an analysis of one of the most renowned panegyric poems of the pre-Islamic period, namely al-A'sha al-Kabir (Maymun ibn Qays ibn Jandal) Daliyya, composed in praise of the Messenger of God, Prophet Muhammad-peace and blessings be upon him, In this part, we seek to determine the extent to which al-A'sha al-Kabir poem as defined by both classical and modern Arab critics.

Keywords : structure ; madih (panegyric poetry) ; classical Arabic poetry ; al-A'sha al-Kabir ; Arab critics.

عتبة:

يعتبر موضوع بنية القصيدة العربية القديمة من المواضيع التي نالت حيزا معتبرا من اهتمامات النقاد العرب القدماء والمحدثين على حد السواء، فقد نظروا إلى القصائد العربية القديمة التي تدور رحاها حول غرض المدح نظرا يطبعه التأمل وإعمال الفكر في مختلف مكوناتها، مما جعلهم يستنبطون العناصر المكونة لهيكلها، والمظاهر الفنية والمؤثرات السياقية التي تمتح منها قصيدة المديح ألقها وبهاءها.

1. النقاد العرب القدماء:

يعتبر ابن قتيبة من أبرز النقاد العرب القدماء الذين تحدثوا عن بنية قصيدة المدح حديثا يمتاز بمحاولة استكناه عناصرها الأساسية، ووضع نظرية متماسكة لها، وذلك في قوله "وسمعت بعض أهل الأدب يذكر أن مقصد القصيد إنما ابتدأ فيها بذكر الديار والدمن والآثار، فبكى وشكا وخاطب الربع، واستوقف الرفيق ليجعل ذلك سببا لذكر أهلها الظاعنين ثم وصل ذلك بالنسيب، فشكا شدة الوجد وألم الفراق، وفرط الصبابة والشوق ليميل نحوه القلوب، ويصرف إليه الوجوه، وليستدعي به إصغاء الأسماع إليه، لأن التشبيب قريب من النفوس، لائط بالقلوب، كما قد جعل الله في تركيب العباد من محبة الغزل، وإلف النساء، فليس يكاد أحد يخلو من أن يكون متعلقا منه بسبب، وضاربا فيه بسهم حلال أو حرام، فإذا علم أنه قد استوثق من الإصغاء إليه، والاستماع له عقب بإيجاب الحقوق، فرحل في شعره، وشكا النصب والسهر، وسرى الليل، وحر الهجير، وإنضاء الراحلة والبعير، فإذا علم أنه قد أوجب على صاحبه حق الرجاء وذمامة التأميل، وقرر عنده ما ناله من المكاره في المسير، بدأ في المديح، فبعثه على المكافأة، وهزه للسماح، وفضله على الأشباه"[1]

هكذا نرى ابن قتيبة يتبنى رأي بعض أهل الأدب الذين يذهبون إلى أن لقصيدة المدح في العصر الجاهلي خصائص بنيوية يمكن أن نميز فيها ثلاثة عناصر؛ يتمثل العنصر الأول في المقدمة التي قد تكون طللية أو نسيبية، وتلعب المقدمة دورا بارزا في شَدّ الانتباه، واستمالة النفوس، أما العنصر الثاني فيتجسد في وصف الرحلة والراحلة، ويساعد هذا العنصر في كسب تعاطف الممدوح، وتهيئته للعنصر الثالث والأخير المتمثل في المدح، الذي يجعل الشاعر ينال الاستحسان ويحصل على الجوائز والعطايا.

[1] ، ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ج1، ص74_75

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

إن بنية قصيدة المدح عند ابن قتيبة تقوم على أسس نفسية، فالشاعر الجاهلي من هذا المنظور يوظف بناء قصيدته بطريقة واعية ومترابطة، بهدف ممارسة تأثير حقيقي على المتلقي، وهو تأثير يُمكّن الشاعر من نيل إعجاب المتلقي، وكسب رضاه، وبعثه على المكافأة.

ثم نجد ابن قتيبة بعد أن بَيَّن بنية قصيدة المدح يقول: "فالشاعر المجيد من سلك هذه الأساليب، وعدل بين هذه الأقسام"[2]

يمكن أن نستنتج من هذا الكلام أن ابن قتيبة يعترف ولو بشكل ضمني على أن هناك قصائد جاهلية في غرض المدح لم تتضمن كل العناصر المكونة لبنية هذه القصيدة، لذلك أراد أن يرشد الشعراء الذين ينوون القرض في غرض المدح إلى طريق الإجادة؛ الذي حدده في الالتزام بالعناصر الثلاثة المكونة لقصيدة المدح، وعليه فإن من يُغفل عنصرا أو اثنين من هذه العناصر، فإنّه سيُعرّض نفسه لتهمة الضعف، والعجز عن إدراك شأو المجيدين في هذا الميدان.

وبعد ابن قتيبة نجد حازم القرطاجني يقول متحدثا عن بنية القصيدة العربية القديمة: "والقصائد منها بسيطة الأغراض، ومنها مركبة، والبسيطة مثل القصائد التي تكون مدحا صِرفا أو رثاء صِرفا، والمركبة هي التي يشتمل الكلام فيها على غرضين، مثل أن تكون مشتملة على نسيب ومديح، وهذا أشد موافقة للنفوس صحيحة الأذواق"[3]

يذهب حازم القرطاجني نفس مذهب ابن قتيبة، ويؤكد على أنّ القصيدة التي تستجيب لأفق انتظار القراء العرب القدماء هي تلك القصيدة التي تشتمل على أكثر من غرض، لأنها ستكون ملائمة للنفوس، متقبلة عند أصحاب الأذواق السليمة.

إن النقاد العرب القدماء يَميلون إلى أن لبنية القصيدة العربية القديمة وظيفة نفسية نفعية، تجعل المتلقين أكثر تأثرا بهذا النوع من القصائد، وتقبلا له، فالانتقال من المقدمة إلى وصف الرحلة والراحلة قبل الولوج

[2] ، ابن قتيبة، مصدر سابق، ص75

[3] ، حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء،ج2، ص303

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

إلى الغرض الرئيسي يمنح القصيدة كل المواصفات المطلوبة حتى تمارس تأثيرها المرجو، لأنها ستأتي على هوى أصحاب الأذواق الصحيحة.

2. النقاد العرب المحدثون:

وفي حديثهم عن بنية قصيدة المدح نجد أن النقاد العرب المحدثين لم يبتعدوا كثيرا عما قاله أسلافهم من النقاد العرب القدماء، فهذا وهب رومية يقول متحدثا عن نظرية ابن قتيبة في بنية قصيدة المدح: "كان يريد أن يرسم صورة تقريبية للمنهج المألوف الذي كانت تسلكه الشعراء في بناء قصائد المديح، وكان يميز في هذا المنهج ثلاث مراحل أساسية واضحة: المقدمة، الرحلة، المدح. وهو في هذا يقترب من الواقع اقترابا شديدا، ولكنه لا يطابقه"[4]

ويتضح من كلام وهب رومية السابق أنه يتفق مع ابن قتيبة في الكليات أي في ما أسماه بالمراحل الأساسية الواضحة مثل: (المقدمة والرحلة والمدح)، ولكنه يختلف معه في الجزئيات، وسيبين لنا الجزئيات التي يختلف فيها مع ابن قتيبة في قوله: "فلا نحدُّ المقدمة بصورة أو بأخرى، بغزل أو طيف أو أطلال، بل نتسع في مفهومها فنضمّ إليها صورا شتى تَعوّد الشعراء أن يفتتحوا بها قصائدهم، كالحديث عن الشيب والشباب، أو الشكوى من الدهر، أو حديث الظعن، أو سوى ذلك...، ولا نحدُّ الرحلة بحديث الناقة أو البعير، بل نمتدّ بها ونوسّع من دائرتها أيضا، فنضمّ إليها قصص حيوان الصحراء جميعا، ولا نحدُّ المدح بالثناء وحده بل نوسّع من أطرافه، فنصل به شؤونا من القول أخرى توطّئ الشعراء عادة للمديح بها كالحديث عن الجدب والفقر والخوف، أو تصوير النفس والأولاد، أو حديث الزوج أو حوارها"[5]

إن كلام وهب رومية الأخير يعني أن ابن قتيبة قد ضَيَّقَ واسعا، حين حصر المقدمة _على سبيل المثال لا الحصر_ في الوقوف على الأطلال والنسيب، وأغفل ذكر مقدمات أخرى مثل الحديث عن الشيب والشباب، والشكوى من الدهر...، ونفس الشيء فعله ابن قتيبة مع وصف الرحلة وغرض المدح، فقد أغفل ذكر بعض أنواع العنصرين الأخيرين عن قصد أو عن غير قصد، لذلك قلنا إن الخلاف بين وهب رومية وابن قتيبة مَرَدُّه إلى الجزئيات أي التفاصيل الصغيرة، وليس إلى الكليات المتمثلة في العناصر الأساسية.

---

[4] ، وهب رومية، بنية القصيدة العربية حتى نهاية العصر الأموي (قصيدة المدح نموذجا)، ص86

[5] ، المصدر نفسه، ص86 _ 87.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ويرفض وهبة رومية فكرة النظر إلى قصيدة المدح بوصفها أشتاتا متفرقة لا يجمع بينها إلا الوزن والقافية، بل يؤكد على ضرورة النظر إليها "بوصفها كُلا واحدًا تضافرت على بنائه جزئيات شتى"[6]

أما حسين بكار فإنه يذهب إلى إمكانية تقسيم بنية القصيدة العربية القديمة إلى قسمين: "ذاتي وغيري، فلما كان الشاعر عضوا في المجتمع البدوي، وفي قبيلة كانت تفخر بالشعراء، وتقيم الولائم والحفلات احتفاء بنبوغ شاعر جديد، وجد الشاعر نفسه مضطرا إلى أن يخص ذاته بمقدمة القصيدة يتحدث فيها عن شؤونها"[7]

يرى حسين بكار أن القصيدة العربية القديمة ليست مخصصة تماما للممدوح كما ذهب النقاد العرب القدماء، بل هي مقسمة بينه وبين الشاعر، فجزؤها الأول المتمثل في المقدمة يخصصه الشاعر لنفسه أو لقومه، أما الجزء الثاني المتجسد في المدح فهو المخصص للشخص الممدوح.

إن النقاد العرب المحدثين تفاوتوا في قراءة ما توصل إليه النقد العربي القديم، فمنهم من اختلف مع النقاد العرب القدماء في الجزئيات كما فعل وهب رومية، ومنهم من نظر نظرة مختلفة بعض الشيء عن نظرة القدماء كما فعل حسين بكار.

3. قراءة في دالية الأعشى في مدح رسول الله "صلى الله عليه وسلم":

يقول الأعشى الكبير ميمون بن قيس بن جندل[8]:

1. ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وعادك ما عاد السليم المسهدا
2. وما ذاك من عشق النساء وإنما تناسيت قبل اليوم خلة مهددا
3. ولكن أرى الدهر الذي هو خاتر إذا أصلحت كفاي عاد فأفسدا
4. شباب وشيب وافتقار وثروة فللّه هذا الدهر كيف ترددا
5. وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

[6] ، المصدر نفسه، ص21.
[7] ، يوسف بكار، بناء القصيدة في النقد العربي القديم في ضوء النقد الحديث، ص220
[8] ، الأعشى الكبير، الديوان، ص135 _137

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

6. وأبتذل العيس المراقيل تغتلي مسافة ما بين النجير فصرخدا
7. فإن تسألي عني فيا رب سائل حفي عن الأعشى به حيث أصعدا
8. ألا أيهذا السائلي أين يممت فإن لها في أهل يثرب موعدا
9. فأما إذا ما أدلجت فترى لها رقيبين جديا لا يغيب وفرقدا إذا
10. وفيها إذا ما هجرت عجرفية خلت حرباء الظهيرة أصيدا
11. أجدت برجليها نجاء وراجعت يداها خنافا لينا غير أحردا
12. فآليت لا أرثي لها من كلالة ولا من حفى حتى تزور محمدا
13. متى ما تناخي عند باب ابن هاشم تريحي وتلقي من فواضله يدا
14. نبي يرى ما لا ترون وذكره أغار لعمري في البلاد وأنجدا
15. له صدقات ما تغب ونائل وليس عطاء اليوم مانعه غدا
16. أجدك لم تسمع وصاة محمد نبي الإله حين أوصى وأشهدا
17. إذا أنت لم ترحل بزاد من التقى ولاقيت بعد الموت من قد تزودا
18. ندمت على أن لا تكون كمثله وأنك لم ترصد لما كان أرصدا ولا
19. فإياك والميتات لا تأكلنها تأخذن سهما حديدا لتفصدا ولا تعبد
20. وذا النصب المنصوب لا تنسكنه الأوثان والله فاعبدا
21. وصل على حين العشيات والضحى ولا تحمد الشيطان والله فاحمدا
22. ولا السائل المحروم لا تتركنه لعاقبة ولا الأسير المقيدا
23. ولا تسخرن من بائس ذي ضراعة ولا تحسبن المرء يوما مخلدا
24. ولا تقربن جارة إن سرها عليك حرام فانكحن أو تأبدا

أ. حول القصيدة:

تروي النصوص القديمات المبثوثة في بطون كتب الأدب العربي أن الأعشى الكبير ميمون بن قيس بن جندل نظم هذه القصيدة في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم، في الفترة الزمنية التي تفصل بين صلح الحديبية وفتح مكة، وأنه خرج من اليمن قاصدا المدينة المنورة، ليعلن إسلامه ويلقي قصيدته بين يدي رسول

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الله صلى الله عليه وسلم، فعلم كفار قريش بذلك فاعترضوا طريقه، وأخذوا يغرونه بالمال ويعرضون عليه الهدايا، ويُبَغّضون إليه الإسلام حتى اقتنع في آخر المطاف بكلامهم، وعاد أدراجه إلى اليمن بعدما سمع منهم أن الإسلام يحرم معاقرة الخمر التي كان يدمن شربها، ويعشقها عشقا لا حدود له، وبعدما أخذ منهم مائة ناقة، وقد لقي الأعشى حتفه في عامه ذاك قبل أن يعتنق الإسلام، لكن قصيدته ذاع صيتها، وانتشر ذكرها في الآفاق، وكُتِبَ لها الخلود في نفوس متلقي الشعر العربي القديم.

ب. بنية القصيدة:

يستهل الأعشى قصيدته بمطلع بارع وبديع، يسائل فيه نفسه عن الأسباب التي جعلت النعاس يهجر جفونه، والنوم يأبى ويتمنّع أن يغشى عينيه، ليبيت ليلته تلك ساهرا، مؤرقا، كالذي أصابه الرمد، أو كالذي تم لدغه فاجتمع عليه السهر والألم، إنَّ شاعرنا حزين، متألم، يغني أحزانه في هذا البيت، فكل شيء يبدو أمام ناظريه مُعْتِما كئيبا، فقد اجتمعت عليه ظُلمة الليل وحزن القلب، إنّ هذا المطلع الحسن الجميل يوقظ نفس المتلقي، ويبعثها على الانتباه، ويثير فيها الانفعالات، ويدعوها للإصغاء لما سيأتي بعده من أبيات.

وإذا انتقلنا إلى البيت الثاني سنجد أنه يناسب البيت الأول في حسنه وبهائه، فشاعرنا يُصرّ ويُلحّ على أنّ الحال المريرة التي آل إليها، والوضع الصعب الذي يعانيه، ليسا بفعل حُبّ النّساء وعِشقهنّ، لأنّ حبل الوصل بينه وبينهنّ قد بليَ ورثّ منذ أمد بعيد، وتحديدا منذ نسي أو تناسى صداقة (مهددا).

وفي البيت الثالث نجد الأعشى يقول إنّ الدهر خؤون، والزمن غدار، فكلما أصلحت يداه شيئا، وحقق أمرا كان يصبو إليه، جاءت إحدى نوائب الدهر لتَنقُضَ غزله، وتفسد فرحته، وتُحوّل حياته من النقيض إلى النقيض.

نلحظ في البيتين السابقين أن الأعشى سعى جاهدا إلى نفي أن يكون لعشق النّساء وحبّهن أي دور في الآلام التي يقاسيها، والأحزان التي يَشقى بها، دون أن يذكر لنا السبب الذي يقف وراء ما أصابه من هموم، وما حَلّ به من أتراح، مكتفيا بإلقاء اللوم على الدهر! إن إصرار شاعرنا على إنكار دور العشق تحديدا في الوضع الذي استقر عليه أمره، يثير الريبة، ويدعو القارئ إلى اعتباره الاحتمال الأرجح، أو إلى عدم استبعاده على الأقل!

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وفي البيتين الرابع والخامس نجد شاعرنا يوظف أسلوب الثنائيات الضدية أحسن توظيف، من خلال استخدام طباق الإيجاب (شباب وشيب) (وافتقار وثروة) للتعبير عن العَجَبِ الذي يتملكه من تقلبات الزمن ودورانه، فقد عاش فترة الشباب بقوتها ونشاطها وحيويتها وطيشها، وعاش فترة الشيب بحكمتها ووقارها ورزانتها وضعفها.

وبفعل تقلبات الدهر ذاق شاعرنا الفقر بصعوباته ومآسيه، وهوان أهله على الناس، وفي المقابل فقد حالفه الحظ في أن يجرّب الثراء وجلاله، وما يلقاه أهله من نظرات الإعجاب وكلمات التبجيل، ثم نجده يعترف _بصراحة لا مراء فيها_ أنه في كل السنين التي عاشها، والظروف التي تعاقبت عليه، منذ أن كان يافعا أمردا، وإلى أن صار كهلا يشتعل رأسه شيبا، يعترف أنه كان يطارد حلما وحيدا، ويسعى سعيا حثيثا لتجسيده على أرض الواقع، وهذا الحلم ليس سوى البحث عن ثراء المال حيث وجده.

إن من يتأمّل مقدمة هذه القصيدة سيجد أنها تعبر تعبيرا صادقا عن إحساس الأعشى بمرارة الأسى، وشعوره بقسوة الفراق، وألم الفقدان، وأنها تدخل ضمن المقدمات التي أهمل ابن قتيبة الحديث عنها، لأن تيمة (شكوى الدهر) هي التي طغت على هذه المقدمة.

وإذا انتقلنا إلى الطور الثاني من أطوار بناء قصيدة المدح فسنرى أن شاعرنا لم يستسلم لآلامه، ولم يرض البقاء في أرض الأحزان، فأزمع الرحيل إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم بحثا عن حياة أفضل، لكونه يعلم أنّ محمدا عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم يعطي عطاء من لا يخشى الفقر، ولذلك نجده في البيت السادس يبدأ في وصف رحلته وراحلته، فيقول إنه كان يسافر فوق ظهر ناقة قوية، تمتاز بقوة التحمل، فتقطع المسافات الطويلة التي تفصل بين النجير في اليمن، وصرخد في العراق، وهي تعدو مسرعة.

ثم نجد شاعرنا في البيتين السابع والثامن يقرر أن يجيب سؤالا طُرِحَ عليه من قِبَل من كان يهتم لأمره، ويأبه لشأنه، حين رآه قد حزم أمتعته وقرر الرحيل، فسأله عن وجهته التي يقصد في سفره هذا، فقال له الأعشى إنه سييمم وجهه شطر مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم (يثرب).

ومن البيت التاسع وحتى البيت الحادي عشر نجد الأعشى يؤكد أنّ ناقته تصل الليل بالنهار في هذا السفر، فإذا أظلم الليل تسير تحت أنظار رقيبين لا يفارقانها طوال الليل، وهذان الرقيبان هما نجما (الجدي) و(فرقد)، وإذا جاء النهار فإنها تندفع مسرعة وهي تجدف بيديها السليمتين في ليونة ومرونة، لا مبالية بشدة

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الحر في وقت الهجير، وهو وقت يضطر فيه الحرباء إلى أن يستقبل الشمس بوجهه، فيتراءى للناظر إليه كأنه مصاب بمرض (الصاد).

ونلحظ أن الشاعر أحسن التخلص في البيت الثاني عشر إلى غرضه، فقد انتقل في يسر وسلاسة من وصف رحلته إلى غرض القصيدة دون اختلال في النسق، أو تباين في أجزاء النظم، فأقسم أن لا يرأف لحال ناقته، وأن لا يخفف عليها من وعثاء السفر، وشدة التعب حتى توصله إلى باب رسول الله _صلى الله عليه وسلم_، والبراعة التي أظهرها الأعشى في حسن تخلصه إلى الغرض، تَدُلّ على طول مراسه لطرائق قرض الشعر، وتَمَكّنه من فنياتها.

وفي الطور الثاني من أطوار بنية قصيدة المدح نجد أن الشاعر قد اتخذ الناقة رفيقا وصديقا يواسيه في أحزانه، ويتحمل معه قسوة الظروف، ويعاني معه نفس المعاناة، ويعينه على نوائب الدهر، ويساعده على تجاوز الصعاب، ويوصله إلى بر الأمان، إن وصف الرحلة والراحلة هو (التيمة) التي ترمز للتحدي وإثبات الذات من خلال الصراع الذي يخوضه الشاعر الجاهلي مع الطبيعة فرارا من الموت وبحثا عن الحياة، هربا من الخوف وطلبا للأمان...

وفي البيت الثالث عشر يقول الأعشى إن ناقته إذا ألقت عصى التسيار عند باب رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ فإنها سترتاح راحة تامة، وستجد نصيبا من كرم رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ وجوده.

وقد اهتدى شاعرنا في البيت الرابع عشر إلى صورة بديعة، حين قال إن رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ يرى ما لا يراه غيره من الناس، في إشارة إلى معجزاته _صلى الله عليه وسلم_، وما أطلعه الله عليه من أمور غيبية تؤكد نبوته، وتفحم أعداءه، ثم نجده يعود إلى استخدام أسلوب الثنائيات الضدية من خلال طباق الإيجاب (أغار وأنجدا) ليقول إن دعوة رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ قد انتشرت في الآفاق، وبلغت كل مكان.

ويواصل الأعشى توظيف أسلوب الثنائيات الضدية في البيت الخامس عشر ولكن هذه المرة من خلال المقابلة (عطاء اليوم، مانعه غدا) ليؤكد أن كرم رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ ليس له مثيل، لأنه يعطي عطاء من لا يخشى الفقر، فعطاياه وصدقاته لا تنقطع، حيث لا يمنعه عطاء اليوم من أن يجزل العطاء غدا.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وفي الأبيات السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر نرى الأعشى يحثّ الناس على العمل بوصية رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ التي أوصى فيها الناس بالتزود بالتقوى في رحلتهم إلى الدار الآخرة، لأنّ من أهمل هذه الوصية سيندم على عدم العمل بها في وقت لا ينفع فيه الندم، وكأن الأعشى هنا يشير إلى قوله تعالى: {{وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ}} [البقرة: 197]، وإلى قوله صلى الله عليه وسلم: ((سُئِلَ رَسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عن أكثَرِ ما يُدخِلُ النَّاسَ الجَنَّةَ، فقال: تَقوى اللهِ، وحُسنُ الخُلُقِ، وسُئِلَ عن أكثَرِ ما يُدخِلُ النَّاسَ النَّارَ، فقال: الفَمُ والفَرجُ))، رواه الترمذي.

وفي البيتين التاسع عشر والعشرين يدعو الأعشى إلى تجنب ما نهى الله ورسوله عنه من أكل لحم الميتة، والتقرب للأصنام بالقرابين، وعبادة الأوثان، ويحث على إخلاص العبادة لله الواحد الأحد، ويتضح من هذا البيت تأثره بقوله تعالى: {{ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ}}، [المائدة: 3].

ومن البيت الحادي والعشرين إلى البيت الثالث والعشرين يدعو الأعشى إلى المحافظة على الصلاة في كل وقت وحين، والإكثار من شكر الله على نعمه وآلائه، وإلى إعطاء السائل، والرحمة بالأسير، ثم ينهى عن الشماتة بالبائس الذي مسه الضر، وهذه الأبيات تتضمن إشارة إلى الآيات التالية: {{ وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ}} [آل عمران: 41]، و{{وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ}}، [الذاريات: 19]، و{{ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ}}، [الحجرات: 11].

وفي البيت الرابع والعشرين الذي يشكل خاتمة القصيدة، وخاتمة القصيدة أطلق عليها النقاد العرب القدماء اسم (المقطع) وحثوا الشعراء العرب على الاهتمام بها لأنها قاعدة القصيدة وآخر ما يَعْلق منها في أذهان المتلقين، نجد الأعشى يدعو إلى بعض القيم الكبرى التي ينادي بها الإسلام مثل العفة والحياء، من خلال حَثّ الرجال على الزواج واجتناب الرّيَب، فهو في صدر هذا البيت يشير إلى قوله تعالى: {{وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا ۖ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا}} [الإسراء: 32]، وفي عَجُز البيت يلمح إلى قوله صلى الله عليه وسلم: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنّه أغضّ للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنّه له وِجاء) رواه البخاري.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

خاتمة:

وفي ختام هذه الورقة نستنتج أن قصيدة الأعشى قد تضمنت كل العناصر التي يجب توافرها في قصيدة المدح حتى تكون مرضية عند النقاد العرب، ومتقبلة من قِبل أصحاب الأذواق الصحيحة _كما يقول حازم القرطاجني_ .

فقد اشتملت هذه القصيدة على مقدمة شكا فيها الأعشى من وجع الدهر وصروفه، كما تضمنت وصفا لرحلته نحو رسول الله _صلى الله عليه وسلم_، ووصفا لراحلته التي استعان بها في هذه الرحلة، ومن وَصْف الرحلة أحسن الأعشى التخلص إلى العنصر الثالث من عناصر بنية القصيدة وهو غرض المدح الذي أجاد فيه الأعشى، وأظهر فيه إلماما معتبرا بالمصالح التي يسعى الإسلام إلى جلبها، والمفاسد التي يريد درءها.

وأخيرا وليس آخرا فإن من يتأمل الأبيات الأخيرة من هذه القصيدة سيتوصل إلى أن الأعشى كان لديه إلمام جيد بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وعليه فإنّ القصة المشهورة التي تقول إنه عدل عن اعتناق الإسلام بعد ما علم أنّ شرب الخمر محرم شرعا لا تبدو منطقية، لأنه من المستبعد أن يعلم الأعشى كل هذه الحقائق عن الإسلام ويجهل تحريم الخمر! وعليه فإنّنا نرجح أن يكون حب المال والبحث عن الثراء هو السبب الذي جعل الأعشى يُفضّل النوق المائة التي أهدتها له قريش على الدخول في الإسلام، والدليل على ذلك هو البيت الخامس من هذه القصيدة الذي اعترف فيه الأعشى بشكل جلي أنه منذ كان صبيا طائشا وإلى أن صار شيخا وقورا لم يكن يطارد شيئا مثلما كان يطارد حلم الثراء.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- ابن قتيبة، (عبد الله بن مسلم)، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، 1958، الطبعة الثانية، جزءان، دار الحديث، القاهرة، مصر.
- الأعشى الكبير، (ميمون بن قيس بن جندل)، الديوان، تقديم: محمد حسين، 1950، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.

- حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، 1986، الطبعة الثالثة، جزءان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- وهب رومية، بنية القصيدة العربية حتى نهاية العصر الأموي (قصيدة المدح نموذجا)، 1997، الطبعة الأولى، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
- يوسف بكار، بناء القصيدة في النقد العربي القديم في ضوء النقد الحديث، 1982، الطبعة الثانية، دار الأندلس، بيروت، لبنان.

التغايرية المطرية وأثرها على الأنشطة الفلاحية البورية في إقليم سيدي بنور – دكالة

Rainfall Variability and its impact on Bour Agriculture Activities in the Sidi Bennour Province, Doukkala

Dr. Youssef El Aoud د. يوسف العود

باحث في الجغرافيا

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، المغرب.

Youssef10elaoud@gmail.com

ملخص:

يتميز إقليم سيدي بنور بتغايرية مطرية، تتمثل في عدم انتظام التساقطات، وتعاقب سنوات الجفاف، هذه الوضعية أثرت في الأنشطة الفلاحية البورية المعتمدة على التساقطات. تهدف هذه المقالة إلى دراسة خصائص التغايرية المطرية، وذلك من خلال حساب وتحليل بعض مؤشرات الجفاف، كما تهدف هذه المقالة إلى دراسة العلاقة بين تغير كمية الأمطار ومردودية الحبوب البورية، ودراسة معامل الارتباط بين كمية التساقطات ومردودية الحبوب المزاولة في المجالات البورية. لقد نتج عن التغايرية المطرية تذبذب في كمية التساقطات ومردودية الحبوب، وتدهور المراعي، وتراجع مساحة الزراعات البورية في إقليم سيدي بنور. تم استخدام في هذه الدراسة المنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل وتفسير العلاقات ما بين التساقطات المطرية ومردودية الحبوب. اعتمدت هذه الدراسة على العمل الميداني، وعلى بعض المقالات العلمية التي تناولت التغايرية المطرية بصفة عامة، كما تم استخدام تطبيق Arc gis 10.9 وصور القمر الاصطناعي لعام 2026.

كلمات المفاتيح: إقليم سيدي بنور، التغايرية المطرية، الفلاحة البورية، الجفاف، معامل الارتباط.

Abstract:

The Sidi Bennour Province is characterized by rainfall variability, irregular precipitation, and successive years of drought. This situation has affected subsistence (Bour) agriculture activities that depend on precipitation. This study aimed to study the characteristics of rainfall variability by calculating and analyzing certain drought indices. It also investigated the

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

relationship between variations in precipitation and cereal crop yield and studied the correlation coefficient between precipitation and crop yield variations. Precipitation variability has resulted in fluctuations in precipitation amounts and crop yield, degradation pastures, and a decline in the area of Bour agriculture in the Sidi Bennour Province. This study is based on an analytical and interpretative approach to study the relationships between precipitation and crop yield of Bour agriculture. This study is based on field research, scientific articles, and terrain observation, using Arc Gis 10.8, and satellite imagery 2026.

Keywords: Sidi Bennour Province, Rainfall Variability, Bour Agriculture, Drought, Correlation Coefficient.

1. مقدمة:

التغايرية المطرية تعني التغير في كمية التساقطات أو توقيت هطولها على مدار فترة زمنية محددة، بمعنى آخر هي تباين في كمية التساقطات من سنة إلى أخرى أو من فصل إلى آخر، وينتج عنها حدوث الفيضانات أو الجفاف. التغايرية المطرية هي عدم انتظام معدلات التساقطات خلال فترة زمنية معينة (شهر، فصل، سنة)، وتشكل هذه التغايرية معطى طبيعي في المناخ ناتجة عن حدوث تغييرات في الأنظمة المؤثرة في المناخ مثل نظام الدورة الهوائية. التغايرية المطرية هي عامل مناخي لها تأثير على المجتمع والأنشطة الفلاحية والبيئة، وترتبط التغايرية إما بالظواهر المناخية المتطرفة الرطبة (ظاهرة الفيضانات) أو الجافة (ظاهرة الجفاف)، بحيث تشكل هذه الظواهر تهديدات للبيئة والمجتمع، ولا ترتبط التغايرية المطرية بالاحترار العالمي (Pendergrass , Knutti , Lehner, Peser, Sanderson, 2017). ويختلف مفهوم التغايرية عن التغير المناخي والذي نقصد به تغير في المناخ ناتج عن حدوث تغير في معدلات عناصره، والتي تمتد لفترة طويلة من الزمن (عقود أو أكثر).

ينتج عن التغايرية المطرية غالبا ظاهرة الجفاف؛ التي تعتبر من الظواهر الطبيعية المعقدة لها تعاريف متعددة، والجفاف هو فترة مستمرة في انخفاض كمية التساقطات عن المعدل الطبيعي، ويعتبر الجفاف ظاهرة دائمة (متكررة) وعالمية، تتميز بخصائص مكانية وزمانية، تختلف بشكل كبير من منطقة إلى أخرى (Van loon, 2015). تحدث حالات الجفاف بسبب مجموعة من العوامل المختلفة، مثل نقص كميات التساقطات وارتفاع معدل التبخر (Brunner, Gotte, Schlemper, 2023). الجفاف هو نقص في كمية التساقطات خلال فترة زمنية طويلة مما يؤدي إلى نقص في الموارد المائية. يعتبر إقليم سيدي بنور من الأقاليم الذي يعرف خصاصا مائيا في الأنشطة الفلاحية البورية، وذلك بفعل التغايرية المطرية، وقلة الأودية رغم طابعها الموسمي.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2. منهجية العمل:

2. 1. إشكالية الدراسة وأهدافها:

يتميز إقليم سيدي بنور بتغايرية مطرية كمية وزمانية صارخة يمكن أن تشكل عائقا في التنمية والأنشطة الفلاحية البورية، وتفرض على الإنسان التكيف (العود، 2021). تشكل الفلاحة البورية ركيزة أساسية في المنظومة الفلاحية في الإقليم، وتصنف هذه الفلاحة ضمن نمط الاستغلال المحدود وذات الارتباط الوثيق بالتساقطات أي الزراعات المطرية. غير أن هذه الفلاحة تخضع لتأثيرات التغايرية المطرية، مما ينتج عنها تذبذب في كمية مردود الحبوب وتدهور المراعي، وتراجع المساحات المخصصة للفلاحة البورية، مما يؤثر على التنمية وظروف عيش الإنسان في الإقليم. وتتناول هذه الدراسة إشكالية أساسية مفادها " ما هي أثار التغايرية المطرية على الأنشطة الفلاحية البورية في إقليم سيدي بنور؟.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة التغايرية المطرية لمحطة قياس التساقطات الكدية رقم 331 في إقليم سيدي بنور (أقرب إلى مدينة سيدي بنور) خلال الفترة الممتدة من 1981 إلى 2024، وذلك من خلال دراسة بعض مؤشرات الجفاف، كما تهدف هذه الدراسة أيضا؛ إلى تحليل ودراسة العلاقة بين تغير كمية الأمطار ومردودية الحبوب، ثم دراسة وتحليل معامل الارتباط بين كمية التساقطات ومردودية الحبوب البورية، وذلك من خلال الاعتماد على سلسلة 21 سنة (2023/2002) من مردودية الحبوب البورية والعلفية والبقوليات. وتشكل هذه الدراسة قاعدة أساسية للباحثين الجغرافيين المهتمين بالتغايرية المطرية أو المناخية، ومدى تأثيرها على الفلاحة البورية والمسقية كذلك.

2. 2. خطوات وأدوات العمل:

– استخدام المنهج الكمي التحليلي، ويتمثل في تحليل المعطيات المناخية الإحصائية ومعالجتها من أجل استخراج مجموعة من مؤشرات الجفاف.

– استخدام المنهج التفسيري، ويتمثل في تحديد الأسباب والعلاقات القائمة ما بين كمية التساقطات ومردودية الفلاحة البورية.

إن معالجة هذه الإشكالية كان لا بد من إتباع عدة خطوات وأدوات:

✓ العمل البيبلوغرافي:

– تم الإطلاع على مجموعة من المقالات العلمية التي تناولت موضوع التغايرية المطرية، والتي لها صلة بموضوع الدراسة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

– الاستفادة من المحاضرة الرقمية للأستاذ الدكتور يوسف حمداش المعنونة "دراسة وتحليل مؤشرات الجفاف المناخي (المغرب)" منتدى الجغرافيين للبحث والتنمية، الملتقى العربي الرقمي حول جغرافية المناخ الأسس النظرية والتطبيقية.

– الاعتماد على محطة قياس التساقطات – مركز الكدية لسيدي بنور رقم 331 .

.Alt: 177 m. Lng: -8.4090 °Lat: 32.7803 N°,E

– الاعتماد على سلسلة مناخية 43 سنة (1981-2024).

– الاعتماد على موقع https://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer/ من أجل الحصول على معطيات الحرارة ومعالجتها.

– الاعتماد على سلسلة من مردودية الحبوب البورية والعلفية والذرة والبقوليات 21 سنة (2002- 2023).

✓ العمل الميداني:

– العمل الميداني هو عنصر أساسي في جمع المعلومات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة، حيث سمحت الزيارات الميدانية من معاينة أثار التغايرية المطرية على محصول الحبوب وخاصة الشعير، وتدهور المراعي، كما تم القيام بزيارات ميدانية إلى المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة من أجل الحصول على معطيات حول مردودية الحبوب البورية والمسقية والعلفية والبقوليات.

✓ الأدوات المستخدمة في الدراسة:

– الاعتماد على تطبيق Arc- gis 10.8 من أجل إنتاج الخرائط.

– استخدام تطبيق Terra Incognita لتحميل صور Google satellite Map من أجل انجاز الخرائط.

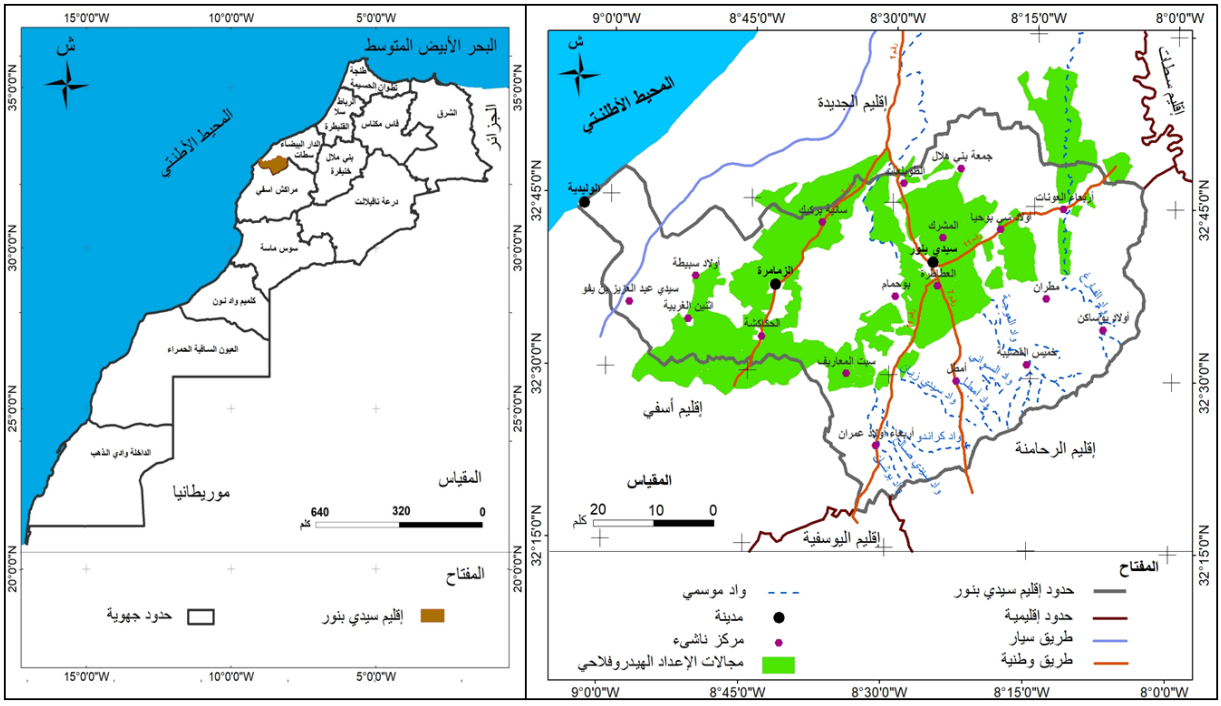
3. مجال الدراسة: إقليم سيدي بنور:

يشكل إقليم سيدي بنور جزء من منطقة دكالة المنتمية إلى سهول وهضاب المغرب الأطلنتي، ويعتبر من الأقاليم المشكلة لجهة الدار البيضاء سطات. يقع هذا الإقليم وسط المغرب (الشكل 1)، وينفتح على الواجهة البحرية الغربية للمحيط الأطلنتي. تم تأسيس إقليم سيدي بنور سنة 2009 تنفيذا للمرسوم رقم 2-09-319 الصادر بتاريخ 11 يونيو 2009، ويقضي هذا المرسوم بتجزيء إقليم الجديدة. تبلغ مساحة إقليم سيدي بنور ما يقارب عن 3311 كلم^2، وتعتبر مدينة سيدي بنور المدينة الرئيسية له.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

يحد إقليم سيدي بنور شمالا إقليم الجديدة وجنوبا إقليم اليوسفية، وشرقا إقليم الرحامنة، وغربا المحيط الأطلنتي. يتميز هذا الإقليم بموقع متميز كالقرب من المدن الكبرى كالدار البيضاء ومراكش والجديدة. يتشكل هذا الإقليم من مدينتين حضريتين وهما مدينة سيدي بنور والزمامرة ومراكز ناشئة حضرية وقروية. بلغ عدد السكان في إقليم سيدي بنور حسب إحصاء 2024 إلى 451930 نسمة و 101997 أسرة، وتبلغ الكثافة السكانية في الإقليم إلى 136.49 نسمة/كلم^2. يتشكل إقليم سيدي بنور من 25 جماعة ترابية. يخترق إقليم سيدي بنور مجموعة من الأودية الموسمية تأخذها مصدرها من هضبة الرحامنة (العود، 2026).

الشكل 1: موقع إقليم سيدي بنور ضمن جهات المغرب



المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على Google satellite Map 2025، واستخدام تطبيق Arc Gis 10.8

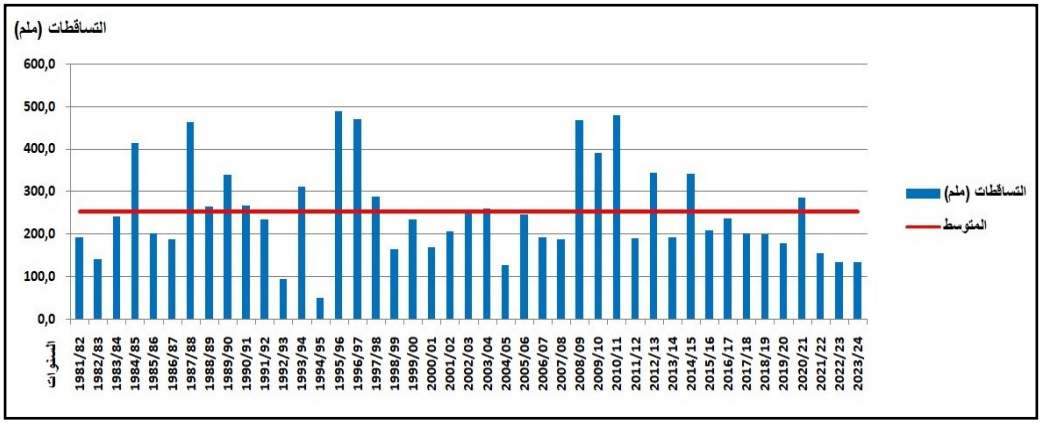
4. دراسة وتحليل بعض خصائص التغايرية المطرية في إقليم سيدي بنور:

4. 1. تتميز التساقطات بالتذبذب وعدم الانتظام:

يعرف إقليم سيدي بنور عجزا في التساقطات لمعدل يتغير من سنة لأخرى، كما يتميز بتغايرية مطرية زمنية وكمية (الشكل 2) حسب محطة قياس التساقطات الكدية رقم 331، بناء على سلسلة 43 سنة خلال الفترة الممتدة من 1981 إلى 2024.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الشكل 2: التساقطات السنوية المسجلة بمحطة الكدية لسيدي بنور(1981– 2024)



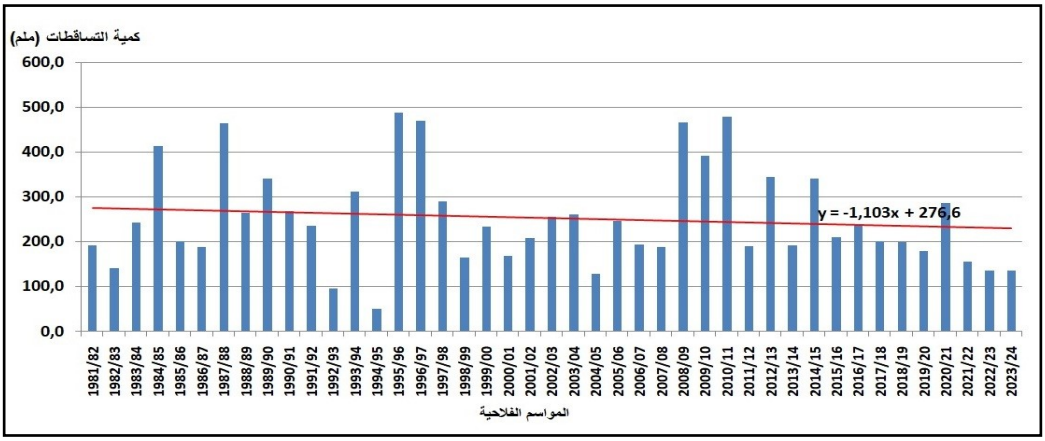
المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيا ت محطة قياس التساقطات الكدية رقم 331

يصل المتوسط السنوي للتساقطات بمحطة الكدية إلى 252.4 ملم، إلا أن هذا المعدل؛ لا يعكس التوزيع السنوي الحقيقي والمنتظم للتساقطات، بحيث نجد أكبر كمية للتساقطات بلغت أزيد من 487.5 ملم سجلت خلال موسم 1996/1995، في حين سجلت أقل كمية من التساقطات خلال موسم 1995/1994 حيث لا تتعدى 51.1 ملم. يتميز التوزيع السنوي للتساقطات بمحطة الكدية بتغايرية مطرية كبيرة، إذ يصل معامل التغايرية إلى 43% والانحراف المعياري إلى 109.51 ملم. تصل سنوات العجز للتساقطات عن المعدل إلى 26سنة ، في حين أن 17 سنة؛ وصلت أو تجاوزت المعدل السنوي للتساقطات بناء على سلسلة من التساقطات 43 سنة.

لقد عرفت محطة قياس التساقطات الكدية نزوعا في التساقطات، يوضح منحنى النزوح في الشكل 3، أن التساقطات عرفت تراجعا يقدر 56 ملم خلال 43 سنة، أي بمعدل 1.30 ملم سنويا.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الشكل 3: منحنى نزوح التساقطات السنوي لمحطة قياس التساقطات الكدية (1982/1981- 2024/2023)



المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيا ت محطة قياس التساقطات الكدية رقم 331

4. 2. المؤشر المعياري للتساقطات (SPI):

المؤشر المعياري للتساقطات (SPI) هو مؤشر إحصائي، يستخدم في قياس انحراف التساقطات عن المتوسط خلال فترة زمنية محددة. يهدف هذا المؤشر إلى تحديد العجز المطري عن طريق تعاقب السنوات الرطبة والجافة. تم تطويره واستخدامه من طرف Mckee T. 1933 وآخرون.

يمكن هذا المؤشر من قياس مستوى شدة الجفاف: القيم السلبية تعني السنوات الجافة بالنسبة إلى الفترة المرجعية المختارة، والقيم الموجبة تمثل السنوات الرطبة. ويمثل الجدول 1 درجة تصنيف الجفاف بالنسبة إلى قيمة مؤشر الهطول المعياري حسب (Faye et al 2015) خلال سلسلة إحصائية 43 سنة من التساقطات.

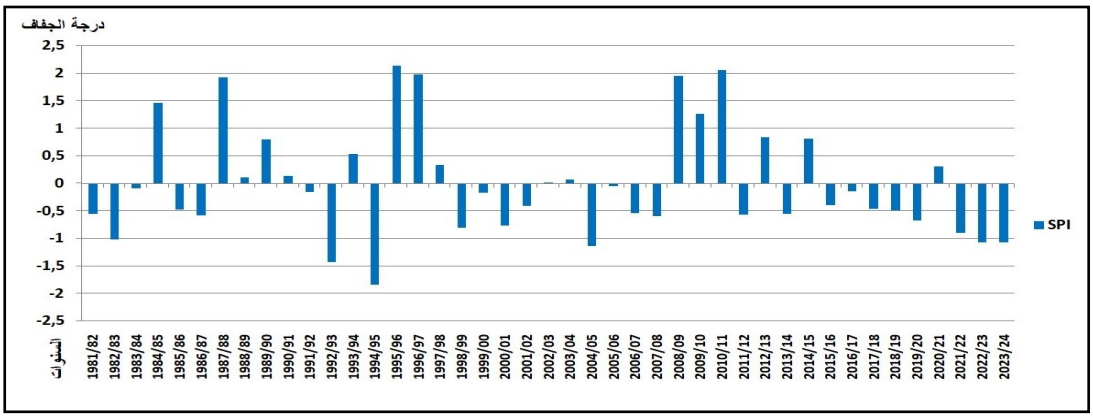
الجدول 1: تصنيف درجة الجفاف بالنسبة إلى قيمة مؤشر الهطول المعياري (SPI) بمحطة الكدية رقم 331 لسيدي بنور (1981- 2024)

درجة الجفاف	الصنف	عدد السنوات الجافة أو المطيرة	
		عدد السنوات	النسبة المئوية
رطوبة شديدة Humidité extrême	SPI>2	2	4%
رطوبة قوية Humidité forte	1<SPI<2	5	11%
جفاف معتدل Sécheresse modérée	-1<SPI<0	36	83%
جفاف قوي Sécheresse forte	-2<SPI<-1	0	0%
جفاف شديد Sécheresse extrême	SPI<-2	0	0%

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

يتضح من خلال الجدول 1 أن محطة الكدية رقم 331، تتميز بتعاقب سنوات جافة وسنوات مطيرة، وحسب الفترة المدروسة (43 سنة)، تمثل السنوات التي عرفت رطوبة شديدة حوالي 4% ورطوبة قوية 11%، ويمثل الجفاف المعتدل 83%. نستخلص من الجدول 1 أن إقليم سيدي بنور؛ يتميز بهيمنة الجفاف المعتدل (الشكل 4) لمدة 36 سنة أي 83 % حسب الفترة المدروسة.

الشكل 4: مؤشر الهطول المعياري (SPI) حسب محطة قياس التساقطات الكدية رقم 331 لسيدي بنور (2024 -1981)



المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيات محطة قياس التساقطات الكدية رقم 331.

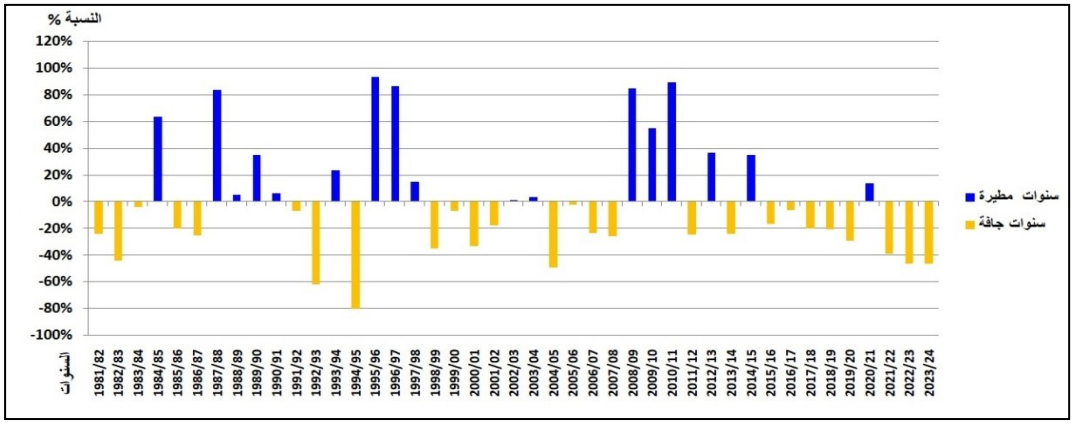
4. 3. مؤشر الانحراف عن المتوسط (EM):

مؤشر الانحراف عن المتوسط هو مؤشر إحصائي، يوضح مدى تباين التساقطات السنوية عن المتوسط خلال فترة زمنية معينة. ويسمح هذا المؤشر بتحديد السنوات الجافة والمطيرة بالمقارنة مع المعدل الحسابي لفترة زمنية طويلة. تسمى السنة جافة إذا كان المؤشر سالب، وتسمى سنة مطيرة إذا كان المؤشر موجب.

يتضح من خلال حساب معدل الانحراف عن المتوسط أن محطة قياس التساقطات الكدية رقم 331، عرفت تعاقب سنوات جافة ومطيرة (الشكل 5)، بحيث بلغ عدد السنوات الجافة 26 سنة، والسنوات المطيرة 17 سنة من أصل 43 سنة ضمن السلسلة المدروسة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الشكل 5: مؤشر الانحراف عن المتوسط (EM) حسب محطة قياس التساقطات الكدية رقم 331 لسيدي بنور (1981- 2024)



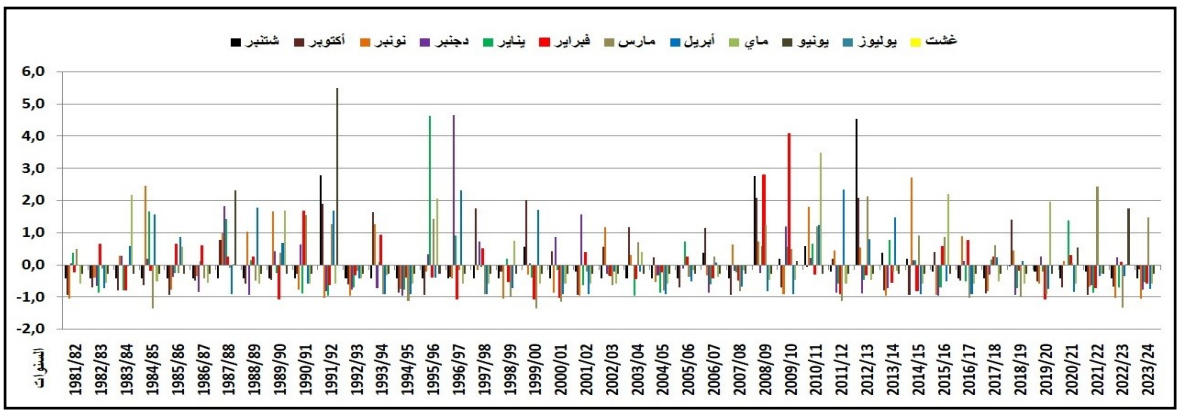
المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيات محطة قياس التساقطات الكدية رقم 331

ومن بين السنوات التي عرفت أكبر وفرة في كمية التساقطات عن المتوسط سجلت خلال الموسم 1996/1995، بحيث وصلت الوفرة إلى 237.7 ملم، ومن السنوات التي عرفت أكبر عجزا في كمية التساقطات عن المتوسط، سجلت خلال الموسم 1995/1994 حيث وصل العجز إلى 198.7- ملم أي بنسبة 80%-.

4. 4. مؤشر الجفاف المعياري للتساقطات الشهرية:

يعتمد هذا المؤشر على بيانات التساقطات الشهرية، لتحديد الفترات الجافة ومدتها وشدتها شهريا لسلسلة من التساقطات. سيتم حساب مؤشر الجفاف المعياري للتساقطات الشهرية (الشكل 6) لمحطة قياس التساقطات الكدية رقم 331 لسلسلة مناخية 43 سنة.

الشكل 6: مؤشر الجفاف المعياري الشهري للتساقطات الشهرية حسب قياس التساقطات الكدية رقم 331 (2024/ 1982-2023/1981)



المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيات محطة قياس التساقطات الكدية رقم 331

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

يتضح من خلال الشكل 6، أن محطة قياس التساقطات الكدية رقم 331، عرفت تعاقب فترات شهرية رطبة وجافة خلال سلسلة 43 سنة، كما عرفت أيضا عدة فترات شديدة من الجفاف الشهري بشكل متوالي (الجدول 2) في بداية أو وسط الموسم الفلاحي.

الجدول 2: الشهور الجافة المتوالية في بداية أو وسط بعض المواسم الفلاحية

الموسم الفلاحي	عدد الشهور الجافة	أسماء الشهور الجافة
1982/1981	3	شتنبر – أكتوبر – نونبر
1987/1986	4	شتنبر – أكتوبر – نونبر – دجنبر
1992/1991	4	نونبر – دجنبر – يناير – فبراير
1995/1994	8	شتنبر – أكتوبر – نونبر – دجنبر – يناير – فبراير – مارس – أبريل
2019/2018	4	دجنبر – يناير – فبراير – مارس
2022/2021	6	شتنبر – أكتوبر – نونبر – دجنبر – يناير – فبراير
2024/2023	6	شتنبر – أكتوبر – نونبر – دجنبر – يناير – فبراير

نستنتج أن محطة قياس التساقطات الكدية سيدي بنور، عرفت تعاقب ما بين فترات الشهور الرطبة والجافة، كما عرفت توالي شهور جافة إما بداية من الموسم الفلاحي أو وسط الموسم الفلاحي، ويعتبر التعاقب أو التوالي في الشهور الجافة خاصية أو معطى بنيوي في إقليم سيدي بنور بناء على سلسلة 43 سنة. وينعكس هذا الوضع على الأنشطة الفلاحية البورية والمراعي، وكذلك الموارد المائية السطحية والباطنية.

5. أثر التغايرية المطرية على الأنشطة الفلاحية البورية في إقليم سيدي بنور

يتميز إقليم سيدي بنور بمناخ بتغايرية مطرية، وينضاف لهذا العامل هو موقع الإقليم ضمن منطقة الانتقال نحو هضبة الرحامنة والكنتور الموسومتين بالجفاف، هذا الواقع يجعل الأنشطة الفلاحية البورية شديدة الارتباط بكميات تهاطل التساقطات وتوزيعها الزمني والفصلي التي تشهدها منطقة دكالة بصفة عامة. تشكل التغايرية المطرية أكبر تحدي تواجهه الأنشطة الفلاحية البورية نظرا لتردد حالات الجفاف، مما يساهم في تعميق الأزمة في المجالات البورية. إن بيانات السلسلة المناخية للتساقطات 43 سنة التي تم اعتمادها وبعض المؤشرات المعتمدة في تحديد الجفاف، تبين أن هناك توالي سنوات الجفاف في الإقليم، مما يؤثر على الأنشطة الفلاحية البورية، بحيث تعرف تذبذب في المردودية، وقد تتعرض إلى الذبول أو لم تصل إلى

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

مرحلة النضج الكامل، أو الحصاد، أو أحيانا لم تنمو الزراعات، مما يؤثر بشكل سلبي على الدورة الزراعية البورية.

5. 1. علاقة كمية التساقطات بمردودية الفلاحة البورية:

تؤثر خاصية عدم انتظام التساقطات على المستوى الزمني والكمي على الزراعات البورية، مما يجعل الزراعات تعاني من مشكل تذبذب المردودية. ولإبراز مدى تأثير كمية التساقطات على مردودية الزراعات البورية، قمنا بدراسة العلاقة بين المتغيرات الكمية للتساقطات من جهة ومردودية الزراعات البورية من جهة أخرى بناءا على سلسلة من المردودية للزراعات 21 سنة، ثم حساب معامل الارتباط حسب بريكسون (الجدول 3) بهدف تبيان قوة الارتباط ما بين متغير كمية التساقطات ومردودية الحبوب.

الجدول 3: قيم الارتباط حسب بريكسون

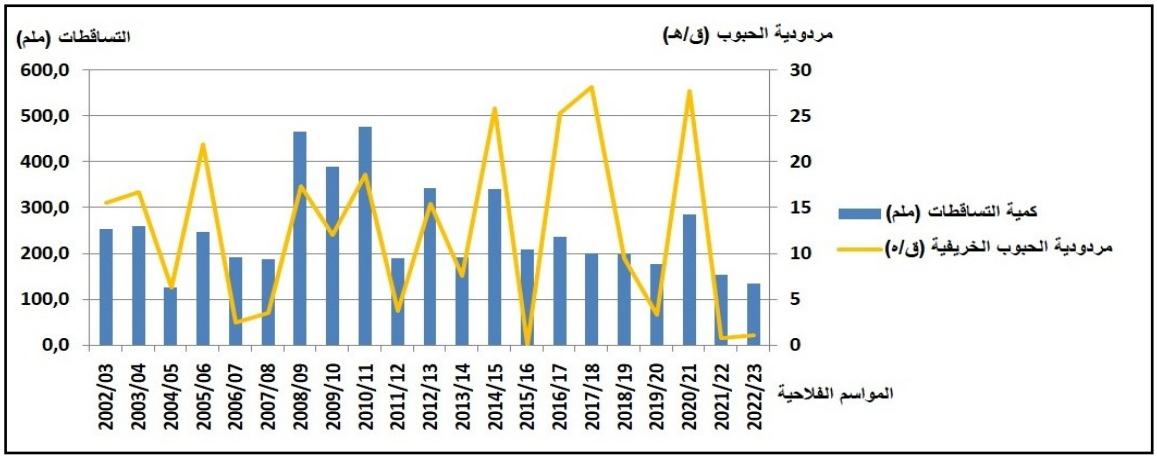
قيمة معامل الارتباط	قوة الارتباط
1	ارتباط طردي تام
0.99 – 0.70	ارتباط طردي قوي
0.69 – 0.50	ارتباط طردي متوسط
0.49 – 0.01	ارتباط طردي ضعيف
0	عدم وجود ارتباط خطي

✓ **الحبوب الخريفية**

تخضع الحبوب الخريفية البورية (الشعير، القمح الصلب، القمح اللين) للتذبذب في المردودية نظرا لعلاقتها بكمية تهاطل التساقطات (الشكل 7)، حسب سلسلة إحصائية 21 سنة أو موسما فلاحيا.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الشكل 7: العلاقة بين متغير كمية التساقطات ومردود الحبوب الخريفية بمجال البور (2003/2002-2023/2022) في إقليم سيدي بنور



المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة- الجديدة

يتضح من خلال الشكل 7 وجود علاقة ارتباطية بين متغير كمية التساقطات ومتغير كمية الحبوب الخريفية، فمعامل الارتباط بين المتغيرين يساوي 0.51 مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة نلاحظها من خلال بعض المواسم الفلاحية المطيرة التي يرتفع فيها المردود، وبعض المواسم الفلاحية الجافة التي ينخفض فيها المردود.

لقد شهد الموسم الفلاحي 2010/2009 تساقطات مهمة وصلت إلى 391.00 ملم، في حين سجل ضعف في مردودية الحبوب الخريفية، حيث وصلت إلى 12 قنطار في الهكتار، وهذا يدل على أن هذه العلاقة ليست مطلقة، وإنما علاقة نسبية تتحكم فيها مجموعة من العوامل، ومن أجل الاستدلال على نسبية هذه العلاقة سنقارن بعض معطيات المواسم الفلاحية المطيرة والجافة (الجدول 4) من حيث مردود الحبوب الخريفية ومؤشر الانحراف عن المتوسط (EM) لسلسلة إحصائية 21 موسما فلاحيا.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الجدول 4: مقارنة بين كمية التساقطات ومردودية الحبوب الخريفية لبعض المواسم الفلاحية المطيرة والمواسم الفلاحية الجافة(2003/2002 -2023/2022).

المواسم الفلاحية المطيرة				المواسم الفلاحية الجافة			
المواسم الفلاحية	كمية التساقطات (ملم)	مؤشر الانحراف عن المتوسط(EM)	مردود الحبوب الخريفية (ق/هـ)	المواسم الفلاحية	كمية التساقطات (ملم)	مؤشر الانحراف عن المتوسط (EM)	مردود الحبوب الخريفية (ق/هـ)
2003/2002	254.9	3.4	15.6	2005/2004	128	-123.5	6.3
2004/2003	260.7	9.2	16.7	2006/2005	247	-4.5	21.9
2009/2008	466.5	215	17.4	2007/2006	193.9	-57.6	2.5
2010/2009	391	139.5	12	2008/2007	188	-63.5	3.5
2011/2010	478	226.5	18.6	2012/2011	191	-60.5	3.8
2013/2012	344	92.5	15.5	2014/2013	192.4	-59.1	7.6
2015/2014	341	89.5	25.9	2016/2015	210	-41.5	0.04
2021/2020	287	35.5	27.8	2017/2016	237	-14.5	25.3
-	-	-	-	2018/2017	202	-49.5	28.2
-	-	-	-	2019/2018	200	-51.5	9.5
-	-	-	-	2020/2019	179	-72.5	3.3
-	-	-	-	2022/2021	155	-96.5	0.76
-	-	-	-	2023/2022	136	-115.5	1.09

المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة- الجديدة.

يتضح من خلال الجدول 4 أن مردودية الحبوب الخريفية ترتفع كلما كان مؤشر الانحراف عن المتوسط إيجابيا، والعكس لا يمكن اعتباره صحيحا، بحيث أن بعض المواسم الفلاحية سجلت سلبية في مؤشر الانحراف عن المتوسط مع مردودية مرتفعة، كما حصل خلال الموسم الفلاحي 2018/2017 حيث وصلت المردودية إلى 28.2 ق/هـ مقابل مؤشر الانحراف عن المتوسط 49.5-، وهذا العامل يمكن ربطه بالتوزيع المنتظم للتساقطات والذي يعتبر عاملا من العوامل المتحكمة في مردودية الحبوب الخريفية بغض

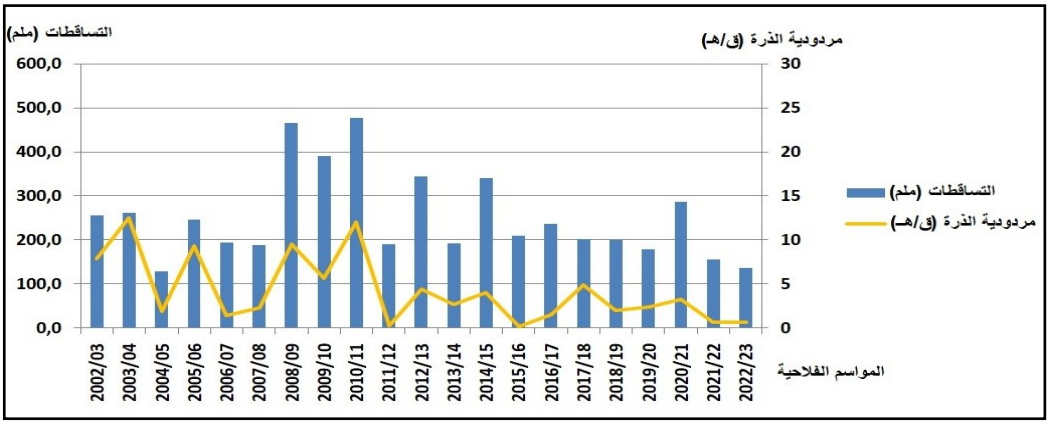
ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

النظر عن المجموع الكمي للتساقطات، مما يدل على نسبية العلاقة بين متغير كمية التساقطات ومردودية الحبوب الخريفية.

✓ **مزروع الذرة**

تخضع زراعة الذرة البورية للتذبذب في المردودية نظرا لعلاقتها بكمية التساقطات، سنقوم بتبيان العلاقة ما بين متغير كمية التساقطات ومردودية الذرة (الشكل 8) بناءا على سلسلة إحصائية 21 سنة أو موسما فلاحيا.

الشكل 8: العلاقة بين متغير كمية التساقطات ومردودية الذرة بمجال البور (2003/2002– 2023/2022) في إقليم سيدي بنور



المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة– الجديدة.

يتضح من خلال الشكل 8 وجود علاقة ارتباطية بين متغير كمية التساقطات ومتغير كمية مردود الذرة، ولقد وصل معامل الارتباط بين المتغيرين إلى 0.68 مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة / قوية، بحيث نلاحظها من خلال بعض المواسم المطيرة التي يرتفع فيها المردودية، كما حصل في الموسم الفلاحي 2011/2010 حيث وصل مردود الذرة إلى 12 ق/هـ، وبعض المواسم الجافة تنخفض فيها المردودية كما حصل في الموسم الفلاحي 2005/2004 حيث وصل مردود الذرة إلى 1.4 ق/هـ. غير أن هذه العلاقة بين متغير كمية التساقطات ومردود الذرة علاقة ليست مطلقة وإنما علاقة نسبية، بحيث أن بعض المواسم الفلاحية 2021/2020 رغم إيجابية مؤشر الانحراف عن المتوسط 35.5 ملم، تم تسجيل مردودية ضعيفة 3.22 ق/هـ، والعكس حصل في الموسم الفلاحي 2006/2005 رغم سلبية مؤشر الانحراف عن المتوسط 4.5– إذ تم تسجيل مردودية متوسطة وصلت إلى 9.3 ق/هـ. وللاستدلال على هذه العلاقة النسبية؛ نلاحظ أن جل المواسم الفلاحية تعرف تسجيل كمية من التساقطات رغم إيجابية وسلبية

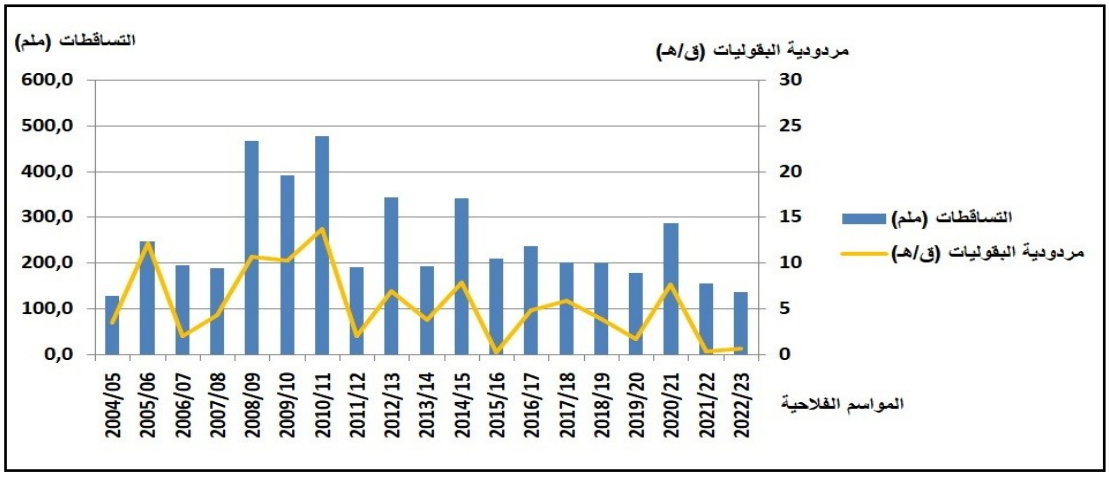
ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

مؤشر الانحراف عن المتوسط، إلا أن مردود الذرة يبقى ضعيف، ويرتبط هذا العامل بالتوزيع المنتظم للتساقطات، بحيث أن الذرة تعتبر من الزراعات المازوزية، تزرع في نهاية فصل الشتاء وبداية فصل الربيع، وتعتبر هذه الفترة حرجة بالنسبة لزراعة الذرة البورية، تتمثل إما في عدم انتظام تهاطل التساقطات أو انقطاعها أحيانا، مما ينعكس على مردودية الذرة بشكل سلبي والعكس يمكن اعتباره صحيحا.

✓ **البقوليات**

تخضع البقوليات (الحمص، العدس، الجلبان الصيفي...) المزاولة في مجال البور للتذبذب في المردودية نظرا لعلاقتها بكمية التساقطات، وسنقوم بتبيان العلاقة ما بين متغير كميات التساقطات ومردودية البقوليات (الشكل 9) بناء على سلسلة إحصائية 19 سنة أو موسما فلاحيا.

الشكل 9: العلاقة بين متغير كمية التساقطات ومردودية البقوليات بمجال البور (2005/2004- 2023/2022) في إقليم سيدي بنور



المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة- الجديدة.

يتبين من خلال الشكل 9 وجود علاقة ارتباطية بين متغير كمية التساقطات ومتغير كمية مردودية البقوليات، بحيث وصل معامل الارتباط بين المتغيرين إلى 0.83 مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية، ويلاحظ ذلك من خلال بعض المواسم المطيرة التي ترتفع فيها مردودية البقوليات، كما حصل في الموسم الفلاحي 2011/2010، بحيث تم تسجيل 13.75 ق/هـ، وفي بعض المواسم الجافة التي تنخفض فيها مردودية البقوليات، كما حصل في الموسم الفلاحي 2023/2022، حيث وصلت مردودية البقوليات إلى 0.64 ق/هـ، غير أن هذه العلاقة كذلك بين المتغيرين ليس علاقة مطلقة وإنما علاقة نسبية، ويمكن الاستدلال عن ذلك؛ كما حصل في الموسم الفلاحي 2013/2012 رغم إيجابية مؤشر الانحراف عن

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

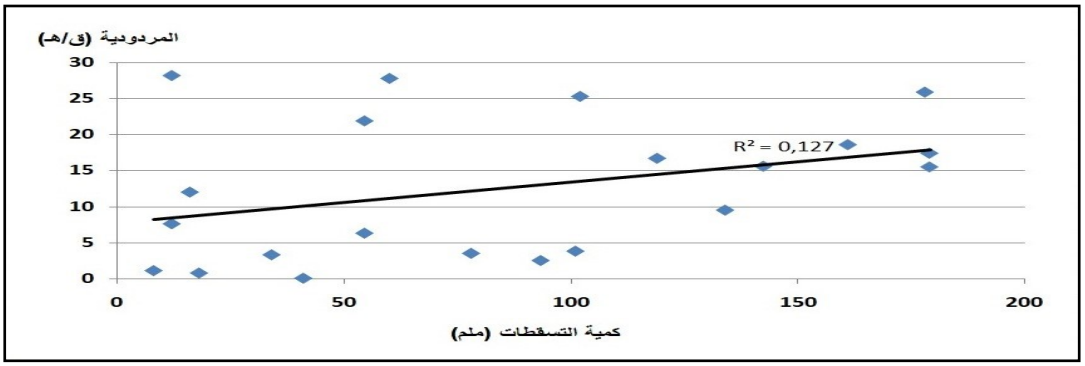
المتوسط 92.5 إذ تم تسجيل مردودية ضعيفة وصلت إلى 6.95 ق/هـ، والعكس حصل في الموسم الفلاحي 2006/2005 رغم سلبية مؤشر الانحراف عن المتوسط 4.5- ، إلا أنه تم تسجيل مردودية مهمة من البقوليات حيث وصلت إلى 12.19 ق/هـ. يعتبر عامل التوزيع السنوي المنتظم للتساقطات هو العامل المتحكم في مردودية البقوليات، بحيث لاحظنا أن جل المواسم الفلاحية على الرغم من إيجابيات وسلبيات مؤشر الانحراف عن المتوسط إلا أن مردودية البقوليات تبقى ضعيفة، ذلك أن البقوليات تتطلب كميات مائية مهمة بشكل منتظم مثل الفول والعدس والجلبان الصيفي والحمص من فترة الزرع حتى فترة النضج، وتعتبر أغلب البقوليات من الزراعات المازوزية (الحمص، الجلبان الصيفي...) يتم زرعها في نهاية فصل الشتاء وبداية فصل الربيع، وتعتبر هذه الفترة حرجة بالنسبة للبقوليات.

5. 2. ارتباط مردودية الحبوب الخريفية بعامل التوزيع الفصلي للتساقطات:

يعتبر التوزيع الفصلي للتساقطات عاملا حاسما ومؤثرا على مردودية الحبوب الخريفية، التي تتميز بالتذبذب السنوي، وهذا راجع إلى التغايرية المطرية، غير أن العامل المتحكم في مردودية الحبوب ليس هو المجموع الكمي السنوي للتساقطات، بل هو الشكل الذي تتوزع به هذه التساقطات خلال الموسم الفلاحي وخاصة خلال بعض الفترات المحددة من الموسم الفلاحي. لقد ارتأينا دراسة معامل الارتباط بين مردودية الحبوب الخريفية وثلاث فترات مهمة خلال الموسم الفلاحي بناءا على سلسلة إحصائية 21 سنة أو موسما فلاحيا. تفسر الكميات المتساقطة خلال شهر دجنبر يناير فبراير الارتباط القوي ما بين التساقطات والحبوب الخريفية، بحيث وصل معامل الارتباط إلى 0.44، أما تساقطات شتنبر أكتوبر نونبر فمعامل الارتباط متوسط يساوي 0.35، في حين أن تساقطات مارس أبريل ماي فمعامل الارتباط ضعيف لا يتعدى سوى 0.05 كما هو مبين في الشكل 10، 11، 12 أسفله.

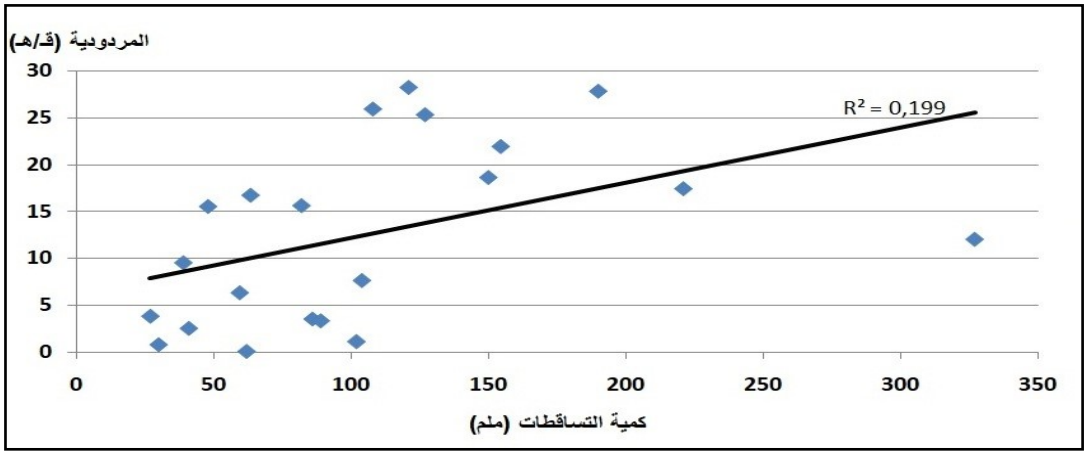
ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الشكل 10: ارتباط كمية التساقطات مع مردودية الحبوب الخريفية الخاصة بفترة شتنبر أكتوبر نونبر (2023/2022 -2003/2002)



المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة- الجديدة.

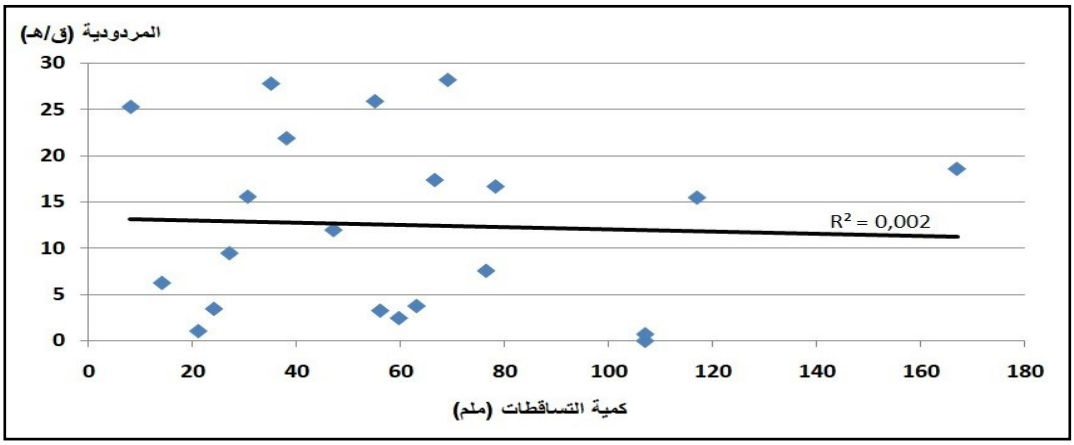
الشكل 11: ارتباط كمية التساقطات مع مردودية الحبوب الخريفية الخاصة بفترة دجنبر يناير فبراير (2023/2022 -2003/2002)



المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة- الجديدة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الشكل 12: ارتباط كمية التساقطات مع مردودية الحبوب الخريفية الخاصة بفترة مارس أبريل ماي (2003/2002-2023/2022)



المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة- الجديدة.

ومن خلال الشكل 10، 11، 12 يتبين لنا التأثير الواضح لكمية التساقطات الخاصة بفترة دجنبر يناير فبراير في مردودية الحبوب الخريفية. وتعتبر هذه الفترة حرجة إذ تحتاج فيها الحبوب الخريفية إلى التساقطات بشكل مهم (الشكل 13) وخاصة خلال شهر فبراير من أجل ضمان مردودية مهمة.

الشكل 13: مزروع الشعير يتعرض للذبول بسبب النقص الحاد في التساقطات خلال شهر يناير 2025 في إقليم سيدي بنور



المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 2025/01/24

وتتحكم عدة عوامل أخرى كذلك في مردودية الحبوب الخريفية كدرجة التبخر، وطبيعة التربة، وعامل الرياح والرطوبة، ثم عامل تراجع مساحة الزراعات البورية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

5. 3. تراجع مساحة الزراعات البورية في إقليم سيدي بنور:

ينضاف إلى عامل التذبذب في كميات التساقطات وعدم الانتظام الفصلي، عامل تراجع المساحة الزراعية البورية والمسقية كذلك، خلال المواسم الأربع الأخيرة (الجدول 5)، وتتمثل في توالي سنوات الجفاف، وتأخر هطول التساقطات أو عدم انتظامها زمانيا وكميا، وانقطاع المياه المخصصة للسقي في إطار مشروع الإعداد الهيدروفلاحي الذي عرفته منطقة دكالة بصفة عامة، لقد أجبر الفلاح على تقليص مساحات الزراعة البورية خاصة الشعير والقمح الصلب والقمح الطري، والتوجه نحو زراعات أخرى حسب الإمكانيات المتاحة. هذا التراجع في مساحات الزراعات البورية والمسقية أثر بشكل سلبي على المواد العلفية، وتراجع عدد رؤوس الماشية.

الجدول 5: تراجع مساحة الزراعات البورية والمسقية في إقليم سيدي بنور (2022/2021- 2025/2024)

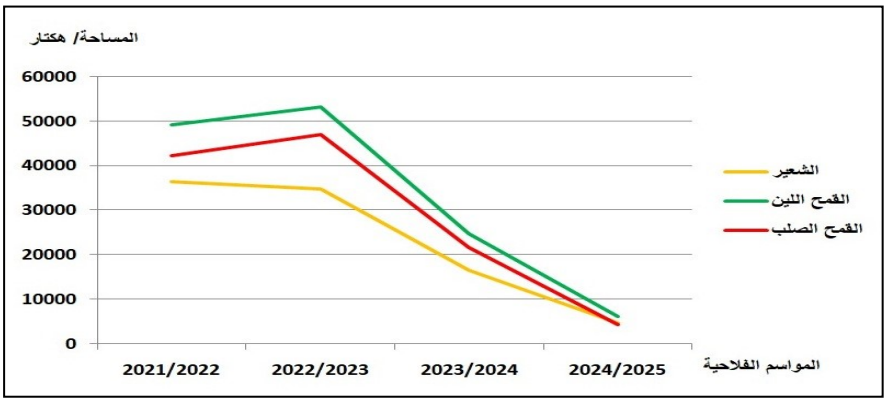
المواسم الفلاحية	القمح الصلب (هكتار)		القمح اللين (هكتار)		الشعير (هكتار)	
	البور	المسقي	البور	المسقي	البور	المسقي
2022/2021	42286	6856	49204	7408	36540	159
2023/2022	47060	4121	53175	4780	34840	110
2024/2023	21710	2255	24850	3200	16670	120
2025/2024	4355	2025	6270	3467	4737	633

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة –الجديدة

يتبين من خلال الجدول 5 أن مساحة الزراعات البورية والمسقية عرفت تراجعا كبيرا، بحيث انتقلت على سبيل المثال مساحة القمح الصلب البوري من 42286 هكتار خلال الموسم الفلاحي 2022/2021 إلى 4355 هكتار خلال الموسم الفلاحي 2025/2024 (الشكل 14)، ونفس الأمر ينطبق على مساحة القمح الصلب المسقي.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الشكل 14: تراجع مساحات الزراعات البورية في إقليم سيدي بنور(2021/2022– 2024/2025) بالهكتار



المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة– الجديدة.

إن عامل انقطاع الماء المخصص للسقي في إطار الإعداد الهيدروفلاحي ابتداء من الموسم 2020/2019، إذ تحولت مساحات زراعية مسقية إلى مساحة بورية، تخضع للتغايرية المطرية بشكل مباشر.

5. 4. أثر التغايرية المطرية على المراعي:

تتأثر المراعي بكمية التساقطات والتوزيع الفصلي، وقد لا تنمو الأعشاب أو تتأخر في النمو أو تنمو الأعشاب وتتعرض إلى الذبول، ويحصل نقص حاد للكلأ في المراعي (الشكل 15)، مما يضطر الفلاح إلى بيع الماشية أو يضطر إلى حبسها في السكن، وتحمل مصاريف العلف التي تثقل كاهل الفلاح، في ظل انتظار التساقطات لكي تنمو الأعشاب وتنتعش المراعي.

الشكل 15: نقص حاد للكلأ في المراعي بسبب ندرة التساقطات وعدم انتظامها الفصلي خلال شهر يناير 2025



المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 2025/01/23

6. مناقشة النتائج:

يتميز إقليم سيدي بنور بتغايرية مطرية، تتمثل في عدم انتظام التساقطات على المستوى الكمي والزماني، وتوالي سنوات الجفاف. تعتبر الفلاحة البورية ركيزة أساسية بالنسبة الساكنة المحلية، غير أنها

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تخضع لتأثيرات التغايرية المطرية، مما يجعلها عرضة للخطر. لقد أثبتت هذه الدراسة على وجود علاقة ارتباط بين متغير كمية التساقطات ومتغير كمية مردودية الحبوب، بحيث كلما كانت المواسم مطيرة ترتفع فيها كمية المردودية، وكلما كانت المواسم الفلاحية جافة تقل فيها المردودية، غير أن هذه العلاقة بين المتغيرين ليست علاقة مطلقة وإنما علاقة نسبية، بحيث نجد هناك مواسم فلاحية مطيرة ذات مؤشر انحراف إيجابي تسجل مردودية ضعيفة، ومواسم فلاحية ذات مؤشر انحراف سلبي تسجل مردودية مهمة، ويعتبر عامل التوزيع السنوي المنتظم للتساقطات هو العام المتحكم في مردودية الفلاحة البورية، بحيث نجد سنوات فلاحية عرفت كمية ضعيفة من التساقطات قد تتعدى 120 ملم سنويا، ولكنها وزعت بشكل منتظم على طول الموسم، حيث سجلت مردودية مرتفعة من الحبوب والعكس صحيح.

لقد أثبتت هذه الدراسة ذلك، أن ارتباط مردودية الحبوب الخريفية بعامل التوزيع الفصلي للتساقطات يكون قوي خلال شهر دجنبر يناير فبراير، بحيث تعتبر هذه الفترة حرجة إذ تحتاج فيها الحبوب الخريفية إلى التساقطات بشكل مهم وخاصة شهر فبراير من أجل ضمان مردودية مهمة.

إن التوزيع السنوي غير المنتظم للتساقطات، ينتج عنه تذبذب في المردودية، وتعرض المحاصيل الزراعية إلى الذبول أو لم تنمو بالشكل الكامل، وتدهور المراعي، وتراجع مساحة الزراعات البورية خاصة ما بين سنة 2021 و 2025.

لقد تكيفت الساكنة المحلية مع التغايرية المطرية التي يتميز بها إقليم سيدي بنور، بحيث لجأت إلى تبني لمجموعة من والإجراءات والحلول، وتتمثل في استغلال الموارد المائية التي تأتي بها الأودية الموسمية أثناء فترات التساقطات عن طريق تقنية الفيض، واستغلال المياه المتجمعة على مستوى ضاية وارار، وحفر الآبار بهدف سقي الاستغلاليات الزراعية.

ينتج عن التغايرية المطرية كذلك ظاهرة الفيضانات على عكس الجفاف، وبالتالي وجب ترشيد العنصر البشري على التعامل مع تدبير الوفرة المائية في حالة التساقطات الاستثنائية، كما وقع في إقليم سيدي بنور خلال الموسم الفلاحي 2026/2025.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

خاتمة:

يتميز إقليم سيدي بنور بتغايرية مطرية كمية وزمانية، تتمثل في عدم الانتظام السنوي للتساقطات وتوالي فترات الجفاف الطويلة، هذا الوضع أثر بشكل سلبي على الأنشطة الفلاحية البورية، بحيث عرفت الحبوب الخريفية والزراعات العلفية والبقوليات تذبذب في المردودية. تمثل الزراعة البورية ركيزة أساسية في التنمية المحلية، غير أنها فلاحة تظل مرتبطة بشكل وثيق بكميات التساقطات وتوزيعها السنوي المنتظم من أجل ضمان مردودية مرتفعة من الحبوب والبقوليات والزراعات العلفية. إن توالي سنوات الجفاف وطول فتراتها، اكتسبت الساكنة المحلية قدرات على التكيف مع الوضعية المناخية، وذلك من خلال التنويع في مصادر مياه السقي، بحيث لجئت إلى السقي بالآبار، وإدخال مغروسات شجرية لها القدرة على التكيف مثل غراسة الزيتون والخروب. كما قامت الدولة في السنوات الأخيرة بغرس الصبار المقاوم للمرض في إطار الفلاحة التضامنية الجيل الأخضر كأحد أشكال التكيف مع التغايرية المطرية، وتثمين الأراضي ذات الإمكانيات الفلاحية الضعيفة خاصة أراضي المتون والتلال، بحيث غرس هذا الصبار في الأراضي السلالية الكائنة بتراب الجماعة الترابية تامدة الواقعة جنوب إقليم سيدي بنور.

المراجع:

- العود يوسف (2026). "أثر التغايرية الزمنية للتساقطات على الأنشطة الفلاحية البورية وأشكال التكيف بأرياف منطقة دكالة: إقليم سيدي بنور نموذجا" مؤلف نشر من طرف مؤسسة أفرا للدراسات والأبحاث، الدار البيضاء– المغرب، من تقديم الدكتور أحمد لكرد، ص 66.

- العود يوسف (2021) " تأهيل المجالات الهشة بدكالة: نموذج المجال الهامشي الجنوبي الشرقي" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي– الجديدة، ص 1–304.

- Brunner, M. Gotte, J. Schlemper, C. (2023). Hydrological drought generation processes and severity are changing in the ALPS, Geophysical research letters, AGU, **1**, 1-16, https://agupubs.onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1029/2022GL101776.

- Pendergrass, A. Knutti, R. Lehner, F, Peser, C. Sanderson, B. (2017). Precipitation variability increases in warmer climate, Scientific Reports, **1**, 1-9, https://www.nature.com/articles/s41598-017-17966-y

- Van loon, A. (2015). Hydrological drought explained, Overview, Wires water, Volume (5) Issue (9), September 2024, **359**, 359-393, https://wires.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/wat2.1085

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المؤسسات العمومية

- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة، الجديدة- المغرب.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الاتجاهات المناخية وآثارها على الدينامية السكانية: الهجرة القروية بوحدة خريبكة كاستجابة للتحول المناخي

Climate Trends and Their Impacts on Population Dynamics: Rural Migration in the Khouribga Unit as a Response to Climate Change

د. المصطفى لبيبي Dr. Mustapha Lbaibi

باحث في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – بني ملال، جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب

Lbaibi.mustapha10@gmail.com

د. محمد ناسمي Dr. Mohammed Nasmi

باحث في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – بني ملال، جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب

Nsmimohamed511@gmail.com

بشرى حساني Bouchra Hessani

أستاذة التعليم العالي، الكلية المتعددة التخصصات – خريبكة، جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب

b.hessani@usms.ma

محمد الراضي Mohamed Aradi

أستاذ التعليم العالي، الكلية الآداب والعلوم الإنسانية – بني ملال، جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب

aradimohamed@gmail.com

ملخص:

تتحور هذه الورقة البحثية حول دراسة الاتجاهات المناخية وآثارها على الدينامية السكانية، مع التركيز على الهجرة القروية بوحدة خريبكة كاستجابة سوسيو – مجالية للتحول المناخي، حيث تنطلق الإشكالية من تساؤل جوهري حول طبيعة هذه الاتجاهات العامة للمناخ ومدى انعكاسها على حركية السكان بالوحدة؛ تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الوضعية المناخية، لا سيما التساقطات المطرية، وإبراز تأثيرها على مؤشر الهجرة؛ ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة منهجية جمعت بين أسلوب وثائقي قائم على تحليل السلسلة الإحصائية المطرية والحرارية للفترة الممتدة من (1982/1981) إلى (2024/2023) عبر توظيف عدة مؤشرات، وأسلوب ميداني اعتمد على عينة عشوائية شملت 382 أسرة قروية، مع معالجة البيانات إحصائيا بأسلوبين وصفي واستدلالي؛ وقد كشفت النتائج، من خلال تحليل القيم المناخية الخاصة بالتساقطات المطرية والحرارة وفق مؤشرات (لانج، دي مارتون، ثورنتوايث، رافينكا – دنتان) بمحطات الدراسة، عن هيمنة مطلقة للمناخ الجاف وشبه الجاف على امتداد السلسة الزمنية المرصودة، مقابل حضور محدود للفترات الرطبة؛ حيث تشير هذه المؤشرات إلى تردد المواسم شبه الجافة وتراجع فعالية التساقطات، خصوصا في ظل الارتفاع المستمر لدرجات الحرارة خلال العقدين الأخيرين؛ كما أبانت معدلات مؤشر التساقطات

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الموحد (SPI) عن تغيرية موسمية في الترددات مع هيمنة المواسم ذات التساقطات العادية؛ وفي السياق ذاته، أكدت معطيات مؤشر الانحراف النسبي للمعدل المطري أن التساقطات بوحدة خريبكة تتسم بعدم الانتظام، مع سيادة السنوات الجافة؛ وأمام هذه الوضعية المناخية المتأزمة، برزت الهجرة كخيار بديل واستراتيجية تكيف ضرورية.

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات المناخية، الدينامية السـكانية، الهجرة القروية، التحول المناخية، وحدة خريبكة.

Abstract:

This study examines climate trends and their effects on population dynamics, focusing on rural migration in the Khouribga unit as a socio-spatial response to climate transition. The research is structured around a central question: what is the nature of these general climate trends and how do they influence population mobility in the area? This study aims to diagnose the climatic situation, particularly rainfall patterns and to highlight their impact on migration indicators. To achieve these objectives, the study adopted a methodology combining a documentary approach, based on the analysis of rainfall and temperature statistical series for the period from 1981/1982 to 2023/2024 using multiple indices and a field survey conducted with a random sample of 382 rural households, with statistical data processing using both descriptive and inferential methods. The results, derived from the analysis of climatic values (precipitation and temperature) according to the Lang, De Martonne, Thornthwaite, and Ravancka-Dantan indices at the study stations, reveal an overwhelming dominance of arid and semi-arid climates throughout the observed time series, while humid periods remain limited. These indices indicate a higher frequency of semi-arid seasons and declining rainfall effectiveness, particularly in the context of steadily rising temperatures over the past two decades. Furthermore, the Standardized Precipitation Index (SPI) values show seasonal variability in frequencies, with a predominance of seasons characterized by normal precipitation. In the same vein, data from the relative deviation index of mean rainfall confirm that precipitation in the Khouribga unit is irregular, with a predominance of dry years. Faced with this critical climatic situation, migration emerges as an alternative option and a necessary adaptation strategy.

Keywords: Climate trends; Population dynamics; Rural migration; Climate transition; Khouribga unit.

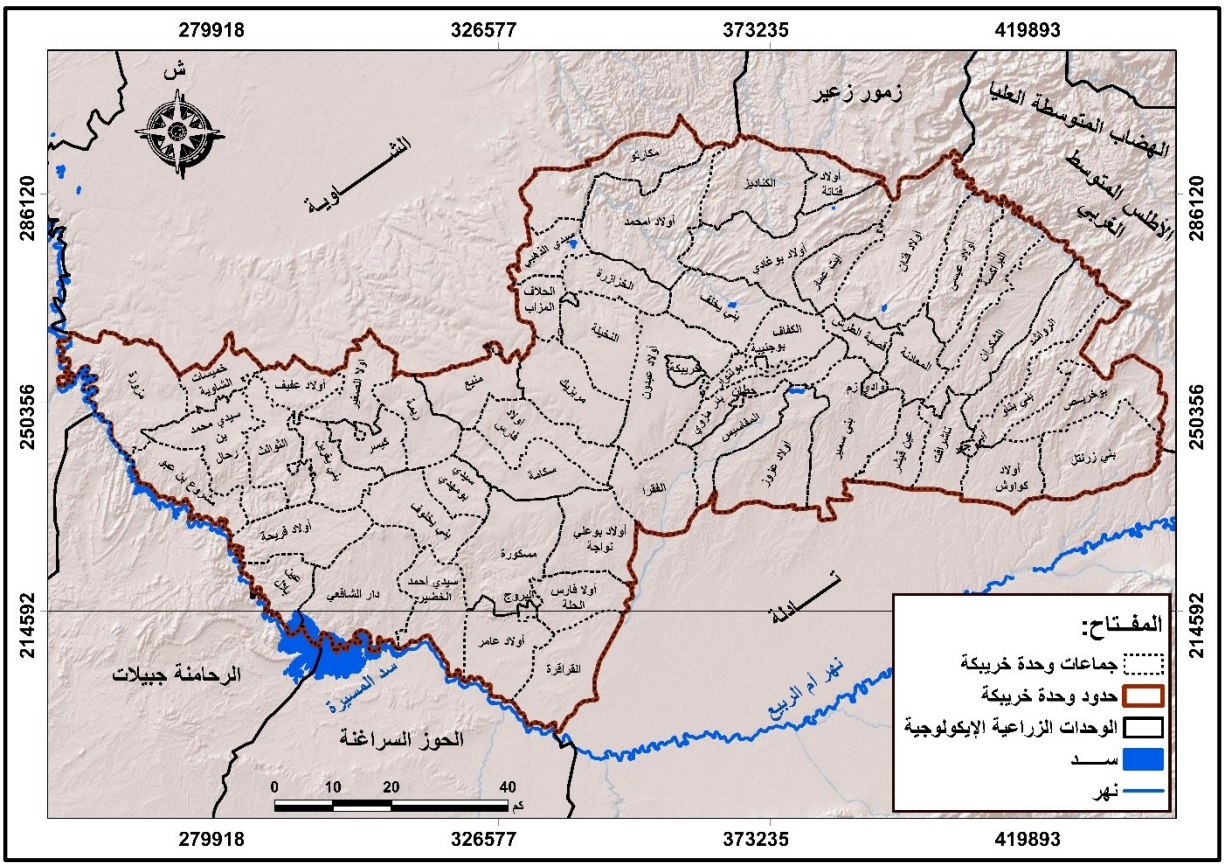
ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

مقدمة:

يواجه العالم اليوم تحولات مناخية متسارعة أصبحت تفرض ضغوطا على النظم البيئية والمجالية، مما يعيد خارطة الاستقرار البشري في العديد من المنطقة الهشة؛ وتعد الوحدة الزراعية بالمغرب نموذجا للمجالات التي تعاني من اختلالات بيئية عميقة، تتجلى في تذبذب التساقطات المطرية وارتفاع درجة الحرارة وتراجع الموارد المائية؛ هذا التدهور المناخي أنتج دينامية سكانية وبرزت الهجرة القروية كاستراتيجية اضطرارية للتكيف مع هذا الوضع المناخي وقلة الإمكانيات؛ ومن هنا، تبرز الحاجة لتشخيص الوضعية المناخية بمحطات وحدة خريبكة وفهم طبيعة انعكاساتها على الحركية المجالية للسكان وتحديد سبل استجابتهم لهذه التحديات.

1- تحديد مجال الدراسة

الخريطة (1): وحدات المعاينة المجالية ضمن الوحدة المجالية الفلاحية خريبكة



المصدر: Atlas de l'Agriculture Marocaine ; 2008, P36، بتصرف؛ التقسيم الإداري للجماعات الترابية والأقاليم والجهات، المملكة المغربية 2015.

تتوطن وحدة خريبكة ضمن الهضاب الأطلنتية بوسط المغرب، مشكلة نطاقا انتقاليا استراتيجيا بين السهول الساحلية والمجالات الأطلسية الداخلية؛ يمتد نفوذها الترابي ليشمل إقليم خريبكة (جهي بني ملال – خنيفرة)

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وفوق جزء كبير من إقليم سطات (جهة الدار البيضاء – سطات)، في ارتباط بنيوي بهضبة الفوسفات التي تحدد معالمها الجيومورفولوجية؛ وتتميز طبوغرافيا بتدرج هضبي يصل أجزاءه الشمالية إلى ارتفاعات تحوم حول 1000 متر، بينما يحدها جغرافيا كل من زمور – زعير والشاوية من الشمال والشمال الغربي، والأطلس المتوسط شرقا، وتادلة والحوز – السراغنة من جهة الجنوب والجنوب الشرقي؛ في حين يحدها من جهة الغرب والجنوب الغربي مجال الرحامنة – جبيلات.

2- المفاهيم المهيكلة

الاتجاه المناخي: يقصد به النزعة العامة للعناصر المناخية كالحرارة والتساقطات عبر زمن ممتد، وعادة ما يتجاوز 30 سنة، وتدرس بعدة معاملات مطر – حرارية (لانج، دي مارتون، ثورنثوايت ودانتان)[1]، وأخرى مطرية كمؤشر التساقطات الموحد لتقييم شدة الجفاف[2]، والانحراف النسبي للمعدل المطري[3]؛ وتعد التغيرية المطرية المكون الأبرز لهذه الدينامية؛ إذ تظهر الاختلافات الزمنية والمكانية للهطول الناتج عن عوامل طبيعية أو بشرية[4].

الهجرة القروية: تاريخيا، شهد الإنسان هجرات بدأت بشكل جماعي بفعل الظروف الطبيعية والاجتماعية (جفاف، فيضانات، البحث عن المراعي والرعي...)[5]، وتصنف إلى أربعة أنماط، أهمها الهجرة القروية[6]، نحو مجالات حضرية غالبا ما تكون مجاورة للمجالات الطرد، حيث ترتبط بالبحث عن فرص اقتصادية جديدة أو بفعل توالي سنوات الجفاف وهو المؤشر الذي سنعتمد عليه كعامل يؤثر على الدينامية السكانية بالأرياف.

---

[1] بادلة محمد: الجاذبية الترابية والجفاف المناخي وندرة الموارد المائية بإقليم شيشاوة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، 2022.

[2] McKee T B., Doesken N & Kleist J: The relationship of drought frequency and duration to time scale, In Proceedings of the Eighth Conference on Applied Climatology, Anaheim, California, January 17-22, 1993, Boston, MA: American Meteorological Society, 1993, (pp 179-184).

[3] بادلة محمد: 2022، الجاذبية الترابية والجفاف المناخي وندرة الموارد المائية بإقليم شيشاوة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، ص 179، مرجع سابق.

[4] Bertrand D : variabilité et tendances pluviométrique dans l'Ouest centrafricain, doctorat de Géographie et Gestion de l'environnement dans la spécialité "agro-climatologie et développement", l'Université d'Abomey Calavi au Bénin, 2007, p 13.

[5] مقبوب إدريس: محاولة نظرية في فهم دوافع الهجرة وأثرها على البنية الاجتماعية المغربية، المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، العدد 1، 2022، ص 24.

[6] المالكي عبد الرحمن: دراسة في سوسيولوجية التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التحضر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، 2015، ص 122.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3- السؤال الإشكالي:

تتحور هذه الورقة البحثية حول دراسة الاتجاهات المناخية وآثارها على الدينامية السكانية، مع التركيز على الهجرة القروية بوحدة خريبكة كاستجابة سوسيو – مجالية للتحول المناخي، حيث تنطلق الإشكالية من تساؤل جوهري حول طبيعة هذه الاتجاهات العامة للمناخ؟ ومدى انعكاسها على حركية السكان بالوحدة؟

4- الأهداف

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تشخيص الوضعية المناخية، لا سيما التساقطات المطرية بتجلياتها الزمانية والمكانية؛
- إبراز الوضعية المناخية على الدينامية السكانية؛
- الوقوف عند مؤشر الهجرة القروية كآلية مواجهة للظروف البيئية المتغيرة.

5- الفرضيات:

للإجابة عن الأسئلة الإشكالية، تنطلق الورقة البحثية من الفرضيات الآتية:

توجد علاقة سببية مباشرة بين تزايد عدة العجز المطري وتواتر سنوات الجفاف بوحدة خريبكة، وبين الرغبة في الهجرة القروية؛ حيث يعمل التدهور البيئي كعامل طرد قسري للسكان نتيجة تراجع المردودية والإنتاج الفلاحي.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة منهجية جمعت بين أسلوب وثائقي قائم على تحليل السلسلة الإحصائية المطرية والحرارية للفترة الممتدة من (1982/1981) إلى (2024/2023) عبر توظيف مؤشرات مطر – حرارية ومطرية بست محطات مناخية (سطات، بن أحمد، البروج، خريبكة، وادي زم، أبي جعد)، وأسلوب ميداني اعتمد على السحب الطبقي الأمثل لعينة عشوائية شملت 382 أسرة قروية موزعة على ست جماعات (المفاسيس، سيدي بومهدي، قصبة الطرش، المعادنة، أولاد فنان، أولاد بوغادي)، مع معالجة البيانات إحصائيا بأسلوبين وصفي واستدلالي.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

النتائج:

1- الاتجاه العام للوضعية المناخية بمحطات وحدة خريبكة ما بين 1982/1981 و2023/2024

أ- الوضعية المناخية حسب المؤشرات مطر - حرارية

عملنا في هذا المحور على دراسة الوضعية المناخية بوحدة خريبكة اعتمادا على مقاربة إحصائية تنطلق من مؤشرات مطر – حرارية، كمؤشر لانج، دي مارتون، ثورنثوايت ودانتان؛ واعتمد التحليل على معطيات ست محطات مناخية هي: ســـطات، بن أحمد، البروج، خريبكة، وادي زم وأبي جعد، خلال الفترة الممتدة من 1982/1981 إلى 2024/2023؛ وذلك لتحديد درجة الجفاف واتجاهاته المجالية والزمنية.

الشكل (1): الدراسة الإحصائية للوضعية المناخية بمحطات وحدة خريبكة

معامل لانج	معامل دي مارتون	معادلة ثورنثوايت	معادلة دانتان
F=N/T	Y=P/(T+10)	$PE=1.65(P/(T+12.2))^{10/9}$	Q= 100×T/P
جفاف متكرر	تحول مطري ضمن المناخ شبه الجاف	ندرة الفترات شبه الرطبة وتزايد الجفاف	تأثير الحرارة في تحديد أثر التساقطات المطرية

بناء على القيم المناخية المتعلقة بالتســاقطات المطرية والحرارة واســتنادا على مؤشــرات (لانج، دي مارتون، ثورنثوايت، ورافينكا – دانتان)، بمحطات سطات، بن أحمد، البروج، خريبكة، وادي زم وأبي جعد، تبين سيادة المناخ الجاف وشــبه الجاف على امتداد الســلســلة الزمنية (1982/1981 – 2024/2023)، مقابل تواجد ضــعيف للفترات الرطبة؛ وتوضــح هذه المعاملات تردد للمواسم شــبه الجافة وتراجعا في فعالية التســاقطات المطرية، مع الارتفاع المتزايد لدرجة الحرارة خلال العقدين الأخيرين؛ فبينما يعبر معامل لانج عن نزعة جفاف متكرر، يكشف مؤشر دي مارتون عن تحول مطري ضمن نطاق المناخ شبه الجاف، في حين يظهر معامل ثورنثوايت ندرة الفترات شبه الرطبة وتزايد سيادة الجفاف، أما معامل دانتان فيؤكد الدور الحاسم للعامل الحراري في تحديد أثر التساقطات المطرية.

ب- الوضعية المناخية حسب مؤشر التساقطات الموحد (SPI)

يعد مؤشــر التســاقطات الموحد (Standardized Precipitation Index - SPI) من بين المؤشــرات الإحصــائية المعتمدة في تقييم شــدة الجفاف المناخي، لما يوفره من دقة في تتبع السلوك المطري على المدى القصير والمتوسط والطويل؛ ويعبر عنه بالمعادلة الرياضية الآتية: SPI=(Pi-Pm)/S

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

حيث:

SPI: مؤشر التساقطات الموحد؛

Pi: كمية التساقطات المطرية خلال السنة المدروسة (بالملمتر)؛

Pm: المعدل العام للتساقطات خلال السلسلة الزمنية المرجعية؛

S: الانحراف المعياري للتساقطات المطرية.

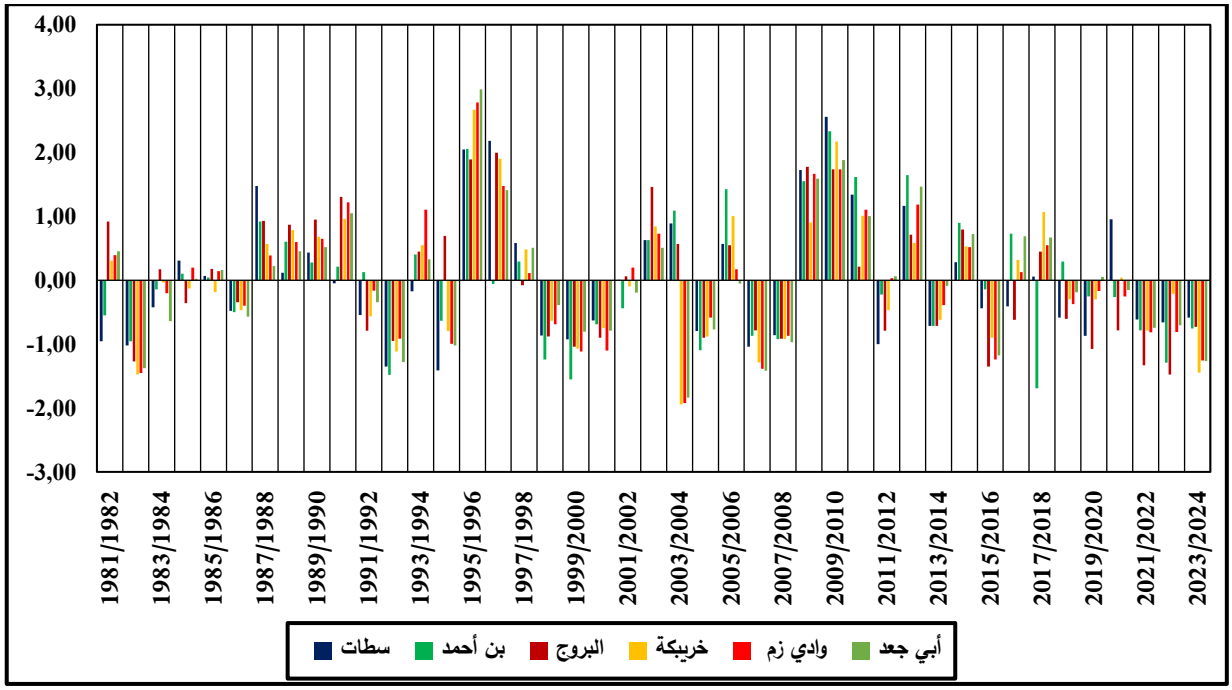
الجدول (1): تصنيف المناخ حسب مؤشر التساقطات الموحد

قيمة مؤشر التساقطات المطرية المعياري	طبيعة السنة
أكثر من 2	تساقطات مطرية استثنائية
(1.50 – 1.99)	تساقطات مطرية شديدة
(1 – 1.49)	تساقطات مطرية متوسطة
(- 0.99 – 0.99)	تساقطات مطرية عادية
(-1.49 – - 1)	جفاف متوسط
(-1.99 – - 1.50)	جفاف شديد
أقل من -2	جفاف متطرف

المصدر: Organisation météorologique mondiale 2012

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المبيان (1): تصنيف المناخ حسب مؤشر التساقطات الموحد



المصدر: تطبيق مؤشر التساقطات الموحد SPI.

توضح المعطيات الإحصائية المستخلصة من الرسم البياني حسب مؤشر التساقطات الموحد (SPI) للفترة الممتدة من (1982/1981) إلى (2024/2023) بمجمل مجال الدراسة ومحطاته، تباينا موسميا في الترددات، مع سيادة واضحة للمواسم ذات التساقطات المطرية العادية التي طغت على مجمل السلسلة المطرية المدروسة، حيث تراوحت نسبتها بين 67.44% بمحطتي وادي زم وأبي الجعد، و74.41% بمحطة خريبكة؛ غير أن هذا الصنف من التساقطات المطرية العادية، لا يعني وفرة مطرية، بل يبين معدلات مطرية اعتيادية بالنظر إلى الطابع شبه الجاف للمجال المدروس، أي أنها تمثل الوضع المطري المتوسط في سياق مناخي يطغى عليه الجفاف المناخي والتذبذب؛ وتبرز السنوات ذات التساقطات المطرية المتوسطة بنسبة مهمة بمحطتي وادي زم بحوالي 11.62%، وأبي الجعد بنحو 9.30%، ما يظهر ميلا نسبيا نحو الاستقرار؛ أما السنوات الرطبة ذات الطابع الاستثنائي أو الشديد، فقد تكررت بنسب متفاوتة؛ إذ بلغت 6.97% بمحطة سطات بالنسبة للتساقطات الاستثنائية، و6.97% بمحطتي بن أحمد والبروج بالنسبة للتساقطات الشديدة، مما يدل على وجود سنوات تجاوزت فيها المعدلات المطرية المستويات الطبيعية؛ في المقابل، لم تخل السلسلة الزمنية من السنوات الجافة، حيث سجل الجفاف المتوسط حضورا مهما، إذ تراوحت نسبة تردده بين 9.30% و13.95%، خاصة في محطتي البروج وأبي الجعد؛ كما سجلت حالات الجفاف الشديد بشكل محدود، لا

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تتجاوز نسبة تردده 4.65%، فيما لم ترصد أي حالة ضمن خانة الجفاف المتطرف؛ ويستخلص من خلال هذه المعطيات أن الطابع العام لمناخ وحدة خريبكة وجوارها يتأرجح بين التساقطات المطرية العادية وتواتر محدود لسنوات الجفاف أو الفائض المطري، بما يؤشر على دينامية مطرية موسومة بتقلبات موسمية ومجالية.

ج- الوضعية المناخية حسب مؤشر الانحراف النسبي للمعدل المطري

يعتبر معامل الانحراف النسبي للمعدل من أساليب قياس مستوى الجفاف، حيث يعتمد على تحديد مدى الفائض أو العجز المطري مقارنة بالمعدلات المعتادة؛ تقوم هذه الطريقة على حساب معامل الانحراف النسبي لمعدل التساقطات باستخدام المعادلة الآتية: $Q=((Pi-Pm)/Pm)\times100$

حيث:

Q: يمثل معامل الانحراف النسبي للمعدل المطري؛

Pi: تمثل كمية الأمطار بالملمتر، خلال سنة، أو فصل، أو شهر معين؛

Pm: هي المعدل السنوي أو الفصلي أو الشهري لكمية التساقطات، في محطة رصدية معينة، وخلال فترة زمنية طويلة.

الجدول (2): تصنيف الجفاف حسب معامل الانحراف النسبي المعياري

قيمة معامل الانحراف المعياري	طبيعة السنة
من [0%] إلى [25%] -	سنة متوسطة الجفاف
من [25%] - إلى [50%] -	سنة قوية الجفاف
أكثر من [50%] -	سنة ذات جفاف استثنائي
من [0%] إلى [25%]	سنة متوسطة الرطوبة
من [25%] إلى [50%]	سنة رطبة جدا
أكثر من [50%]	سنة استثنائية الرطوبة

المصدر: بادلة محمد؛ 2022، ص 179.

أوضحت معطيات مؤشر الانحراف النسبي للمعدل المطري بمحطات الرصد الست أن التساقطات المطرية تتميز بالتغير وعدم الانتظام على امتداد السلسلة الزمنية المدروسة؛ وقد هيمنة السنوات الجافة، بنسبة تراوحت بين 52.5% و60.47%، متدرجة بين جفاف استثنائي قوي ومتوسط، بينما لم تتجاوز نسبة الفترات

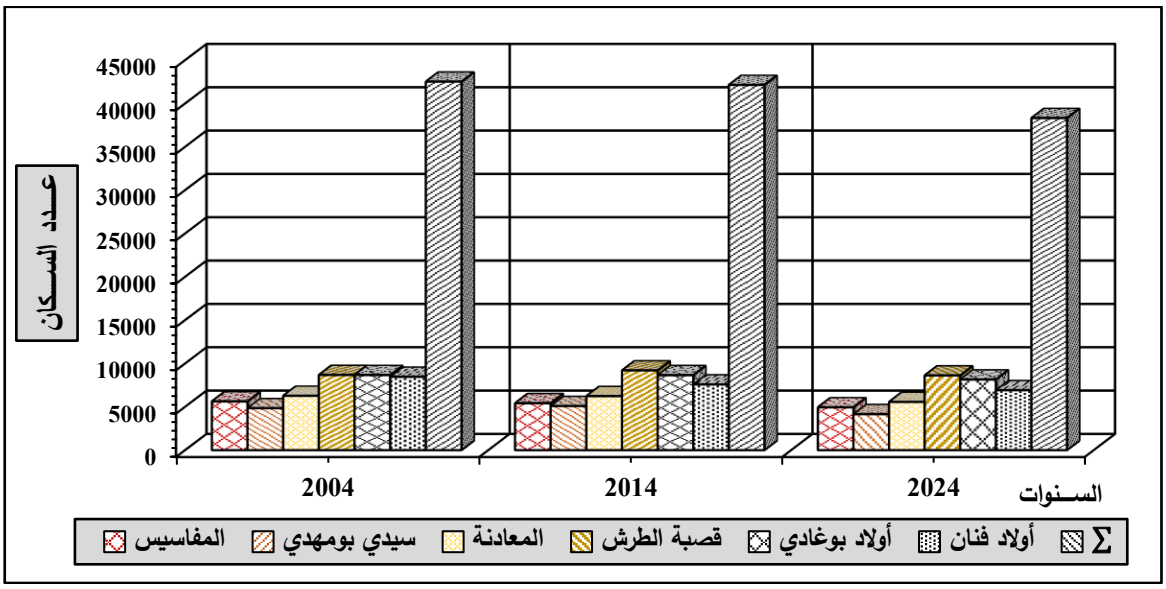
ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الرطبة، بما فيها الاستثنائية 46.51%، مع ندرة وتباعد في ظهور هذه الفترات؛ في إشارة على تحول تدريجي للمناخ نحو نمط جاف مهيمن.

2- تأثير الوضعية المناخية على الدينامية السكانية بوحدة خريبكة

أ- انعكاسات توالي سنوات الجفاف على تراجع عدد السكان بوحدات المعاينة

المبيان (2): تطور عدد الساكنة خلال سنوات (2024/2014/2004) بوحدات المعاينة



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، لسنوات 2004، 2014، و2024.

من خلال المعطيات الجغرافية المتعلقة بالساكنة في العالم القروي بوحدات المعاينة المجالية، وبالاستناد إلى الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 2004، 2014 و2024، نجد تراجعا ملحوظا في أعداد السكان، حيث انتقلت الساكنة من 42514 نسمة سنة 2004 إلى 42136 نسمة سنة 2014، وصولا إلى 38317 نسمة سنة 2024؛ ما يبرز بوضوح أن العقد الأخير عرف تراجعا أكبر مقارنة بالعقود السابقة، وهو ما يدل على التحولات التي شهدها الواقع الاجتماعي والاقتصادي في هذه الجماعات المبحوثة، لا سيما في ظل التحديات البيئية المرتبطة بالنظام المطري وتأثيراته السلبية على الأنشطة الاقتصادية بهذا المجال، وبالضبط تلك المرتبطة بالزراعة البورية وتربية الماشية؛ في سياق مواز، يعاني مجال الدراسة من وقع توالي موجات الجفاف التي أثرت بشكل حاد على النظام الرعي – زراعي، مما زاد من حدة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية؛ وفي هذا الموضوع، بدأت الأسر القروية تشعر بعدم القدرة على الاستمرار في هذا النمط الفلاحي القائم على الزراعة البورية الهشة، وهو ما دفع العديد منها إلى اتخاذ قرارات الهجرة نحو المجالات الحضرية، خصوصا المجاورة منها، بحثا عن فرص اقتصادية بديلة، وبالتالي تراجع أعداد السكان في

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الجماعات المدروسة؛ فالهجرة هنا، ليست ظاهرة اجتماعية فحسب، بل هي استجابة للواقع المعيشي المتأزم الذي يعيشه فلاحو هذه الجماعات.

ب- نزوع السكان نحو التفكير في الهجرة تحت تأثير توالي سنوات الجفاف

الجدول (3): التفكير في الهجرة تحت تأثير تردد ظاهرة الجفاف بوحدات المعاينة

التفكير في الهجرة			
نعم		لا	
العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
131	34.3	251	65.7

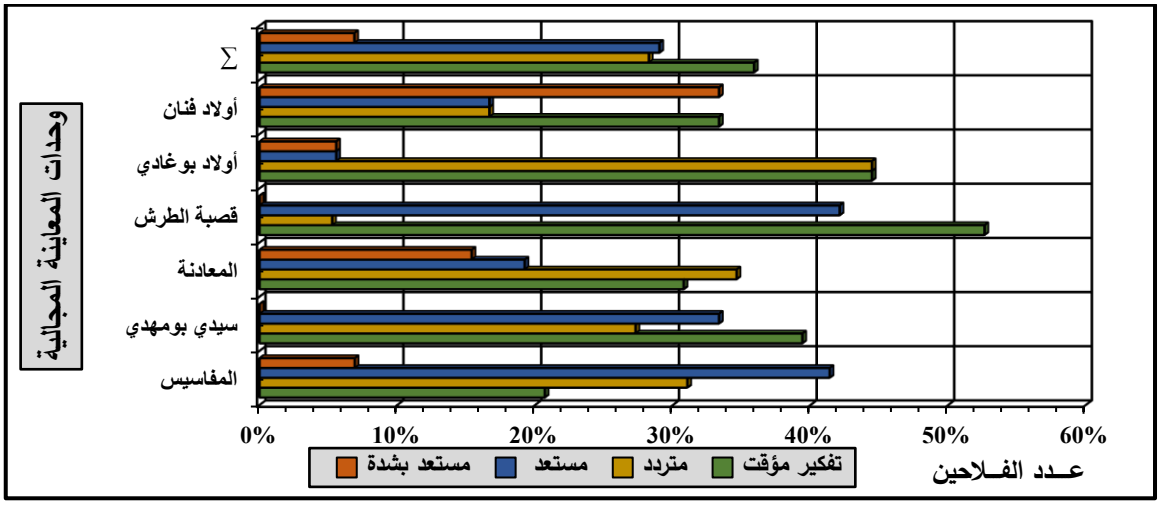
المصدر: دراسة ميدانية؛ 2023 وبداية 2024.

في ظل تعاقب مواسم الجفاف وتراجع التساقطات المطرية، يتصاعد في أوساط الفلاحين بوحدة خريبكة توجه أخذ في التوسع نحو التفكير في الهجرة، كخيار إجباري يفرضه اختلال بين الفلاحين واستغلالياتهم الفلاحية؛ مما يضعف قدرة الفلاحين وأسرهم على الصمود أمام وقع المخاطر البيئية؛ فالجفاف لا يعد العامل الوحيد في دفع السـاكنة نحو مغادرة الأرياف، بل تلتقي العوامل التنظيمية، من ضـعف البنية التحتية والخدمات، مع أخرى طبيعية، وهو ما يدفع فئات واسعة من الفلاحين إلى التطلع صوب المدن، بحثا عن فرص اقتصادية بديلة في قطاعات أكثر اسـتقرارا؛ ويوضـح الجدول (3) هذا التوتر الذي بات يطبع العلاقة بين الفلاح والأرض؛ إذ تفيد النتائج بأن ما نسبته 34.3% من مجموع الفلاحين المستجوبين يفكرون في الهجرة، كرد فعل على تردد فترات الجفاف؛ عموما، فتوالي سنوات الجفاف وضعف التساقطات المطرية في وحدة خريبكة دفع الفلاحين إلى التفكير في الهجرة كخيار اضطراري، نتيجة للمخاطر البيئية وضعف البنية التحتية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ج- درجة رغبة الفلاحين في الهجرة

الرسم البياني (2): درجة الرغبة في الهجرة من طرف فلاحي وحدات المعاينة



المصدر : دراسة ميدانية؛ 2023 وبداية 2024.

يشـــكل التفكير في الهجرة إحدى الاســـتجابات لتوالي ســـنوات الجفاف والتغيرية المطرية، حيث تدفع هذه الوضـــعية المناخية فئات من الفلاحين إلى البحث عن بدائل اقتصـــادية أكثر اســـتقرارا بالمجالات الحضـــرية المجاورة؛ وتبين أن 6.9% من الفلاحين يعبرون عن رغبة قوية في المغادرة نحو المدن بفعل الخسائر الكبيرة التي تعرض لها إنتاجهم الفلاحي جراء توالي ســـنوات الجفاف، مما أثر بشـــكل مباشـــر على قدرتهم في الاستمرار بهذا النشاط؛ بينما أبدت فئة أخرى تصل إلى 29.0% استعدادا جزئيا للهجرة، إذ تراوحت دوافعهم بين الرغبة في البحث عن بدائل اقتصـــادية أكثر اســـتقرارا وبين تمســـكهم بأراضـــيهم الزراعية وأنشـــطتهم رغم قســـاوة الظروف بالمجالات الريفية؛ أما 28.2% من الفلاحين فقد أبدوا ترددا واضـــحا بين البقاء في مناطق اســـتقرارهم، رغم صـــعوبة العيش، والانتقال إلى المدن ســـعيا وراء فرص جديدة مدرة للدخل؛ وفيما يخص الفئة التي تشكل 35.9% من المســـتجوبين، فقد أشـــاروا إلى أن تفكيرهم في الهجرة لا يتجاوز كونه تفكيرا مؤقتا قد يتغير حسب الظروف؛ هذه النسب كمؤشرات توضح أن الهجرة نحو المدن ستكون إحدى الظواهر المهيمنة في المستقبل القريب، حيث يتوقع أن تشهد الساكنة الريفية تراجعا مستمرا، نتيجة تراكم وتداخل عوامل مناخية وتنظيمية تسهم في تحفيز المغادرة إلى المدن.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

خلاصات:

تبين من خلال المعاملات المطر حرارية عن سيادة المناخ الجاف وشبه الجاف على امتداد السلسلة الزمنية (1982/1981 – 2024/2023)، مقابل تواجد ضـــعيف للفترات الرطبة؛ وتوضـــح هذه المعاملات تردد للمواسم شبه الجافة وتراجعا في فعالية التساقطات المطرية، مع الارتفاع المتزايد لدرجة الحرارة خلال العقدين الأخيرين.

كشفت معدلات التساقطات المطرية وفق مؤشر التساقطات الموحد (SPI) عن تغيرية موسمية في الترددات، مع هيمنة واضحة للمواسم ذات التساقطات العادية؛ ويشير ذلك إلى أن هذه التساقطات العادية تمثل الوضع الاعتيادي للمناخ شبه الجاف بالمنطقة، ولا تعكس بالضرورة وفرة مطرية.

أبانت معطيات مؤشـــر الانحراف النســـبي للمعدل المطري أن التســـاقطات تتميز بالتغير وعدم الانتظام، مع هيمنة الســـنوات الجافة بنســـبة 52.5% إلى 60.47%، تتفاوت بين جفاف اســـتثنائي، قوي ومتوســـط؛ في المقابل، لم تتجاوز نسبة المواسم الرطبة 46.51%، مع تباعد.

المراجع:

– المالكي عبد الرحمن: دراسة في سوسيولوجية التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التحضر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، 2015، ص 122.

– بادلة محمد: الجاذبية الترابية والجفاف المناخي وندرة الموارد المائية بإقليم شـيشـاوة، أطروحة لنيل شـهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، 2022.

– بادلة محمد: 2022، الجاذبية الترابية والجفاف المناخي وندرة الموارد المائية بإقليم شـيشـاوة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، ص 179، مرجع سابق.

– مقبوب إدريس: محاولة نظرية في فهم دوافع الهجرة وأثرها على البنية الاجتماعية المغربية، المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، العدد 1، 2022، ص 24.

- McKee T B., Doesken N & Kleist J: The relationship of drought frequency and duration to time scale, In Proceedings of the Eighth Conference on Applied Climatology, Anaheim, California, January 17-22, 1993, Boston, MA: American Meteorological Society, 1993, (pp 179-184).

- Bertrand D : variabilité et tendances pluviométrique dans l'Ouest centrafricain, doctorat de Géographie et Gestion de l'environnement dans la spécialité "agro-climatologie et développement", l'Université d'Abomey Calavi au Bénin, 2007, p 13.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المصادر :

- التقسيم الإداري الرقمي للجماعات الترابية والأقاليم والجهات، المملكة المغربية 2015.
- الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024/2014/2004.
- شبكة مقاييس التساقطات المطرية بين 1982/1981 و2024/2023.
- La source : Royaume du Maroc Ministère de l'Agriculture et de la Pèche Maritime ; 2008, Atlas de l'Agriculture Marocaine, Document de Synthèse, Conseil Général du Développement Agricole.

اللاتمركز الإداري بالمغرب في ظل الجهوية المتقدمة: معيقات التنزيل ورهانات بناء تكامل ترابي متوازن

Administrative Deconcentration in Morocco in the Context of Advanced Regionalization: Implementation Challenges and Prospects for Balanced Territorial Integration

د. كمال الهزاط Dr. Kamal EL HAZZAT

باحث في القانون العام

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس (المغرب)

kamal.elhazzat@usmba.ac.ma

ملخص

يتناول هذا المقال إشكالية اللاتمركز الإداري بالمغرب في علاقته بمسار الجهوية المتقدمة، من خلال بحث مدى قدرة الإطار الدستوري والقانوني والتنظيمي للاتمركز على نقل الاختصاصات والوسائل من الإدارة المركزية إلى المستوى الترابي، بما يضمن فعالية القرار العمومي وتقريبه من المواطنين. وينطلق من تحليل الأسس الدستورية للجهوية واللاتمركز، ثم يستعرض التطور القانوني والتنظيمي للورش، ولا سيما مقتضيات دستور 2011 والمرسوم بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري والتصاميم المديرية وآليات تفويض السلطة، مع التركيز على المكانة التي يحتلها والي الجهة في تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة وتحقيق التقائية السياسات العمومية. كما يناقش المقال مدى التوفيق بين الدور التنسيقي للوالي والاستقلال التدبيري للجماعات الترابية، متسائلا عما إذا كان نقل بعض الاختصاصات من المركز إلى الجهة قد أسهم في تحقيق لاتمركز فعلي أم قد يفضي، في بعض مظاهره، إلى إعادة إنتاج المركزية في مستوى جهوي جديد. وتخلص الدراسة إلى أن تعثر تنزيل الورش يرتبط أساسا ببطء نقل الاختصاصات، وعدم مواكبتها دائما بالموارد البشرية والمالية، واستمرار بعض الممارسات المركزية وتداخل الأدوار المؤسساتية. ومن ثم، تخلص إلى أن إنجاح اللاتمركز يقتضي نقلا فعليا ومتكاملا للاختصاصات والموارد، وتعزيز التفويض والتعاقد الترابي، وتوضيح حدود تدخل الوالي، وترسيخ التكامل المؤسساتي بين الدولة اللاممركزة والجهات المنتخبة، بما يجعل اللاتمركز رافعة حقيقية للجهوية المتقدمة بدل أن يتحول إلى صورة جديدة من صور المركزية.

الكلمات المفتاحية: اللاتمركز الإداري؛ الجهوية المتقدمة؛ اللامركزية؛ نقل الاختصاصات؛ والي الجهة؛ المركزية الجديدة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Abstract :

This article examines administrative deconcentration in Morocco and its relationship with advanced regionalization, focusing on the legal and institutional framework governing the transfer of powers from central administrations to the regional level and the coordinating role of the *Wali*. It questions whether this process constitutes genuine deconcentration or risks reproducing a new form of regional centralization. The study explores the complementarity between decentralization, embodied by elected regional councils, and deconcentration, represented by decentralized state services, while identifying major implementation obstacles, including the slow transfer of decision-making powers, insufficient financial and human resources, institutional fragmentation, and persistent centralized practices. It argues that effective deconcentration requires the genuine transfer of decision-making powers together with adequate resources, stronger delegation mechanisms, clearer institutional responsibilities, and effective coordination between the State and regions. Properly implemented, deconcentration can strengthen territorial governance, improve the efficiency and convergence of public policies, facilitate investment, and bring administrative decision-making closer to citizens without undermining the autonomy of elected territorial institutions.

Keywords: Administrative deconcentration; Advanced regionalization; Decentralization; Transfer of powers; Wali of the region; New centralization.

مقدمة

ظل سؤال إعادة تنظيم الدولة على المستوى الترابي واحدا من أكثر أسئلة الإصلاح الإداري تعقيدا في المغرب، لأن الأمر لا يتعلق بمجرد تغيير في الخريطة الإدارية أو بإحداث وحدات ترابية جديدة، وإنما بإعادة توزيع فعلي للقرار الإداري والموارد والمسؤوليات وآليات تنفيذ السياسات العمومية. وهو ما يثير مسألة العلاقة بين اللاتمركز والجهوية المتقدمة؛ فنظام اللاتمركز لا ينبغي أن ينظر إليه كأداة تقنية منفصلة، بل باعتبار تفعيله شرطا مواكبا لنجاح الجهوية، إذ إن توسيع اختصاصات المؤسسات المنتخبة يظل ناقص الأثر ما لم ترافقه إعادة تنظيم المصالح التابعة للدولة على المستوى الترابي[1].

ويجد هذا التصور أساسه الصريح في دستور 2011 الذي لم يكتف بتكريس الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي للتنظيم الترابي، وإنما أفرد للجهة مكانة متقدمة في إعداد برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، وأسند إلى الجماعات الترابية اختصاصات ذاتية ومشتركة ومنقولة على أساس مبدأ التفريع، كما أقرن كل نقل للاختصاص بتحويل الموارد اللازمة له. وفي المقابل، وضع الولاة والعمال في موقع دستوري

[1] رضوان الطيبي، آفاق اللاتمركز الإداري في إطار الجهوية المتقدمة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، 2019-2020 ص 18.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

مزدوج؛ فهم ممثلو السلطة المركزية في الجماعات الترابية، وفي الوقت نفسه ينسقون، تحت سلطة الوزراء المعنيين، أنشطة المصالح اللاممركزة ويسهرون على حسن سيرها. ومن ثم، فإن القراءة التقاطعية للفصلين 140 و145 من الدستور تكشف أن اللامركزية واللاتمركز ليسا مسارين متوازيين فحسب، بل بنيتان متكاملتان داخل المجال الترابي للجهة.

وتتجلى أهمية الموضوع، أولا، في كون اللاتمركز يمثل إحدى الأدوات الأساسية التي يعول عليها لتحويل الجهوية من مجرد بنية مؤسساتية منتخبة إلى مستوى فعلي لصناعة وتنفيذ السياسات العمومية[2]. وثانيا، لأن أي تأخر في نقل الاختصاصات والموارد من الإدارات المركزية إلى المصالح اللاممركزة يضعف قدرة الجهة على تحقيق الالتقائية ويطيل آجال اتخاذ القرار، خاصة في مجالات الاستثمار والتجهيز والخدمات العمومية. وقد سجلت الرسالة الملكية الموجهة إلى المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة سنة 2024[3] تأخر غالبية القطاعات الوزارية في التفعيل الحقيقي للاتمركز، وخصوصا نقل الاختصاصات ذات الأولوية في مجال الاستثمار، مما يؤدي إلى تعقيد المساطر الإدارية وتكريس البيروقراطية[4].

وتتأكد هذه الأهمية أيضا في الربط تاريخيا في جل الخطابات الملكية والبرامج الحكومية بين اللاتمركز وبين مسار تحديث التنظيم الإداري وتقريب الإدارة من المواطنين[5]، فنجاح اللاتمركز لا يتوقف على نقل الاختصاصات فحسب، بل على تجديد آليات التنسيق، وتخفيف التدخل المركزي، وإعادة توزيع الموارد بما يسمح للمصالح الترابية بالمبادرة واتخاذ القرار[6].

إشكالية البحث

في هذا السياق، تتحدد الإشكالية المركزية للبحث في مدى نجاح الإطار الدستوري والقانوني والتنظيمي للاتمركز الإداري بالمغرب في تحويل الجهة إلى فضاء فعلي لتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية، وما حدود الصلاحيات المخولة لوالي الجهة في هذا المجال، وهل يؤدي نقل بعض الاختصاصات والوسائل من المركز

---

[2] أحمد البخاري، القانون الإداري العملي: مفاهيم أساسية وإرشادات عملية، مطبعة مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2002، ص 111.

[3] الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة، المنعقدة بطنجة بتاريخ 20 دجنبر 2024، منشورة على البوابة الرسمية للمملكة المغربية www.maroc.ma، رابط الرسالة الملكية: https://sl1nk.com/7yz826o

[4] الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة، المنعقدة بطنجة بتاريخ 20 دجنبر 2024، منشورة على البوابة الرسمية للمملكة المغربية www.maroc.ma، رابط الرسالة الملكية: https://sl1nk.com/7yz826o

[5] عبد الرحمان جمجامة، الإدارة باللامركزية مع اللاتمركز وسياسة القرب، في الخطاب والنشاط الملكي من محمد الخامس إلى محمد السادس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2004، ص 40.

[6] رضوان الطيبي، آفاق اللاتمركز الإداري في إطار الجهوية المتقدمة، مرجع سابق، ص. 25.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

إلى المستوى الجهوي إلى تحقيق التكامل بين اللامركزية الجهوية واللاتمركز الإداري، أم أنه قد يفضي – في بعض صور تنزيله – إلى إعادة إنتاج مركزية ذات طبيعة جهوية تتمحور حول مؤسسة الوالي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية تتصل بمدى كفاية النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للاتمركز؛ وحدود التمييز بين سلطة الوالي في التنسيق وبين السلطة الرئاسية للوزراء ورؤساء المصالح؛ وفعالية التصاميم المديرية للاتمركز الإداري في نقل الاختصاصات والموارد؛ ومدى ارتباط نقل الاختصاصات بتمويلها؛ وأسباب استمرار التأخر في تنزيل بعض مقتضيات الميثاق؛ وكيفية بناء علاقة تعاون لا علاقة تنازع بين الدولة اللاممركزة ومجالس الجهات؛ ثم الشروط المؤسساتية والإدارية التي يمكن أن تجعل من اللاتمركز دعامة حقيقية للجهوية المتقدمة بدل أن يتحول إلى مستوى جديد للمركزة.

خطة البحث

تأسيسا على ذلك، تم تقسيم البحث إلى محورين: يتناول المحور الأول التأصيل الدستوري والقانوني والمؤسساتي للاتمركز وجدلية تكامله مع الجهوية المتقدمة، مع التركيز على مكانة الجهة ودور والي الجهة وحدود صلاحياته. بينما يخصص المحور الثاني لتحليل إشكالات التنزيل، ومخاطر إعادة إنتاج المركزية على المستوى الجهوي، ثم استنباط شروط التكامل الفعلي بين اللامركزية واللاتمركز والتوصيات الكفيلة بإنجاح الورش.

المحور الأول: التأصيل الدستوري والقانوني للاتمركز الإداري وجدلية تكامله مع الجهوية المتقدمة

يقتضي بحث اللاتمركز الإداري بالمغرب، في علاقته بالجهوية المتقدمة، الوقوف أولا عند الأسس الدستورية والقانونية التي أقيم عليها هذا الورش، باعتباره أحد المداخل الأساسية لإعادة تنظيم الدولة على المستوى الترابي. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المحور الانتقال التدريجي للاتمركز من مجرد خيار إصلاحي إلى نظام قانوني ومؤسساتي مؤطر بمقتضيات دستورية وتنظيمية واضحة. كما يقف عند المكانة التي أضحت تحتلها الجهة باعتبارها مستوى ترابيا لبلورة السياسات العمومية وتحقيق التقائية التدخلات، في ظل التداخل بين اللامركزية واللاتمركز. ويبحث كذلك في الدور المحوري الذي أسنده المشرع إلى والي الجهة في تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة، مع بيان الحدود الفاصلة بين وظيفته التنسيقية والسلطة الرئاسية للوزراء. ثم يتناول آليات تنزيل هذا الورش، ولا سيما التصاميم المديرية للاتمركز الإداري وآليات التفويض، باعتبارها أدوات للانتقال من المبادئ العامة إلى ممارسة فعلية للاختصاصات على المستوى الترابي. وبذلك، يروم هذا المحور إبراز البنية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

القانونية والمؤسساتية للاتمركز، ومدى إسهامها في إرساء تكامل وظيفي بين الدولة اللاممركزة والجماعات الترابية، بما يخدم أهداف الجهوية المتقدمة.

أولا: من اللاتمركز كاختيار إصلاحي إلى نظام قانوني مؤطر

لم يظهر اللاتمركز في المغرب دفعة واحدة، بل تشكل تدريجيا ضمن تصور أوسع لتحديث الإدارة وتخفيف أعباء المركز وتقريب الخدمات من المواطنين[7]. فاللاتمركز كان موضوعا دائم الحضور في الخطب الملكية والتوجهات الإصلاحية المتعاقبة[8] التي لطالما ربطت بين إعادة تنظيم الدولة ترابيا وبين توزيع الاختصاصات والمسؤوليات على وحدات أقرب إلى المواطن، كما أن الدعوة إلى إحداث العمالات والأقاليم والجهات والمصالح الخارجية للوزارات كانت جزءا من بناء إدارة ترابية أكثر قدرة على الاستجابة للحاجات المحلية[9].

غير أن المرحلة التي أعقبت دستور 2011[10] نقلت اللاتمركز من مجال التوجيهات العامة إلى موقع دستوري أكثر وضوحا. فالفصل 145 من الدستور أسند إلى الولاة والعمال مهمة تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة[11]، في حين أن الفصول من 136 إلى 143 أرست مبادئ التدبير الحر والتعاون والتضامن والتفريع والصدارة الجهوية. وبذلك أصبح الإصلاح الترابي قائما على مستويين: مستوى اللامركزية، حيث تمارس الجماعات الترابية المنتخبة اختصاصات ذاتية ومشتركة ومنقولة؛ ومستوى اللاتمركز، حيث تعيد الدولة توزيع وظائفها الداخلية على مصالحها اللاممركزة ترابيا.

وعلى هذا الأساس، لا ينبغي تعريف اللاتمركز باعتباره مجرد "تفويض إداري" من الوزير إلى من ينوب عنه في الجهة أو الإقليم، لأن جوهره القانوني في مرسوم الميثاق الوطني للاتمركز يقوم على نقل السلط

---

[7] إيمان داودي، الوالي والعامل والتنمية المحلية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، 2014-2015، ص 28.

[8] عبد الرحمان جمجامة ، الإدارة باللامركزية مع اللاتمركز وسياسة القرب، في الخطاب والنشاط الملكي من محمد الخامس إلى محمد السادس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الرباط الطبعة الأولى 2004، ص 41.

[9] رضوان الطيبي، آفاق اللاتمركز الإداري في إطار الجهوية المتقدمة، مرجع سابق، ص 20.

[10] دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011).

[11] ينص الفصل 145 من دستور 2011 على أن "يمثل ولاة الجهات وعمال الأقاليم والعمالات، السلطة المركزية في الجماعات الترابية. يعمل الولاة والعمال، باسم الحكومة، على تأمين تطبيق القانون، وتنفيذ النصوص التنظيمية للحكومة ومقرراتها، كما يمارسون المراقبة الإدارية. يساعد الولاة والعمال رؤساء الجماعات الترابية، وخاصة رؤساء المجالس الجهوية، على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية. يقوم الولاة والعمال، تحت سلطة الوزراء المعنيين، بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية، ويسهرون على حسن سيرها".

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

والوسائل وتخويل الاعتمادات لفائدة المصالح اللاممركزة، وتمكينها من القيام بمهامها واتخاذ المبادرة، بما يجعل القرار أقرب إلى المجال الترابي[12].

وقد جعل ذات المرسوم من الجهة الفضاء الترابي الملائم لبلورة السياسة الوطنية للاتمركز، وجعلها مستوى بينيا بين الإدارة المركزية وتمثيلياتها الترابية، مع منح والي الجهة دورا محوريا في التنسيق تحت سلطة الوزراء المعنيين[13].

ثانيا: الجهة كمستوى بيني بين الدولة المركزية والمجالس المنتخبة

تتقاطع مقتضيات الفصل 143 من الدستور مع المادة 5 من القانون التنظيمي للجهات وبنود ميثاق اللاتمركز، لتكرس تصورا مزدوجا للجهة؛ فمن جهة، هي جماعة ترابية منتخبة تتبوأ الصدارة في إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب؛ ومن جهة ثانية، هي المجال الذي تتبلور فيه سياسات الدولة على المستوى الترابي، عبر التمثيليات اللاممركزة لمختلف الوزارات. ومن ثم، فإن الجهة في النموذج المغربي ليست مجرد وحدة إدارية ولا مجرد وحدة سياسية منتخبة، بل نقطة التقاء بين شرعية التمثيل الانتخابي ووظيفة الدولة في تنفيذ سياساتها العمومية.

وتقتضي هذه الوضعية عدم الخلط بين "الجهة" كجماعة ترابية وبين "المستوى الجهوي" للإدارة المركزية. فالجهة المنتخبة يمارس رئيس مجلسها الاختصاصات المخولة له قانونا وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، بينما تظل المصالح اللاممركزة جزءا من الدولة وتتحرك في إطار السلطة الحكومية، وإن خضعت لتنسيق الوالي على المستوى الترابي. وإذا لم يحترم هذا التمييز فقد ينشأ التباس في المسؤولية وفي مصدر القرار، وقد يفهم دور الوالي خطأ باعتباره امتدادا للولاية الرئاسية على المجلس الجهوي، وهو ما يتعارض مع منطق التدبير الحر وعدم خضوع جماعة ترابية لوصاية جماعة ترابية أخرى.

ويؤكد مرسوم الميثاق الوطني للاتمركز هذا التمييز من خلال جعل التكامل بين الدولة اللاممركزة والجماعات الترابية هدفا صريحا للاتمركز؛ إذ يقر أن من أهدافه تفعيل آليات الشراكة والتعاون، وتقديم الدعم والمواكبة للجماعات الترابية، وضمان التقائية السياسات العمومية وتجانسها وتكاملها على المستوى الترابي[14].

[12] المادة 3 من المرسوم رقم 2.17.618 صادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 6738 (27 ديسمبر 2018)، ص ص 9691-9702.
[13] المادة 8 من المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، مرجع سابق.
[14] المادة 7 من المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، مرجع سابق.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ثالثا: الوالي بين وظيفة التنسيق وتحقيق الانسجام الترابي

إن التساؤل عن مدى صلاحيات الوالي يتطلب الانطلاق من القاعدة الدستورية التي وضعته "تحت سلطة الوزراء المعنيين" عند ممارسته لمهمة تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة[15]. وهذه العبارة ذات أثر قانوني قطعي؛ فالوالي ليس سلطة رئاسية بديلة عن الوزراء على كافة المصالح القطاعية بالجهة، بل هو آلية تنسيق ترابي داخل دولة موحدة، بينما تبقى السلطة الحكومية مسؤولة عن القطاع الذي تدبره مركزيا وجهويا. وهذا التمييز يتأكد من خلال مقتضيات مرسوم الميثاق الوطني للاتمركز الذي ينص على أن رؤساء المصالح اللاممركزة يمارسون مهامهم تحت سلطة الوزراء المعنيين، حتى عندما يمارسونها تحت إشراف والي الجهة أو العامل بحسب الحالة[16].

ومع ذلك، فإن صلاحيات الوالي في مجال اللاتمركز ليست شكلية؛ فالمادة 26 من نفس المرسوم تمنحه مهمة تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة، والإشراف على تحضير البرامج والمشاريع، والسهر على التقائية التنفيذ وانسجامه وتناسقه، واتخاذ التدابير اللازمة لتمكين تلك المصالح من إنجاز المهام المنوطة بها على الوجه الأمثل. كما تجيز له إبرام اتفاقيات وعقود بشأن البرامج والمشاريع داخل الجهة في نطاق الصلاحيات المحددة له دستوريا. وتضيف المادة 27 إليه وظيفة مواكبة الجماعات الترابية، بينما تخوله المادة 28 اقتراح تدابير قانونية ومالية وإدارية وتقنية وبيئية لتحسين أداء المصالح اللاممركزة وتسهيل ولوج المرتفقين إلى الخدمات العمومية[17].

وتتجاوز الوظيفة التنسيقية للوالي أيضا المستوى الفردي إلى المستوى المؤسساتي، من خلال رئاسته للجنة الجهوية للتنسيق وإشرافه على الكتابة العامة للشؤون الجهوية. فاللجنة الجهوية لا تقتصر على التنسيق البسيط، وإنما تفحص التقائية السياسات والبرامج والمشاريع والتصاميم الجهوية وبرامج التنمية الجهوية، وتواكب الاستثمار، وتبدي الرأي في البرمجة الميزانياتية وفي عقود البرامج ذات الطابع الجهوي، وتتابع تنفيذ السياسات العمومية. فالوالي يرأس اجتماعاتها ويحدد جدول أعمالها، بينما تتولى الكتابة العامة للشؤون الجهوية أعمال التتبع والمواكبة وإعداد التقارير الدورية والسنوية[18].

---

[15] ينص الفصل 145 من دستور 2011 على أن " ... يقوم الولاة والعمال، تحت سلطة الوزراء المعنيين، بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية، ويسهرون على حسن سيرها".

[16] المادة 19 من المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، مرجع سابق.

[17] المواد 26–29 من المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، مرجع سابق.

[18] المواد 30–33 من نفس المرجع السابق.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وهنا تتجلى مقومات المركز القانوني والوظيفي لمؤسسة الوالي ووظيفته الفعلية ضمن الهندسة الترابية الجديدة؛ فهو لا يمارس دور "الرئيس الإداري" للمصالح اللاممركزة بالمعنى الرئاسي الصرف، وإنما هو "منسق الدولة في الجهة" الذي يفترض فيه –من خلال الاختصاصات المسندة إليه داخل المجال الترابي للجهة– أن يتمكن من تحويل التعدد القطاعي إلى وحدة في الفعل العمومي[19]. وتنسجم هذه الخلاصة مع بعض التحاليل الأكاديمية التي ترى أن الميثاق الوطني للاتمركز وسع أدوات تدخل الوالي من خلال صلاحياته الواسعة داخل مختلف الهياكل واللجان الجهوية والكتابة العامة للشؤون الجهوية، مع التحذير من أن هذا التوسع قد يفضي عمليا إلى "مركزة جديدة" إذا تحولت وظيفة التنسيق المسندة لمؤسسة الوالي إلى احتكار فعلي لصناعة القرار الجهوي[20].

رابعا: التصاميم المديرية والتفويض؛ آليتين للانتقال من النص المعياري إلى التنفيذ الفعلي

إذا كان مرسوم الميثاق الوطني قد أرسى الإطار العام للاتمركز، فإن التصميم المديري يمثل الأداة التنفيذية التي يفترض أن تحدد "ما سينقل من اختصاصات؟ وكيف؟ ومتى؟ وبأية موارد؟". فقد أصبح واجبا على كل قطاع وزاري إعداد تصميم مديري يحدد الاختصاصات ذات الطابع التقريري التي ستنقل إلى المصالح اللاممركزة، والاختصاصات التي يمكن تفويضها، والموارد البشرية والمادية اللازمة لممارستها، والأهداف ومؤشرات قياس الأداء، والبرمجة الزمنية للتنفيذ. كما نص على إلزامية تنزيل هذه التصاميم على المستوى الجهوي في إطار تعاقدي بين السلطات الحكومية المعنية ووالي الجهة ورؤساء التمثيليات الإدارية الجهوية[21].

وقد جاء المرسوم رقم 2.19.40 [22] الصادر في 25 يناير 2019 ليضع نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري الذي يقوم على خمسة محاور متكاملة: تحديد الاختصاصات المنقولة والتقريرية، تحديد الاختصاصات القابلة للتفويض، توزيع الموارد البشرية، توزيع الموارد المادية، ثم تحديد الأهداف ومؤشرات النجاعة. وهذه البنية تكشف أن المشرع لم يتبن تصورا للاتمركز ينبني على "تجريد المركز" من بعض الصلاحيات فحسب، بل على نقل متكامل للاختصاص والموارد والمسؤوليات.

كما أن آلية التفويض تكتسي أهمية بالغة في تسريع تنزيل ورش اللاتمركز، خاصة بعد صدور المرسوم رقم2.22.81 المتعلق بتفويض السلطة والإمضاء سنة 2023؛ إذ سمح هذا المرسوم لرؤساء الإدارات المركزية

---

[19] إيمان داودي، الوالي والعامل والتنمية المحلية بالمغرب، مرجع سابق، ص 30.

[20] المكي السراجي، مركز وسلط الولاة والعمال في دستور 2011، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 116، 2014، ص 40.

[21] المواد 20–22 من المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، مرجع سابق.

[22] مرسوم رقم 2.19.40 صادر في 18 من جمادى الأولى 1440 (25 يناير 2019) بتحديد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري. الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 6748 (31 يناير 2019)، ص ص 510–515.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

بتفويض بعض سلطهم إلى رؤساء تمثيلياتهم الجهوية والإقليمية، كما أجاز لهم تفويض بعض تلك السلط إلى ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم، وجعل التفويض واجبا عندما يتعلق الأمر بتفعيل مضامين التصاميم المديرية. وبذلك أصبح التفويض من الأدوات القانونية التي يفترض أن تسد الفجوة بين الاختصاص المحدد في النصوص القانونية والتنظيمية وبين قدرة المسؤول الجهوي على اتخاذ القرار فعليا على أرض الواقع[23]، فالتفويض بهذا الشكل يعد أحد الأساليب الأكثر نجاعة لتفعيل اللاتمركز[24]، حيث إن شح التفويض يشير إلى تركيز السلطة بينما العكس يؤدي إلى لاتركيزها[25].

يظهر من خلال ما تطرقنا إليه في هذا المحور أن المغرب قد انتقل من مرحلة إعلان أهمية اللاتمركز إلى بناء هندسة قانونية أكثر وضوحا: فالجهة أصبحت مستوى بينيا، والوالي اكتسب وظيفة تنسيقية محورية، والمصالح اللاممركزة أصبحت مطالبة بحيازة صلاحيات تقريرية وموارد بشرية ومادية، والتصاميم المديرية أضحت آلية للتخطيط المرحلي، والتفويض أصبح آلية تنظيمية إلزامية. غير أن اكتمال البناء القانوني لا يعني بالضرورة اكتمال التحول المؤسسي؛ فتحقيق ذلك يظل رهينا بمضمون الاختصاصات التي نقلت بالفعل من المركز إلى المستوى الجهوي، وبمدى تحرر المصالح الجهوية من الاعتماد المفرط على المركز، وبقدرتها على اتخاذ القرار والإنفاق والتدبير بفعالية، كما يرتبط تحقيق ذلك أيضا بمدى احترام الحدود الفاصلة بين المصالح الجهوية اللاممركزة وبين المجالس المنتخبة.

المحور الثاني: معيقات تنزيل اللاتمركز وشروط بناء التكامل الترابي

لئن كان الإطار الدستوري والقانوني قد أرسى الأسس العامة للاتمركز الإداري، فإن فعالية هذا الورش تظل رهينة بمدى نجاحه في الانتقال من مستوى النص إلى مستوى الممارسة والتدبير الفعلي. لذلك، يركز هذا المحور على أبرز الإشكالات التي صاحبت تنزيل منظومة اللاتمركز، وفي مقدمتها بطء تفعيل نقل الاختصاصات وتفاوت درجة انخراط القطاعات الوزارية في هذا المسار. كما يتناول محدودية أثر نقل الاختصاصات متى لم تقترن بالموارد المالية والبشرية وبالقدرة الفعلية على اتخاذ القرار. ويستوقف المحور كذلك الدور المتنامي لوالي الجهة، وما يثيره من تساؤل حول الحدود الفاصلة بين التنسيق الترابي وممارسة سلطة قد تعيد إنتاج بعض مظاهر المركزية على المستوى الجهوي. وبموازاة ذلك، يناقش شروط تحقيق التكامل الوظيفي

---

[23] المواد 2-12 من المرسوم رقم 2.22.81 صادر في 8 رمضان 1444 (30 مارس 2023) يتعلق بتفويض السلطة والإمضاء، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 7187 (17 أبريل 2023)، 4295-4301.

[24] M'hamed Idrissi, La délégation de pouvoir : une Solution aux problèmes de blocages dans les secteurs publics et privés, R.S.N., N° 224/2003, P : 23.

[25] عبد الغني بسيوني عبد الله، التفويض في السلطة الإدارية -دراسة مقارنة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1986، ص 54.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

والمؤسساتي بين اللامركزية واللاتمركز، من خلال الشراكة والتعاقد والتنسيق والتقائية السياسات العمومية. كما يرصد أهم المعيقات القانونية والتنظيمية والمالية والبشرية والثقافية التي تحد من فعالية الورش، لينتهي إلى استشراف جملة من التدابير والتوصيات الكفيلة بتعزيز التنفيذ الفعلي للاتمركز، وترسيخ حكامة ترابية قائمة على وضوح الاختصاصات، وتلازم السلطة بالموارد والمسؤولية، بما يجعل من اللاتمركز رافعة حقيقية لإنجاح الجهوية المتقدمة.

أولا: تأخر التفعيل والفجوة بين وفرة النصوص وبطء نقل الاختصاصات

لا تكمن المشكلة الراهنة في غياب الأساس القانوني؛ فقد أصبح للاتمركز ميثاق وطني منذ ديسمبر 2018، ونموذج للتصاميم المديرية منذ يناير 2019، ثم صدر تنظيم جديد لتفويض السلطة والإمضاء سنة 2023. ومع ذلك، يكشف التقييم الرسمي –الذي صدر عن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في شكل حصيلة لتنفيذ ورش اللاتمركز الإداري– أن مرحلة التنفيذ ظلت أبطأ من مستوى التوقعات التي حددتها النصوص التشريعية المؤطرة للاتمركز[26]. فقد أعلنت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة أن لجنة اللاتمركز عقدت 13 اجتماعا إلى غاية يوليوز 2020، وأنه تمت المصادقة على 23 تصميما مديريا يهم 22 قطاعا وزاريا والمندوبية السامية للتخطيط، ثم وضعت خارطة طريق لمواصلة التنفيذ. وهذا تقدم مؤسساتي مهم، لكنه لا يعني أن كل الاختصاصات المقررة في التصاميم تحولت بالفعل إلى صلاحيات تمارس بشكل يومي على المستوى الجهوي[27].

ويظهر التناقض أكثر وضوحا عند مقارنة المؤشرات المؤسساتية بالنتائج العملية في الاستثمار. فالرسالة الملكية إلى المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة في 2024 سجلت استمرار تأخر غالبية القطاعات الوزارية في التفعيل الحقيقي للاتمركز، خصوصا في الاختصاصات ذات الأولوية المرتبطة بالاستثمار، وربطت ذلك بتعقيد الإجراءات الإدارية وعدم تمكين المستثمرين من إنجازها في ظروف ملائمة. وهذه الملاحظة الرسمية ذات دلالة لأنها تعني أن المشكلة أصبحت مسألة سرعة نقل القرار من المركز إلى المجال الجهوي أكثر مما هي مسألة نقص في التأطير القانوني[28].

ويفسر هذا التعثر جزئيا بأن اللاتمركز يمس مراكز القوة داخل القطاعات الوزارية؛ فنقل اختصاص تقريري إلى الجهة يعني في العمق تقليص نطاق القرار المركزي، وإعادة ترتيب المسارات الإدارية، وتغيير

[26] وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، *حصيلة تنفيذ ورش اللاتمركز الإداري إلى غاية سنة 2022*. ، منشورة على موقع الوزارة: mmsp.gov.ma.
[27] المرجع نفسه.
[28] الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة، مرجع سابق.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

طبيعة المسؤوليات، وربطها بميزانيات وموارد بشرية جديدة. ومن ثم، فإن مقاومة التغيير لا تظهر بالضرورة في صورة رفض صريح لميثاق اللاتمركز، بل قد تظهر عبر التأخر في إصدار النصوص التطبيقية القطاعية (القرارات الوزارية)، أو محدودية التفويض، أو استمرار الحاجة إلى التأشير والرجوع الدوري إلى الإدارة المركزية، أو إبقاء تركيز الكفاءات البشرية المؤهلة داخل المركز مع نقل تدبير الملفات جزئيا إلى المجال الترابي الجهوي. ومن المؤكد أن هذا النوع من الإصلاح يتطلب معالجة متزامنة للتنظيم والموارد والتنسيق لأن ورش تنزيل اللاتمركز لا يمكن إنجاحه بمجرد اكتمال تأطيره قانونيا عبر منظومة تشريعية متكاملة ما لم يتم تجسيدها عمليا على أرض الواقع[29].

ثانيا: محدودية أثر نقل الاختصاص بدون نقل الموارد وتفويض سلطة اتخاذ القرار

من أهم الضمانات التي حملها مرسوم الميثاق الوطني للاتمركز نصه على أن نقل الاختصاصات ينبغي أن يقترن بتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لممارستها، وأن إعادة انتشار الموظفين وحركتهم يجب أن تؤدي إلى تمكين المصالح اللاممركزة من الكفاءات اللازمة. كما دعا المرسوم إلى تأهيل هذه المصالح لتصبح قادرة على ممارسة صلاحيات تقريرية، بل وإلى تمكين رؤسائها على الصعيد الجهوي من صفة آمرين بالصرف جهويين، وإعادة تحديد مهام الإدارات المركزية وفق الاختصاصات المنقولة إلى المجال الترابي[30].

والمغزى من ذلك أن اللاتمركز الفعلي يقوم على ثلاثية متلازمة: نقل الاختصاص، وتحويل الموارد، والقدرة على اتخاذ القرار. أما نقل الاختصاص دون الموارد فيخلق "لاتمركزا ناقصا"؛ ونقل الموارد دون تخويل المسؤول الجهوي سلطة اتخاذ القرار ينتج "تفريعا شكليا" بلا أثر؛ ونقل القرار إلى المجال الترابي الجهوي دون مواكبته عبر وضع آليات للمساءلة وقياس الأداء قد ينتج تفاوتا في جودة الخدمات بين جهات المملكة. لذا فإن التقييم الصحيح للورش لا ينبغي أن يقوم على إحصاء عدد النصوص التشريعية التي تم سنها أو عدد التصاميم المديرية التي تم الشروع في تطبيقها فقط، بل ينبغي أن يقيس عدد القرارات التي أصبح بإمكان المستوى الجهوي اتخاذها فعليا، ومتوسط آجال البت في الملفات، ونسبة الاعتمادات المالية التي تدبر ترابيا، ونسبة المشاريع التي لا يحتاج إنجازها الرجوع إلى المركز، ومستوى التغطية بالكفاءات البشرية على المستوى الجهوي.

[29] رضوان الطيبي، آفاق اللاتمركز الإداري في إطار الجهوية المتقدمة، مرجع سابق، ص 30.
[30] المادة 8 من المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، مرجع سابق.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ثالثا: مؤسسة الوالي وهاجس "المركزة الجديدة" على المستوى الجهوي

يكتسب هذا الهاجس مشروعيته من اتساع مجموعة من أدوات التنسيق التي جعلها مرسوم الميثاق الوطني للاتمركز بيد الوالي: فهو يشرف على إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع المقررة من قبل السلطات العمومية، يحدد جدول أعمال اللجنة الجهوية للتنسيق، يتلقى ويجمع التقارير، يقترح تدابير لتحسين الأداء، ويشرف على مواكبة الجماعات الترابية. وتزداد مركزية مؤسسة الوالي جهويا نظرا لمكانته الدستورية باعتباره ممثلا للسلطة المركزية، ومختصا بالتنسيق بين ممثلي القطاعات الوزارية المختلفة داخل الجهة[31].

غير أن تركيز كل هذه الاختصاصات بيد الوالي لا يمكن أن يصبح "مركزة جديدة" إلا عندما يتحول من تنسيق بين سلطات مختلفة إلى احتكار للقرار أو إلى ممارسة تأثير يتجاوز الأساس القانوني المقرر لمؤسسة الوالي. وهذه نقطة يجب أن تحسمها قواعد توزيع الاختصاص داخل المجال الترابي الجهوي بدقة، كما ما حددها مرسوم الميثاق الوطني للاتمركز[32].

إن الوالي، وفق نص الفصل 145 من الدستور[33]، لا يحل محل الوزير في السلطة الرئاسية على القطاع، كما أنه لا يحل محل مجلس الجهة ورئيسه في اختصاصات الجهة كهيئة منتخبة. والمهمة المسندة إليه بموجب مرسوم الميثاق الوطني للاتمركز تقتصر على وظيفة "التنسيق" وعلى "السهر على حسن السير" تحت سلطة الوزراء. لذلك فإن توسع المشرع في دور الوالي ينبغي أن يفهم باعتباره توسعا في وظيفة الربط الأفقي بين القطاعات لتقليص التنافر بينها، وليس إعادة تأسيس هرمية إدارية جديدة. وهذا الاستنتاج تؤكده المادة 19 من نفس المرسوم التي تبقي رؤساء المصالح اللاممركزة تحت سلطة الوزراء المعنيين، بينما تجعل إشراف الوالي موازيا لسلطة الدولة القطاعية لا بديلا عنها[34].

ومن زاوية فقهية، حذرت بعض الكتابات الأكاديمية المغربية من أن توسيع تدخل الوالي في اقتراح التمثيليات الجهوية وتنسيق السياسات وتقييم الأداء قد يؤدي، إن لم يضبط بالمسؤولية والشفافية وتحديد الاختصاص، إلى انتقال المركزية من العاصمة إلى الجهة بدل الانتقال الحقيقي نحو الإدارة الترابية[35]. ويظل هذا التحذير فرضية تحليلية تستحق اختبارها في الممارسة، وليس حكما قانونيا مسبقا على وظيفة الوالي؛ إذ

---

[31] عبد الفتاح البجيوي، مؤسسة الوالي والعامل وأفاق عدم التمركز الإداري بالمغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2014، ص 154.

[32] المادة 17 من المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، مرجع سابق.

[33] ينص الفصل 145 من دستور 2011 على أن " ... يقوم الولاة والعمال، تحت سلطة الوزراء المعنيين، بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية، ويسهرون على حسن سيرها".

[34] المادة 19 من المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، مرجع سابق.

[35] المكي السراجي، مركز وسلط الولاة والعمال في دستور 2011، مرجع سابق، ص 40.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

إن نجاح الدور التنسيقي يتوقف على ما إذا كان يفضي إلى تمكين المصالح اللاممركزة من اتخاذ القرار أم يضيف إليها طبقة جديدة من الإجراءات الروتينية[36].

رابعا: مقومات تحقيق التكامل بين اللامركزية واللاتمركز

إن التكامل بين نظامي اللامركزية واللاتمركز لا يتحقق بمجرد وضعهما داخل المجال الجغرافي ذاته، بل من خلال توزيع وظيفي دقيق بينهما: الجهة المنتخبة تضع وتنفذ وتتبع برامج التنمية الجهوية في حدود اختصاصاتها، والدولة اللاممركزة تنفذ السياسات العمومية وتوفر الخبرة والتجهيز والدعم والتمويل والالتقائية، بينما يتولى الوالي تنسيق تدخلات الدولة ومواكبة الجماعات الترابية. وبذلك يكون التكامل أفقيا بين المصالح اللاممركزة، وعموديا بين المركز والجهة، ومؤسسيا بين أجهزة الدولة ومجلس الجهة، وتعاقديا عبر اتفاقيات وبرامج ومشاريع محددة النتائج[37].

ويضع مرسوم الميثاق الوطني للاتمركز لهذا التكامل أدوات واضحة: الشراكات والتعاون، مواكبة الجماعات الترابية في تنفيذ برامجها ومشاريعها، إبرام الاتفاقيات والعقود، اللجنة الجهوية للتنسيق، والكتابة العامة للشؤون الجهوية. كما أوجبت المادة 36 من نفس المرسوم على المصالح اللاممركزة، تحت إشراف الوالي أو العامل حسب الحالة، تقديم الدعم للجماعات الترابية، وإرساء شراكات فعالة معها، وتنمية قدراتها ومواكبتها في ممارسة اختصاصاتها الاستشارية، وتعزيز الحوار والتشاور مع المتدخلين[38].

ويجعل هذا النموذج من الوالي "وسيط تكامل" أكثر منه "صاحب اختصاص بديل"، ومن مجلس الجهة "شريكا في الفعل العمومي" أكثر منه جهازا منعزلا عن الدولة. غير أن هذا التكامل يظل هشا ما لم ترتبط برامج التنمية الجهوية ببرامج الدولة اللاممركزة في إطار تعاقدي واضح، يحدد لكل طرف المهام والموارد والنتائج المرجوة وآليات التقييم، ويحول دون أن تتحول الاجتماعات التنسيقية إلى آلية لصنع قرار غير محدد المصدر أو المسؤولية.

خامسا: المعيقات البنيوية لورش اللاتمركز الإداري

يمكن تصنيف أهم معيقات ورش اللاتمركز إلى أربع مجموعات مترابطة. أولها معيقات قانونية وتنظيمية، وتتمثل في استمرار تشتت النصوص القطاعية وتفاوتها في تحديد الاختصاصات، وفي بقاء بعض القرارات مرتبطة بإجراءات مركزية حتى بعد صدور الميثاق.

---

[36] المرجع نفسه، ص 41.

37 المواد 26-33 من المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، مرجع سابق.

38 المادة 36 من نفس المرجع.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وثانيها معيقات مؤسساتية تتمثل في صعوبة الانتقال من منطق "الإدارة القطاعية" إلى منطق "الفعل الترابي المندمج"، حيث لكل وزارة مؤشرات عمل وسلاسل قيادة وموازنات قد لا تتقاطع بسهولة مع أولويات الجهة[39].

وثالثها معيقات مالية، إذ لا معنى لنقل القرار من المركز إذا ظلت الاعتمادات الفعلية تدار مركزيا أو بقيت قواعد الالتزام والتأشير والتنفيذ المالي مصممة على أساس العودة المستمرة إلى الإدارات المركزية.

ورابعها معيقات بشرية، حيث يحتاج اللاتمركز إلى أطر عليا وتقنيين ومهارات في التدبير العمومي والتعاقد والبرمجة والتقييم، وإلى مسارات مهنية تمنح المسؤول الجهوي حافزا حقيقيا على تحمل المسؤولية. وقد نص الميثاق أصلا على إعادة انتشار الموظفين والحركية الإدارية وتأهيل المصالح، وهو ما يدل على أن المشرع اعتبر العنصر البشري جزءا من جوهر الإصلاح لا ملحقا به[40].

ويضاف إلى ذلك عائق إضافي يتصل بالثقافة الإدارية؛ فالانتقال من المركزية إلى اللاتمركز لا يقاس فقط بتغيير مواقع الموظفين وأماكن إدارة الملفات، بل بتغيير تصور السلطة للمبادرة والمخاطرة والمسؤولية. فالمسؤول الترابي الذي يخشى الرقابة اللاحقة، أو يعتقد أن أفضل وسيلة لحماية قراره هي طلب الموافقة المسبقة من المركز، سوف يعيد إنتاج المركزية حتى في ظل وجود تفويض قانوني. ومن ثم، فإن إنجاح الورش يتطلب ربط نقل الصلاحية بمنظومة حديثة للمساءلة مبنية على النتائج، لا بمضاعفة آليات الرقابة القبلية.

سادسا: التوصيات المقترحة لإنجاح ورش تفعيل اللاتمركز

أولا، ينبغي الانتقال من منطق "استكمال الإطار التشريعي" إلى منطق "تقييم الأثر". فالمرحلة المقبلة تحتاج إلى مؤشرات وطنية وجهوية تقيس أثر اللاتمركز على آجال اتخاذ القرار، وعلى جودة الخدمة، وعلى وتيرة إنجاز الاستثمارات، وعلى نسبة القرارات التي حسمت ترابيا دون رجوع إلى المركز. ويتعين أن تنشر هذه المؤشرات دوريا حتى يصبح تقييم الورش مبنيا على النتائج لا على عدد المراسيم التي تم إصدارها.

ثانيا، يجب أن تتم مراجعة التصاميم المديرية للاتمركز بصورة دورية على أساس مصفوفة ثلاثية تجمع بين: اختصاص منقول، مورد مخصص ومسؤول خاضع للمحاسبة. ولا ينبغي القول باكتمال نقل الاختصاصات ما لم تتوافر هذه العناصر الثلاثة. كما ينبغي تحديد أجل واضح لكل مرحلة من مراحل نقل الاختصاصات بموجب نص قانوني أو تنظيمي، مع وجوب تبرير أي تأخير ورفعه إلى اللجنة الوزارية للاتمركز.

---

[39] رضوان الطيبي، آفاق اللاتمركز الإداري في إطار الجهوية المتقدمة، مرجع سابق، ص 35.

[40] المادة 8 من المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، مرجع سابق.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ثالثا، يتعين تعزيز استقلالية القرار الجهوي داخل المصالح اللاممركزة دون تحويل الوالي إلى سلطة رئاسية عليا؛ ويمكن تحقيق ذلك بإصدار التفويضات التي نص عليها المرسوم المتعلق بتفويض السلطة والإمضاء[41]، بالشكل الذي يؤدي إلى تمكين المسؤولين الجهويين من سلطة مالية وإدارية حقيقية، مع حصر دور الوالي في التنسيق وتأمين إلتقائية البرامج والمشاريع ومواكبة تنفيذها، وتدقيق الحالات التي يجوز فيها تدخله في المسار الإداري للمصالح اللاممركزة حتى لا تختلط المسؤولية القطاعية بالمسؤولية الترابية.

رابعا، يجب بناء تعاقد ترابي أكثر إلزاما بين الدولة والجهة، بحيث تترجم برامج الدولة القطاعية في الجهة إلى أهداف ومشاريع مرتبطة ببرنامج التنمية الجهوية، مع تحديد مصادر التمويل ومؤشرات النتائج وآليات التقييم. فالتعاقد هو الآلية التي يمكن من خلالها تحويل "التكامل" إلى التزام متبادل وليس مجرد شعار، وهي التي تتيح في الوقت نفسه تحديد المسؤولية السياسية والإدارية لمتخذي القرار أمام المواطنين.

خامسا، ينبغي إعادة بناء التمثيليات الجهوية على أساس التقارب والتكامل بدل إعادة إنتاج البنيات القطاعية المتعددة. وقد جعل مرسوم الميثاق الوطني للاتمركز إحداث التمثيليات المشتركة بين القطاعات أولوية من أجل ضمان وحدة العمل وترشيد النفقات والتعاضد في الوسائل. غير أن نجاح هذه الفكرة يقتضي أن تتجاوز "التمثيليات المشتركة" مجرد تجميع للهياكل الجهوية والإقليمية لمختلف القطاعات الوزارية في بناية واحدة، وأن تقوم فعلا على تبادل المعلومات والمخططات وتقاسم الموارد البشرية واعتماد منصات رقمية مندمجة ومشتركة فيما بينها.

سادسا، يجب تطوير علاقة منهجية بين اللجنة الجهوية للتنسيق ومجلس الجهة، دون الإخلال بالاستقلال القانوني لكل منهما. ويمكن أن يتحقق ذلك عبر عقد اجتماعات دورية موضوعاتية، وتبادل الوثائق والبيانات حول البرامج الاستثمارية، وإحداث مسارات تشاور مبكر بشأن المشاريع ذات الأثر الترابي. وهذا المسار من شأنه أن يحد من التنازع بين "الشرعية الانتخابية" و"الشرعية الإدارية"، ويجعل كل واحدة منهما رافعة للأخرى.

سابعا، يجب تعميم الرقمنة ومشاركة البيانات بين جميع الفاعلين داخل المجال الترابي الجهوي؛ فكثير من مظاهر المركزية تتجلى في احتكار المركز للمعلومات وقواعد البيانات وأنظمة التتبع. إذ إن إتاحة البيانات والخرائط والمؤشرات والملفات إلكترونيا على المستوى الجهوي سيمكن المصالح اللاممركزة ومجالس الجهات من اتخاذ القرار بناء على معطيات دقيقة وموحدة، ويقلل من الرجوع المتكرر إلى الإدارة المركزية.

[41] المواد 2-12 من المرسوم رقم 2.22.81 يتعلق بتفويض السلطة والإمضاء، مرجع سابق.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ثامنا، يتعين ترسيخ مبدأ "ربط المسؤولية بالمحاسبة". فكلما توسعت مسؤوليات المستوى الجهوي، ينبغي أن تتوسع معه أدوات التقييم والشفافية والتدقيق ونشر النتائج. فتفعيل اللاتمركز ليس بالضرورة استبعادا للرقابة على القرار الجهوي، بل يستوجب إعمال رقابة لاحقة قائمة على تقييم الأداء واحترام القانون، عوض رقابة قبلية تستنزف الزمن وتدفع المسؤول الترابي إلى طلب الإذن من المركز بدل تحمل المبادرة.

نخلص من خلال ما تطرقنا إليه في هذا المحور، وما تؤكده المعطيات الرسمية لحصيلة تنزيل ورش اللاتمركز أن العائق الرئيسي لتنزيل اللاتمركز لا يكمن في غياب الرؤية السياسية أو نقص في التأطير القانوني، وإنما في بطء انتقال الإصلاح من مستوى النص القانوني إلى مستوى السلوك التنظيمي والمالي والبشري.

كما أن التوسع في وظيفة الوالي يحمل وجهين متلازمين؛ فهو من جهة عنصر لا غنى عنه لتحقيق وحدة الدولة والتنسيق بين القطاعات، ومن جهة ثانية يستدعي حذرا مؤسساتيا حتى لا يتحول دوره في التنسيق إلى خلق مركزية جهوية. وعليه، فإن نجاح الورش يتوقف على منح المصالح اللاممركزة قدرة حقيقية على اتخاذ القرار وتمكينها من الموارد اللازمة لذلك، مع رسم حدود دقيقة بين أدوار كل من الوالي والوزير ورئيس الجهة.

خاتمة

يكشف تحليل مسار اللاتمركز الإداري بالمغرب أن الدولة قطعت أشواطا مهمة على مستوى التأسيس القانوني والمؤسساتي، انتقلت خلالها من خطاب عام حول تقريب الإدارة وتخفيف المركزية إلى ميثاق وطني متكامل نسبيا يحدد الأهداف والمبادئ وآليات التنفيذ والعلاقة بين المصالح المركزية واللاممركزة وعلاقة هذه الأخيرة بالولاة والجماعات الترابية. وقد شكل دستور 2011 نقطة تحول حاسمة بإدماجه اللاتمركز واللامركزية داخل هندسة واحدة للتنظيم الترابي، ثم جاء مرسوم الميثاق الوطني للاتمركز لتجسيد هذا الخيار في منظومة واضحة، عززتها لاحقا التصاميم المديرية ومرسوم تفويض السلطة والإمضاء.

وعلى مستوى النتائج، يمكن تسجيل أولا أن العلاقة بين الجهوية واللاتمركز علاقة شرطية أكثر منها شكلية؛ فالجهة المنتخبة تحتاج إلى دولة لاممركزة قادرة على اتخاذ القرار وتنفيذ البرامج والمشاريع، كما تحتاج الدولة اللاممركزة إلى جهة منتخبة تحدد الأولويات التنموية وتوفر المجال المؤسساتي للتنسيق. وثانيا، أن دور الوالي يشكل عنصر توازن في هذا النموذج، شريطة أن يبقى في حدود التنسيق والالتقائية والمواكبة، وألا يتحول إلى سلطة رئاسية شاملة على جميع القطاعات أو إلى مركز بديل عن المجلس الجهوي. وثالثا، أن التأخر

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المسجل في التفعيل يعكس فجوة كبيرة بين النص والممارسة أكثر مما يعكس نقصا في التأطير القانوني، بدليل أن الدولة اضطرت إلى تطوير خارطة طريق وآليات حكامة متعددة، وأن الخطاب الرسمي ظل يحث على تسريع نقل الاختصاصات من المركز إلى الجهة، خصوصا تلك المتعلقة بالاستثمار.

وتؤكد الرسالة الملكية للمناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة أن التحدي لم يعد في إثبات أهمية اللاتمركز، وإنما في جعله واقعا إداريا ملموسا. وعليه، فإن المرحلة المقبلة ينبغي أن تركز على النتائج القابلة للقياس، وعلى الاختصاصات التي تمارس فعليا، وعلى الموارد التي تم نقلها حقيقة، وعلى جودة القرار الترابي، بدل الاكتفاء بإحصاء النصوص التشريعية التي تم سنها والهياكل الإدارية التي تم إحداثها.

ونخلص أخيرا، إلى أن الخطر الحقيقي لا يكمن في قوة الوالي ولا في قوة الجهة بحد ذاتهما، وإنما في غموض الحدود بين وظائف كل منهما. فالمغرب يحتاج إلى دولة قوية وموحدة، لكن هذه الوحدة لا تتعارض مع تفريع القرار، كما أن الجهة تحتاج إلى استقلال تدبيري فعلي، لكن ذلك لا يعني الانفصال عن الدولة. والحل يكمن في بناء تكامل يقوم على وضوح المسؤوليات، وتوزيع الصلاحيات، وتلازم نقل الاختصاص مع تحويل الموارد، والتعاقد حول النتائج، وتقاسم المعلومات، وتفعيل الرقابة اللاحقة. عندئذ فقط يتحول اللاتمركز من مجرد "نقل المركز للمجال الترابي" إلى إعادة هندسة حقيقية للدولة تقوم على قاعدة القرب والفعالية والنجاعة.

المراجع

- **الكتب والمؤلفات:**

- البجيوي عبد الفتاح. (2014). مؤسسة الوالي والعامل وأفاق عدم التمركز الإداري بالمغرب. مطبعة المعارف الجديدة. الرباط.
- البخاري أحمد. (2002). القانون الإداري العملي: مفاهيم أساسية وإرشادات عملية. مطبعة مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع. الرباط.
- بسيوني عبد الله عبد الغني. (1986). التفويض في السلطة الإدارية –دراسة مقارنة. منشأة المعارف. الإسكندرية.
- جمجامة عبد الرحمان. (2004). الإدارة باللامركزية مع اللاتمركز وسياسة القرب. في الخطاب والنشاط الملكي من محمد الخامس إلى محمد السادس. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع. الرباط.
- السراجي المكي. (2014). مركز وسلط الولاة والعمال في دستور 2011. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. العدد 116.

- زعنون، عبد الرفيع. (2018). الآفاق المرتقبة لميثاق اللاتمركز الإداري. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. العدد 141.
- M'hamed Idrissi. (2003). La délégation de pouvoir: une Solution aux problèmes de blocages dans les secteurs publics et privés, R.S.N. 224.
- Wassim Kamel. (2010). La nouvelle organisation de l'État en région. Revue française d'administration publique, 136(4).

- **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

- إيمان داودي. (2014-2015). الوالي والعامل والتنمية المحلية بالمغرب. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام. جامعة محمد الخامس. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. بسلا.
- رضـوان الطيبي. (2019-2020). آفاق اللاتمركز الإداري في إطار الجهوية المتقدمة. أطروحة دكتوراه في القانون العام. جامعة عبد المالك السعدي. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. طنجة.

- **النصوص القانونية والتنظيمية:**

- دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011).
- مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 6738 (27 ديسمبر 2018).
- مرسوم رقم 2.19.40 صادر في 18 من جمادى الأولى 1440 (25 يناير 2019) بتحديد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري. الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 6748 (31 يناير 2019).
- مرسوم رقم 2.22.81 صادر في 8 رمضان 1444 (30 مارس 2023) يتعلق بتفويض السلطة والإمضاء، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 7187 (17 أبريل 2023).

- **التقارير والدراسات والوثائق الرسمية:**

- حصيلة تنفيذ ورش اللاتمركز الإداري إلى غاية سنة 2022، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، منشورة على موقع الوزارة: mmsp.gov.ma .
- الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة، المنعقدة بطنجة بتاريخ 20 دجنبر 2024، منشورة على البوابة الرسمية للمملكة المغربية www.maroc.ma

الإدارة الانتخابية بالمغرب بين رهانات الحكامة الديمقراطية[1] ومنطق الضبط

Electoral Administration in Morocco Between the Challenges of Democratic Governance and the Logic of Regulation

د. حسن أخراز Dr. Hassan Akharraz

باحث في القانون العام والعلوم السياسية،

جامعة ابن زهر، أكادير – المغرب

hass.akhrraz@gmail.com

https://orcid.org/0009-0003-4792-6273

ملخص

يتناول هذا المقال الإدارة الانتخابية من خلال استحضار نماذجها الأساسية، والمتمثلة في النموذج الحكومي، والنموذج المستقل، والنموذج المختلط، مع التركيز على موقع التجربة المغربية ضمن هذه النماذج، وتنطلق من أن الإدارة الانتخابية تشكل إحدى الركائز الأساسية لضمان نزاهة الانتخابات ومشروعيتها، بما يقتضي خضوعها لمبادئ الحياد والاستقلالية والشفافية والمساءلة والنزاهة وتكافؤ الفرص، وفي هذا السياق، تكشف التجربة المغربية عن هيمنة النموذج الحكومي، بالنظر إلى الدور المركزي الذي تضطلع به السلطة التنفيذية والإدارة الترابية في تدبير مختلف مراحل العملية الانتخابية، مع إقرار مجموعة من الآليات القضائية والمؤسساتية والمدنية للمراقبة والتتبع والملاحظة، ويحاول المقال، من خلال تحليل هذه البنية، الوقوف على حدود التوفيق بين مقتضيات الضبط الإداري ورهانات الحكامة الديمقراطية. وتخلص إلى أن فعالية الإدارة الانتخابية لا ترتبط فقط بقدرتها على ضمان انتظام العملية الانتخابية، وإنما كذلك بمدى احترامها لمبادئ الحياد والشفافية والمساءلة، وتعزيز استقلاليتها الوظيفية، بما يسهم في بناء الثقة في العملية الانتخابية وترسيخ الشرعية الديمقراطية

الكلمات المفتاحية : الإدارة الانتخابية – الحكامة الديمقراطية – الضبط الانتخابي

[1] – يقصد بالحكامة الديمقراطية في مجال الإدارة الانتخابية شكل من تدبير العملية الانتخابية، يقوم على تحقيق التوازن بين فعالية التنظيم الإداري من جهة، وضمان مبادئ الحياد والاستقلالية والشفافية والمساءلة والمشاركة وتكافؤ الفرص من جهة أخرى، بما يضمن نزاهة الانتخابات ويعزز ثقة المواطنين والفاعلين السياسيين في العملية الانتخابية ومخرجاتها.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Abstract

This study examines electoral management by considering its three main models: the governmental model, the independent model, and the mixed model, with particular focus on the position of the Moroccan experience within these models. It starts from the premise that electoral management constitutes one of the fundamental pillars for ensuring the integrity and legitimacy of elections, which requires adherence to the principles of neutrality, independence, transparency, accountability, integrity, and equal opportunities. In this context, the Moroccan experience reveals the predominance of the governmental model, given the central role played by the executive authority and territorial administration in managing the various stages of the electoral process, alongside the establishment of a range of judicial, institutional, and civil mechanisms for monitoring, follow-up, and observation. Through an analysis of this institutional structure, the study seeks to examine the limits of reconciling the requirements of administrative regulation with the imperatives of democratic governance. It concludes that the effectiveness of electoral management depends not only on its capacity to ensure the orderly conduct of the electoral process, but also on the extent to which it respects the principles of neutrality, transparency, and accountability, while strengthening its functional autonomy in a manner that contributes to building trust in the electoral process and consolidating democratic legitimacy.

Keywords: Electoral Management – Democratic Governance – Electoral Regulation

مقدمة

تشكل الإدارة الانتخابية إحدى الركائز المؤسساتية الحاسمة في بناء المسار الديمقراطي، بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به في تحويل القواعد القانونية المنظمة للانتخابات إلى ممارسات وإجراءات فعلية تضمن انتظام العملية الانتخابية وسلامتها، فشرعية الانتخابات لا تتوقف فقط على مدى احترام القواعد المتعلقة بحق التصويت أو حرية الترشح، وإنما ترتبط، بدرجة جوهرية بطبيعة الجهة التي تتولى إدارة مختلف مراحل العملية الانتخابية، وبمدى قدرتها على ضمان المساواة بين المتنافسين، وتأمين حياد المؤسسات المشرفة، وتوفير شروط الشفافية والثقة في مختلف حلقات المسار الانتخابي، ومن ثم، فإن جودة المخرجات الانتخابية، من حيث نزاهتها ومصداقيتها وقابليتها للقبول السياسي والاجتماعي، تظل وثيقة الصلة بالبنية المؤسساتية للإدارة الانتخابية وبطبيعة الضمانات القانونية والسياسية المحيطة باختصاصاتها.

وتتسع وظائف الإدارة الانتخابية لتشمل مجموع العمليات المرتبطة بالدورة الانتخابية، ابتداء من إعداد وتحيين القوائم الانتخابية وتسجيل الناخبين، مرورا بتدبير إجراءات الترشح وتنظيم الحملات الانتخابية وتأمين عمليات الاقتراع، وصولا إلى فرز الأصوات وتجميع النتائج وإعلانها، فضلا عن الإسهام في تدبير المنازعات

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الانتخابية وفق الحدود التي ترسمها المنظومة القانونية والمؤسساتية المعمول بها، لذلك، لم يعد النقاش حول الإدارة الانتخابية ينحصر في بعدها التنظيمي والتقني، بل أصبح يرتبط بصورة مباشرة بأسئلة أعمق تتصل بحياد الدولة، وفصل الوظائف الانتخابية عن الوظائف التنفيذية، وتكافؤ الفرص بين المتنافسين، ومدى استقلال الجهة المشرفة على الانتخابات عن مراكز النفوذ السياسي والإداري.

وضمن هذا المنحى يظل النقاش متواصلا حول النموذج المؤسساتي الأكثر قدرة على تحقيق التوازن بين متطلبات الفعالية الإدارية وضمانات الاستقلال والحياد، وقد أفرزت التجارب المقارنة نماذج متعددة، يتقدمها نموذج الإدارة الانتخابية الحكومية التي تسند فيها مسؤولية تنظيم الانتخابات إلى أجهزة السلطة التنفيذية، ونموذج الهيئات الانتخابية المستقلة التي تُفصل بموجبها الوظيفة الانتخابية عن الجهاز التنفيذي، فضلاً عن نماذج هجينة أو مختلطة تقوم على توزيع الاختصاصات بين الإدارة الحكومية وهيئات مستقلة أو شبه مستقلة، ولا يتعلق الاختلاف بين هذه النماذج بمجرد هندسة مؤسساتية لتوزيع الاختصاصات، وإنما يعكس تصورات متباينة لطبيعة العلاقة بين السلطة التنفيذية والعملية الانتخابية، ولموقع الحياد الإداري والاستقلال المؤسساتي في إنتاج الشرعية الانتخابية[2].

وتكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في الحالة المغربية، بالنظر إلى الخصوصية التي تطبع النموذج المعتمد في تدبير الانتخابات، حيث استمر إسناد جانب أساسي من الوظائف المرتبطة بالإدارة الانتخابية إلى وزارة الداخلية وأجهزتها الترابية، الممتدة عبر مختلف مستويات الإدارة الترابية، من الولاة والعمال إلى الباشوات والقواد، ويطرح هذا الاختيار المؤسساتي سؤالا يتجاوز الاعتبارات التقنية المرتبطة بقدرة الإدارة على تنظيم الانتخابات، ليطال طبيعة الموقع الذي تحتله السلطة التنفيذية داخل المنظومة الانتخابية، وحدود الفصل بين وظيفتها كفاعل في تدبير الشأن العام وبين وظيفتها في الإشراف على عملية يُفترض أن تضمن شروط التنافس المتكافئ بين مختلف الفاعلين السياسيين.

وعلى الرغم من التحولات التي عرفها النظام السياسي والمؤسساتي المغربي، ولا سيما منذ تسعينيات القرن الماضي، وما رافقها من إصلاحات سياسية وانتخابية متعاقبة، وصولا إلى تجربة التناوب التوافقي سنة 1998 والإصلاح الدستوري لسنة 2011، فإن هذه الدينامية الإصلاحية لم تفضِ إلى إعادة بناء شاملة للنموذج المؤسساتي للإدارة الانتخابية، فقد انصبت الإصلاحات، بدرجات متفاوتة، على تعزيز الضمانات القانونية

[2] -ACE Electoral Knowledge Network. (n.d.). *Electoral management*. ACE Project.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

والإجرائية للانتخابات والحد من بعض صور التدخل المباشر في نتائج الاقتراع، دون أن يواكب ذلك تحول مماثل في موقع الجهة الإدارية المشرفة على العملية الانتخابية.

ومن ثم، تبرز المفارقة المؤسساتية الكامنة في النموذج المغربي، فبينما تطورت المنظومة القانونية والدستورية باتجاه تكريس مبادئ التعددية والتنافس والشفافية وربط ممارسة السلطة بالإرادة الشعبية، ظلت الوظيفة الانتخابية، في جانب معتبر منها، مرتبطة بجهاز إداري ينتمي إلى السلطة التنفيذية، وهو ما يجعل النقاش حول الإدارة الانتخابية في المغرب يتجاوز سؤال الكفاءة والقدرة التنظيمية إلى سؤال أكثر عمقا يتعلق بحدود الحياد المؤسسي، ومدى استقلال الوظيفة الانتخابية عن السلطة التنفيذية، وما إذا كان استمرار هذا النموذج قادرا على تحقيق التوازن المطلوب بين مقتضيات فعالية الدولة من جهة، ومتطلبات الثقة والحياد والمصداقية الانتخابية من جهة أخرى.

وبذلك، لا تتمثل الإشكالية الجوهرية في مجرد تحديد الجهة الأكثر قدرة على تنظيم الانتخابات بكفاءة، وإنما في البحث في الشروط المؤسساتية التي تجعل من الإدارة الانتخابية وسيطا محايدا بين الدولة والمتنافسين والناخبين، بما يضمن ألا تتحول السلطة التنظيمية والإدارية المرتبطة بالانتخابات إلى مصدر لاختلال التوازن بين الفاعلين السياسيين، ومن هذا المنظور، يصبح سؤال حياد الإدارة الانتخابية واستقلالها مدخلا مركزيا لتحليل النموذج المغربي، وقياس مدى انسجام بنيته المؤسساتية مع التحولات التي عرفتها قواعد الشرعية الديمقراطية ومتطلبات الانتخابات الحرة والنزيهة.

أولا : نماذج الإدارة الانتخابية

أظهرت العديد من الأمثلة التاريخية وكذلك الحديثة في مجال الانتخابات الأدوار الأساسية التي تضطلع بها المؤسسات التي تدير هذه العملية والمؤسسات المشرفة عليها وكذا المؤسسات التي تراقبها ، وقد يساهم الدور الدي تقوم به هذه المؤسسات في دمقرطة النظام السياسي وعقلنته أو تساهم هذه المؤسسات والأجهزة في تردي الأوضاع في هذا النظام وذلك من خلال خدمة هذه المؤسسات لأجندات معينة، فقد عرفت الإدارة الانتخابية مجموعة من التجارب على الصعيد الدولي، حيث أصبح الاهتمام بها بشكل واسع أواخر القرن الماضي، وتزايدت حدة هذا الاهتمام بعد ذلك حينما أصبحت دوال العالم تعتمد على الانتخابات كآلية للوصول

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

إلى نظام ديمقراطي[3]، وتختلف على العموم الإدارة الانتخابية من نظام إلى أخر حسب درجة الثقافة السياسية والديمقراطية السائدة في هذا النظام ، غير أن هناك ثلاث أنواع رئيسية للإدارة الانتخابية

أ- النموذج المستقل في الإدارة الانتخابية

يهدف هذا النموذج في الإدارة الانتخابية إلى تحقيق نوع من الاستقلالية عن مؤسسة الدولة من أجل تحقيق المزيد من النزاهة الانتخابية وشفافيتها، وهذا النموذج، أي الهيئة التي أسندت إليها هذه المهمة بعيدة عن السلطة التنفيذية والأجهزة التابعة لها خاصة كما أنها تتمتع باستقلالها المالي والإداري، وقد عرفت مجموعة من الدوال الحديثة العهد بالديمقراطية أو السائرة في طريق الديمقراطية أي ما يسمى بالدوال التي تعرف مرحلة الانتقال الديمقراطي، ومن أهم الدوال التي اختارت خيار الإدارة المستقلة للانتخابات نجد على سبيل المثال (جنوب افريقيا ، كندا ،الهند ، أوروغواي،استراليا ،فلسطين، بولاندا ، تايلاند)[4] ويمكن أن تكون الإدارة الانتخابية عبارة عن هيئتين مستقلتين نظرا لتشعب وتمفصل العملية الانتخابية وتعدد مجالاتها

ويعد النموذج الهندي كذلك من أبرز التجارب التي تجسد بشكل واضح الاستقلالية التامة للإدارة الانتخابية، فمند 1949 تم الاتفاق على ضرورة تبني إدارة مستقلة للانتخابات وتكون منفصلة عن جميع الهيئات، ومن تم فلجنة الانتخابات بالهند تتمتع باستقلالية مالية وادارية واسعة، ويعتبر القضاء أكبر داعم لهذه الاستقلالية وكذلك الرأي العام الهندي النشيط[5]، فبمجرد بدء العملية الانتخابية فإنها تخضع برمتها للإشراف الإداري للجنة الانتخابات ، وتقوم هذه اللجنة بالنظر في آية مزاعيم بوجود خطأ في الإجراءات وانتهاكات قانون الانتخابات، وكانت هذه اللجنة تتألف من مفوض واحد، غير أنه مع تعقد طبيعة المسؤولية التي تتطلبها هذه الإدارة تم تبني نموذج يضم ثلاثة أعضاء ، ويقوم رئيس الدولة بتعيين رئيس اللجنة وأعضائها وذلك لمدة 6 سنوات.

---

[3] – لزرق، ر. (2021، 24 مارس). الإدارة الانتخابية والإشراف على الانتخابات *لكم(Lakome)* ، على الرابط التالي : https://lakome2.com/opinion/224349/?utm

[4] باسك منار، م. (2017). إدارة الانتخابات بالمغرب: محاولة للتقييم على ضوء تجارب دولية. في *المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية ل7 أكتوبر 2016* .المركز المغربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات، ص. 118.

[5] بيتيدار، ف.، وجاها، ج. (د.ت.). **الهند: تجسيد استقلالية الإدارة الانتخابية. في *أشكال الإدارة الانتخابية*** .المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص. 248.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وتمارس هذه اللجنة إشراف كامل على سائر العملية الانتخابية وإدارتها، غير أنه لا يعتبر العاملين في هذه العملية الانتخابية موظفين لدى اللجنة، وتناط بهذه اللجنة أيضا مهام تسجيل الناخبين وطباعة أوراق الاقتراع ، وتنظيم عملية الاقتراع وعد الأصوات وإعلان النتائج، ولكنها تبقى غير مسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية، كما أن لجنة الانتخابات كذلك بمراقبة الاتفاق على الحملات الانتخابية من خلال تعيين مراقبين ماليين يختصون بمراقبة انفاق المرشحين خلال فترة الحملة الانتخابية عن كثب ، وقد ساهم ذلك في تخفيض الإنفاق غير القانوني خلال أوقات الانتخابات في الهند[6]

ويبقى من أهم إيجابيات هذا النموذج على المستوى النظري هو الحيادية، الشيء الذي بإمكانه أن يعطي شرعية أكبر للانتخابات ، لذلك نجد أن معظم الدوال السائرة نحو الديمقراطية تلجأ إليه بغية تفادي كل ما من شأنه أن يحيد العملية الانتخابية عن مصارها الصحيح ، كما أنه يساهم في خلق جو ملائم لتطوير منسوب الثقافة الديمقراطية والإحساس بالمسؤولية في ظل عدم الشعور بوجود جهات معينة يمكن أن تتحكم في نتائج الانتخابات ، ويخول هذا النموذج إمكانية الاستفادة من الخبرات الأجنبية في الإدارة الانتخابية، غير أنه ما يعاب على هذا النموذج هو تكلفته الكبيرة في ظل غياب الوسائل الإدارية والبشرية الواضحة، وقد تكون الإدارة المستقلة بعيدة عن تطبيق فلسفة السياسة الانتخابية لدوائر القرار في الدولة مما سيؤدي من جهة إلى الخروج عن المصار الذي ترسمه الدولة ومن جهة أخرى قد تفتقر هذه الإدارة إلى التأثير اللازم لقرارتها[7].

ب-النموذج المختلط في الإدارة الانتخابية

نجد في ظل هذا الشكل عادة تركيبتين للإدارة الانتخابية، وتعنى الأولى بوضع السياسة الانتخابية العامة والإشراف على الانتخابات ، بينما الهيئة الثانية تعنى بتنفيذ هذه السياسة وتنظيم الانتخابات بكيفية فعلية وتكون تابعة لإحدى الوزارات أو السلطات المحلية، وهذا النموذج تم الاشتغال به في كل من اسبانيا وفرنسا واليابان وعدة دوال أخرى، وتعتبر اسبانيا من بين التجارب الناجحة في تبني أسلوب الإدارة الانتخابية المختلطة من خلال اعتمادها على مجلس الانتخابات المركزي والمجالس الانتخابية على المستوى الأدنى ويناط بهذه المجالس مسؤولية وضع السياسة العامة لإدارة الانتخابات وذلك ضمن إطار قوانين الانتخابات الجاري بها

[6] – نفس المرجع، ص 249.

[7] – باسك منار ، المرجع نفسه، ص119.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

العمل، كما أن هذه المجالس تكون مشرفة على أداء الإدارة الانتخابية وترتيباتها الفنية الخاصة ، وكذا أداء الموظفين المكلفين بتلك المهام[8]

ويبقى لهذه المجالس الانتخابية في اسبانيا دور في التحكيم في ما يخص الشكاوي والطعون الانتخابية والتي تعرض بكيفية إجبارية على هذا المجال قبل عرضها على القضاء، ويتسم مجلس الانتخابات المركزي بديمومته وتكوينه شبه القضائي، كما أن المجلس يتكون من 13 عضوا منهم 8 أعضاء قضاة المحكمة العليا، والباقي من بين أساتذة العلوم السياسية والقانون وكذا علم الاجتماع ،ويكون اختيارهم بناءا على اقتراحات تتوافق عليها الأحزاب المتمثلة في البرلمان ، وتجدر الإشارة أن هناك عضوين لا يتمتعان بحق التصويت وهما الأمين العام لمجلس النواب ومدير مكتب الإحصاء الانتخابي التابع للمعهد الوطني للإحصاء، على عكس ذلك فباقي المجالس تعتبر مؤقتة وتتشكل خلال مرحلة الانتخابات فقط ، وتتبع هذه المجالس نفس التركيبة في هيكلتها رغم أن عدد أعضاء كل مجلس هو 5 أعضاء فقط ، كما أن المؤهلات المطلوبة ليست في نفس الدرجة والمستوى المرتفع

ومن بين مزايا النموذج الإسباني هي الاستقلالية والحياد ، حيت المجالس الانتخابية تكون مسؤوولة تماما على تصرفاتها ، وتتمثل عموما اختصاصات هذه المجالس في مايلي :

- ✓ توجيه أنشطة مكتب الإحصاء الانتخابي
- ✓ إصدار التعليمات الملزمة لمجالس الانتخابات على المستوى الأدنى
- ✓ اتخاد قرارات في المواضيع المطروحة من طرف المجالس المحلية
- ✓ التنسيق مع الجهات المعنية بالانتخابات بالتعاون مع الحكومات المركزية والحكومات الإقليمية فيما يتعلق بكل تفاصيل العملية الانتخابية
- ✓ النظر في الشكاوي والاعتراضات والاستئنافات المقدمة بشأن العملية الانتخابية
- ✓ ضمان اتساق عملية التمويل والإنفاق على الحملات الانتخابية مع القوانين والتعليمات الصادرة ذات الصلة

[8] – هيرناندو، ب. (د.ت.). **إسبانيا: نموذج الإدارة المختلطة يترسخ بنجاح. في *أشكال الإدارة الانتخابية*** .المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص. 20.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

✓ إعلان نتائج الانتخابات واعتماد المرشحين المنتخبين بشكل رسمي في كل انتخابات[9]

ومن بين ايجابيات النموذج المختلط في الإدارة الانتخابية بشكل عام هو محاولة تجاوز نقائص كل من التجربتين الحكومية التي ينقصها الحياد والموضوعية والاستقلالية والنموذج المستقل الذي يجد نفسه أمام صعوبات إيجاد توافق بين تطبيق السياسة العامة للحكومة المتجسدة في القوانين الانتخابية والحياد الذي تفرض عليه مهمته كإدارة انتخابية مستقلة.

ج- النموذج الحكومي في الإدارة الانتخابية

في إطار هذه التجربة يتم إسناد مسؤولية تنسيق وتدبير العملية الانتخابية للسلطات الحكومية، سواء على المستوى المركزي أو على المستوى الإقليمي أو على المستوى المحلي ، وتبقى بريطانيا أحد أبرز الأنظمة التي تشتغل بهذا النموذج في تنظيم انتخاباتها وكذلك كل من بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية، ويلجأ إلى هذا النموذج أساسا في الدوال المتشبعة بالثقافة الديمقراطية، والبعض يعتبر أن اللجوء إلى هذا النموذج يبقى مناسبا في ظل صعوبة إيجاد عدد كبير من الأشخاص التي تتوفر فيهم الشروط اللازمة ويتصفون بالحياد التام تجاه القوى السياسية المتنافسة في الانتخابات، حيت أنه يمكن أن تكون لهؤلاء الأشخاص ميولات خفية وانتماءات غير معلنة، وبالتالي سيبقى سؤال الحياد في الإشراف قائما لا محال، كما أن مسألة قيام الحكومة بالإشراف على الانتخابات في مجموعة من الدوال ومع ذلك خفقت في الفوز بهذه الانتخابات التي أشرفت عليها ، خاصة أن العملية الانتخابية رغم أنها تكون في هذا النموذج تحت إشراف إلا أنها تكون محاطة بمجموعة من الضمانات خاصة الضمانات القضائية باعتبار القضاء آلية رقابية بامتياز

وتضطلع وزارة الداخلية في هذا النموذج بدور كبير ، نظرا لتوفرها على القدرات اللازمة للإشراف على هذه العملية المركبة والمصيرية، ففي بريطانيا يتم فيها تعيين مسؤولي الانتخابات بواسطة السلطات المحلية رغم وجود لجنة انتخابية والتي تعمل كمراقب لهذه العملية، كما تعتبر السويد من أبرز النماذج التي تعتمد على الإدارة الانتخابية الحكومية، فمند القرن العشرين تولت السلطات الإقليمية والمحلية هذه المهمة من خلال إشراف وزارة الداخلية ، وقد تغير نظام إدارة الانتخابات في السويد بواسطة البرلمان في سنة 2001 حيت تأسست الإدارة الانتخابية المركزية المركزية الجديدة وبدأت أول تجربة لها سنة 2002 ومن تم فقد تحول النظام

[9] – نفس المرجع السابق ص22.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الانتخابي من نظام لمركزي إلى نظام لامركزي ليتحول بعد ذلك إلى إدارة مستقلة عمليا رغم أنه لايزال يقع ضمن تركيبة إحدى الوزارات الحكومية[10] .

ومن أهم مزايا هذه التجربة أنها عبارة عن مؤسسة لامركزية تنقسم إلى ثلاث مستويات منفصلة عن بعضها البعض (المركزي ،الإقليمي،المحلي) حيت يتماشى هذا الهيكل مع تركيبة مؤسسة الحكم في السويد بشكل عام، ويحدد ضمن قانون الانتخابات مهام كل سلطة انتخابية ، غير أن السلطة الانتخابية تبقى غير مستقلة تماما من الناحية التنظيمية عن السلطة التنفيذية ،فالتقارير يتم رفعها إلى وزارة العدل ويتم التشاور معها أحيانا ، غير أن سلطة الانتخابات المركزية لاتشرف على الإدارة الانتخابية الإقليمية أو المحلية أو إدارتها ، حيت تعتبر هذه الآخرة سلطة انتخابية قائمة بذاتها على المستويين الإقليمي والمحلي

وعموما يبقى من أهم مزايا هذا النموذج هو التكلفة المنخفضة لهذه الانتخابات باعتبار السلطة التنفيذية تتوفر على مجموعة من الوسائل التي تمكنها من أداء هذا الدور، كما أن الإدارة لها قوة فعالة في التأثير على الحكومة باعتبارها جهازا بيروقراطيا له من المعطيات والبيانات المتعلقة بالانتخابات وبيئتها ما يكفي ما أجل الاضطلاع بهذا الدور، ويزيد من مزايا هذا النموذج العداد الهائل من الموظفين دوي الخبرة والتجربة التي تتوفر عليهم الإدارة الحكومية التي تتمثل في غالب الأحيان في وزارة الداخلية ووزارة العدل، ولكن الممارسة كشفت في كثير من الأنظمة التي تستند على هذا النموذج أن هذه الانتخابات أقل مصداقية لذلك نجذ أن نسبة قليلة من الدوال من تعتمد على هذا النموذج نظرا للشبهات الكثيرة التي تطال هذا النموذج في الإدارة.

وتجدر الإشارة على أن هناك نماذج وأشكال أخرى من الإدارة الانتخابية تعتمدها بعض الأنظمة السياسية، ومن بين هذه الأنظمة نجد الإدارة الانتخابية الخارجية[11] أي عن طريق بعض المؤسسات والهيئات الدولية التي تتولى مهمة الإشراف على الانتخابات في جميع مناحيها. ونجد كذلك تجربة الإشراف القضائي على الإدارة الانتخابية ، فتعذر وجود حكومة مستقلة وقلة وجود شخصيات ذات كفاءة جيدة واستقلالية تامة أدى ببعض الأنظمة إلى تخويل القضاء دور الإشراف على الإدارة الانتخابية، وذلك لما تضمنه الدساتير الوطنية من

---

[10] – غراتشو، م. (د.ت.). **السويد: حكومية في الشكل، مستقلة في الجوهر: نظام لامركزي في الإدارة الانتخابية. في *أشكال الإدارة الانتخابية*** . المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص. 216.

[11] – من أهم التجارب التي عرفت هذا النموذج في الإدارة الانتخابية ، نجد جنوب إفريقيا سنة 1992 حينما استندت في الإشراف على انتخاباتها على مؤسسات دولية، وذلك قصد تجنب تأثيرات النظام السابق للميز العنصري، وهناك أيضا نموذج كمبوديا حينما تدخلت الأمم المتحدة لوضع قوانين الانتخابات وكذا مدونة السلوك لتقنين سلوك وممارسات الأحزاب السياسية، وقد أدت هذه العملية إلى قبول الكمبوديين بنتائج الانتخابات وكذا المجتمع الدولي

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

استقلالية القضاء ، ومن أهم النماذج التي اعتمدت على هذا الشكل نجد التجربة المصرية لسنة 1971[12] ، حيت تم الاقتراع تحت إشراف القضاء ولكن هذه التجربة لقيت مجموعة من الانتقادات[13]، وقد تعضيد هذه التجربة في الدستور المصري لسنة 2014 من خلال اعتماد إشراف قضائي كامل ودللك خلال مرحلة انتقالية قدرت بعشر سنوات[14].

2- مرتكزات ومبادئ الإدارة الانتخابية

لا يمكن الحكم على مدى فعالية الإدارة الانتخابية من خلال النموذج الذي يتم الاعتماد عليه هل هو مستقل أم مختلط أم حكومي ، حيت يمكن أن نجد نماذج حكومية للإدارة الانتخابية ولكن نجد هذا النموذج دو فعالية ، حيت يبقى أهم مؤشر هو طبيعة المبادئ التي يعتمد عليها أي من هذه النماذج ، ومن هذه المبادئ:

الحياد : يقصد به أن يتم التعامل مع كافة المشاركين في الانتخابات على أساس المساواة التامة دون أي تمييز أو تفضيل لقوى سياسية على قوى أخرى ، فالإدارة الانتخابية واجب أن تكون على نفس المسافات بين جميع المرشحين دون أدنى تتقترب من أحد ، رغم أنه على أرض الوقع يبقى هذا المبدأ صعب المنال، حيت أنه لو كانت القوانين التي تصدرها هذه الإدارة محايدة فتطبيقها وتنزيلها من خلال ممارسات وعن طريق موظفين أكيد ستكون لبعضهم انتماءات خاصة وعواطف من الصعب في جل التجارب تجنبها

الاستقلالية : يعني أن تكون تصرفات وأعمال الإدارة الانتخابية صادرة عنها وعن رغبتها دون أي خضوع وخنوع لأي هيئة كيفما كانت ، غير أن هذا المبدأ لايمكن الحديث عنه بشكل تام إلا في ظل نموذج الإدارة المستقلة تم بشكل جزئي لدى الإدارة المختلطة بينما يبقى هذا المبدأ شبه غائب لدن نموذج الإدارة الحكومية ، حيت تبقى هذه الآخرة رهينة لأوامر الحكومة متجسدة بالأساس في زارة الداخلية كما هو الشأن بالنسبة لتجربة المصرية والمغربية

---

[12] – محروق، أ .(2015). *الإشراف القضائي على الانتخابات النيابية بالجزائر* مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة

[13] – هناك اتجاهان في هذا الصدد، الأول يعتبر أن القضاء مهمته ودوره يبقى محصورا في الفصل في الطعون دلك أن رقابة القضاء على أعمال الإدارة تبقى لاحقة، وبالتالي لا يحق للقضاء الإشراف على الانتخابات ، بينما رأي ثاني يرى أن يكون للقضاء دورا محوريا في الإشراف على الانتخابات في جميع محطتها قصد تقليص تدخل الإدارة في العملية الانتخابية

[14] – المادة 210 من الدستور المصري الصادر سنة 2014 .

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الشفافية : من خلال اعتماد هذا المبدأ يجب على الإدارة الانتخابية ضرورة إعلام الجميع بتفاصيل الأنشطة التي تقوم بها بشكل منتظم ، كإصدارها لمذاكرات ونشرات وبلاغات تهم الأنشطة التي تقوم بها هذه اللجنة والقرارات التي تصدرها[15]

الكفاءة : لكي تكون الإدارة الانتخابية ذات فعالية يجب أن تكون لها أطر وموظفين تتوفر فيهم مجوعة من الشروط والمؤهلات لكي تمر العملية الانتخابية في أجواء عادية وللتقليل من الأخطاء التنظيمية[16]، فالخبرة والكفاءة تعطي انطباعا جيدا لدى باقي المتداخلين في هذه العملية وتساعد على تجويد الخدمات المقدمة في هذه العملية.

النزاهة : تفيد شمولية اختصاصات الإدارة الانتخابية لجميع الأطوار المتعلقة بهذه العملية من أجل التصدي للخروقات التي بإمكانها أن تنجم عن بعض الفاعلين في هذا الصدد[17]، ومن تم فالنزاهة تبقى ضرورية وأساسية في التعامل مع كل هذه المستجدات في هذا الإطار

3- وزارة الداخلية كجهاز مشرف على الإدارة الانتخابية بالمغرب

تندرج التجربة المغربية، من حيث بنيتها القانونية والمؤسساتية، ضمن نمط الإدارة الانتخابية الذي تضطلع فيه السلطة التنفيذية بدور محوري في تنظيم مختلف مراحل العملية الانتخابية، ولا سيما من خلال وزارة الداخلية والسلطات الإدارية الترابية التابعة لها، غير أن هذا الطابع الحكومي لا يعني انفراد السلطة التنفيذية بكافة الوظائف المرتبطة بالعملية الانتخابية، إذ أحاط المشرع بعض مراحلها بضمانات ذات طبيعة قضائية وتشاركية، كما أتاح للمجتمع المدني والهيئات الوطنية المختصة ممارسة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات[18]، ومن ثم، فإن النموذج المغربي لا يقوم على إنشاء هيئة انتخابية مستقلة تتولى مجمل وظائف إدارة الانتخابات، وإنما يجمع بين مركزية الدور الإداري للدولة وإدماج بعض آليات الرقابة والملاحظة والضبط القضائي.

---

[15] – باسك منار، المرجع نفسه، ص122

[16] – باسك منار، المرجع نفسه، ص125

[17] – أشكال الإدارة الانتخابية دليل المؤسسة الدولية لانتخابات والديمقراطية، ص 44

[18] – عيادي، م. (2016، 7 أكتوبر). المراقبة الانتخابية: آلية لتحسين الأداء والشفافية بالمغرب. *الجزيرة نت*، على الرابط التالي : https://shorturl.at/z58kW

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ويجد الحضور المحوري للسلطة الإدارية سنده في مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطر للعملية الانتخابية، ويأتي في مقدمتها القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية[19]، ويتأكد الدور المركزي للسلطة الإدارية بصورة أوضح في القوانين التنظيمية المتعلقة بالانتخابات، فالقانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب[20] يمنح السلطة الإدارية الترابية اختصاصات متعددة خلال مراحل العملية الانتخابية، من بينها إحداث مكاتب التصويت وتحديد مقارها وتعيين رؤسائها وأعضائها ونوابهم، فضلا عن أدوارها في نقل الوثائق الانتخابية والإشراف الإداري على مختلف مراحل سير الاقتراع.

ولا يعني هذا الحضور الواسع للسلطة التنفيذية غياب الآليات المستقلة للملاحظة والرقابة، فقد أقر المشرع، بموجب القانون رقم 30.11، نظاما للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات،[21] وأحدث لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تتولى دراسة طلبات الاعتماد والبت فيها، كما تحيل التقارير المنجزة في إطار الملاحظة إلى السلطات العمومية المعنية، وقد شاركت في هذا النظام جمعيات ومؤسسات وطنية ومنظمات دولية، بما يوفر آلية مستقلة لمتابعة العملية الانتخابية وتقييم مدى احترامها للمعايير القانونية والديمقراطية. غير أن هذه الآلية تظل آلية ملاحظة لا آلية إدارة انتخابية مستقلة، وهو تمييز مؤسسي ينبغي الحفاظ عليه عند توصيف النموذج المغربي.

ومن زاوية أخرى، تكتسب مسألة حياد الإدارة أهمية خاصة خلال الفترات التي تتزامن فيها الاستحقاقات الانتخابية مع انتقالات سياسية أو حكومية، غير أن الربط بين انتهاء الولاية التشريعية وبين دخول الحكومة تلقائيا في وضعية تصريف الأعمال يحتاج إلى قدر من التحفظ، فالوضع القانوني للحكومة المنتهية ولايتها وتصريفها للأمور الجارية تحكمه مقتضيات دستورية وقانونية محددة، ولا تنشأ هذه الوضعية بمجرد حلول موعد الانتخابات أو انتهاء الولاية البرلمانية. ولذلك، فإن الإشكال الأكثر دقة لا يتعلق فقط بوضعية تصريف الأعمال، وإنما بمدى قدرة الإدارة، بمختلف مستوياتها المركزية والترابية، على المحافظة على الحياد والمساواة في التعامل

---

[19] – القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 28 أكتوبر 2011، كما تم تغييره وتتميمه.

[20] – القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011)، كما تم تغييره وتتميمه

[21] – القانون رقم 30.11 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.44 بتاريخ 22 من شوال 1432 (21 سبتمبر 2011) .(2011) .*الجريدة الرسمية للمملكة المغربية*، العدد 5988.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

مع مختلف المترشحين والأحزاب، خصوصا عندما تكون الحكومة أو بعض مكوناتها السياسية طرفا في المنافسة الانتخابية، وهو ما يجد أساسه الدستوري الصريح في الفصل 11 من دستور 2011 الذي يلزم السلطات العمومية بالحياد التام تجاه المترشحين وعدم التمييز بينهم[22].

فمند أول انتخابات في المغرب تولت وزارة الداخلية المغربية مسؤولية إدارة الانتخابات بكل تفاصيلها الدقيقة، وطيلة هذه المرحلة كانت الأحزاب السياسية كلما سنحت لها الفرصة إلا ودعت إلى تخليص هذه العملية من قبضة هذه الوزارة والتي يتولى تسيير أمورها وزير يعين من طرف الملك ، مما جعل هذه الوزارة تدخل ضمن الوزارات السيادية ، ورغم أنه تم إنشاء مند انتخابات 1976 مجلس وطني للسهر على العمليات الانتخابية ، إلا أنه لم يتخذ صبغة تقريرية ، وقد تجددت هذه التجربة في سنة 1992 و1993 من خلال تأسيس لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات وكذا لجان إقليمية متفرعة [23]

لكن تبقى تجربة هذه اللجان بالإضافة إلى اللجنة التي تم تأسيسها سنة 1997 لم تخرج من دائرة المألوف، فقراراتها لا تكتسي أي طابع قضائي حاسم ولا أي طبع إداري ملزم وبالتالي بقيت في جلها لجان استشارية تهدف إلى تحقيق نوع من التوافق والإجماع حول الانتخابات في هذه المرحلة ، فجل القضايا ذات الأهمية التي طرحت في هذه اللجان تم الحسم فيها بترجيح كفة وزارة الداخلية وممثليها أومن خلال تحكيم ملكي عندما يستدعي الأمر، كما أن هذه اللجان لمتكن لها آليات إجرائية لإشرافي فعلي على الانتخابات كما هو الشأن بالنسبة لجنوب إفريقيا سنة 1993 ومجموعة من الدوال والتجارب الأخرى

ولم تكن تجربة هذه اللجان التي تم تأسيسها تتماشى مع متطلبات الأحزاب السياسية، حيت حزب الاستقلال كان يطالب بإحداث هيئة وطنية مستقلة للإشراف على الانتخابات تكون وظيفتها الأساسية ومهمتها تتجلى في الإشراف على الانتخابات بكيفية تامة من بداية وضع اللوائح الانتخابية إلى تسليم محاضر الانتخابات ، بينما شرعت منظمة العمل الوطني الديمقراطي الشعبي في مؤتمرها الوطني الثاني عشر سنة 1990 إلى تأسيس مجلس وطني من قضاة وشخصيات غير منحازة ، كما أن أحزاب الكتلة الديمقراطية التي تأسست سنة 1992

---

[22] – دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الجريدة الرسمية، العدد 5964مكرر، 30 يوليوز 2011.

[23] – حرمة، ل. (د.ت.) .*هيئات تنظيم ومراقبة الانتخابات في الدول المغاربية: تونس، الجزائر، المغرب: دراسة مقارنة* أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، ص. 86–89.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

طالبت في مذكرتها الإصلاحية بضرورة تأسيس مؤسسة دستورية يعهد إليها بالإشراف على الانتخابات وطالبت بنفس الأمر في مذكرة صدرتها سنة 1996[24].

غير أنه يبقى التساؤل المطروح في هذا الصدد هو لماذا تخلت هذه الأحزاب السياسية عن مطلب تأسيس لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات خاصة بعد مشاركة أحزاب الكتلة في حكومة ما سمي بالتناوب التوافقي ؟ رغم أنه كانت الظرفية سانحة في ظل المتغيرات التي عرفها المغرب في هذه المرحلة، خاصة الضغوطات الدولية في اتجاه الديمقراطية ، وكذلك الدور الذي أصبحت هذه الأحزاب تلعبه في ظل لعبة الصراع على السلطة من خلال سعي القصر إلى إدماج هذه الأحزاب ، وبالتالي لم تكن هذه الأخرة قادرة أم بالأحرى راغبة في مأسسة جل تجليات العملية الانتخابية خاصة قبل الانتخابات التشريعية لسنة 2002 ، بعد أن أصبحت هذه الأحزاب وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي والاستقلال تمتلك جزء من السلطة مما يخول لها إعادة دمقراطة الانتخابات وتأسيس لجنة مستقلة يتم التفاوض حولها من طرف الأحزاب السياسية ، ومن تم ستصبح معه وزارة الداخلية بعيدة كل البعد عن إدارة الانتخابات كما هو الحال في العديد من الأنظمة السياسية خاصة التي تهدف إلى تجاوز مخلفات ورواسب النظام القديم ، أو على الأقل أن تدير هذه الآخرة العمليات التنظيمية نظرا لتوفرها على تجربة مهمة في هذا الصدد وكذلك وسائل مادية وبشرية يمكن أن تقلص من تكلفة الانتخابات على أن تقوم اللجنة المستقلة بالتسيير السياسي لهذه الإدارة الانتخابية ، وآنذاك ستكون وزارة الداخلة وأجهزتها تابعة لهذه اللجنة ، وبالتالي فالإدارة الانتخابية ستكون مختلطة ، الشيء الذي بإمكانه أن يضمن مرور الانتخابات في جو من الديمقراطية

وقد تجلى تأثير عدم مأسسة وتقنين الإدارة الانتخابية في هذه المرحلة والحد من دور الهيمنة لوزارة الداخلية في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 من خلال النتائج التي تم الحصول عليها، والتي بوأت الوافد الجديد على الساحة السياسية والانتخابية المرتبة الأولى، فقد أثارت هذه الحصيلة مجموعة من الانتقادات، والجدير بالذكر أنه في بعض الانتخابات تم فيها الاستعانة بلجنة المركزية لتتبع الانتخابات التي تم تأسيسها بمناسبة انعقاد المجلس الوزاري بتاريخ 14 أكتوبر 2014 والذي طلب فيه الملك وزير العدل والحريات بإنشاء هذه اللجنة والتي تضم في كل عمالة وإقليم الوالي أو العامل أو الوكيل العام للملك وأيضا لجان جهوية عهد إليها بمواكبة

[24] –حامي الدين، ع. (2011، 31 يوليوز). أين اختفت اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات؟ *هسبريس*.، على الرابط التالي: https://shorturl.at/O9SiQ

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أشغال اللجنة الإقليمية على صعيد كل جهة من جهات المملكة ، وقد تم تحديد الهدف من إنشاء هذه اللجان في اتخاذ التدابير العملية الكفيلة بصيانة واحترام نزاهة العمليات الانتخابية ، مند البدء في التسجيل في اللوائح الانتخابية إلى غاية الإعلان عن النتائج [25]

وتبقى المفارقة القائمة في ظل تأسيس هذه اللجنة المركزية لتتبع الانتخابات أن رئاستها تعود إلى كل من وزير الداخلية ووزير العدل والحريات، كما أنه قد سبق لوزير العدل والحريات مصطفى الرميد أن صرح أنه لوزير الداخلية الإشراف المباشر على الانتخابات وذلك بقوة القانون ، أما وزير العدل فعلى حد تعبير هذا الأخير ليست له أية علاقة بالانتخابات سوى من ناحية مسؤولية على النيابة العامة ،كما أضاف أن هذه اللجان لا تتعدى أدورها التشاور والتنسيق ، كما أن هذه اللجان طالتها مجموعة من الانتقادات من طرف بعض الأحزاب السياسية باعتبارها تفتقر لسند دستوري وقانوني مما جعلها تقاطع أعمالها ، مما أصبح معه الحديث عن لجنة حكومية لتتبع الانتخابات وليس لجنة مركزية ، خاصة أن تشكيلة هذه اللجان على الصعيد الإقليمي تتشكل من أجهزة الداخلية خاصة العامل أو الوالي ، بالإضافة إلى الوكيل العام للملك أو وكيل الملك ، وقد عقدت هذه اللجنة الحكومية بعد أن استأنفت عملها لقاءين مع الأحزاب السياسية والتي ناقشت معها الاستعدادات الخاصة بالانتخابات.

خاتمة

تكشف دراسة الإدارة الانتخابية بالمغرب عن مفارقة مؤسساتية قوامها التوفيق بين مقتضيات الضبط الانتخابي ومتطلبات الحكامة الديمقراطية، فإذا كان انتظام العملية الانتخابية يقتضي وجود إدارة تتمتع بالقدرة على التخطيط والتنسيق والتنفيذ وفرض احترام القواعد المنظمة للاقتراع، فإن القيمة الديمقراطية لهذا الضبط تظل مرتبطة بمدى خضوعه لمبادئ الحياد والشفافية والمساواة والمساءلة، ومن ثم، لا تنحصر وظيفة الإدارة الانتخابية في ضمان السير التقني والتنظيمي للانتخابات، بل تتجاوز ذلك إلى توفير الشروط المؤسساتية التي تكفل نزاهة المنافسة السياسية وتعزز ثقة الفاعلين والناخبين في مخرجات العملية الانتخابية. وفي الحالة المغربية، تزداد أهمية هذا التوازن بالنظر إلى استمرار الحضور المركزي للسلطة التنفيذية في تدبير الانتخابات،

[25] – أخراز، ح .(2018) .محددات *إفراز النخب البرلمانية بالمغرب على ضوء الانتخابات التشريعية لسنة 2016: نموذجا دائرة أكادير إداوتنان* ، رسالة ماستر في القانون الدستوري وعلم السياسة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر، أكادير، ص. 49.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الأمر الذي يجعل تعزيز ضمانات الحكامة الديمقراطية ضرورة موازية لفعالية الضبط الإداري، حتى لا تتحول مركزية التدبير إلى تركز في النفوذ، وحتى يظل الضبط الانتخابي خادمًا للشرعية الديمقراطية لا بديلا عنه

وبذلك، فإن تطوير الإدارة الانتخابية المغربية يظل رهينا بالانتقال من حكامة تقوم أساسا على ضبط العملية الانتخابية إلى حكامة تجعل من الضبط وسيلة لخدمة نزاهة المنافسة السياسية وتعزيز الثقة في الانتخابات .ويقتضي ذلك ليس بالضرورة استنساخ نموذج الهيئة الانتخابية المستقلة، وإنما تعزيز الاستقلالية الوظيفية، وتوسيع الشفافية، وتقوية آليات المراقبة والمساءلة، وضمان حياد الإدارة في مختلف مراحل العملية الانتخابية، فكلما نجحت الإدارة الانتخابية في التوفيق بين مقتضيات الفعالية الإدارية وضمانات الحياد والمساءلة، أصبحت الحكامة الانتخابية أكثر قدرة على إنتاج الثقة والشرعية، وتحولت الانتخابات من مجرد عملية إدارية منظمة إلى ممارسة مؤسساتية تعكس جوهر الديمقراطية التمثيلية.

المراجع

- باسك منار، م. (2017). إدارة الانتخابات بالمغرب: محاولة للتقييم على ضوء تجارب دولية. في المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية لـ7 أكتوبر 2016. المركز المغربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات.
- بيتيدار، ف.، وجاها، ج. (د.ت.). الهند: تجسيد استقلالية الإدارة الانتخابية. في أشكال الإدارة الانتخابية. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.
- قروي، ب. (2011). السياسية الانتخابية بالمغرب: دراسة في الأنساق والوظائف [أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس، الرباط].
- حرمة، ل. (د.ت.). هيئات تنظيم ومراقبة الانتخابات في الدول المغاربية: تونس، الجزائر، المغرب: دراسة مقارنة [أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة].
- أخراز، ح. (2018). محددات إفراز النخب البرلمانية بالمغرب على ضوء الانتخابات التشريعية لسنة 2016: نموذجا دائرة أكادير إداوتنان [رسالة ماستر في القانون الدستوري وعلم السياسة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر، أكادير]، ص. 49.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- محروق، أ. (2015). الإشراف القضائي على الانتخابات النيابية بالجزائر [مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة].
- هيرناندو، ب. (د.ت.). إسبانيا: نموذج الإدارة المختلطة يترسخ بنجاح. في أشكال الإدارة الانتخابية. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.
- حامي الدين، ع. (31 يوليوز 2011). أين اختفت اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات؟ *هسبريس*، على الرابط التالي : https://shorturl.at/O9SiQ
- لزرق، ر. (24 مارس2021). الإدارة الانتخابية والإشراف على الانتخابات *لكم.(Lakome)* ، على الرابط التالي : https://shorturl.at/KTv8q
- عيادي، م. (7 أكتوبر 2016)المراقبة الانتخابية: آلية لتحسين الأداء والشفافية بالمغرب *.الجزيرة نت*. على الرابط التالي : https://shorturl.at/z58kW
- القانون رقم 30.11 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.44 بتاريخ 22 من شوال 1432 (21 سبتمبر 2011)، الجريدة الرسمية، العدد 5988، 6 أكتوبر 2011.
- دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الجريدة الرسمية، العدد 5964مكرر، 30 يوليوز 2011.
- القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.171 بتاريخ 28 أكتوبر 2011، كما تم تغييره وتتميمه.
- القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب. (2011). الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011)، كما تم تغييره وتتميمه.
- ACE Electoral Knowledge Network. (n.d.). *Electoral management*. ACE Project

تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في ظل الممارسة الدستورية

The Evolution of Government Political Accountability in the Context of Constitutional Practice

د. أنوار التازي Dr. Anouar Tazi

باحث في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني–الدار البيضاء، المغرب

Anouartazi88@gmail.com

ملخص

يتناول هذا البحث تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في ظل الممارسة الدستورية المغربية، باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لضمان خضوع السلطة التنفيذية للرقابة والمساءلة داخل النظام السياسي.

يركز البحث على تتبع المسار التاريخي والمفهومي للمسؤولية السياسية للحكومة، من خلال رصد انتقالها من منطق يقوم أساسا على التبعية السياسية إلى تصور أكثر ارتباطا بمبادئ المسؤولية والمساءلة والرقابة البرلمانية. كما يتوقف عند التحولات التي حملها دستور 2011، خاصة فيما يتعلق بتعزيز مكانة رئيس الحكومة، وتوسيع مجالات الرقابة البرلمانية، وإقرار مجموعة من الآليات التي تسمح بترتيب المسؤولية السياسية للحكومة، سواء من خلال ملتمس الرقابة أو التصويت على الثقة أو مختلف أشكال المساءلة البرلمانية. كما يسعى البحث إلى تحليل تجليات هذه المسؤولية في الممارسة الدستورية، والوقوف على مدى قدرة الآليات الدستورية القائمة على تحقيق رقابة سياسية فعلية على العمل الحكومي.

يخلص البحث إلى أن المسؤولية السياسية للحكومة في المغرب شهدت تطورا مهما، غير أن تفعيلها يظل مرتبطا بمدى الانتقال من الإقرار الدستوري للمسؤولية إلى ممارستها بصورة فعلية وفعالة، بما يعزز الحكامة الديمقراطية ومبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية السياسية، الحكومة، الممارسة الدستورية، الرقابة البرلمانية، المساءلة السياسية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Abstract

This study examines the evolution of the concept of government political accountability within the framework of Moroccan constitutional practice, considering it one of the fundamental mechanisms for ensuring that the executive authority remains subject to oversight and accountability within the political system.

The study focuses on tracing the historical and conceptual development of government political accountability by examining its gradual shift from a model primarily based on political subordination towards a broader conception grounded in the principles of responsibility, accountability, and parliamentary oversight. It also addresses the transformations introduced by the 2011 Constitution, particularly with regard to strengthening the position of the Head of Government, expanding the scope of parliamentary oversight, and establishing a set of mechanisms through which the political responsibility of the government may be engaged, notably through motions of censure, votes of confidence, and various forms of parliamentary scrutiny.

Furthermore, the study seeks to analyze the manifestations of government political accountability in constitutional practice and to assess the extent to which the existing constitutional mechanisms are capable of ensuring effective political oversight of governmental action.

The study concludes that government political accountability in Morocco has undergone significant development. However, its effective implementation remains contingent upon moving beyond the constitutional recognition of accountability towards its effective and practical exercise, in a manner that strengthens democratic governance and consolidates the principle of linking responsibility to accountability.

Keywords: Political accountability; Government; Constitutional practice; Parliamentary oversight; Political accountability.

مقدمة

تعد المسؤولية السياسية للحكومة من المفاهيم المركزية في الفكر الدستوري الحديث، لارتباطها بطبيعة ممارسة السلطة التنفيذية وبمبدأ خضوعها للرقابة والمساءلة داخل النظام السياسي. فالحكومة، باعتبارها إحدى المؤسسات الأساسية لتدبير الشأن العام وتنفيذ السياسات العمومية، لا تمارس اختصاصاتها في إطار من الاستقلال المطلق، وإنما تعمل ضمن منظومة دستورية ومؤسساتية تفرض عليها الالتزام بالقواعد المنظمة للسلطة، وتفتح المجال لمساءلتها عن اختياراتها وقراراتها ونتائج السياسات التي تتولى تنفيذها. ومن ثم، أصبحت المسؤولية السياسية إحدى الآليات التي يتم من خلالها تحقيق التوازن بين مقتضيات الفعالية الحكومية ومتطلبات الرقابة الديمقراطية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ارتبط تطور هذا المفهوم تاريخيا بتطور النظام البرلماني وانتقال العلاقة بين السلط من منطق يقوم على الخضوع والتبعية إلى منطق دستوري يقوم على التوازن والتعاون والرقابة المتبادلة. ولم تعد المسؤولية السياسية تقتصر على مجرد مساءلة الحكومة، وإنما أصبحت إطارا مؤسساتيا يسمح بتقييم أدائها، ومساءلتها عن توجهاتها العامة، وربط استمرارها في ممارسة السلطة بمدى قدرتها على الحفاظ على الثقة السياسية داخل المؤسسات الدستورية. وفي هذا السياق، يشكل البرلمان أحد أهم الفضاءات التي تتجسد فيها هذه المسؤولية، من خلال مختلف وسائل الرقابة والمساءلة السياسية.

وفي السياق المغربي، اكتسب مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة خصوصية مرتبطة بمسار التطور الدستوري والسياسي للمملكة، حيث انتقل تدريجيا من مرحلة كانت فيها الحكومة تتحرك ضمن توازنات مؤسساتية وسياسية يغلب عليها الطابع المركزي، إلى مرحلة أصبح فيها موقع الحكومة ومسؤوليتها أكثر حضورا ضمن البناء الدستوري. وقد بلغ هذا المسار محطة بارزة مع دستور 2011، الذي أعاد صياغة عدد من العلاقات المؤسساتية، وعزز مكانة الحكومة والبرلمان، ووسع من مجالات الرقابة على العمل الحكومي، بما جعل المسؤولية السياسية للحكومة أكثر ارتباطا بالممارسة المؤسساتية وبمقتضيات المساءلة.

غير أن تطور المسؤولية السياسية لا يمكن اختزاله في التحول الذي عرفه النص الدستوري، ذلك أن فعالية أي نظام للمسؤولية تظل مرتبطة بكيفية تنزيله في الممارسة السياسية والمؤسساتية. فالعلاقة بين الحكومة والبرلمان، وطبيعة الأغلبية والمعارضة، ومستوى تفعيل آليات الرقابة، كلها عناصر تؤثر في مدى حضور المسؤولية السياسية باعتبارها ممارسة فعلية، وليس فقط قاعدة دستورية. ومن هنا، يبرز تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في المغرب باعتباره مسارا متدرجا تتفاعل فيه التحولات الدستورية مع الممارسة السياسية والمؤسساتية، بما يكشف عن طبيعة التحول الذي عرفته مسؤولية الحكومة وموقعها داخل النظام الدستوري المغربي[1].

[1] عبد الحكيم، البوشعيبي. (2024). المؤسسة الملكية وصناعة القرار السياسي بالمغرب. عدد 8. مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية. ص 355.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أهمية الموضوع

تنبع أهمية دراسة المسؤولية السياسية للحكومة من كونها تشكل إحدى الآليات الأساسية التي يقوم عليها النظام البرلماني، باعتبارها وسيلة دستورية لضمان خضوع السلطة التنفيذية للمساءلة والرقابة، وربط ممارسة الاختصاصات الحكومية بمبدأ المسؤولية أمام المؤسسة التشريعية.

وتتزايد أهمية الموضوع في ضوء التحولات التي عرفتها الممارسة الدستورية، والتي لم تعد تنظر إلى المسؤولية السياسية باعتبارها مجرد إمكانية لإسقاط الحكومة من خلال ملتمس الرقابة أو رفض منح الثقة، وإنما أصبحت مرتبطة بمنظومة أوسع تشمل المساءلة البرلمانية، والرقابة على السياسات العمومية، وتقييم الأداء الحكومي، والالتزام بالبرنامج الحكومي، ومدى احترام مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما تكتسي الدراسة أهمية خاصة في الحالة المغربية، بالنظر إلى التطور الذي عرفه التنظيم الدستوري للعلاقة بين الحكومة والبرلمان، ولا سيما في ظل دستور 2011، الذي عزز مكانة البرلمان في مجال مراقبة العمل الحكومي، ووسع من آليات مساءلة الحكومة، مع استمرار خصوصية التوازنات التي تحكم النظام السياسي والدستوري المغربي.

أهداف الموضوع

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

-تحديد الإطار المفاهيمي والدستوري للمسؤولية السياسية للحكومة

-رصد تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة من خلال التحولات التي عرفتها النصوص والممارسات الدستورية.

-تحليل الآليات الدستورية لممارسة المسؤولية السياسية للحكومة، خاصة تلك المرتبطة بالرقابة البرلمانية.

-تقييم فعالية الممارسة الدستورية في تفعيل المسؤولية السياسية للحكومة وتحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

-الكشف عن القيود والإكراهات العملية التي قد تحد من فعالية المسؤولية السياسية للحكومة.

-إبراز مدى مساهمة تطور المسؤولية السياسية في تعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وترسيخ الحكامة الديمقراطية.

الإشكالية

إلى أي حد أسهم تطور الممارسة الدستورية في إعادة تشكيل مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة وتعزيز فعاليتها كآلية للرقابة والمساءلة الديمقراطية؟

التساؤلات الفرعية

-ما المقصود بالمسؤولية السياسية للحكومة وما خصائصها المميزة؟

-كيف تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة تاريخيا ودستوريا؟

-ما طبيعة العلاقة بين المسؤولية السياسية ومبدأ الفصل والتوازن بين السلط؟

-ما أهم الآليات الدستورية التي تترجم المسؤولية السياسية للحكومة؟

-ما حدود فعالية الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي؟

-كيف أثرت الممارسة الدستورية المغربية في مضمون المسؤولية السياسية للحكومة؟

-هل أدى دستور 2011 إلى تعزيز فعالية المسؤولية السياسية للحكومة؟

-ما حدود الانتقال من المسؤولية السياسية بمفهومها التقليدي إلى المساءلة السياسية المستمرة؟

الفرضية

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها: كلما تطورت الممارسة الدستورية واتسعت آليات الرقابة والمساءلة البرلمانية، انتقل مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة من نموذج تقليدي يقوم أساسا على إمكانية إسقاط الحكومة إلى مفهوم أكثر اتساعا يقوم على المساءلة المستمرة، وتقييم الأداء الحكومي، وربط ممارسة السلطة بالمسؤولية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

والمحاسبة، غير أن فعالية هذا التطور تظل مرتبطة بطبيعة التوازنات السياسية والمؤسساتية التي تحكم العلاقة بين الحكومة والبرلمان.

الدراسات السابقة

1- دراسة عبد العزيز الهلالي. (2025). المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية في المغرب: بين الوثيقة الدستورية لسنة 2011 والممارسة السياسية. وتكتسي هذه الدراسة أهمية مباشرة، لأنها لا تكتفي بتحليل المقتضيات الدستورية، وإنما تربط بين النص الدستوري والممارسة السياسية، وتناقش تطور توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية منذ الإصلاحات الدستورية وصولا إلى دستور 2011.

2- دراسة عزيزة الغداني. (2019). المسؤولية السياسية في المغرب: دراسة مقارنة مع بعض الأنظمة السياسية الديمقراطية، وتناولت الدراسة الإطار القانوني للمسؤولية السياسية للحكومة، سواء من خلال المبادرة البرلمانية أو المبادرة الحكومية، كما ناقشت محدودية آليات تحريك المسؤولية السياسية في المغرب والعوامل المؤثرة في فعاليتها.

3- دراسة حليمة المبخوت. (2002). المسؤولية السياسية للحكومة المغربية أمام البرلمان في النظام الدستوري المغربي، وتعد من الدراسات المبكرة التي تناولت المسؤولية السياسية للحكومة في التجربة الدستورية المغربية، وركزت على طبيعة مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وآليات ترتيب هذه المسؤولية.

القيمة المضافة للدراسة: تسعى الدراسة المقترحة إلى تجاوز الاقتصار على دراسة المسؤولية السياسية باعتبارها آلية لإسقاط الحكومة، من خلال مقاربة تطورها باعتبارها مفهوما دستوريا متغيرا انتقل تدريجيا نحو مفهوم أوسع للمساءلة السياسية، مع التركيز على العلاقة بين التطور الدستوري والممارسة الفعلية.

المنهج المتبع

تقتضي طبيعة الموضوع اعتماد مقاربة متعددة المناهج وذلك على النحو الآتي:

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1- المنهج التاريخي: لرصد التطور الذي عرفه مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة عبر المراحل الدستورية المختلفة، والوقوف على التحولات التي طرأت على طبيعتها وآلياتها.

2- المنهج الوصفي: لوصف الإطار الدستوري والقانوني المنظم للمسؤولية السياسية للحكومة، وتحديد أهم آليات الرقابة والمساءلة الحكومية.

3- المنهج التحليلي: لتحليل المقتضيات الدستورية المنظمة للعلاقة بين الحكومة والبرلمان، ودراسة مدى انسجامها مع الممارسة المؤسساتية والسياسية.

كما سيتم توظيف المقاربة القانونية-السياسية باعتبارها الأنسب للموضوع، لأنها تسمح بدراسة المسؤولية السياسية ليس فقط باعتبارها مؤسسة دستورية، وإنما باعتبارها ممارسة تتأثر كذلك بطبيعة النظام السياسي والتوازنات الحزبية والمؤسساتية.

وستتم معالجة هذا الموضوع من خلال مبحثين أساسيين، يخصص المبحث الأول لدراسة تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في البناء الدستوري، وذلك من خلال التطرق في المطلب الأول إلى الأسس الدستورية للمسؤولية السياسية للحكومة، بينما يتناول المطلب الثاني التحولات التي عرفها مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة. أما المبحث الثاني، فيركز على تجليات المسؤولية السياسية للحكومة في الممارسة الدستورية، من خلال دراسة آليات تفعيل المسؤولية السياسية للحكومة في المطلب الأول، ثم الوقوف في المطلب الثاني على حدود فعالية المسؤولية السياسية للحكومة ورهانات تطويرها.

المبحث الأول: تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في البناء الدستوري

تعد مسألة تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من القضايا المركزية في الفكر الدستوري، وقد ارتبط تأصيلها النظري بمبدأ فصل السلط الذي بلوره المفكر الفرنسي شارل دو مونتسكيو في القرن الثامن عشر. وإذا كان هذا المبدأ يقوم في النظام الرئاسي، على قدر أكبر من الفصل والاستقلال بين السلطتين، فإنه يتخذ في النظام البرلماني طابعا أكثر مرونة، قوامه التعاون والتوازن والتأثير المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولا سيما في مجال الرقابة على العمل الحكومي. وفي هذا الإطار، عملت الدساتير على إقرار مجموعة من الآليات التي تمكن البرلمان من ممارسة الرقابة على الحكومة، بما يضمن خضوع السلطة التنفيذية للمساءلة

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

السياسية والمؤسساتية. وفي المقابل، منحت السلطة التنفيذية، وفقا للتوازنات الدستورية المعتمدة، بعض الوسائل للتأثير في عمل المؤسسة التشريعية، وفي مقدمتها حل مجلس النواب، باعتباره إحدى الآليات التي تجسد التوازن المتبادل بين السلطتين.

تتعدد آليات الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي، إذ يمكن التمييز بين آليات رقابية لا يترتب عنها، من حيث الأصل، إثارة المسؤولية السياسية للحكومة، كأنواع الأسئلة البرلمانية، ولجان تقصي الحقائق، وبعض صور المساءلة البرلمانية، وبين آليات رقابية يترتب على تفعيلها إمكانية ترتيب المسؤولية السياسية للحكومة، باعتبارها أكثر تأثيرا في العلاقة بين البرلمان والحكومة، لكونها قد تفضي إلى سحب الثقة من الحكومة أو إنهاء مسؤوليتها السياسية.

تفهم المسؤولية السياسية للحكومة، في هذا السياق، باعتبارها آلية دستورية لمساءلة الحكومة عن سياساتها وأعمالها أمام البرلمان، يمكن أن يترتب عليها، وفقا للشروط والإجراءات المحددة دستوريا، إنهاء المسؤولية السياسية للحكومة وسحب الثقة منها. ومن ثم، فإن المسؤولية السياسية تشكل إحدى أهم الأدوات التي يقوم عليها مبدأ الرقابة البرلمانية، وتساهم في تكريس التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وفي هذا السياق، جاء دستور 2011 بمجموعة من المقتضيات التي عززت آليات رقابة البرلمان على العمل الحكومي، سواء من خلال الوسائل الرقابية المختلفة أو من خلال الآليات التي يمكن أن تترتب عنها المسؤولية السياسية للحكومة. وفي المقابل، حافظ الدستور على بعض الآليات المخولة للسلطة التنفيذية في مواجهة المؤسسة التشريعية، ومن أبرزها إمكانية حل مجلس النواب وفق الشروط والإجراءات الدستورية المحددة، بما يعكس سعي المشرع الدستوري إلى إرساء توازن مؤسساتي بين السلطتين، قائم على التعاون والرقابة والتأثير المتبادل، دون إلغاء استقلال كل سلطة في ممارسة اختصاصاتها[2].

المطلب الأول: الأسس الدستورية للمسؤولية السياسية للحكومة

تشكل المسؤولية السياسية للحكومة أحد المرتكزات الأساسية للنظام البرلماني المعاصر، باعتبارها الآلية التي تربط ممارسة السلطة التنفيذية بمبدأ المساءلة أمام المؤسسات الدستورية، ولا سيما المؤسسة التشريعية. فقيام

[2] الخضراوي، لشكاكي. (2025). المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان بين النص والممارسة بالمغرب على ضوء دستور 2011. عدد 28. مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية. منشورات المركز الديمقراطي العربي. برلين. ص. 16.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الحكومة بممارسة اختصاصاتها لا ينفصل عن خضوعها لجملة من آليات الرقابة السياسية التي تختلف من حيث طبيعتها وآثارها، بحسب الجهة التي تمارسها وبحسب النتائج المترتبة عنها. وقد كرس دستور المملكة المغربية لسنة 2011 هذا التوجه من خلال إقرار مبدأ «ربط المسؤولية بالمحاسبة» ضمن المبادئ المؤطرة للنظام الدستوري، حيث نص الفصل الأول أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة[3].

ولا يمكن فهم المسؤولية السياسية للحكومة في التجربة المغربية بمعزل عن طبيعة العلاقة الدستورية القائمة بين المؤسسة الملكية والحكومة والبرلمان، إذ إن المسؤولية السياسية تتخذ صورا متعددة، تتداخل فيها آليات التعيين وإنهاء المهام مع آليات الثقة والرقابة البرلمانية. ومن ثم، يمكن الوقوف على أهم الأسس الدستورية للمسؤولية السياسية للحكومة من خلال المسؤولية في إطار العلاقة مع المؤسسة الملكية، والمسؤولية الناشئة عن الثقة البرلمانية، فضلا عن الآليات التي يمكن أن تؤدي إلى ترتيب الجزاء السياسي على الحكومة[4].

أولا: المسؤولية السياسية للحكومة في إطار العلاقة مع المؤسسة الملكية

على الرغم من أن دستور 2011 عزز موقع رئيس الحكومة داخل السلطة التنفيذية، ووسع من نطاق الاختصاصات الحكومية، فإن الحكومة تظل مندمجة ضمن البناء الدستوري العام الذي تتصدره المؤسسة الملكية. ويظهر ذلك من خلال مقتضيات الفصل 47 الذي ينظم تعيين رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة وإنهاء مهامهم. فبموجب هذا الفصل، يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، كما يعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها. ويعكس هذا التنظيم تداخل عنصرين في تشكيل السلطة التنفيذية وهما: الإرادة الانتخابية المعبر عنها من خلال نتائج انتخابات مجلس النواب، والاختصاص الدستوري للملك في مجال التعيين.

كما يمتد هذا الحضور الدستوري للمؤسسة الملكية إلى مجال إنهاء المهام، إذ يتيح الفصل ذاته للملك، بمبادرة منه وبعد استشارة رئيس الحكومة، إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة، كما يمكنه إعفاء أعضاء الحكومة

[3] الفصل الأول من دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-11-91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011). الجريدة الرسمية. عدد 5964 مكرر.

[4] السوسي، محمد. (2020). التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل دستور 2011. عدد 152. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. ص. ص. 105-128.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

بمبادرة من رئيس الحكومة. فضلا عن ذلك، يخول لرئيس الحكومة تقديم استقالة حكومته، سواء بصورة فردية أو جماعية، إلى الملك[5]. وبذلك، فإن المسؤولية السياسية للحكومة في هذا المستوى لا تأخذ بالضرورة صورة المسؤولية البرلمانية المباشرة، وإنما تتجسد ضمن العلاقة الدستورية التي تربط الحكومة برئيس الدولة، بما يعكس خصوصية النموذج المغربي في توزيع الاختصاصات داخل السلطة التنفيذية، ويؤكد أن المسؤولية الحكومية لا تختزل في علاقتها بالبرلمان وحده.

ثانيا: الثقة البرلمانية كأساس للمسؤولية السياسية للحكومة

تشكل الثقة البرلمانية الأساس المباشر للمسؤولية السياسية للحكومة أمام المؤسسة التشريعية، إذ جعل دستور 2011 ممارسة الحكومة لاختصاصاتها مرتبطة بحصولها على ثقة مجلس النواب. ويبرز ذلك بوضوح من خلال الفصل 88 الذي ينص على أن الحكومة تعتبر منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، لصالح البرنامج الحكومي.

وتتجسد هذه المسؤولية في مرحلة التنصيب من خلال تقديم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين للبرنامج الذي يعتزم تطبيقه، بما يجعل الثقة البرلمانية نقطة الانطلاق لممارسة الحكومة لاختصاصاتها التنفيذية بصورة كاملة. ولا تكتسي هذه الثقة طابعا إجرائيا محضا، وإنما تعكس رابطة سياسية ومؤسساتية بين الحكومة والأغلبية البرلمانية، باعتبار أن استمرار الحكومة في ممارسة مهامها يرتبط بدرجة معينة بقدرتها على المحافظة على هذه الثقة.

ويؤسس هذا المقتضى لتحول مهم في مفهوم المسؤولية السياسية، إذ لم تعد هذه الأخيرة مرتبطة فقط بإمكانية إسقاط الحكومة بعد ممارسة مهامها، وإنما تبدأ منذ لحظة تنصيبها، من خلال إخضاع برنامجها الحكومي لتقييم وتصويت المؤسسة التشريعية. ومن ثم، يمكن اعتبار المسؤولية السياسية في هذه المرحلة مسؤولية تأسيسية أو ابتدائية، تسبق مباشرة الحكومة لاختصاصاتها الكاملة[6].

[5] طارق، حامي الدين. (2011). دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية : قراءات متقاطعة. ط 1. منشورات سلسلة الحوار العمومي. الرباط. ص. 123.

[6] أحمد بوز. (2012). رئيس الحكومة في الهندسة الدستورية الجديدة. عدد 3. المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية. مركز الأبحاث والدراسات للعلوم الاجتماعية. الرباط. ص. 23.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ثالثا: المسؤولية السياسية للحكومة من خلال آليات الرقابة البرلمانية

إذا كانت الثقة البرلمانية تمثل الأساس الذي تقوم عليه العلاقة السياسية بين الحكومة ومجلس النواب، فإن استمرار هذه العلاقة يظل رهينا بمجموعة من الآليات الرقابية التي تمكن البرلمان من مساءلة الحكومة عن أعمالها وسياساتها. وقد أقر دستور 2011 وسائل متعددة للرقابة البرلمانية، تتفاوت في طبيعتها وآثارها. ونص الفصل 100 على إمكانية توجيه الأسئلة إلى الحكومة، مع تخصيص جلسة كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة عليها. كما نص الفصل 101 على أن يعقد البرلمان جلسة سنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، وهو مقتضى يعكس تطورا مهما في مفهوم المسؤولية السياسية، إذ أصبحت الرقابة لا تقتصر على مساءلة الحكومة بشأن القرارات والإجراءات، وإنما امتدت إلى تقييم السياسات العمومية ونتائجها ومدى فعاليتها.

وبذلك يمكن التمييز بين آليات رقابية ذات طبيعة استفسارية وتقييمية، لا تؤدي بذاتها إلى إسقاط الحكومة، وبين آليات أكثر قوة يمكن أن تترتب عنها آثار مباشرة على استمرارها السياسي. وهذا التدرج يعكس تطور مفهوم المسؤولية السياسية من مجرد المسؤولية الإسقاطية إلى مفهوم أوسع يقوم على المتابعة والمساءلة والتقييم المستمر للأداء الحكومي[7].

رابعا: الآليات الدستورية لترتيب المسؤولية السياسية للحكومة

تتجلى المسؤولية السياسية للحكومة بأقوى صورها عندما تنتقل الرقابة البرلمانية من مجرد المساءلة إلى إمكانية ترتيب جزاء سياسي على الحكومة. وفي هذا السياق، أقر دستور 2011 آليتين أساسيتين تتمثلان في ملتمس الرقابة وطلب الثقة. فقد منح الفصل 105 لمجلس النواب إمكانية المعارضة في استمرار الحكومة في ممارسة مهامها، من خلال ملتمس الرقابة الذي لا يمكن تقديمه إلا من قبل خمس أعضاء المجلس على الأقل، ولا تجري مناقشته والتصويت عليه إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداعه. ولا تتم الموافقة على الملتمس إلا بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب، وفي حالة التصويت عليه، تقدم الحكومة استقالتها الجماعية إلى الملك.

[7] أحمد أهل السعيد. (2025). العمل الرقابي للبرلمان بالمغرب. عدد 16. المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية. ص. 123.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وتكتسي هذه الآلية أهمية خاصة في تحديد مضمون المسؤولية السياسية، لأنها تمثل الجزاء السياسي الأشد للرقابة البرلمانية، إذ تنتقل المسؤولية من مجرد مساءلة الحكومة إلى إمكانية إنهاء وجودها السياسي. كما أن صرامة الشروط الدستورية المرتبطة بتقديم ملتمس الرقابة والتصويت عليه تعكس رغبة المشرع الدستوري في تحقيق التوازن بين ضمان فعالية الرقابة البرلمانية من جهة، والحيلولة دون استعمالها بصورة متكررة تهدد استقرار العمل الحكومي من جهة أخرى.

وفي المقابل، أقر الفصل 103 إمكانية أن يربط رئيس الحكومة لدى مجلس النواب مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها بتصويت يمنحها الثقة بشأن سياسة عامة أو نص يطلب الموافقة عليه. وفي حالة عدم تصويت المجلس بالأغلبية المطلقة لأعضائه لصالح الثقة، تترتب الآثار الدستورية المنصوص عليها في الفصل ذاته، بما يؤكد أن المسؤولية السياسية ليست آلية أحادية الاتجاه تمارسها المؤسسة التشريعية تجاه الحكومة فقط، وإنما يمكن للحكومة نفسها أن توظف آلية الثقة لاختبار مدى تماسك أغلبيتها البرلمانية.

تكشف هذه المقتضيات أن المسؤولية السياسية للحكومة في دستور 2011 تقوم على منظومة متدرجة تبدأ بالثقة عند التنصيب، وتتواصل من خلال آليات المساءلة والرقابة وتقييم السياسات العمومية، وقد تنتهي بترتيب جزاء سياسي من خلال ملتمس الرقابة، في مقابل امتلاك الحكومة إمكانية طلب تجديد الثقة فيها وفق الشروط الدستورية[8].

المطلب الثاني: التحولات التي عرفها مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة

عرف مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في التجربة الدستورية المغربية تطورا تدريجيا، ارتبط بمسار إعادة توزيع الاختصاصات بين المؤسسات الدستورية، وبالتحولات التي عرفتها الممارسة السياسية والبرلمانية بالمملكة. فلم تستقر المسؤولية السياسية للحكومة، منذ إقرار أول دستور سنة 1962، على نموذج واحد، وإنما انتقلت تدريجيا من وضع اتسم بضعف فعالية المسؤولية الحكومية أمام البرلمان، إلى نموذج أكثر وضوحا في مجال المسؤولية البرلمانية والمساءلة السياسية، لاسيما في ظل دستور 2011 الذي ربط ممارسة السلطة بمبدأ المسؤولية والمحاسبة، ووسع آليات الرقابة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية.

[8] أحمد أهل السعيد. (2025). العمل الرقابي للبرلمان بالمغرب. عدد 16. المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية. ص. 125.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ويمكن رصد هذا التطور من خلال ثلاث مراحل أساسية:

أولا: مرحلة محدودية المسؤولية البرلمانية وتعاظم مركزية السلطة التنفيذية (1962–1992)

اتسمت المرحلة الممتدة من دستور 1962 إلى غاية المراجعة الدستورية لسنة 1992 بضعف الطابع البرلماني للمسؤولية السياسية للحكومة، رغم إقرار الدساتير المتعاقبة لبعض الآليات التي تسمح للبرلمان بممارسة الرقابة على العمل الحكومي. فقد ظل موقع الحكومة داخل البناء المؤسسي مرتبطا إلى حد كبير بمركزية المؤسسة الملكية في ممارسة السلطة التنفيذية، وهو ما جعل المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان محدودة من حيث آثارها العملية.

ولئن أقر دستور 1962 إمكانية مساءلة الحكومة وممارسة البرلمان لعدد من وظائف الرقابة، فإن العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لم تكن تقوم على مبدأ المسؤولية البرلمانية بالمعنى الكامل الذي يجعل استمرار الحكومة في ممارسة مهامها رهينا بثقة الأغلبية البرلمانية. كما أن المكانة الدستورية للملك باعتباره محورا أساسيا في ممارسة السلطة التنفيذية والسيادية انعكست على طبيعة المسؤولية السياسية للحكومة وعلى حدود استقلالها في تدبير السياسات العامة[9].

ثانيا: مرحلة تعزيز المسؤولية البرلمانية والانفتاح السياسي (1992–2011)

شكلت المراجعتان الدستوريتان لسنتي 1992 و1996 مرحلة مهمة في تطور موقع الحكومة داخل النظام الدستوري المغربي، خصوصا مع بروز توجه تدريجي نحو تعزيز الوظيفة الرقابية للبرلمان وتطوير آليات العلاقة بين الحكومة والمؤسسة التشريعية. وقد اكتسب هذا المسار زخما سياسيا مع تجربة حكومة التناوب التوافقي سنة 1998، التي شكلت محطة بارزة في تطور الممارسة الحكومية والبرلمانية بالمغرب.

كما أسهم دستور 1996 في تعزيز البعد البرلماني للمسؤولية الحكومية من خلال إقرار آليات مرتبطة بتنصيب الحكومة ومساءلتها أمام مجلس النواب، فضلا عن تكريس أدوات الرقابة السياسية، وفي مقدمتها ملتمس الرقابة. غير أن هذه التطورات لم تؤد إلى إحداث تحول كامل في طبيعة النظام التنفيذي، إذ ظلت المؤسسة الملكية تحتفظ باختصاصات دستورية وسياسية واسعة، وهو ما جعل المسؤولية السياسية للحكومة تتطور في إطار

[9] بندورو،عمر . (2015). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في المغرب. مطبعة الفضالة. ص. 120.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

نظام يقوم على تداخل المسؤولية الحكومية مع مركزية الاختصاصات الملكية، وليس وفق نموذج برلماني صرف. وتبرز أهمية هذه المرحلة في كونها مهدت للانتقال من مجرد الاعتراف بوسائل الرقابة البرلمانية إلى ترسيخ الحكومة باعتبارها فاعلاً مؤسسياً يتحمل مسؤولية تدبير السياسات العمومية ويخضع، بدرجات متفاوتة، للمساءلة السياسية أمام البرلمان[10].

ثالثا: مرحلة تكريس المسؤولية السياسية وربطها بالمحاسبة في دستور 2011

شكل دستور 2011 محطة مفصلية في تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة بالمغرب، إذ أدرج مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ضمن المبادئ المؤسسة لتنظيم الدولة، حيث ينص الفصل الأول على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على فصل السلط وتوازنها وتعاونها، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة. وتجسد هذا التحول في مجموعة من المقتضيات الدستورية التي أعادت تنظيم موقع الحكومة وعلاقتها بالبرلمان وبالمؤسسة الملكية. فمن جهة أولى، عزز الدستور مكانة رئيس الحكومة، إذ نص الفصل 47 على أن الملك يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، وهو ما يعزز الصلة بين التشكيل الحكومي والنتائج الانتخابية.

ومن جهة ثانية، جعل الفصل 88 حصول الحكومة على ثقة مجلس النواب شرطا لمباشرة اختصاصاتها بصورة كاملة، إذ يقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان البرنامج الذي يعتزم تطبيقه، ويعقبه نقاش وتصويت في مجلس النواب، ولا تعتبر الحكومة منصبة إلا بعد حصولها على ثقة المجلس بالأغلبية المطلقة لأعضائه. وبذلك انتقلت العلاقة بين الحكومة والبرلمان من مجرد الرقابة السياسية إلى علاقة دستورية تقوم على الثقة البرلمانية والمسؤولية السياسية.

كما عزز الدستور آليات المساءلة البرلمانية من خلال الفصل 103، الذي يتيح لرئيس الحكومة أن يطلب من مجلس النواب التصويت على الثقة بشأن مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها، ومن خلال الفصل 105 الذي يكرس ملتمس الرقابة كآلية لإثارة المسؤولية السياسية للحكومة أمام مجلس النواب. وتكتسي هذه الآليات أهمية خاصة لأنها تجعل الثقة البرلمانية أحد العناصر المؤسسة لاستمرار الحكومة في ممارسة مهامها.

[10] الحيمر،عثمان. (2023). المسؤولية السياسية لرئيس الحكومة أمام الملك في النظام الدستوري المغربي. عدد 2. مجلة الاقتصاد والمجتمع. ص ص. 7–26.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وعليه، فإن التحول الذي أحدثه دستور 2011 يتمثل أساسا في الانتقال من محدودية المسؤولية البرلمانية إلى دسترة أوسع للمساءلة السياسية والحكومية، وربطها بالثقة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية ومبدأ الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة. وهو تحول يعكس تطوراً في مفهوم المسؤولية السياسية من مجرد تحمل الحكومة تبعات قراراتها أمام المؤسسات الدستورية إلى تصور أكثر شمولاً يجعل أداء الحكومة وسياساتها العمومية ونتائجها موضوعاً دائماً للمساءلة والتقييم[11].

المبحث الثاني: تجليات المسؤولية السياسية للحكومة في الممارسة الدستورية

تتجسد المسؤولية السياسية للحكومة في الممارسة الدستورية من خلال خضوع العمل الحكومي لمجموعة من الآليات المؤسسية التي تتيح مساءلة الحكومة عن اختياراتها وبرامجها ونتائج سياساتها العمومية. ولا تقتصر هذه المسؤولية على لحظة تنصيب الحكومة، وإنما تمتد طوال مدة ولايتها عبر آليات الثقة والمساءلة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية، بما يجعل البرلمان أحد الفضاءات الأساسية لممارسة الرقابة السياسية على العمل الحكومي. وفي السياق المغربي، عزز دستور 2011 هذا البعد من خلال إقرار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتوسيع أدوات الرقابة البرلمانية، وربط استمرار الحكومة في ممارسة مهامها بدرجة من الثقة والمساءلة أمام مجلس النواب. ومن ثم، فإن دراسة تجليات المسؤولية السياسية للحكومة تقتضي الوقوف عند آليات مساءلتها أمام البرلمان من جهة، وحدود وفعالية هذه المسؤولية في الممارسة الدستورية من جهة أخرى.

المطلب الأول: آليات تفعيل المسؤولية السياسية للحكومة

تتعدد الميكانيزمات القانونية والدستورية التي أتاحها المشرع المغربي لإبراز وتفعيل المسؤولية السياسية للحكومة، حيث تنقسم هذه الآليات بين إجراءات ابتدائية ممهدة لمباشرة السلطة، وآليات زجرية وإسقاطية، وأخرى رقابية وتقييمية مستمرة.

[11] أمليك، محمد. (2022). توازن السلطات في النظام الدستوري المغربي: دراسة مقارنة. عدد 14. المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية. ص. ص. 41–65.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أولا: الآليات الابتدائية لتفعيل المسؤولية

تمثل آلية التنصيب البرلماني المدخل الدستوري الأول لإقرار المسؤولية السياسية الأفقية للحكومة أمام ممثلي الأمة، حيث يتوقف اكتساب السلطة التنفيذية لشرعيتها الإجرائية على نيل ثقة مجلس النواب[12].

عرض التصريح الحكومي: يلتزم رئيس الحكومة عقب تعيين أعضائها بتقديم البرنامج الحكومي أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، متضمنا الخطوط العريضة للسياسات العمومية والقطاعية المزمع تنفيذها.

منح الثقة الاشتراطي: يعرض البرنامج الحكومي لمناقشته في مجلس النواب، وتعد الحكومة منصبة ومسؤولة سياسيا بمجرد حصولها على ثقة المجلس المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم الغرفة الأولى.

ثانيا: الآليات الإسقاطية الصريحة

تشكل الآليات الإسقاطية الذروة القانونية لتفعيل المسؤولية السياسية الزجرية، إذ تتيح للبرلمان سحب المشروعية الدستورية من الجهاز التنفيذي وإرغامه على الاستقالة وتتمثل في:

ملتمس الرقابة: يمنح الدستور لمجلس النواب صلاحية إجبار الحكومة على الاستقالة الجماعية عن طريق إيداع ملتمس رقابة موقع من طرف خمس الأعضاء على الأقل، ولا يتم التصويت عليه إلا بعد أجل ثلاثة أيام للتفكير. وتعتبر الحكومة إسقاطية إذا حاز الملتمس على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس[13].

طلب الثقة: يملك رئيس الحكومة مبادرة اختبار أغلبيته عبر ربط التصويت على نص تشريعي بمسؤولية الحكومة بعد التداول في المجلس الوزاري. وفي حالة عدم حصول النص على الأغلبية المطلقة بمجلس النواب، يرفض النص وتعتبر الحكومة مستقيلة بحكم القانون.

---

[12] طارق، حسن. (2013). في دستور السياسات العمومية: قراءة في الأبعاد السياسية والدستورية لدستور 2011. عدد 82. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. مطبعة المعارف الجديدة. ص. 102.

[13] المريني، طارق. (2023). ملتمس الرقابة في النظام الدستوري المغربي: الشروط والإكراهات في ضوء التجارب المقارنة. عدد 23. مجلة شؤون إستراتيجية. ص ص. 28–49.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ثالثا: آليات المساءلة والرقابة التقييمية المستمرة

لا تقتصر المسؤولية السياسية على ميكانيزمات الإسقاط، بل تمتد لتشمل أدوات مساحية وتفاعلية يومية تفعل المسؤولية الجارية للحكومة وتعزز من شفافية أدائها[14].

الأسئلة البرلمانية والجلسات الشهرية: يمثل الحوار الرقابي اليومي (الأسئلة الشفهية، الكتابية، وجلسات السياسة العامة الشهرية لرئيس الحكومة) أداة لتفعيل المسؤولية عن الاختلالات القطاعية.

لجان تقصي الحقائق واللجان الاستطلاعية: تمكن هذه الآليات النيابية من نبش مكامن التقصيرة أو الفساد الإداري والمالي في المرافق العمومية، ومواجهة الوزراء المعنيين بالمسؤولية السياسية والأخلاقية عن التدبير[15].

المطلب الثاني: حدود فعالية المسؤولية السياسية للحكومة ورهانات تطويرها

على الرغم من المكاسب الهامة والضمانات المتقدمة التي حملها دستور 2011 لتأطير العمل الحكومي، إلا أن الممارسة العملية في النظام السياسي المغربي تظهر وجود مجموعة من القيود القانونية والواقعية التي تحد من الفعالية المطلوبة لميكانيزمات المسؤولية السياسية، مما يستدعي طرح رهانات أساسية لتطوير هذه الآلية وتجاوز أسباب هشاشتها[16].

أولا: المعوقات والحدود المؤثرة في نجاعة المسؤولية السياسية

تتداخل عدة عوامل دستورية وسياسية لتضعف القوة الإسقاطية والرقابية لآليات المسؤولية السياسية:

العقلنة البرلمانية المفرطة وسيادة الأغلبية: أدت الشروط المشددة المفروضة لتفعيل الميكانيزمات الزجرية (كشرط موافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب لإسقاط الحكومة وفق الفصلين 103 و 105 من

[14] الشرقاوي، نادية. (2024). المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان بالمغرب: دراسة تحليلية في ضوء ممارسات برلمان 2011–2021. منشورات المعهد العالي للقضاء. ص. 54.

[15] أمليك، محمد. (2022). توازن السلطات في النظام الدستوري المغربي: دراسة مقارنة. عدد 14. المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية. ص ص. 41–65.

[16] طارق، حسن. (2013). في دستور السياسات العمومية: قراءة في الأبعاد السياسية والدستورية لدستور 2011. عدد 82. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. مطبعة المعارف الجديدة. ص. 102.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الدستور) إلى تحويل ملتمس الرقابة وطلب الثقة إلى آليات شبه معطلة إجرائيا، مما جعل الحكومة حصينة ضد الإسقاط البرلماني طيلة ولايتها الدستورية[17].

الانضباط الحزبي والائتلافات الحكومية الهشة: تؤدي الهندسة التحالفية للحكومات المتعاقبة (الائتلافات الحزبية المتعددة) إلى تشكل أغلبية برلمانية ميكانيكية تساند قرارات الحكومة وتجهض أي مبادرة رقابية صادرة عن المعارضة، مما يحول الرقابة البرلمانية من مساحة للمساءلة الفعلية إلى مجرد مواجهة صورية وحزبية ضيقة[18].

محدودية الجزاء السياسي المعنوي: تظل معظم الآليات الرقابية اليومية (كالأسئلة الشفهية والكتابية وجلسات المساءلة) بلا آثار قانونية أو جزاءات سياسية ملموسة، حيث تكتفي الحكومة غالبا بالردود الإدارية أو تبرير الاختلالات دون ترتيب أي مسؤولية فردية أو إعفاءات في حق الوزراء المقصرين.

ثانيا: رهانات تطوير وإصلاح آليات المسؤولية السياسية

إن الارتقاء بمسار المحاسبة والشفافية وتجاوز أعطاب الممارسة السياسية يتطلب استحضار رهانات هيكلية ووظيفية متكاملة ومن بينها:

تفعيل أدوار المعارضة وتسهيل الشروط الإجرائية: يقتضي الرهان الأكبر إعادة النظر في تعقيدات الشروط المساطرية المنظمة لآليات الرقابة، وتمكين المعارضة البرلمانية من أدوات إجرائية أكثر مرونة لإحالة الملفات أو طلب لجان تقصي الحقائق دون الارتهان الدائم لثقل أغلبية الحكومة.

ترسيخ ثقافة "المسؤولية الأخلاقية والسياسية الفردية": يتطلب الأمر تجاوز المنطق الدفاعي التضامني للحكومات عند وقوع الأزمات والتقصير التدبيري، وإقرار أعراف سياسية تفرض الاستقالة الفردية للوزراء والمسؤولين التنفيذيين كجزاء سياسي وأخلاقي عن سوء الحكامة أو خرق تضارب المصالح[19].

---

[17] المريني، طارق. (2023). مرجع سابق. ص ص. 28–49.

[18] التهامي، مصطفى. (2024). الائتلافات الحكومية بالمغرب: عوائق الفاعلية ومحددات الاستقرار الهيكلي (2011–2023). عدد 6. مجلة البحوث القانونية والسياسية. ص ص. 45–68.

[19] حداد، المصطفى. (2020). ربط المسؤولية بالمحاسبة في الدستور المغربي لسنة 2011: المضمون والأبعاد والتطبيقات.عدد 22. المجلة المغربية للسياسات العمومية. ص ص. 89–110.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الانتقال من الرقابة الإجرائية إلى تقييم الآثار التنموية: يراهن في النموذج التنموي المعاصر على تحويل المساءلة الحكومية من مجرد صراع حول القوانين والخطب إلى تقييم ملموس وعلمي للسياسات العمومية، مع ربط استمرار الثقة الحكومية بالأرقام والنتائج المحققة ميدانيا في قطاعات الصحة والتعليم والتشغيل[20].

خاتمة

يتضح من خلال تتبع تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في ظل الممارسة الدستورية المغربية أن هذا المفهوم لم يظل حبيس المقتضيات الدستورية، وإنما عرف تحولات ارتبطت بتطور مكانة الحكومة داخل البناء المؤسساتي وتغير طبيعة علاقتها بالبرلمان. فقد انتقلت المسؤولية السياسية تدريجيا من مجرد آلية لإقرار التبعية السياسية للحكومة تجاه المؤسسة الملكية والبرلمان، إلى مبدأ دستوري يؤطر ممارسة السلطة التنفيذية ويجعلها مرتبطة بالمساءلة والرقابة السياسية.

وقد شكل دستور 2011 محطة أساسية في هذا المسار، من خلال تعزيز موقع رئيس الحكومة والحكومة، وتوسيع أدوات الرقابة البرلمانية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، بما أضفى على المسؤولية السياسية بعدا مؤسساتيا أكثر وضوحا، غير أن الممارسة الدستورية أظهرت في المقابل أن فعالية هذه المسؤولية لا تتوقف على وجود المقتضيات الدستورية فحسب، وإنما ترتبط أيضا بمدى تفعيل آليات الرقابة البرلمانية، وبطبيعة التوازنات السياسية والحزبية، وبحدود التفاعل الفعلي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وعليه، فإن تطور المسؤولية السياسية للحكومة في المغرب يعكس مسارا متدرجا نحو ترسيخ منطق الحكومة المسؤولة أمام البرلمان، دون أن يعني ذلك اكتمال شروط المسؤولية السياسية بمعناها البرلماني الكامل. وتظل الممارسة الدستورية هي المجال الحاسم لاختبار مدى تحول القواعد الدستورية من مجرد مقتضيات قانونية إلى ممارسة سياسية ومؤسساتية فعلية، قادرة على تكريس مبدأ ربط ممارسة السلطة بالمساءلة والمحاسبة وتعزيز فعالية الرقابة الديمقراطية على العمل الحكومي.

[20] السليماني، عادل. (2023). تقييم السياسات العمومية كمدخل حديث للمساءلة السياسية للحكومة بالمغرب. عدد 41. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية. ص. ص. 150–172.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المراجع:

-أحمد أهل السعيد. (2025). العمل الرقابي للبرلمان بالمغرب. عدد 16. المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية.

-أحمد بوز. (2012). رئيس الحكومة في الهندسة الدستورية الجديدة. عدد 3. المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية. مركز الأبحاث والدراسات للعلوم الاجتماعية. الرباط.

-أمليك، محمد. (2022). توازن السلطات في النظام الدستوري المغربي: دراسة مقارنة. عدد 14. المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية.

-البوشعيبي، عبد الحكيم. (2024). المؤسسة الملكية وصناعة القرار السياسي بالمغرب. عدد 8. مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

-بندورو، عمر. (2015). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في المغرب. مطبعة الفضالة.

-التهامي، مصطفى. (2024). الائتلافات الحكومية بالمغرب: عوائق الفاعلية ومحددات الاستقرار الهيكلي (2011-2023). عدد 6. مجلة البحوث القانونية والسياسية.

-حامي الدين، طارق. (2011). دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية: قراءات متقاطعة. ط 1. منشورات سلسلة الحوار العمومي. الرباط.

-حداد، المصطفى. (2020). ربط المسؤولية بالمحاسبة في الدستور المغربي لسنة 2011: المضمون والأبعاد والتطبيقات. عدد 22. المجلة المغربية للسياسات العمومية.

-حسن، طارق. (2013). في دستور السياسات العمومية: قراءة في الأبعاد السياسية والدستورية لدستور 2011. عدد 82. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. مطبعة المعارف الجديدة.

-الخضراوي، لشكاكي. (2025). المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان بين النص والممارسة بالمغرب على ضوء دستور 2011. عدد 28. مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية. منشورات المركز الديمقراطي العربي. برلين.

-السوسي، محمد. (2020). التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل دستور 2011. عدد 152. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

-السليماني، عادل. (2023). تقييم السياسات العمومية كمدخل حديث للمساءلة السياسية للحكومة بالمغرب. عدد 41. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية.

-الشرقاوي، نادية. (2024). المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان بالمغرب: دراسة تحليلية في ضوء ممارسات برلمان 2011-2021. منشورات المعهد العالي للقضاء.

-المريني، طارق. (2023). ملتمس الرقابة في النظام الدستوري المغربي: الشروط والإكراهات في ضوء التجارب المقارنة. عدد 23. مجلة شؤون إستراتيجية.

-الحيمر، عثمان. (2023). المسؤولية السياسية لرئيس الحكومة أمام الملك في النظام الدستوري المغربي. عدد 2. مجلة الاقتصاد والمجتمع.

-دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 91-11-1 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011). الجريدة الرسمية. عدد 5964 مكرر.

Logique constructive (non duale) : une exigence de l'ontologie ou de la méthodologie ? (Partie 2)

Constructive (non-dual) logic: a requirement of ontology or methodology? (Part 2)

Dr. Saeb ELAMAMI د. صائب العمامي
Enseignant vacataire
Institut Préparatoire aux Études Littéraires et de Sciences Humaines de Tunis
Université de Tunis
saeb.amami@gmail.com

Résumé :

La question sur laquelle porte cet article consiste à savoir si la nécessité d'utiliser une logique intuitionniste[1] dans les mathématiques constructives est impliquée par une nature particulière des objets considérés dans ces mathématiques ou que cette logique est simplement la méthode de raisonnement conforme à notre objectif lorsqu'on veut faire des mathématiques algorithmiques[2]. Une manière plus concrète pour réfléchir sur cette question est d'interpréter le problème comme suit : « Les mathématiques constructives sont-elles caractérisées par des objets spécieux étudiés ou par les manières au moyen desquelles on raisonne sur des objets « normaux », c'est-à-dire, finalement, caractérisées par la logique constructive ? ».

Mots-clés : logique constructive ; restrictions méthodologiques ; exigences ontologiques ; mathématiques algorithmiques.

Abstract:

This article addresses the question of whether the need to use intuitionistic[3] logic in constructive mathematics is implied by a particular nature of the objects considered in this mathematics, or

[1] Dans le contexte des fondements des mathématiques, le terme « intuitionnisme » et « constructivisme » font référence à deux philosophies qui, partageant l'idée générale de la centralité des constructions en mathématiques, se distinguent sur le rôle de l'intuition et de la « clarté intuitive » dans cette opération. Dans cet article, j'utilise indifféremment l'expression « logique intuitionniste » et « logique constructive ». En fait, ce que la littérature de la philosophie et de la logique mathématique avait l'habitude de l'appeler « logique constructive » est la logique tirée et formalisée par Heyting et Kolmogorov à partir des mathématiques intuitionnistes de Brouwer. Ces points vont être illustrés plus tard.

[2] Faire des mathématiques de manière algorithmique signifie d'exposer explicitement tout objet ou algorithme dont le mathématicien prétend qu'il existe.

[3] In the context of the foundations of mathematics, the term « intuitionism » and « constructivism » refer to two philosophies which, sharing the general idea of the centrality of constructions in mathematics, differ on the role of intuition and « intuitive clarity » in this operation. In this article, I use the expression « intuitionistic logic » and « constructive logic » interchangeably. In fact, what the literature of philosophy and mathematical logic used to call « constructive logic » is the logic drawn and formalized by Heyting and Kolmogorov from the intuitionist mathematics of Brouwer. These points will be illustrated later.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

whether this logic is simply the method of reasoning that best suits our objective when we want to do algorithmic[4] mathematics. A more concrete way to consider this question is to interpret the problem as follows: « Are constructive mathematics characterized by the specific objects studied or by the ways in which we reason about « normal » objects, that is, ultimately, are they characterized by constructive logic? ».

Keywords : constructive logic; methodological restrictions; ontological requirements; algorithmic mathematics.

Introduction :

S'appuyant sur les clarifications conceptuelles développées dans la première partie de cet article, où furent précisément établis les cadres historiques et conceptuels de notre problématique portant sur la question de savoir si la logique constructive est une exigence de l'ontologie ou de la méthodologie**,** cette seconde partie s'attache à examiner dans quel sens il est véritablement plausible de soutenir que la logique constructive n'est pas la science du raisonnement impliquée par la nature de certains objets spécifiques considérés, mais une méthode de raisonnement adaptée à notre objectif lorsqu'on veut faire, avec des objets « normaux », des mathématiques algorithmiques.

I) Le traitement prudent du langage et la tendance algorithmique : La maintenance de certaines distinctions significatives et le rejet des preuves par contradiction

Comme je l'ai mentionné précédemment, les mathématiques constructives ont commencé par une observation que le sens de la disjonction P ∨ Q (« P ou Q ») en mathématiques est parfois différent du sens intuitif de « ou ». Ensuite, il y a eu une prise de conscience que les significations intuitives et mathématiques de tous les connecteurs logiques diffèrent parfois. Une analyse approfondie de cette distinction a conduit à réaliser que pour représenter adéquatement notre intuition sur ces connecteurs, nous avons besoin (au moins) de deux opérations différentes pour chaque connecteur : connecteur constructif et connecteur classique. Ainsi, afin de saisir cette signification intuitive, il y a une nécessité de maintenir certaines distinctions significatives. Dans la suite, je vais essayer de clarifier certaines de ces distinctions entre les significations mathématiques et intuitives. Puisqu'elle se trouve à la base de la preuve par l'absurde, je propose de concentrer l'attention sur les distinctions significatives en rapport avec la négation.

D'abord, disons qu'on pourrait être persuadé qu'il est contradictoire que cet objet ou l'autre n'existe pas. Mais cela semble-t-il être différent de dire que cet objet lui-même existe ? Comme on vient de voir, d'un point de vue classique, il n'y a aucune différence entre les deux affirmations.

[4] Doing mathematics algorithmically means explicitly stating any object or algorithm that the mathematician claims exists.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Le milieu exclu assure cette équivalence. Mais, d'un point de vue constructif, les deux affirmations sont différentes.

La logique constructive, spécialement conçue aux objets constructifs menés dans le cadre des abstractions de la réalisabilité potentielle, n'autorise pas de la « loi du milieu exclu ».

Voyons maintenant certains éclaircissements que le rejet de ce principe aristotélicien peut nous apporter.

Dans la logique constructive, les énoncés ¬⊢(¬p) et ⊢p sont différents ; le premier prétend que **non p ne peut être prouvé**, tandis que le second prétend que **p peut être prouvé**, ce qui est strictement plus fort. Alors, nous pouvons écrire ⊢p pour dire "p", mais¬⊢(¬p) veut dire « pas non p ». De ce point de vue, « pas non p » n'est pas "p". Ainsi, si (x n'existe pas) ne peut pas être prouvé vrai alors cela est différent de (x existe) est prouvé vrai. La logique constructive considère ces distinctions comme essentielles ; du point de vue constructif, la première proposition est, en général, plus faible que la seconde[5].

Pareillement, ⊣ ¬ (¬p) et ⊢p sont différents ; le premier prétend que **non p peut être réfuté** (prouvé faux), tandis que le second prétend que **p peut être prouvé** vrai, ce qui est strictement plus fort. Alors nous pouvons écrire ⊢p comme l'interprétation de notre signification quand on **affirme "p"** et ⊢¬ (¬p) comme notre signification quand on **affirme « non non p** ». De ce point de vue, « non non p » n'est pas "p". Si « x n'existe pas » peut être réfuté (prouvé faux) alors cela est différent de « x existe » est prouvé vrai. La réduction de l'un des deux disjoints à l'absurdité ne permettrait pas de déduire la vérité de l'autre disjonction. Nous ne pouvons pas parvenir à établir la vérité de P en réfutant le contraire ¬p.

Mêmement, ¬⊢(¬p) et ⊢¬(¬p) sont différents ; le premier prétend que **non p ne peut pas être prouvé,** tandis que le second prétend que **non non p peut être prouvé** (ou que « non p » peut être réfuté, voir prouvé faux). Ce qui est strictement plus fort. Alors nous pouvons écrire ⊢¬(¬p) comme l'interprétation de notre signification quand on affirme **"non (non p)",** et ¬⊢(¬p) comme notre signification quand on affirme « **pas non p ».** De ce point de vue, « pas non p » n'est pas "non (non p)". Si (x n'existe pas) ne peut pas être prouvé vrai alors cela est différent de (x n'existe pas) est réfuté (prouvé faux).

De la même manière, ¬⊢p et ⊢¬p sont différents ; le premier prétend que **p ne peut être prouvé**, tandis que le second prétend que **p peut être réfuté**, ce qui est strictement plus fort. Alors nous pouvons écrire ⊢¬p comme notre interprétation de la signification quand on affirme "non p", mais ¬⊢p comme notre signification quand on affirme «pas p». De ce point de vue, « non p » n'est

[5]« Thus, traditional logic neglects the distinctions between propositions of the forꓱxЬ(x) and¬ ¬ꓱxB(x), while constructive logic considers these distinctions essential ; from the constructive point of view, the second proposition is, generally speaking, weaker than the first ». B. A. Kushner, *Lectures on Constructive Mathematical Analysis*, Trad. Ru. par Mendelson, Providence, American Mathematical Society. Translations of Mathematical Monographs, 1984, p. 18.
La formule « x ⊢ y » signifie « y est déductible de x », c'est-à-dire que y est prouvable à partir de x.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

pas "pas p". « (x existe) ne peut pas être prouvé vrai » est différent de « (x existe) est réfuté (prouvé faux) ». Ou, encore, « **échoue à être prouvable** » est différent de « **est prouvé faux** ».

Voici un tableau récapitulatif des distinctions précédentes :

Symboles	¬⊢(¬p)	⊢p	⊢¬ (¬p)	¬⊢(¬p) et	¬⊢(¬(¬p))	¬⊢p	⊢¬p,
L'énoncé prétend que	« non p ne peut pas être prouvé »	« p peut être prouvé »	« non p peut être réfuté » (prouvé faux) ou que « non (non p) peut être prouvé »	« non p ne peut être prouvé »	« non (non p) ne peut pas être prouvé »	« p ne peut être prouvé »	« p peut être réfuté »
signification	On écrit **¬⊢(¬p)** comme notre signification quand on affirme « **pas non p** ».	On écrit ⊢p pour dire "p"	On écrit ⊢¬ (¬p) comme notre signification quand on affirme « **non non p** ».	On écrit **¬⊢(¬p)** comme notre signification quand il affirme « **pas non p ».**	nous pouvons écrire ¬⊢(¬(¬**p**)) comme l'interprétation de notre signification quand on affirme **pas "non (non p)"**	**¬⊢p** comme notre signification quand on affirme « **pas p** ».	nous pouvons écrire **⊢¬p** comme notre interprétation de la signification quand on affirme **"non p"**
Distinction significative I	Si « x n'existe pas » ne peut pas être prouvé vrai, alors cela est différent de « x existe » est prouvé vrai.		Si « x n'existe pas » peut être réfuté (prouvé faux) alors cela est différent de « x existe » est prouvé vrai.	Si « x n'existe pas » ne peut pas être prouvé vrai alors cela est différent de « x n'existe pas) est réfuté (prouvé faux ».	Si l'énoncé disant qu'il est faux que « x n'existe pas » » ne peut pas être prouvé vrai alors cela est différent de « x n'existe pas »est prouvé vrai	Si « x existe » ne peut pas être prouvé vrai alors cela est différent de « x n'existe pas » est réfuté (prouvé faux)	Si « x n'existe pas » ne peut pas être prouvé alors cela est différent de « x existe » est réfuté
Distinction significative II	De ce point de vue, **pas non p** » n'est pas **"p"**.		De ce point de vue, « **non non p** » n'est pas **"p".**	De ce point de vue, « **pas non p** » n'est pas "**non (non p)**".	**pas "non (non p)"** n'est pas « **non p** »	« **Pas p** » n'est pas « **non p** »	De ce point de vue, « **non p** » n'est pas **"pas p"**

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Dans ce dernier moment de cette rubrique, je propose d'éclairer très brièvement ce dernier point dans le but d'apporter une réponse plausible à notre question de départ. Cette dernière, pour rappeler consiste à savoir si la nécessité d'utiliser une logique classique dans les mathématiques constructives est impliquée par une nature particulière des objets considérés dans ces mathématiques ou que cette logique est simplement la méthode de raisonnement conforme à notre l'objectif lorsqu'on veut faire des mathématiques algorithmiques.

II) La logique constructive : une implication méthodologique et non pas ontologique

La logique classique, contrairement à celle constructive, nous aveugle sur certaines distinctions sémantiques qui devraient être maintenues. Ce fait est à l'origine de la non-tangibilité de nombreux théorèmes des mathématiques classiques. Ce Point est exprimé par Kushner comme suit :

> « Ainsi la logique classique néglige les distinctions entre les propositions de la forme ∃x B (x) et ¬¬∃x B (x), tandis que la logique constructive considère ces distinctions comme essentielles ; du point de vue constructif, la seconde proposition est, en général, plus faible que la première »[6].

En fait, comme Bishop l'a bien remarqué, le calcul de négation est devenu une béquille systématique pour l'inconstructivité[7] et, en conséquence, de la non-calculabilité. Ce qui n'échappe pas à Martin-Lof et Lozinski, Z. A[8]. Pour ces deux mathématiciens d'une persuasion constructiviste, la véritable source des procédures et des objets (des fonctions, des nombres, etc.) incalculables des mathématiques classiques est la loi du milieu exclu et le raisonnement de la preuve indirecte[9]. En fait, l'interprétation large de l'existence a un cout : lorsque nous passons de l'interprétation naturelle initiale et constructive de ∃xP (x) à l'utilisation sans restriction de l'interprétation idéaliste, $\neg\forall x\neg P(x)$, les mathématiques qui en résultent ne peuvent généralement pas être interprétées dans des modèles de calcul tels que la théorie des fonctions récursives. L'interprétation idéaliste de l'existence, par les abstractions des possibilités de construction, les choix arbitraires et les constructions transfinies qu'elles permettent, appauvrit le sens calculatoire des mathématiques.

De l'autre côté, nous avons vu que dans les mathématiques constructives, la compréhension des énoncés devrait être basée sur des principes logiques constructifs spécialement conçus.

---

[6] « Thus, traditional logic neglects the distinctions between propositions of the for∃xЬ(x) and¬ ¬∃xB(x), while constructive logic considers these distinctions essential ; from the constructive point of view, the second proposition is, generally speaking, weaker than the first ». B. A. Kushner, *Lectures on Constructive Mathematical Analysis*, Trad. Ang. par E. Mendelson, Providence, Translations of Mathematical Monographs. American Mathematical Society, Vol. 60, 1984, p. 18.

La formule « x ⊢ y » signifie « y est déductible de x », c'est-à-dire que y est prouvable à partir de x.

[7] E. Bishop, *Foundations of constructive analysis*, New York, McGraw-Hill, 1967, p. 6.

[8] Martin-Löf est l'un des élèves de A. N. Kolmogorov.

[9] P. Martin-Löf & Z. A. Lozinski, « Constructive Mathematics and Computer Programming (and Discussion) », in : *Philosophical Transactions Mathematical Physical & Engineering Sciences,* Vol. 312, Issue 1522, 1984, p. 156.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Brouwer avait montré cette exigence d'une nouvelle logique adaptée à ces objets. Heyting a accompli la tâche en postulant les principes d'une logique intuitionniste, ou constructive. Bien que Brouwer soit loin d'approuver cette lecture[10], une idée très répandue dans la philosophie des mathématiques consiste à dire que c'est en raison de la considération d'objets constructifs dans le cadre des abstractions de la réalisabilité potentielle que l'usage de la logique constructive est imposé. Ce point est éloquemment exprimé par N.M. Nagorny :

> « En raison de la nature des objets autorisés (point 1 [Les mathématiques constructives devraient traiter exclusivement des objets constructifs]) et des abstractions (point 2 [l'abstraction de la réalisabilité potentielle est admissible, mais l'abstraction de l'infini actuel est complètement exclue]), la compréhension des énoncés mathématiques doit être basée sur des principes logiques constructifs spécialement conçus. Par exemple, l'existence d'un objet avec une propriété donnée devrait signifier la possession d'un chemin permettant une construction potentiellement réalisable d'un objet avec cette propriété. L'appareil de déduction logique utilisé devrait être fondé sur une logique constructive qui exclurait la prouvabilité des théorèmes d'existence pure. Une telle logique devrait être libre, en particulier, de la soi-disant « Loi du milieu exclu » (considérée comme un principe logique général) »[11].

Dans la citation ci-dessus, la nécessité de l'accréditation de la logique constructive est expliquée par le fait qu'elle est, contrairement à la logique classique, adaptée aux objets spécifiques considérés dans les mathématiques classiques.

Sans nier la possibilité de défendre cette thèse, je pense qu'il n'y a pas un argument concluant en sa faveur. De toutes les façons, rien n'est évident dans l'implication entrainant l'usage des principes de la logique constructive à partir de la nature des objets autorisés. Cette hypothèse, qui restreint l'univers du discours mathématique pour pouvoir en tirer la limitation introduite sur les principes logiques est, me semble-t-il, superflue. Pour faire des mathématiques constructives, il n'est pas nécessaire de changer ou restreindre les objets considérés, mais les règles de la logique par lesquelles ces objets sont manipulés. En fait, comme disaient D. S. Bridges et L. S. Vîta, «*travailler avec la logique intuitionniste interdit automatiquement les étapes non*

[10] Comme déjà mentionné, à cause de sa position anti logique, Brouwer n'était pas probablement d'accord avec la formalisation des règles d'inférence logique employées dans les mathématiques intuitionnistes. Ainsi, pour des raisons particulières, il n'est pas pensable que Brouwer approuve cette lecture qui, bien qu'elle fasse impliquer la logique de l'ontologie, permet de remettre la logique au cœur de la pratique des mathématiques constructives.

[11] « Due to the nature of the allowed objects (item 1) and abstractions (item 2), the understanding of mathematical statements should be based upon specially conceived constructive logical principles. For instance, the existence of an object with a given property should signify the possession of a way yielding a potentially feasible construction of an object with this property. The used apparatus of logical deduction should be based upon a constructive logic that would exclude the provability of pure existence theorems. Such a logic should be free, in particular, from the so-called "Law of the Excluded Middle" (viewed as a general logical principle) ». M. Nagorny, « Andrei Markov and mathematical constructivism », in : *Logic, Methodology and Philosophy of Science IX*, Vol. 134, Proceedings of the Ninth International Congress of Logic, Methodology and Philosophy of Science, coll. « Studies in Logic and the Foundations of Mathematics », 1994, p. 475.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

calculatoires»[12]. Pour les deux mathématiciens constructivistes, la motivation originaire de la direction constructive en mathématiques, à savoir de faire des preuves plus fortes qui permettent des interprétations calculables des théorèmes, est complètement satisfaite par l'usage de la logique intuitionniste sans aucune limitation du domaine du discours. S'il en est ainsi, les mathématiques constructives peuvent être développées en utilisant la logique intuitionniste sur n'importe quel objet mathématique raisonnablement défini, et pas seulement sur une classe d'« objets constructifs ». Ce point de vue a été d'abord évoqué dans Bridges [1975]. Du moins, Bridges n'est pas d'accord avec une caractérisation des mathématiques constructives par leur ontologie. Mais c'est Richman ([1990][13], [1996][14]) qui, le premier, a défendu systématiquement la caractérisation logique des mathématiques constructives. Une telle position a bien sûr une « mauvaise réputation » bien sûr chez la plupart des mathématiciens constructivistes qui, à la suite des pas pionniers du constructivisme, défendent la primauté des mathématiques sur la logique. Cette primauté, faut-il rappeler, faisait partie de la croyance de Brouwer, Heyting, Markov, Bishop et d'autres.

Dans les mathématiques intuitionnistes de l'école de Brouwer, l'idée est que l'objet, qui est envisagé comme « *la construction mathématique mentale* », « *nécessite en fait une autre forme de logique* »[15]. De même, l'essence du développement des mathématiques constructives de type de Markov est que les investigations se limitent aux processus constructifs set aux objets produits par ces processus constructifs. Dans ces mathématiques récursives, les objets constructifs (ou les objets déterminés par eux) forment le type naturellement admissible d'objets mathématiques à considérer. En expliquant dans l'introduction de ses *Notes on Constructive Mathematics* quel sens va être donné au mot constructif, Martin-Löf écrit : « *Tous les objets que nous considèrerons doivent être des objets constructifs par lesquels nous entendons des configurations finies de signes* »[16]. De plus, la considération de ces objets s'appuie sur une logique constructive particulière, tenant compte des particularités de la définition des objets constructifs. Dans les deux cas, les règles de la logique sont prescrites par l'univers du discours étudié. À l'encontre de cette thèse, la discussion de Richman semble suggérer que pour la compatibilité des mathématiques constructives avec les interprétations algorithmiques des concepts mathématiques aucune hypothèse de nature ontologique n'est nécessaire et seul l'usage de la logique constructive est suffisant pour un tel objectif. Pour lui, la fixation préalable de l'ontologie mathématique, comme témoigne la citation ci-dessus de M. Lof, est superflue. Cette thèse de Richman rime bien avec les élucidations ci-dessus, où il était précisé que l'interprétation algorithmique des jugements mathématique, qui constitue la motivation originaire des mathématiques constructives, est déterminée par le recours exclusif à la logique intuitionniste.

[12] « As we pointed out at the end of the preceding section, working with intuitionistic logic automatically bars non computational steps ». D. S. Bridges et L. S. Vîta, *Techniques of Constructive Analysis*, New York, Springer-Verlag, 2006, p. 7.
[13] F. Richman, «Intuitionism as generalization», in : *Philosophia Mathematica*, N°5, 1990, pp. 124-128.
[14] F. Richman, «Interview with a constructive mathematician», in : *Modern Logic*, Vol. 6, N°3, 1996, pp. 247-271.
[15] A. Heyting, *Intuitionism: An introduction*, 3 ème edition, Amsterdam, North-Holland Pub. Co., 1971, p.1
[16] P. Martin-Löf, *Notes on Constructive Mathematics*, Stockholm, Almqvist & Wiksell, 1970, p. 9.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Cela dit, en ce qui concerne les mathématiques constructives de type de Bishop, la discussion de Richman selon laquelle les restrictions introduites sont des restrictions de type logique semble pleinement défendable. La conclusion intéressante à tirer de ce fait est que, par rapport aux mathématiques classiques, en mathématiques constructives il n'y a pas de restriction sur le type d'objets étudiés, mais seulement sur le type des méthodes approuvées. De cette vision, le passage de la logique classique à la logique intuitionniste est neutre par rapport à l'ontologie des mathématiques, quelle que soit la position philosophique que l'on maintient à son égard.

La position de Richman se distingue également par l'accent mis dans les mathématiques de type de Bishop sur la compatibilité entre les objets idéaux et ceux constructives. En effet, les mathématiques de Bishop étudient avec une méthodologie constructive, caractérisée par la restriction à la logique intuitionniste, les objets habituels de la tradition mathématique classique. Pour lui, les mathématiques de Bishop sont des « mathématiques constructives neutres » ce qui contredit la thèse souvent prônée. Bishop, lui-même, en reprochant les mathématiques classiques de faire confondre calculables et non calculables, écrivait :

> « Les mathématiciens classiques se préoccupent sporadiquement de savoir si les nombres peuvent être "calculés, mais seulement sur une base ad hoc. La distinction n'est pas observée dans le développement systématique des mathématiques classiques, et les outils dont dispose le classiciste ne lui permettraient pas d'observer systématiquement la distinction même s'il était si enclin »[17].

Il insiste sur la distinction entre « calculable » et « non calculable ». À l'encontre de cette thèse, la discussion de Richman suggère la compatibilité des objets idéaux et ceux constructifs. De ce point de vue, il y a une convergence sur l'ontologie entre les deux traditions classiques et constructives. Ces dernières étudient les « objets normaux »[18]. Pour lui, la clé du développement des mathématiques constructives était l'utilisation d'une logique intuitionniste et non pas la restriction de l'ontologie mathématique à un type particulier d'objets. Et par opposition à ce que Bishop aurait pu penser qu'il faisait, lorsqu'ils prouvent des théorèmes : en pratique, il fait des mathématiques, c'est-à-dire en étudiant des objets non habituels, avec une logique intuitionniste. La distinction calculable et non calculable ne fait aucune différence. Ce sont les modes de raisonnement logique utilisés pour les étudier qui font différence.

Pour tous les constructivistes de l'école des mathématiques intuitionnistes et celle de mathématiques récursives, la logique à utiliser pour faire des mathématiques algorithmiques est la logique constructive. De son expérience personnelle, Richman aboutit à une opinion similaire assimilant la tendance algorithmique à l'usage de la logique constructive. *« Mon sentiment est que les mathématiques constructives sont simplement des mathématiques faites dans le contexte de la*

[17] E. A. Bishop, « Schizophrenia in contemporary mathematics », in : M. Rosenblatt (Sous dir.), *Errett Bishop: Reflections on Him and His Research*, Vol. 39, Rhodes Island, American Mathematical Society, 1985, p. 7.

[18] « To emphasise this point, which may come as a surprise to readers expecting here some version of hard-core constructivism, our experience of doing constructive mathematics suggests that we are dealing with normal mathematical objects, and working only with intuitionistic logic, and not the classical logic of normal mathematical practice ». D. S. Bridges & S. Reeves, « Constructive Mathematics in Theory and Programming Practice », in : *Philosophia Mathematica*, Vol. 7, Issue 1, 1999, p. 68.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

logique intuitionniste »[19], disait-il. Toutefois, comme témoigne cet extrait lui-même, pour Richman, l'application de la logique ne suppose aucune hypothèse ou condition sur la nature des objets considérés. L'usage de la logique suffit en soi pour faire des mathématiques algorithmiques. Cela revient au fait que l'usage de cette logique « *semble ne produire que des arguments de caractère entièrement algorithmique* »[20]. Autrement dit, « *les mathématiciens constructifs travaillent dans une logique intuitionniste, toutes les mathématiques réalisées dans le cadre de la logique intuitionniste sont jugées constructives par eux* »[21]. La logique intuitionniste capture donc parfaitement les processus de preuve utilisés lorsque nous travaillons de manière rigoureusement algorithmique. En fait, pour faire les choses de manière constructive, nous devons travailler dans un cadre algorithmique, et nous n'avons pas besoin d'un peu plus qu'un simple changement de la logique classique par la logique intuitionniste. En particulier, aucune hypothèse n'est nécessaire à postuler par le mathématicien constructiviste. « *Nous voyons donc, disait Richman, quelles sont les règles que les constructivistes veulent changer : rien de moins que les règles de la logique* »[22].

Ainsi, il y a lieu de dire que tant que nous nous en tenons strictement à la logique intuitionniste, les mathématiques que nous développons se révèlent calculatoires, en ce sens que chaque preuve montre implicitement que si nous effectuons certains calculs, nous obtiendrons certains résultats. Plus précisément, tant que le tiers exclu, et donc la preuve par contradiction, est évité, les mathématiques sont réduites à des calculs ; les procédures de calcul (programmes) seront plus explicites dans les preuves constructives. Richman nous confirme cette dernière thèse. Selon la manière dont il a considéré ses activités et son expérience personnelle, pour faire des mathématiques constructives, il suffit de travailler avec une logique intuitionniste. L'expérience montre que la voie qui suit une logique intuitionniste permet de rester dans des limites algorithmiques strictes et suffit à maintenir le mathématicien dans des limites constructives. Cette observation qu'il a tirée de ses propres activités de recherches l'a conduit à croire que la motivation algorithmique originale de l'approche constructive est complètement satisfaite par l'usage de logique intuitionniste. Ainsi, chacun est libre de considérer les objets qu'il voulait, les seules contraintes étant celles imposées par la logique intuitionniste. En fait, comme constate Richman de ses travaux effectifs en mathématiques constructives, cette logique garantit, semble-t-il, le caractère entièrement algorithmique des arguments produits. En particulier, les « *théorèmes*

[19] « My feeling is that constructive mathematics is simply mathematics done in the context of intuitionistic logic, that all the talk about algorithms is ultimately superfluous. In actual practice, it doesn't seem to make much difference which point of view you take ». F. Richman, « Interview with a constructive mathematician », in : *Modern Logic*, Vol. 6, N°3, 1996, p. 263.

[20] « In other words, algorithmic mathematics appears to be equivalent to mathematics that uses only intuitionistic logic ». *Op. cit.*

[21]« That is, constructive mathematicians work within intuitionistic logic, and any mathematics done in that framework will be judged constructive by them ». *Op. cit*, p. 253.

[22] « So we see what the rules are that constructivists want changed : no less than the rules of logic ». F. Richman, « Existence Proofs », in : *The American Mathematical Monthly*, Vol. 106, Issue 4, 1999, p. 306.
Il est peut-être instructif de noter que Richman réduit le clivage entre mathématiques traditionnelles et celles constructives à une opposition logique, c'est-à-dire qui ne fait pas différence à la nature des objets considérés. Par cela, il se sépare de Bishop et son école dont il est membre.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

prouvés sans l'utilisation de LEM ont des interprétations calculatoires) valides que les théorèmes prouvés en utilisant LEM n'ont pas »[23]. Cette observation permet déjà de conclure que « *les mathématiques algorithmiques semblent être équivalentes aux mathématiques qui n'utilisent que la logique intuitionniste* »[24]. Cela est vrai pour l'analyse aussi bien que l'algèbre. L'algèbre constructive n'est pas une algèbre qui porte sur un domaine de discours algébrique particulier ou qui limite l'ontologie algébrique à certains objets de nature particulière. L'algèbre constructive est complètement caractérisée par la logique adoptée qui est la logique constructive. C'est ce dont témoigne l'expérience professionnelle de trois parmi les grands contributeurs à la constructivisation de l'algèbre dans la citation suivante :

> « Il est important de garder à l'esprit que l'algèbre constructive est l'algèbre ; en fait, c'est une généralisation de l'algèbre en ce que nous ne supposons pas la loi du milieu exclu, tout comme la théorie des groupes est une généralisation de la théorie des groupes abélienne en ce que la loi commutative n'est pas supposée »[25].

CONCLUSION :

En guise de conclusion, les distinctions de type constructif ou non constructif (tels que calculable ou non calculable, il y a un algorithme ou une routine finie capable en principe de les produire ou il n'y a pas un tel algorithme, etc.) ne semblent pas faire beaucoup de différence pour l'approche constructive. En revanche, les distinctions sur les domaines où les principes logiques portent bien sont décisives pour capturer la constructivité. En effet, l'usage de la logique constructive répond complètement à cette motivation originaire algorithmique de cette direction constructive. Si tel est le cas, nous pouvons alors pratiquer les mathématiques constructives en utilisant la logique intuitionniste sur n'importe quel objet mathématique raisonnablement défini, et pas seulement sur une classe d'« objets constructifs ».

S'il en est ainsi, la logique constructive, et non pas le domaine du discours considéré, semble être la caractéristique principale des mathématiques constructives. La nécessité d'utiliser une logique classique dans les mathématiques constructives n'est pas impliquée par une nature particulière des objets considérés dans ces mathématiques. En luttant contre le rôle fondationnel de la logique, au profit d'un fondement intuitif, Brouwer a inauguré une nouvelle direction en

---

[23] « Theorems proved without the use of LEM have valid computational interpretations that theorems proved using LEM do not ». *Op. cit.,* p. 267.
L'exemple cité par l'auteur dans ce propos c'est la démonstration constructive, dans le sens de Richman, c'est-à-dire sans utiliser LEM, que certains chiffres apparaissent infiniment souvent dans le développement décimal de pi. Cette preuve, contrairement à celle classique, contiendrait un moyen de saisir l'un de ces chiffres.

[24] « In other words, algorithmic mathematics appears to be equivalent to mathematics that uses only intuitionistic logic». D. S. Bridges & S. Reeves, « Constructive Mathematics in Theory and Programming Practice », in : *Philosophia Mathematica*, Vol. 7, Issue 1, 1999, p.68

[25] « It is important to keep in mind that constructive algebra is algebra; in fact it is a generalization of algebra in that we do not assume the law of excluded middle, just as group theory is a generalization of abelian group theory in that the commutative law is not assumed ». R. Mines, F. Richman & W. Ruitenburg, *A Course in Constructive Algebra*, New York, Springer-Verlag, 1988, p. vii.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

mathématiques qui est la direction constructive. Toutefois, il s'est avéré que pour faire les mathématiques d'une manière algorithmique, une logique constructive est indispensable. Plus important, il s'est avéré que l'usage de cette logique, et non aucune autre exigence ontologique sur le domaine des objets considérés, suffit pour aller dans une voie constructive. La primauté de l'ontologie sur la logique n'est pas du tout vérifiée. Cette logique constructive, inhérente à cette voie constructive, est simplement exigée par la méthode de raisonnement et elle est conforme à notre objectif lorsqu'on veut faire des mathématiques algorithmiques. Elle est donc introduite pour des raisons mathématiques et méthodologiques plutôt que des raisons ontologiques.

Le passage de la logique classique à celle constructive est dicté par le désir de n'utiliser que des techniques constructives. En adoptant uniquement des méthodes constructives, on doit changer notre arsenal logique. Ce passage n'a pas d'effet sur les objets étudiés. La restriction méthodologique implique celle logique. Aucune restriction de type ontologique n'est impliquée par ce passage. La considération des méthodes purement constructives n'induit d'aucune façon la considération exclusive d'un certain type particulier d'entités mathématiques et l'exclusion des autres. Si des restrictions ontologiques ont eu lieu dans les mathématiques intuitionnistes ou dans les mathématiques récursives (l'école russe de Markov aussi bien que dans les mathématiques récursives de Man-Lof), ceux-ci sont induites par la supposition de considérations non logiques spécifiques. La limitation du domaine du discours dans les mathématiques récursives par exemple, où seuls des nombres récursifs sont considérés, ne trouve pas sa source dans la restriction des règles accompagnant le passage à la logique constructive. La considération exclusive des nombres réels qui satisfont la condition spécifique d'être définissables de manière récursive semble plutôt la conséquence de l'adoption des règles strictes du langage théorique des fonctions récursives. Cette rigidité théorique rendait difficile la considération de nombres les réels non récursifs et, conséquemment, la réalisation d'une analyse d'une manière qui soit naturelle, voir homologue à celle habituelle (classique). Également, dans les mathématiques intuitionnistes, les restrictions de type ontologiques sont, semble-t-il induit par le principe métaphysique considérant les entités mathématiques comme des constructions mentales et la clarté intuitive comme le modèle de clarté ce qui conduit au rejet des objets dont nous n'avons une représentation ou une image intuitive claire. En dernier lieu, cette limitation ontologique trouve sa source, finalement, dans l'idée intuitionniste selon laquelle les structures mentales telles que la cognition et la perception sont activement construites par l'esprit plutôt que passivement acquis. Dans ce cas ou l'autre, les restrictions ontologiques sont induites par l'hypothèse de principes non logiques particuliers, qui ont pour effet de limiter le domaine du discours à des objets particuliers qui satisfont des conditions spécifiques. Bien plus, ces principes non logiques ne peuvent être tenus pour responsable de l'étroitesse des objets autorisés par le point de vue constructiviste. Sans donc nier qu'il puisse y avoir des considérations philosophiques sur l'ontologie mathématique dont l'issue pourrait affecter de manière significative la propre activité mathématique ainsi que l'arsenal logique employé pour manier cette activité, je dis simplement qu'une telle hypothèse n'est pas nécessaire pour faire les mathématiques de manière constructive. Le changement de l'arsenal logique, exigé pour faire des mathématiques algorithmiques ne demande pas un changement parallèle qui affecte l'univers du discours. Seules les méthodes servent à expliquer les lois logiques. Les objets ne font pas. C'est

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

l'idée principale que je propose comme une réponse à notre question de départ. Cette réponse est aussi une critique d'une conception courante du constructivisme mathématique.

BIBLIOGRAPHIE

Ouvrages :

- Aristote, *Premiers Analytiques, I 1.*
- Aristote, *Physics*. *Books III and IV,* trad. Ang. E. Hussey, Oxford, Clarendon Press, 1983.
- Beeson, M. J., *Foundations of Constructive Mathematics*, Berlin, Springer, 1985.
- Bishop, E. A., *Foundations of constructive analysis*, New York, McGraw-Hill, 1967.
- Bishop, E. A., « Schizophrenia in contemporary mathematics », in : M. Rosenblatt (Sous dir.), *Errett Bishop: Reflections on Him and His Research,* Vol. 39, Rhodes Island, American Mathematical Society, 1985.
- Bishop, E. A. et Bridges, D. S., *Constructive Analysis*, New York, Springer-Verlag, 1985.
- Bridges, D. S. et Richman, F., *Varieties of constructive mathematics*, London, Cambridge University Press, coll. « London Mathematical Society Lecture Note Series », Vol. 97, 1987.
- Bridges, D. S. et Vîta, L. S., *Techniques of Constructive Analysis*, New York, Springer-Verlag, 2006.
- Heyting, A., *Intuitionism: An introduction*, 3ème édition, New York, North-Holland Pub. Co., 1971.
- Kant, E., *Critique de la Raison Pure*, Tome 1, trad. fr. J. Tissot, Paris, Librairie Philosophique De Ladrange, 1846.
- Kushner, B. A., *Lectures on Constructive Mathematical Analysis*, Trad. Ang. par E. Mendelson, Providence, Translations of Mathematical Monographs. American Mathematical Society, Vol. 60, 1984.
- Martin-Löf, P., *Notes on Constructive Mathematics*, Stockholm, Almqvist & Wiksell, 1970.
- Mines, R., Richman, F. & Ruitenburg, W., *A Course in Constructive Algebra*, New York, Springer-Verlag, 1988.
- Reid, C., *Hilbert-Courant*, New York, Springer-Verlag, 1986.

Articles :

- Bauer, A., « Five stages of accepting constructive mathematics », in : *Bulletin of the American Mathematical Society*, Vol. 54, N° 3, 2017.
- Beeson, M. J., « Formalizing constructive mathematics: Why and how? », in : F. Richman (eds.), *Constructive Mathematics. Lecture Notes in Mathematics*, Vol. 873, Berlin, Springer, 1981.
- Bishop, E. A., « Mathematics as a Numerical Language », in : A. Kino, J. Myhill et R. E. Vesley (dir.), *Intuitionism and Proof Theory*. *Proceedings of the Summer Conference at*

Buffalo N.Y. 1968, Amsterdam, North-Holland Publishing Company, « Studies in Logic and the Foundations of Mathematics », Vol. 60, 1970.

- Bishop, E. A., « Schizophrenia in contemporary mathematics », in : M. Rosenblatt (Sous dir.), *Errett Bishop: Reflections on Him and His Research*, Vol. 39, Rhodes Island, American Mathematical Society, 1985.
- Bridges, D. S. & Reeves, S., « Constructive Mathematics in Theory and Programming Practice », in : *Philosophia Mathematica*, Vol. 7, Issue 1, 1999.
- Kreinovich, V., « Cantor's Paradise Regained: Constructive Mathematics from Brouwer to Kolmogorov to Gelfond », in : *Logic Programming. Knowledge Representation, and Nonmontonic Reasonning*, New York, Springer, 2011..
- Kronecker, L., « On the concept of number », trad. Eng by W. Ewald, in : W. Ewald (ed.), *From Kant to Hilbert : A Source Book in the Foundations of Mathematics*, Volume II, Oxford, Clarendon Press, 1996.
- Loeb, I., « Questioning Constructive Reverse Mathematics », in : *Constructivist Foundations*, Vol. 7, N°2, 2012.
- Markov, A. A., « An approach to constructive mathematical logic », in : B. van Rootselaar & J.F. Staal (eds.), *Logic, methodology and philosophy of science III : proceedings of the third International congress for logic, methodology and philosophy of science, Amsterdam, 1967*, Amsterdam, North-Holland, 1968.
- Markov, A. A., « On the logic of constructive mathematics », Trad. Eng. in : *Moscow University Mathematics Bulletin*, Vol. 25, 1970.
- Martin-Löf, P., « Constructive mathematics and computer programming », in : L. Jonathan Cohen, J. Los, H. Pfeiffer and K-P. Podewski (Eds.), *Logic, Methodology and the Philosophy of Science VI,* coll. « Studies in Logic and the Foundations of Mathematics », Vol. 104, 1982.
- Martin-Löf, P., & Lozinski, Z. A., « Constructive Mathematics and Computer Programming (and Discussion) », in : *Philosophical Transactions Mathematical Physical & Engineering Sciences,* Vol. 312, Issue 1522, 1984.
- Nagorny, M., « Andrei Markov and mathematical constructivism », in : *Logic, Methodology and Philosophy of Science IX*, Vol. 134, Proceedings of the Ninth International Congress of Logic, Methodology and Philosophy of Science, coll. « Studies in Logic and the Foundations of Mathematics », 1994.
- Richman, F., «Intuitionism as generalization», in : *Philosophia Mathematica*, N°5, 1990.
- Richman, F., « Interview with a constructive mathematician », in : *Modern Logic*, Vol. 6, N°3, 1996.
- Richman, F., « Existence Proofs », in : *The American Mathematical Monthly*, Vol. 106, Issue 4, 1999.
- Smorynski, C., « The Incompleteness Theorems », in : J. Barwise (ed.), Handbook of Mathematical Logic, New York, North Holland Publishing, 1977.
- Van Atten, M., Sundholm, G., Bourdeau, M. et Van Atten, V., « « Que les principes de la logique ne sont pas fiables » : Nouvelle traduction française annotée et commentée de

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

l'article de 1908 de L. E. J. Brouwer », in : *Revue d'histoire des sciences*, Tome 67, Issue 2, 2014.

Sites web :

– Kolmogorow, A. N., *On the Interpretation of Intuitionistic Logic*, [en ligne], disponible sur : « http://homepages.inf.ed.ac.uk/jmckinna/kolmogorov-1932.pdf ».

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Traitement neurocognitif des consignes scolaires chez les élèves du primaire : attention, mémoire de travail, discours intérieur, imagerie mentale et émotions dans une perspective neuroéducative

Neurocognitive Processing of Classroom Instructions in Primary School Students: Attention, Working Memory, Inner Speech, Mental Imagery, and Emotion from a Neuroeducational Perspective

Dr. Ismail Chaaouf د. إسماعيل شعوف

Maître de conférences en psychologie
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Marrakech,
Université Cadi Ayyad, Marrakech, Maroc
i.chaaouf@uca.ac.ma
ORCID : 0000-0002-9775-2270

Résumé

Le traitement d'une consigne scolaire mobilise des processus attentionnels, mnésiques, exécutifs, métacognitifs et émotionnels. Décrire les opérations cognitives et affectives rapportées par des élèves marocains après réception d'une consigne et lors de la décision de répondre, puis les interpréter dans un cadre neuroéducatif et neuropsychologique prudent. Étude transversale descriptive exploratoire auprès de 120 élèves de sixième année primaire recrutés par échantillonnage aléatoire stratifié dans trois écoles de la région Marrakech-Safi. Deux strates de 60 élèves ont été constituées selon l'appartenance à un environnement scolaire favorisé ou défavorisé. Des entretiens semi-directifs ont été réalisés à partir d'un guide adapté d'un travail doctoral antérieur. Après réception d'une question, 41,7 % déclarent se concentrer pour comprendre, 31,7 % éprouvent une familiarité avec la réponse et 20,0 % pensent à la réponse à formuler. Après décision de répondre, 50,0 % pensent disposer de la bonne réponse, 26,7 % rapportent une incertitude et 21,7 % frustration ou peur. Un discours intérieur positif est rapporté par 52,5 %, 71,7 % visualisent la réponse ou son emplacement antérieur, mais 53,3 % rapportent panique ou frustration. Les données suggèrent une séquence associant orientation attentionnelle, récupération en mémoire, monitoring métacognitif, représentations verbales ou imagées et régulation émotionnelle. Les entretiens ne mesurant pas directement l'activité cérébrale, les résultats sont interprétés comme des expériences auto-rapportées génératrices d'hypothèses neuropsychologiques.

Mots-clés : neuroéducation ; neuropsychologie scolaire ; fonctions exécutives ; mémoire de travail ; émotions académiques.

Abstract

Classroom instruction processing recruits attentional, memory, executive, metacognitive, and emotional processes. To describe cognitive and affective operations reported by Moroccan primary school students after receiving an instruction and when deciding to answer, and to interpret them cautiously within neuroeducational and neuropsychological frameworks. This cross-sectional descriptive exploratory study included 120 sixth-grade students recruited through stratified

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

random sampling from three schools in the Marrakech-Safi region. Two strata of 60 students were formed according to advantaged versus disadvantaged school environments. Semi-structured interviews were conducted using a guide adapted from prior doctoral research. After receiving a question, 41.7% reported concentrating to understand it, 31.7% experienced familiarity with the answer, and 20.0% focused on the response. After deciding to answer, 50.0% believed they had the correct answer, 26.7% reported uncertainty, and 21.7% frustration or fear. Positive inner speech was reported by 52.5%; 71.7% visualized the answer or its previous location; nevertheless, 53.3% reported panic or frustration. Findings suggest a functional sequence involving attentional orientation, memory retrieval, metacognitive monitoring, verbal or imagery-based representations, and emotional regulation. Interviews do not directly measure brain activity; findings should therefore be considered self-reported experiences generating neuropsychological hypotheses.
Keywords: neuroeducation; school neuropsychology; executive functions; working memory; academic emotions.

1. Introduction

La consigne scolaire est l'un des principaux vecteurs par lesquels une intention pédagogique devient une activité cognitive. Pour agir correctement, l'élève doit identifier les informations pertinentes, construire une représentation du but, maintenir temporairement certains éléments, mobiliser des connaissances antérieures, inhiber des réponses inadéquates et sélectionner une action. Cette chaîne fonctionnelle rend la consigne particulièrement pertinente pour la neuropsychologie scolaire.

Les fonctions exécutives regroupent notamment le contrôle inhibiteur, la mémoire de travail et la flexibilité cognitive (Diamond, 2013). Le modèle d'unité-diversité montre que ces composantes partagent des ressources communes tout en restant partiellement dissociables (Miyake & Friedman, 2012). Dans une situation scolaire, la mémoire de travail maintient l'instruction pendant son exécution ; l'inhibition écarte les distracteurs ; la flexibilité permet de modifier une stratégie lorsque l'interprétation initiale est insuffisante.

Le modèle de mémoire de travail de Baddeley (2012) distingue des ressources verbales et visuospatiales coordonnées par un contrôle exécutif. Une consigne orale complexe peut devenir coûteuse lorsque plusieurs unités doivent être maintenues simultanément. À l'inverse, des indices contextuels ou des connaissances préalables peuvent soutenir la récupération et réduire la charge de traitement.

La théorie de la charge cognitive complète cette analyse. Une formulation inutilement complexe, redondante ou ambiguë peut augmenter la charge extrinsèque, tandis qu'une organisation explicite des étapes et l'activation des connaissances antérieures peuvent faciliter la représentation de la tâche (Sweller, van Merriënboer, & Paas, 2019).

Une perspective neuroéducative ne doit cependant pas confondre expérience subjective et activité cérébrale. Les déclarations « je me concentre », « je me dis », « je vois » ou « je ressens » renseignent sur l'expérience consciente et le monitoring métacognitif, mais ne permettent pas de localiser directement un processus neuronal. Cette précaution est essentielle dans un domaine où des neuromythes ont parfois conduit à des applications pédagogiques non soutenues, notamment l'idée de styles d'apprentissage sensoriels fixes (Howard-Jones, 2014).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Le discours intérieur peut soutenir la planification, l'autorégulation et le contrôle. Une revue systématique de 24 études en contexte scolaire naturel montre que le self-talk des enfants intervient dans la régulation de l'engagement dans la tâche et dans la gestion des exigences sociales de la classe (Flanagan & Symonds, 2022).

L'imagerie mentale constitue une autre forme de représentation. Visualiser une réponse, une page ou un emplacement sur le tableau peut servir d'indice de récupération contextuelle. Cette observation ne démontre toutefois pas l'existence d'un profil visuel stable et ne justifie pas une pédagogie fondée sur des styles sensoriels.

Répondre à une question en classe est également une situation affective et sociale. L'élève peut connaître la réponse tout en anticipant l'erreur, l'évaluation ou la réaction des pairs. La théorie contrôle-valeur des émotions d'accomplissement souligne l'importance du contrôle perçu et de la valeur attribuée à la situation (Pekrun, 2006). Une méta-analyse récente de 120 études confirme des associations entre émotions académiques et résultats d'apprentissage (Xie et al., 2025).

Le présent article reprend les données empiriques du protocole original tout en corrigeant son niveau d'inférence. Il ne s'agit pas d'observer directement ce qui se passe « dans le cerveau », mais de décrire des expériences cognitives rapportées et de les relier à des modèles neuropsychologiques testables.

1.1. Objectifs et questions de recherche

L'objectif principal est de décrire les expériences cognitives et affectives rapportées immédiatement après la réception d'une consigne et au moment de décider d'y répondre. L'objectif secondaire est de proposer une interprétation neuroéducative fondée sur l'attention, la mémoire de travail, les fonctions exécutives, la métacognition et les émotions académiques. Les questions portent sur la perception de la clarté des consignes, les indices de compréhension, les opérations rapportées, le discours intérieur, l'imagerie mentale et le ressenti émotionnel.

2. Méthode

2.1. Plan et échantillonnage

L'étude suit un plan transversal, descriptif et exploratoire. Le matériau provient d'entretiens semi-directifs dont les réponses ont été regroupées en catégories puis quantifiées. Le protocole est donc mieux décrit comme une enquête descriptive à composante qualitative qu'une étude qualitative pure.

L'échantillon comprend 120 élèves de sixième année primaire de la région Marrakech-Safi. Le protocole précise un échantillonnage aléatoire stratifié : deux strates homogènes de 60 élèves ont été définies selon l'appartenance à un environnement scolaire favorisé ou défavorisé, puis des élèves ont été prélevés aléatoirement dans chaque strate. Le recrutement a concerné trois établissements : Ahmed Ennour au centre de Marrakech, Arriad à environ 32 km de Marrakech et Sidi Bou Othman à environ 20 km de Marrakech.

Tableau 1. Répartition de l'échantillon selon le milieu scolaire.

Total	Milieu favorisé	Milieu défavorisé
120	60	60

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2.2. Instrument et procédure

Le guide d'entretien a été adapté d'un instrument développé dans la thèse doctorale de Chaaouf (2020), consacrée au traitement cognitif et aux compétences psychosociales des écoliers. Il explore la perception de la consigne, les indices de compréhension, les opérations déclarées après réception et décision de réponse, puis le discours intérieur, l'imagerie mentale et le ressenti émotionnel.

3. Résultats

3.1. Perception des consignes

Les consignes sont qualifiées de « normales » par 53,3 % des élèves, de claires, compréhensibles ou faciles par 41,7 %, et de difficiles ou peu claires par 5,0 %. Dans un codage complémentaire, 73,3 % déclarent une bonne assimilation, 14,2 % une mauvaise assimilation et 12,5 % soulignent le lien avec les contenus du cours.

Tableau 2. Perception des consignes par les élèves.

Perception	n	%
Normales	64	53,3
Claires/compréhensibles/faciles	50	41,7
Peu claires/difficiles	6	5,0
Total	120	100

3.2. Indices de compréhension

Pour s'assurer d'avoir compris la tâche, 74,2 % s'appuient sur la cohérence avec les contenus déjà traités en classe, 15,8 % sur une analyse rationnelle et 10,0 % sur la certitude quant à leurs compétences.

Tableau 3. Indices mobilisés pour vérifier la compréhension.

Indice	n	%
Cohérence avec le cours	89	74,2
Analyse rationnelle	19	15,8
Certitude sur ses compétences	12	10,0
Total	120	100

3.3. Opérations après réception

Après réception de la question, 41,7 % déclarent essayer de se concentrer et comprendre, 31,7 % éprouvent l'impression de connaître déjà la réponse, 20,0 % pensent à ce qu'ils vont dire, 5,0 % ne parviennent pas à décrire l'expérience et 1,7 % déclarent qu'il ne se passe rien.

Tableau 4. Opérations rapportées immédiatement après réception de la question.

Opération	N	%
Se concentrer et comprendre	50	41,7
Impression de connaître la réponse	38	31,7
Penser à la réponse	24	20,0
Ne peut pas décrire	6	5,0
Rien	2	1,7
Total	120	100

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3.4. Après décision de répondre

Après la décision de répondre, 50,0 % pensent disposer de la bonne réponse, 26,7 % expriment une incertitude, 21,7 % rapportent frustration et peur d'une réponse incorrecte et 1,7 % ne rapportent aucun contenu.

Tableau 5. Opérations rapportées après la décision de répondre.

Opération	N	%
Impression d'avoir la bonne réponse	60	50,0
Incertitude	32	26,7
Frustration/peur	26	21,7
Rien	2	1,7
Total	120	100

3.5. Discours intérieur

Le discours intérieur est positif ou orienté vers la réussite chez 52,5 % des élèves. Une hésitation entre plusieurs réponses est rapportée par 29,2 %, l'anticipation d'une erreur par 10,8 %, la crainte des moqueries par 4,2 % et l'absence de discours par 3,3 %.

Tableau 6. Formes de discours intérieur rapportées.

Discours intérieur	N	%
Auto-encouragement/réponse correcte	63	52,5
Hésitation	35	29,2
Anticipation d'une erreur	13	10,8
Crainte des moqueries	5	4,2
Rien	4	3,3
Total	120	100

3.6. Imagerie mentale

Une majorité de 71,7 % déclare visualiser la réponse ou son emplacement antérieur. L'absence d'image est rapportée par 17,5 %, une image de soi paniqué ou frustré par 6,7 %, des camarades se moquant par 2,5 % et une image de soi fort ou confiant par 1,7 %. Ces résultats décrivent un contenu phénoménologique et non un style d'apprentissage.

Tableau 7. Contenus d'imagerie mentale rapportés.

Contenu visualisé	n	%
Réponse/emplacement	86	71,7
Rien	21	17,5
Soi paniqué/frustré	8	6,7
Pairs se moquant	3	2,5
Soi fort/confiant	2	1,7
Total	120	100

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3.7.Émotions

La panique ou la frustration constitue la catégorie la plus fréquente (53,3 %), devant la confiance (27,5 %) et la joie (15,8 %). Quatre élèves (3,3 %) ne rapportent aucun ressenti et aucun n'est classé dans la catégorie colère.

Tableau 8. Ressenti émotionnel au moment de répondre.

Ressenti	n	%
Panique/frustration	64	53,3
Confiance	33	27,5
Joie	19	15,8
Rien	4	3,3
Colère	0	0,0
Total	120	100

4. Discussion

La concentration rapportée par 41,7 % des élèves est compatible avec une phase d'orientation attentionnelle et de construction d'une représentation de la tâche. Elle ne démontre pas l'activation d'un réseau cérébral particulier, mais correspond aux exigences fonctionnelles décrites par les modèles des fonctions exécutives : maintien du but, sélection de l'information pertinente et contrôle des interférences.

La place des connaissances antérieures est nette : près des trois quarts des élèves utilisent la cohérence avec le cours comme indice de compréhension. Ce résultat converge avec les modèles de mémoire de travail et de charge cognitive. Lorsqu'une consigne active des schémas déjà construits, la représentation de la tâche peut exiger moins de ressources que lorsqu'elle est entièrement nouvelle.

L'impression de « connaître déjà » la réponse puis celle d'avoir la bonne réponse peuvent relever de la familiarité, de la récupération mnésique et du monitoring métacognitif. Une étude confirmatoire devrait recueillir des jugements de confiance après chaque réponse et les comparer à l'exactitude réelle afin d'évaluer la calibration métacognitive.

Le discours intérieur positif rapporté par 52,5 % est cohérent avec la fonction autorégulatrice du self-talk. La littérature montre qu'en contexte scolaire naturel il contribue à réguler l'engagement dans la tâche et les exigences sociales. L'hésitation et l'anticipation d'une erreur peuvent également correspondre à un monitoring adaptatif lorsqu'elles conduisent à vérifier la réponse plutôt qu'à éviter la participation.

La proportion élevée d'élèves visualisant la réponse ou son emplacement est un résultat original. Elle peut refléter une récupération contextualisée ou l'utilisation de représentations visuospatiales. Elle ne permet toutefois pas de conclure à des « apprenants visuels ». La version révisée abandonne donc l'interprétation en termes de canaux sensoriels fixes, conformément aux précautions de la littérature sur les neuromythes.

Le contraste entre cognition et émotion est particulièrement important : 50,0 % pensent avoir la bonne réponse et 52,5 % rapportent un discours intérieur positif, alors que 53,3 % déclarent panique ou frustration. Un élève peut donc disposer d'une représentation de la réponse tout en éprouvant une activation émotionnelle négative liée à l'évaluation, au risque d'erreur ou au regard des pairs.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

La méta-analyse de Xie et al. (2025), portant sur 120 études, rapporte une association positive entre émotions académiques positives et performance et une association négative pour les émotions négatives. Ces données externes ne démontrent pas que la panique observée ici diminue la performance, car l'étude ne mesure pas l'exactitude des réponses. Elles renforcent toutefois la pertinence d'intégrer les émotions dans les recherches futures.

La contribution neuroéducative de l'étude réside ainsi dans le passage d'observations écologiques à des hypothèses cognitives testables. Les difficultés de maintien de consigne pourraient être étudiées avec des tâches standardisées de mémoire de travail ; l'incertitude avec des mesures métacognitives ; la panique avec des échelles d'anxiété scolaire et des performances sous pression. Une telle progression évite le neuro-réductionnisme.

Les revues critiques sur l'enseignement explicite des fonctions exécutives soulignent d'ailleurs que le niveau de preuve des programmes de classe demeure inégal et que des études plus rigoureuses sont nécessaires. Les implications pédagogiques de la présente étude doivent donc être formulées comme des hypothèses fondées sur une convergence théorique, non comme des effets causaux déjà démontrés.

5. Implications pédagogiques

Les consignes complexes gagneraient à être explicites, segmentées et maintenues visuellement lorsque plusieurs étapes doivent être exécutées. Cette externalisation peut réduire les exigences de maintien interne en mémoire de travail.

Les connaissances antérieures peuvent être activées par un rappel bref, un exemple ou un indice contextuel. Le poids de la cohérence avec le cours dans les réponses des élèves suggère que cette connexion constitue un point d'appui important.

La compréhension devrait être vérifiée par reformulation plutôt que par une simple question fermée. Demander à l'élève d'expliquer le but ou la première étape permet de rendre observable sa représentation de la tâche.

Le monitoring métacognitif peut être soutenu en demandant un degré de certitude ou une justification. L'objectif est d'apprendre à distinguer « je connais », « je pense connaître » et « je ne dispose pas encore de suffisamment d'informations ».

Enfin, la fréquence de panique et de frustration justifie de tester des modalités réduisant la menace évaluative : temps de préparation, réponse écrite préalable, échange en binôme, normalisation de l'erreur et feedback informatif centré sur la tâche.

6. Forces, limites et perspectives

L'étude porte sur une situation scolaire authentique, inclut 120 élèves issus de trois écoles et repose sur un échantillonnage stratifié équilibrant deux environnements scolaires. Elle donne accès simultanément à plusieurs dimensions rarement réunies : concentration, familiarité, discours intérieur, imagerie et émotions.

Les limites restent importantes. Toutes les variables sont auto-rapportées. Le document disponible ne précise pas l'âge moyen, la répartition par sexe, la langue de passation, la fidélité du codage ou la validation psychométrique du guide. La classification favorisé/défavorisé n'est pas accompagnée de critères opérationnels détaillés. La structure hiérarchique élèves-écoles n'est pas prise en compte statistiquement et aucune performance objective n'est associée aux déclarations.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Aucune mesure cérébrale n'a été réalisée. Les formulations initiales décrivant directement des opérations « dans le cerveau » ont donc été corrigées. De même, le χ^2 annoncé initialement n'est pas conservé, faute de tableau croisé et de paramètres statistiques permettant sa vérification.

Une étude de seconde génération devrait documenter les caractéristiques sociodémographiques, tester la fidélité inter-juges, inclure des mesures standardisées de mémoire de travail, inhibition et flexibilité, recueillir exactitude et temps de réponse et utiliser des échelles validées d'émotions académiques. Un plan expérimental pourrait manipuler longueur, complexité, modalité et permanence visuelle des consignes.

Pour l'imagerie mentale, la vivacité pourrait être mesurée et reliée au rappel. Pour le discours intérieur, des protocoles de pensée à voix haute ou d'échantillonnage d'expérience pourraient compléter l'entretien rétrospectif. Pour l'émotion, comparer des réponses publiques, privées et différées permettrait d'isoler l'effet de l'exposition sociale.

7. Conclusion

Le traitement d'une consigne scolaire ne se réduit pas à la compréhension linguistique. Chez les 120 élèves étudiés dans la région Marrakech-Safi, il s'accompagne de concentration, activation des connaissances antérieures, récupération, monitoring métacognitif, discours intérieur, imagerie mentale et émotions. La coexistence d'indices cognitifs positifs avec une forte fréquence de panique ou de frustration rappelle qu'une réponse scolaire est simultanément cognitive, métacognitive, émotionnelle et sociale.

La reformulation neuroéducative proposée valorise les données sans dépasser leur niveau de preuve. Les résultats sont des indicateurs écologiques générateurs d'hypothèses sur l'attention, la mémoire de travail, les fonctions exécutives et la régulation émotionnelle. Ils soutiennent l'intérêt de tester des consignes explicites et structurées, un soutien métacognitif et un climat de classe réduisant la menace de l'erreur.

Références

- Baddeley, A. (2012). Working memory: Theories, models, and controversies. Annual Review of Psychology, 63, 1–29. https://doi.org/10.1146/annurev-psych-120710-100422
- Bandura, A. (1997). Self-efficacy: The exercise of control. W. H. Freeman.
- Baudrit, A. (1997). Apprendre à deux : Études psychosociales de situations dyadiques. Presses Universitaires de France.
- Bécu-Robinault, K. (2007). Connaissances mobilisées pour préparer un cours de sciences physiques. Aster, 45, 165–188.
- Bressoux, P., & Pansu, P. (1998). Norme d'internalité et activités évaluatives en milieu scolaire. Revue Française de Pédagogie, 122, 19–29.
- Broadbent, D. E. (1958). Perception and communication. Pergamon Press.
- Butler, R. (1988). Enhancing and undermining intrinsic motivation. British Journal of Educational Psychology, 58(1). https://doi.org/10.1111/j.2044-8279.1988.tb00874.x
- Chaaouf, I. (2020). Traitement cognitif et compétences psychosociales des écoliers : étude comparée des stratégies mentales liées à la réception des consignes et la réalisation d'une tâche scolaire [Thèse de doctorat, Université de Lorraine].

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- Diamond, A. (2013). Executive functions. Annual Review of Psychology, 64, 135–168. https://doi.org/10.1146/annurev-psych-113011-143750
- D'Intino, J. (2023). Evaluating the rationale and evidence supporting executive functions skills instruction in the classroom: A critical review. Psychology in the Schools, 60(4), 1125–1148. https://doi.org/10.1002/pits.22825
- Flanagan, R. M., & Symonds, J. E. (2022). Children's self-talk in naturalistic classroom settings in middle childhood: A systematic literature review. Educational Research Review, 35, 100432. https://doi.org/10.1016/j.edurev.2022.100432
- Fortin, L., Marcotte, D., Potvin, P., Royer, É., & Joly, J. (2006). Typology of students at risk of dropping out of school. European Journal of Psychology of Education, 21, 363–383.
- Howard-Jones, P. A. (2014). Neuroscience and education: Myths and messages. Nature Reviews Neuroscience, 15, 817–824. https://doi.org/10.1038/nrn3817
- Miyake, A., & Friedman, N. P. (2012). The nature and organization of individual differences in executive functions. Current Directions in Psychological Science, 21(1), 8–14.
- Pekrun, R. (2006). The control-value theory of achievement emotions. Educational Psychology Review, 18, 315–341.
- Sweller, J., van Merriënboer, J. J. G., & Paas, F. (2019). Cognitive architecture and instructional design: 20 years later. Educational Psychology Review, 31, 261–292.
- Vergnaud, G. (1990). La théorie des champs conceptuels. Recherches en Didactique des Mathématiques, 10(2), 133–170.
- Xie, J., Cho, K. W., Wei, T., Xu, J., & Fan, M. (2025). The effects of academic emotions on learning outcomes: A three-level meta-analysis of research conducted between 2000 and 2024. Learning and Motivation, 90, 102109. https://doi.org/10.1016/j.lmot.2025.102109
- Zakhartchouk, J.-M. (1999). Comprendre les énoncés et les consignes. Cahiers pédagogiques.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

De la crise des finalités de l'École à la place de l'EPS au Maroc
En dialogue avec Didier Delignières

From the Crisis of School Purposes to the Place of Physical Education in Morocco: A Dialogue with Didier Delignières

Mustapha Souib المصطفى صويب

Inspecteur principal au ministère de l'Éducation nationale
Académie Régionale d'Éducation et de Formation de Rabat-Salé-Kénitra, Maroc
Souibinspecteur.aref.rsk@gmail.com
ORCID: 0009-0008-4868-2203

RÉSUMÉ

Cet article part d'une sollicitation adressée à Didier Delignières, portant sur un article de l'auteur consacré au Coaching Éducatif par le Sport (CES), qui a débouché sur une invitation réciproque à lire son propre texte sur la crise des finalités de l'École. À partir de ce dialogue, l'article interroge ce que le diagnostic de Delignières, la sociologie de Bourdieu, l'exigence d'Alain et le pari de l'éducabilité de Meirieu permettent de voir de la réalité scolaire marocaine, sans transposer telles quelles des analyses construites pour un autre contexte historique. Il distingue le prescrit du réel, puis le déclaré de l'implicite, pour montrer que l'écart marocain entre ambition institutionnelle et pratique effective tient moins à une stratégie élitiste consciente qu'à un système encore en cours de généralisation, rattrapé par une croissance rapide de l'enseignement privé et par une instabilité des réformes qui empêche leur capitalisation. L'article confronte ensuite les propositions de Delignières pour l'EPS française à ce contexte, en distinguant ce qui est directement transposable, ce qui reste conditionnel, et ce qui dépasse ce qu'une seule discipline peut changer. Il en tire une conception de l'EPS marocaine porteuse de valeurs humaines : ni discipline sanitaire, ni discipline de la performance, mais un espace où l'écart entre le promis et le vécu se referme concrètement, ancré dans sa communauté. Il présente enfin le Coaching Éducatif par le Sport comme une contribution personnelle et opérationnelle à cette ambition, sans prétendre redéfinir l'identité de l'EPS ni résoudre, à elle seule, les tensions structurelles du système éducatif marocain.

Mots-clés : EPS marocaine, Coaching Éducatif par le Sport (CES), finalités de l'école, humanisme éducatif, inégalités scolaires

ABSTRACT

This article originates from a request made to Didier Delignières to review the author's work on Coaching Éducatif par le Sport (CES), an exchange that led Delignières to invite the author to read his own text on the crisis of the School's purposes. Building on this dialogue, the article asks what Delignières's diagnosis, Bourdieu's sociology, Alain's demand for rigour, and Meirieu's wager on educability allow one to see in the Moroccan school system, without transplanting analyses built for a different historical context. It distinguishes the prescribed from the actual, then the declared from the implicit, to show that the Moroccan gap between institutional ambition and everyday practice stems less from a conscious elitist strategy than

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

from a system still generalising access, caught between the rapid growth of private education and a succession of reforms too unstable to build on one another. The article then confronts Delignières's proposals for French Physical Education with this context, distinguishing what is directly applicable, what remains conditional on resources the discipline does not control, and what exceeds what any single subject can change alone. It derives from this a conception of Moroccan Physical Education as a bearer of humanistic values: neither a health-oriented nor a performance-oriented discipline, but a space where the gap between promise and lived experience closes concretely, rooted in its community. Finally, it presents Coaching Éducatif par le Sport as a personal, operational contribution to this ambition, without claiming to redefine the identity of Physical Education or to resolve, on its own, the structural tensions of the Moroccan education system.

Keywords: Moroccan Physical Education, Sport-based Educational Coaching (CES), purposes of schooling, educational humanism, educational inequality

1. INTRODUCTION

Ce texte est né d'un échange : sollicité pour relire l'article de l'auteur sur le Coaching Éducatif par le Sport[1], Didier Delignères a proposé en retour la lecture de son propre texte sur la crise des finalités de l'École, publié en septembre 2026[2]. Cette lecture a ramené l'auteur à une conviction ancienne : l'école ne peut se penser sans se demander, d'abord, quel humain cherche-t-elle à former ?

C'est le fil déjà développé dans un texte en préparation, Casanova, reviens vite… mais autrement[3], dont le titre reprend celui de Meirieu et Develay[4] : une école absorbée par la technicisation des savoirs et la logique administrative finit par perdre le sens de l'acte d'enseigner. Il fallait, à l'inverse, restituer à l'élève son statut de sujet, à l'enseignant celui de médiateur de sens, et à l'éducation sa vocation d'émancipation plutôt que d'adaptation.

[1] Article soumis pour publication, non encore paru à ce jour.

[2] Delignières, D. (2026). *Face à un monde en crise : penser autrement l'École, et aussi l'EPS*. Publié le 3 septembre 2026.Texte de Didier Delignières

[3]Albert Casanova, aviateur français originaire de Corse, s'installe à Tata-Maroc après un accident survenu en 1934 à Casablanca qui met fin à sa carrière aéronautique. Reconverti dans l'enseignement, il y fonde en octobre 1958 le collège Mokhtar Soussi, une école pensée en dehors des deux modèles alors existants : ni l'école d'élite des colonisateurs, ni l'école coranique traditionnelle. Son épouse gérait l'internat pendant qu'il enseignait les mathématiques et les sciences. Son modèle pédagogique reposait sur l'entraide entre élèves, la mobilisation des ressources humaines locales et une exigence disciplinée mise au service de la dignité de chacun. Article en préparation, non encore publié.

[4]Meirieu, P., & Develay, M. (1992). Émile, reviens vite… ils sont devenus fous. Paris : ESF Éditeur.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Ce texte portait aussi une conviction communautaire : l'expérience de Casanova à Tata montrait qu'une école peut se construire sans dépendre uniquement des moyens de l'État, en s'appuyant sur l'entraide entre les élèves et la mobilisation des ressources locales. L'école y devenait un projet collectif plutôt qu'un service déposé de l'extérieur, ce qui fait de cette dimension communautaire une composante à part entière de l'humanisme éducatif, aux côtés du sujet, du sens et de l'émancipation.

Cette réflexion a ensuite été prolongée du côté de la discipline, dans un article sur l'Éducation Physique et Sportive marocaine[5], puis dans celui consacré au CES[6] lui-même, cherchant concrètement ce que pourrait être une pratique sportive scolaire au service de cette même ambition humaniste.

Former des personnes avant des compétences, des citoyens avant des profils employables, et les former avec leur communauté plutôt que hors d'elle : cette exigence constituait déjà le fil conducteur de la réflexion sur l'école marocaine avant la lecture de Delignières, qui la retrouve, depuis la France, dans la conviction qu'une école ne se refonde qu'en revenant à l'humain qu'elle cherche à construire.

Son texte reprend le diagnostic sévère du Collectif d'Interpellation du Curriculum[7] et de Philippe Champy[8] : sous le discours de la réussite pour tous, l'école française continue de fonctionner comme un instrument de tri social, pensée, dit Champy, pour former une élite plutôt que d'instruire un peuple. Delignières en tire une conséquence pour sa discipline : repenser l'EPS suppose de repenser d'abord l'école elle-même, ses finalités, avant ses dispositifs.

Cette manière de poser le problème est stimulante, mais ne peut être importée telle quelle. Le système marocain n'a pas connu la même coexistence séculaire entre ordre primaire et ordre secondaire, ni la même rupture que le collège unique français de 1975 ; il porte sa propre histoire et ses propres contradictions. Depuis l'indépendance, la généralisation de la scolarisation reste une priorité constante, dont la Feuille de route 2022-2026 porte encore la marque[9]. Mais l'accès plus large à l'école ne s'est pas traduit par un accès équivalent à la réussite. C'est cet écart qui doit constituer le vrai point de départ : non pas « l'école française est-elle transposable », mais ce que la lecture de Delignières permet de mieux nommer dans la réalité déjà connue de l'école marocaine et de son EPS.

[5]Article soumis pour publication, non encore paru à ce jour.

[6]Le Coaching Éducatif par le Sport **(CES)** est une démarche qui utilise le sport comme support du développement global de l'élève dans un cadre scolaire, à la différence du coaching extrascolaire, généralement orienté vers la performance ou l'accompagnement individuel.

[7]CICUR (2026). Manifeste 2 : une boussole pour l'action. Site du CICUR, 30 juin 2026.

[8]Champy, Ph. (2026). Émanciper l'École de son élitisme, le vrai défi de la gauche. AOC, 22 juin 2026.

[9]Ministère de l'Éducation Nationale, du Préscolaire et des Sports (Royaume du Maroc). (2022). Feuille de route 2022-2026 : 12 engagements pour une école publique de qualité. https://www.men.gov.ma/sites/default/files/2026-02/FRoutefr.pdf

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2. MÉTHODOLOGIE

Cette contribution adopte une démarche analytique et comparative. Le corpus principal, le texte de Delignières (2026), est mis en regard de références en sociologie et philosophie de l'éducation, de documents institutionnels marocains et de travaux antérieurs de l'auteur sur l'EPS et le CES. L'analyse procède par confrontation des finalités, des écarts entre le prescrit et le réel, et des conditions de faisabilité au Maroc. Il ne s'agit ni d'une enquête de terrain ni d'une transposition directe, mais d'une lecture contextualisée distinguant ce qui peut être retenu, adapté ou qui dépasse le champ de l'EPS.

3. DÉVELOPPEMENT ET DISCUSSION

3.1. Le prescrit et le réel : ce que les textes disent, ce que l'école fait

La lecture de Delignières permet d'abord de mieux nommer une distance déjà perceptible entre ce qu'une institution proclame et ce qu'elle produit. L'observation n'est pas neuve : Bourdieu l'avait établie il y a plus d'un demi-siècle[10], montrant que l'école, loin d'être l'instance neutre de sélection par le mérite qu'elle prétend être, reconduit des inégalités qui lui préexistent. Le capital culturel, cette familiarité avec les codes que certaines familles transmettent sans effort, fait la différence avant même que l'école n'intervienne ; en évaluant tous les élèves selon les mêmes critères, elle transforme cette inégalité de départ en inégalité de mérite. C'est le mécanisme même que le CICUR et Champy dénoncent chez Delignières : un discours d'égalité des chances qui habille une reproduction sociale.

Le Maroc n'a pas connu la même histoire scolaire que la France, mais le mécanisme bourdieusien y trouve un terrain tout aussi concret. La part de l'enseignement privé dans l'ensemble des établissements n'a cessé de croître, atteignant 36 % en 2019-2020 selon le Conseil de la concurrence[11], contre un peu plus d'un quart dix ans plus tôt. Ce mouvement s'accompagne, dans plusieurs villes, de fermetures d'établissements publics du primaire, les familles qui en ont les moyens se tournant vers le privé. Cette différenciation croissante profite à celles qui disposent du capital économique et culturel le mieux doté. Le prescrit affiche une « École publique de qualité pour tous » ; le réel reste conditionné par l'origine sociale et territoriale de l'élève. C'est exactement le type d'écart que Bourdieu apprend à chercher entre les intentions d'un système et sa logique effective.

Mais Bourdieu explique surtout pourquoi l'inégalité se reproduit ; il dit peu de la relation quotidienne au savoir et à l'autorité. Alain, à rebours de sa réputation de pédagogue sévère[12], est utile ici : il refusait de flatter l'enfant, tenant que l'effort et la résistance des savoirs sont eux-mêmes formateurs, et que l'autorité du maître n'a de sens que si elle fait grandir plutôt que

[10]Bourdieu, P., & Passeron, J.-C. (1970). La Reproduction : éléments pour une théorie du système d'enseignement. Paris : Éditions de Minuit.
[11]Conseil de la Concurrence (Royaume du Maroc). (2021). Avis relatif à l'état de la concurrence dans le secteur de l'enseignement scolaire privé.
[12]Alain (Émile Chartier). (1932). Propos sur l'éducation. Paris : Presses Universitaires de France.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

dominer. Cette exigence rejoint ce que Delignières nomme l'hypermodernité[13], cette dérive où l'école, séduisant des élèves habitués à l'immédiateté, renoncerait à introduire du temps long et une difficulté surmontable. Pour l'EPS marocaine, l'avertissement vaut d'être entendu : une discipline cédant entièrement au plaisir immédiat perdrait, avec Alain, sa valeur formatrice.

Meirieu, enfin, permet de tenir ensemble ces deux exigences sans qu'aucune ne l'emporte : la lucidité de Bourdieu sur la reproduction, la fermeté d'Alain sur l'exigence du savoir. C'est le sens du pari de l'éducabilité qu'il défend depuis Émile, reviens vite… : refuser à la fois le fatalisme qui résignerait certains élèves à l'échec et l'autoritarisme qui éduquerait sans reconnaître l'élève comme sujet. Les savoirs doivent résister à l'élève, insiste Meirieu, mais cette résistance doit être organisée par un enseignant convaincu que chacun peut apprendre. C'est cette conviction qui portait, sans théorie explicite, le projet de Casanova à Tata : une pédagogie exigeante qui refusait de désigner d'avance qui réussirait, et faisait de l'entraide entre élèves un principe autant qu'une nécessité de moyens.

Cette triple lecture, Bourdieu pour l'écart entre le prescrit et le réel, Alain pour l'exigence face à la facilité, Meirieu pour tenir les deux sans renoncer à l'élève, rejoint ce que Delignières formule à travers ses verrous systémiques : l'évaluation comme sélection plutôt que comme apprentissage, l'orientation précoce comme tri. Appliquée au Maroc, elle invite à comprendre, cas par cas, comment cette réalité se construit dans la répartition des moyens et les pratiques d'évaluation, selon l'établissement, le territoire, le milieu.

3.2. Le déclaré et l'implicite : au-delà du discours institutionnel

Il faut aller plus loin que la distinction entre prescrit et réel : pourquoi cet écart se reproduit-il alors que personne, dans l'institution, ne le souhaite explicitement ? Philippe Perrenoud l'a nommé curriculum caché[14] : des effets non écrits nulle part, produits par le fonctionnement quotidien de l'école elle-même, non par une intention dissimulée. Ce sont ses rythmes, ses formes d'évaluation, sa répartition des moyens, la hiérarchie implicite entre disciplines, indépendamment de ce que proclament ses textes.

Le Maroc n'échappe pas à cette logique. Les orientations institutionnelles déclarent l'égalité des chances, l'inclusion, le développement global de l'élève ; aucune ne prépare la place d'une hiérarchie entre disciplines. Et pourtant, le fonctionnement ordinaire continue de la produire, une hiérarchie que le système reconduit faute de l'interroger. L'EPS l'illustre avec netteté : officiellement, elle participe pleinement à la formation globale de l'élève, à sa santé, à sa citoyenneté ; mais la Feuille de route 2022-2026 reconnaît elle-même que les occasions de pratique restent insuffisantes et que des séances prévues ne sont pas toujours assurées. Le déclaré et l'implicite ne s'opposent donc pas comme un mensonge et une vérité : ils coexistent dans le même document, ce qui rend la contradiction plus difficile à voir et à corriger.

[13]Concept d'hypermodernité développé notamment par Gilles Lipovetsky, Le Bonheur paradoxal, Paris, Gallimard, 2006 ; repris par D. Delignières (2026).

[14]Perrenoud, P. (1993). Curriculum : le formel, le réel, le caché. In J. Houssaye (dir.), La pédagogie : une encyclopédie pour aujourd'hui (p. 61-76). Paris : ESF.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

C'est ce que Delignières pointe en refusant de prendre les déclarations d'intention françaises pour une description fidèle du fonctionnement réel. Mais il faut s'en garder pour le Maroc : ce qu'il donne à voir n'est pas une élite organisant consciemment sa reproduction, comme chez Champy, mais un système en transformation rapide où les intentions courent devant des conditions matérielles qui peinent à les rattraper. L'implicite marocain tient moins à une stratégie qu'à un décalage entre ce qu'on veut et ce qu'on a les moyens de faire.

Cette nuance compte pour l'EPS et rejoint la confiance obstinée de Meirieu dans la capacité de chacun à apprendre. Refuser le fatalisme, c'est aussi refuser de résigner une discipline à sa marginalisation de fait sous prétexte qu'elle serait, dans les textes, suffisamment reconnue. Il ne suffit pas que l'EPS soit déclarée essentielle pour qu'elle le devienne en pratique : il faut que le temps réellement accordé et les infrastructures cessent de démentir, jour après jour, ce que les textes promettent.

3.3. La réalité marocaine : entre progrès réels et tensions persistantes

Avant d'aller plus loin, il faut s'arrêter sur ce que prescrit et implicite recouvre concrètement au Maroc, sans céder ni à la complaisance ni au procès à charge. Depuis l'indépendance, le pays n'a cessé de réformer son école : Vision stratégique 2015-2030, loi-cadre 51.17[15] engageant l'État sur quinze ans, puis Feuille de route 2022-2026 et ses Écoles pionnières. Cette persévérance dit quelque chose d'important : il existe, au sommet de l'institution, une volonté réelle de transformation, une reconnaissance explicite du droit à l'égalité des chances, un souci de réduire le décrochage. Ce serait une erreur de le nier au nom d'une posture critique plus radicale que les faits ne l'autorisent.

Mais cette persévérance porte sa propre difficulté : une réforme qui en chasse une autre avant que ses effets soient mesurés construit une succession de recommencements plutôt qu'une politique. La vraie question n'est peut-être pas si le Maroc réforme assez, mais s'il garde la mémoire de ce qui a fonctionné ou échoué. Sans elle, chaque génération de textes repart d'une page blanche, et le professionnel de terrain apprend à distance prudente des annonces.

À cette instabilité s'ajoute la différenciation sociale déjà signalée plus haut. Il ne s'agit pas d'opposer mécaniquement une école privée qui réussirait à une école publique qui échouerait : ce sont les conditions elles-mêmes, ressources, infrastructures, encadrement, qui se différencient, traduisant les inégalités de départ en inégalités de parcours selon un mécanisme bourdieusien que la croissance du privé rend, au Maroc, particulièrement visible.

L'EPS, dans ce paysage, occupe une position révélatrice. Officiellement intégrée à l'ambition de formation globale, au bien-être, à la citoyenneté, elle hérite aussi de toutes les tensions du système : décalage entre ambition et moyens, dépendance aux infrastructures selon les territoires, effectivité inégale que la Feuille de route reconnaît elle-même. Elle est à la fois

[15]Vision stratégique de la réforme 2015-2030, approuvée par Sa Majesté le Roi Mohammed VI ; Dahir n° 1-19-113 du 7 hijria 1440 (9 août 2019) portant promulgation de la loi-cadre n° 51-17 relative au système d'éducation, de formation et de recherche scientifique, Bulletin officiel n° 6944 du 17 décembre 2020.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

symptôme de ces tensions et, potentiellement, espace où elles pourraient être travaillées autrement, ce qui mérite d'être confronté à ce que Delignières propose pour l'EPS française.

3.4. Convergences et divergences avec la réflexion de Delignières

Arrivé à ce point, il est possible de revenir plus directement à l'article qui a motivé cette réflexion, et de préciser ce qui peut en être retenu et ce qui nécessite d'être retravaillé.

La convergence la plus nette porte sur le geste même de Delignières : refuser de discuter les dispositifs avant les finalités, ce qui est précisément la démarche suivie ici pour l'EPS marocaine. Une deuxième convergence touche au refus d'une discipline réduite à l'instrumental : Delignières s'inquiète d'une EPS absorbée par l'injonction sanitaire du « bouger à tout prix », le risque marocain prenant plutôt la forme d'une EPS réduite à l'animation, faute de temps et de conditions. Dans les deux cas, la discipline perd sa spécificité si elle s'enferme dans une seule fonction. Une troisième convergence concerne le collectif : Delignières appelle à ne plus centrer l'EPS sur l'individu isolé, mais sur des projets inscrits dans un groupe, ce que l'expérience de Casanova donnait déjà à voir sans théorie : une école où les plus avancés faisaient progresser les autres, l'entraide y étant un principe pédagogique et non un supplément d'âme.

Mais il n'est pas possible de suivre Delignières jusqu'au bout. La première divergence tient au diagnostic historique : sa critique s'adresse à une école qui a eu plus d'un siècle pour sédimenter ses mécanismes de sélection. Le Maroc n'a pas cette histoire : son problème n'est pas seulement celui d'un système stabilisé à débloquer, mais celui d'un système encore en construction, qui n'a pas fini de généraliser l'accès avant même de se pencher sur l'égalité des conditions de réussite. La deuxième divergence porte sur l'évaluation : le verrou que Delignières propose de faire sauter, en finir avec les notes-concours, a du sens où l'évaluation sert avant tout à trier. Au Maroc, la question est plus urgente : avant la forme de la note, il faut se demander si l'élève a seulement eu l'occasion d'apprendre ce qu'elle prétend mesurer, quand une part significative des séances prévues n'est pas assurée.

La troisième divergence touche à l'individu. Delignières craint qu'une EPS centrée sur le développement personnel ne devienne le cheval de Troie d'un individualisme néolibéral, chacun devenant, selon Lipovetsky, l'entrepreneur de lui-même. Cette inquiétude est partagée, mais il n'est pas certain qu'il faille, pour s'en prémunir, opposer aussi radicalement l'individu et le collectif. Meirieu permet la nuance : le pari de l'éducabilité s'adresse toujours à un sujet singulier ; le nier au profit du seul collectif reviendrait à perdre ce que l'éducation doit faire grandir. L'enjeu, pour l'EPS marocaine, est de construire, comme le faisait sans le théoriser le collège de Casanova, une autonomie qui se construit avec les autres et non contre eux.

Cette confrontation conduit à une conclusion solide : la question n'est pas « comment appliquer Delignières au Maroc », mais ce que sa lecture, passée au filtre des réalités marocaines, oblige à préciser dans ce qui est déjà pensé de l'EPS.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3.5. La faisabilité au Maroc : ce qui peut être retenu, ce qui doit être adapté, ce qui reste hors de portée

Une réflexion qui s'arrêterait aux convergences et divergences resterait un exercice de commentaire. Ce qui importe, c'est de savoir ce qu'il est réellement possible de faire, dans le contexte marocain, de ce que Delignières propose, et ce qui relève d'un horizon que l'EPS seule ne peut atteindre.

Certaines propositions ont une faisabilité forte, car elles ne demandent pas de réforme institutionnelle mais un déplacement de posture professionnelle, à la portée de tout enseignant. Refuser de réduire l'EPS à une fonction sanitaire ou à un défoulement ne coûte rien : cela demande seulement de concevoir des séances visant autre chose que la dépense physique. Organiser les apprentissages autour du collectif plutôt que de la seule performance relève de la même conception pédagogique. Casanova le faisait avec les moyens, peu généreux, de son époque ; rien n'empêche un enseignant marocain de le faire aujourd'hui.

D'autres propositions demandent des conditions que l'EPS ne maîtrise pas seule : leur faisabilité reste conditionnelle. Repenser l'évaluation, par exemple, suppose une doctrine partagée, une formation outillant réellement les enseignants, et une reconnaissance institutionnelle que cette évaluation vaut autant qu'une note chiffrée. Sans ces conditions, l'enseignant le plus convaincu se heurte vite à l'attente contraire de son institution. La proposition n'est pas irréalisable ; elle est suspendue à des choix qui dépassent la discipline.

Enfin, certaines propositions ont une faisabilité limitée pour l'EPS seule. Le verrou de l'orientation précoce engage l'architecture entière du système, ses filières, ses examens ; l'EPS peut y contribuer marginalement en refusant de hiérarchiser prématurément les élèves selon leurs aptitudes physiques, mais ne peut le faire sauter seule. De même, une critique radicale de l'individualisme, transposée sans nuance, risquerait de priver l'EPS marocaine d'une ressource nécessaire : la possibilité, pour chaque élève, de construire une confiance propre, qui n'est pas toujours un symptôme de l'idéologie néolibérale, à condition qu'elle s'articule au collectif plutôt que de s'y substituer.

Cette manière de trier, ce qui dépend de la discipline, ce qui dépend de conditions à construire, ce qui la dépasse, ne minimise pas l'ambition de Delignières : elle permet au contraire de la prendre au sérieux, en sachant où l'EPS marocaine peut agir maintenant, où elle doit attendre des conditions qu'elle ne crée pas seule, et où elle doit accepter les limites de ce qu'une discipline scolaire peut changer à elle seule.

3.6. Retour au cœur du sujet : quelle place pour l'EPS au Maroc ?

Après ce détour par Bourdieu, Alain, Meirieu et Delignières, revenons à la question initiale : quelle place l'EPS peut-elle occuper dans cette école marocaine, traversée par une volonté réelle de transformation mais rattrapée par des écarts entre le prescrit et le réel, des différenciations sociales de plus en plus visibles, une instabilité des réformes qui empêche toute capitalisation?

Une première réponse, tentante, serait de demander à l'EPS de compenser ce que le reste du système ne parvient pas à faire. C'est une tentation à écarter d'emblée : une discipline qui porte

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

seule les manques du système entier finit par y perdre sa spécificité sans jamais combler ce qui la dépasse. Delignières le rappelle pour l'EPS française, qui n'a pas à traiter toutes les crises de l'école, comme elle avait cru devoir le faire en 2015 avec le socle commun. La même prudence vaut pour le Maroc : ce serait demander à l'EPS plus qu'elle ne peut tenir, et la condamner d'avance à décevoir.

La place qui semble juste est plus modeste dans son ambition, plus exigeante dans ce qu'elle demande. L'EPS peut être l'endroit où l'écart entre déclaré et vécu se referme, parce que c'est une discipline où cet écart se voit immédiatement : une séance non assurée, un terrain inaccessible, rien ne s'y dissimule derrière un discours. Cette visibilité, qui pourrait n'être qu'une fragilité, peut devenir une force, en obligeant à une honnêteté que d'autres disciplines évitent parfois. Une EPS cohérente entre ce qu'elle promet et ce qu'elle offre à chaque élève contribue déjà à ce que Bourdieu appelait la réduction des inégalités de traitement, non en proclamant l'équité, mais en la vérifiant séance après séance.

Elle peut aussi être le terrain où l'exigence d'Alain trouve à s'appliquer, parce que le corps ne triche pas avec l'effort : on progresse en se confrontant à une difficulté réelle qui résiste et cède peu à peu. C'est une leçon que l'hypermodernité rend plus nécessaire à défendre. Elle peut enfin être, comme le montrait sans le théoriser Casanova, un lieu où le pari de l'éducabilité de Meirieu se joue concrètement : l'élève fragile entraîné par les autres, le collectif construit dans l'action commune.

Ce n'est donc ni une EPS de la santé, ni une EPS de la performance, ni une EPS chargée de sauver l'école de ses propres contradictions. C'est une EPS qui accepte de rester elle-même, discipline du corps, de l'effort et du collectif, refusant que cette spécificité serve d'alibi à la facilité. C'est cette place précise qu'il convient maintenant de nommer : celle d'une EPS porteuse de valeurs humaines.

3.7. Une EPS marocaine porteuse de valeurs humaines

Nommer cette place ne suffit pas ; il faut dire ce qu'elle recouvre concrètement, faute de quoi « valeurs humaines » resterait une formule creuse, du genre reproché plus haut aux textes institutionnels eux-mêmes.

Une EPS porteuse de valeurs humaines refuse d'abord un partage trop commode : celui qui opposerait le corps à l'esprit, comme si l'un préparait simplement le terrain pour l'autre. L'expérience de Casanova montrait le contraire : rigueur de l'entraînement, discipline du geste et exigence collective y formaient un seul apprentissage du respect et de la responsabilité. Ce n'est pas que le sport développe accessoirement des qualités morales ; c'est que la confrontation à une règle, à un partenaire ou à sa propre fatigue est elle-même une expérience morale, immédiate et incarnée. Une leçon de morale ou un cours d'instruction civique peut parler du respect des règles ou de l'effort ; le sport, lui, les fait vivre dans l'instant, dans le corps, ce que l'enseignement le plus abstrait atteint plus rarement.

Cette expérience morale ne se produit pas d'elle-même : c'est l'objection à une lecture trop optimiste du sport scolaire. Elle exige, comme le rappelle Meirieu, une médiation, quelqu'un

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

qui organise la situation pour que la coopération soit nécessaire, que la règle ait un sens, que l'échec devienne occasion de comprendre plutôt que sanction. Sans elle, une séance d'EPS peut reproduire les hiérarchies que Bourdieu décrit ailleurs : les plus doués s'imposant, les fragiles se retirant. La différence entre une EPS qui forme et une EPS qui trie ne tient donc pas à l'activité, mais à l'intention pédagogique qui l'organise.

C'est là que se retrouve l'exigence d'Alain contre la facilité. Une EPS porteuse de valeurs humaines ne peut chercher d'abord à plaire, au risque de céder à cette hypermodernité qui pousse à multiplier les activités nouvelles et à fuir l'effort prolongé. Elle doit assumer qu'apprendre à coopérer, à persévérer dans un geste qui résiste, demande ce temps long que Delignières appelle de ses vœux contre le zapping des expériences. Mais cette exigence, pour ne pas verser dans la sévérité stérile qu'on prête à Alain, doit rester portée par une confiance accordée d'avance à l'élève.

Enfin, une EPS porteuse de valeurs humaines ne peut se penser indépendamment de sa communauté. L'école de Casanova l'était aussi dans sa méthode, faisant de la solidarité entre pairs et de la mobilisation des ressources locales un principe de fonctionnement, non un pis-aller. Une EPS marocaine fidèle à cet héritage chercherait à faire de l'établissement un point d'appui pour sa communauté, en s'ouvrant aux associations sportives locales et en mobilisant d'anciens élèves, ambition modeste dans ses moyens mais fidèle à l'idée d'une éducation qui se construit avec les gens plutôt que hors d'eux.

C'est à partir de cette conception, une EPS du corps et de l'effort, médiatisée par une intention pédagogique exigeante et ancrée dans sa communauté, qu'il devient possible de présenter la réponse opérationnelle construite pour cette ambition : le Coaching Éducatif par le Sport.

3.8. Le CES : une contribution personnelle, pas une nouvelle finalité de l'EPS

Il faut poser d'emblée une limite. Le Coaching Éducatif par le Sport n'est pas une théorie alternative de l'EPS, encore moins une réponse aux tensions décrites à travers Bourdieu, Alain, Meirieu, Delignières et Casanova. C'est une proposition d'ingénierie éducative, plus modeste mais précise : rendre plus explicite, structurée et progressive la dimension éducative des expériences sportives que l'école propose déjà.

Cette précision découle de tout ce qui précède. Si l'EPS porteuse de valeurs humaines exige, comme le rappelle Meirieu, une médiation pédagogique organisant intentionnellement la coopération, la règle, la confrontation à la difficulté, cette médiation ne peut rester informelle. Elle a besoin d'un cadre : des objectifs identifiés à l'avance, une progression pensée dans la durée, des outils pour observer ce qui se joue chez l'élève au-delà de la performance motrice. C'est ce que le CES cherche à offrir, non une nouvelle activité, mais une manière d'organiser les activités existantes pour que leur potentiel éducatif cesse d'être une conséquence aléatoire et devienne un objectif poursuivi et évaluable.

Concrètement, la coopération, la responsabilité, l'autonomie, le respect, ces dimensions que Delignières appelle explicitement à développer, et que Casanova pratiquait sans les nommer, deviennent des objets de travail identifiés, avec leur progression propre, au même titre que les

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

apprentissages moteurs. Un enseignant qui utilise le CES se demande aussi ce que ses élèves doivent avoir appris à faire ensemble, et construit ses situations en conséquence, refusant que l'expérience morale du sport reste implicite et lui donnant la rigueur qu'on accorde d'ordinaire aux savoirs moteurs.

Il faut reconnaître, avec la même honnêteté tenue dans tout ce texte, les limites de cette proposition. Le CES ne résout pas l'écart entre le prescrit et le réel, ni la différenciation sociale des parcours, ni l'instabilité des réformes. Sa pertinence dépend de conditions qu'il ne crée pas lui-même : la formation des enseignants, la reconnaissance institutionnelle et sa capacité à ne pas devenir une charge supplémentaire pour des enseignants déjà pris dans des conditions exigeantes. Un dispositif pédagogique ne remplace jamais les conditions matérielles de son propre déploiement.

D'où une distinction claire, qui vaut pour cette réflexion autant que pour le CES lui-même : il ne remplace pas l'EPS et ne prétend pas redéfinir son identité. Il se situe à son interface, comme une tentative parmi d'autres pour répondre à une question que Delignières pose pour la France, que Bourdieu pose depuis plus longtemps, que Casanova avait résolue empiriquement à Tata : comment faire en sorte que l'école, et l'EPS en elle, forment des personnes avant des profils, avec la communauté qu'elles servent plutôt que hors d'elle.

4. CONCLUSION ET PERSPECTIVES

Il y a quelque chose de vertigineux à refermer un texte qui a commencé par le récit de sa propre naissance. Delignières, sollicité pour relire le travail sur le CES, a invité en retour l'auteur à lire son propre texte, et cette lecture a ramené la réflexion vers des questions déjà posées ailleurs, dans le collège de Casanova, dans les écrits sur l'EPS marocaine. Les convictions n'ont pas changé ; seule leur formulation l'a fait.

Bourdieu a conduit à admettre que l'écart entre ce qu'une école promet et ce qu'elle donne tient à la façon même dont on traite pareillement des élèves qui ne partent pas du même endroit. Alain a rappelé qu'une école qui renonce à demander l'effort cesse de former quoi que ce soit. Et c'est Meirieu qui a donné de quoi tenir ces deux exigences ensemble : parier sur l'éducabilité de chacun, sans confondre cette confiance avec de la complaisance. Ces outils n'avaient pas été rassemblés ainsi avant ce texte.

Le diagnostic de Delignières ne se transpose pas au Maroc comme on transporterait un objet d'un pays à l'autre. Le système marocain a sa propre trajectoire : une école qui a dû se généraliser avant de se demander si elle était juste, des réformes qui se succèdent sans s'évaluer, un secteur privé dont la croissance redessine chaque année qui accède à quoi. Rien de cela n'invalide ce que Delignières écrit pour la France ; cela conduit seulement à s'en servir autrement, comme un instrument pour mieux voir ce qui était sous les yeux sans être nommé.

Reste l'EPS, fil conducteur silencieux de tout ce détour. Elle ne doit pas être pensée comme une discipline de la santé ou de la performance, encore moins comme la roue de secours du reste du système. Elle tient une responsabilité plus modeste et plus décisive : ne jamais mentir sur ce qu'elle offre réellement à un élève, séance après séance, parce que rien ne s'y dissimule

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

longtemps. Un terrain manque, un élève reste sur le bord : cela se voit immédiatement. C'est une fragilité. On peut aussi y voir une force, à condition de la regarder en face.Le Coaching Éducatif par le Sport n'a jamais eu d'autre prétention que de donner un cadre à cette conviction, pour qu'elle ne dépende plus de la seule bonne volonté d'un enseignant isolé, comme chez Casanova. Ce n'est pas une solution à la crise de l'école marocaine, mais une proposition qui sait ce qu'elle ne peut pas faire seule : une lucidité sur ce qui produit l'inégalité, une obstination à croire que chaque élève peut apprendre, et la certitude, traversant aussi bien Casanova que Delignières, qu'une école ne vaut que par l'humain qu'elle forme, en se construisant avec sa communauté, jamais simplement pour elle.

RÉFÉRENCES

- Alain (Émile Chartier). (1932). Propos sur l'éducation. Paris : Presses Universitaires de France.
- Bourdieu, P., & Passeron, J.-C. (1970). La Reproduction : éléments pour une théorie du système d'enseignement. Paris : Éditions de Minuit.
- Champy, Ph. (2026). Émanciper l'École de son élitisme, le vrai défi de la gauche. AOC, 22 juin 2026.
- CICUR (2026). Manifeste 2 : une boussole pour l'action. Site du CICUR, 30 juin 2026.
- Conseil de la Concurrence (Royaume du Maroc). (2021). Avis relatif à l'état de la concurrence dans le secteur de l'enseignement scolaire privé.
- Delignières, D. (2026). Face à un monde en crise : penser autrement l'École, et aussi l'EPS. Publié le 3 septembre 2026. https://didierdelignieres.com/2026/09/03/face-a-un-monde-en-crise-penser-autrementlecole-et-aussi-leps/
- Dahir n° 1-19-113 du 7 hijria 1440 (9 août 2019) portant promulgation de la loi-cadre n° 51-17 relative au système d'éducation, de formation et de recherche scientifique. Bulletin officiel n° 6944 du 17 décembre 2020.
- Lipovetsky, G. (2006). Le Bonheur paradoxal. Paris: Gallimard.
- Meirieu, P., & Develay, M. (1992). Émile, reviens vite… ils sont devenus fous. Paris : ESF Éditeur.
- Ministère de l'Éducation Nationale, du Préscolaire et des Sports (Royaume du Maroc). (2022). Feuille de route 2022-2026 : 12 engagements pour une école publique de qualité.
- Perrenoud, P. (1993). Curriculum : le formel, le réel, le caché. In J. Houssaye (dir.), La pédagogie : une encyclopédie pour aujourd'hui (p. 61-76). Paris: ESF.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Repenser l'enseignement du FLE à l'ère des nouvelles pratiques pédagogiques: enjeux et perspectives

Rethinking the teaching of French as a foreign language in the age of new teaching practices: challenges and prospects

Dr. Chahbi Anass د. شهبي أناس

Chercheur en didactique des langues

Université Abdelmalek Essaâdi,Tetouan,Maroc.
anass.chahbi03@gmail.com

Résumé

L'évolution des pratiques éducatives et les transformations des contextes d'apprentissage conduisent à repenser les modalités d'enseignement du français langue étrangère (FLE). Dans cette perspective, le présent article s'intéresse aux nouvelles pratiques pédagogiques susceptibles de renouveler l'enseignement du FLE et de favoriser un apprentissage davantage centré sur l'apprenant. L'objectif est d'analyser les transformations des pratiques enseignantes à travers le recours à des approches actives, collaboratives et actionnelles, ainsi qu'à des dispositifs favorisant l'autonomie, l'interaction et l'engagement des apprenants. L'étude s'inscrit dans une démarche mixte combinant une approche quantitative et qualitative. Elle repose sur un questionnaire administré à 72 enseignants de FLE exerçant dans différents contextes éducatifs marocains, complété par des entretiens semi-directifs réalisés auprès de 12 enseignants. Les résultats mettent en évidence une évolution progressive des pratiques pédagogiques, marquée notamment par une plus grande prise en compte des besoins des apprenants, le développement du travail collaboratif, l'intégration de tâches contextualisées et le recours croissant aux outils numériques. Toutefois, cette évolution demeure confrontée à plusieurs contraintes, notamment la diversité des niveaux des apprenants, les conditions d'enseignement, le manque de ressources et la nécessité d'un accompagnement professionnel continu. L'article montre ainsi que le renouvellement de l'enseignement du FLE ne repose pas uniquement sur l'introduction de nouvelles méthodes ou technologies, mais sur une véritable reconfiguration du rôle de l'enseignant et de celui de l'apprenant. Cette réflexion ouvre des perspectives pour une pédagogie du FLE plus active, contextualisée, inclusive et orientée vers le développement de compétences.

Mots-clés : Français langue étrangère ; Pratiques pédagogiques ; Innovation pédagogique ; Approche actionnelle ; Autonomie des apprenants.

Abstract

Changes in educational practices and shifts in learning contexts are prompting a re-evaluation of how French as a Foreign Language (FLE) is taught. With this in mind, this article examines new teaching practices that have the potential to revitalise FLE teaching and promote a more learner-

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

centred approach to learning. The aim is to analyse changes in teaching practices through the use of active, collaborative and action-oriented approaches, as well as methods that promote learners' autonomy, interaction and engagement. The study employs a mixed-methods approach combining quantitative and qualitative methods. It is based on a questionnaire administered to 72 FLE teachers working in various educational contexts in Morocco, supplemented by semi-structured interviews with 12 teachers. The results highlight a gradual evolution in teaching practices, characterised in particular by greater consideration of learners' needs, the development of collaborative work, the integration of contextualised tasks and the increasing use of digital tools. However, this evolution continues to face several constraints, notably the diversity of learners' levels, teaching conditions, a lack of resources and the need for ongoing professional support.The article thus demonstrates that the renewal of FLE teaching does not rely solely on the introduction of new methods or technologies, but on a genuine reconfiguration of the roles of both the teacher and the learner. This line of thinking opens up prospects for a more active, contextualised, inclusive and competence-oriented approach to FLE teaching.

Keywords: French as a foreign language; teaching practices; pedagogical innovation; action-oriented approach; learner autonomy.

1. Introduction

L'enseignement du français langue étrangère (FLE) connaît depuis plusieurs années des transformations importantes sous l'effet de l'évolution des théories de l'apprentissage, de la diversification des profils des apprenants et du développement des technologies éducatives. Ces transformations conduisent à dépasser une conception de l'enseignement principalement fondée sur la transmission des connaissances linguistiques au profit de pratiques davantage centrées sur l'apprenant, ses besoins, son autonomie et sa capacité à mobiliser ses connaissances dans des situations contextualisées.

Cette évolution s'inscrit notamment dans le passage de l'approche communicative à la perspective actionnelle, qui considère l'apprenant comme un acteur social amené à mobiliser différentes ressources pour accomplir des tâches et agir dans des situations variées (Conseil de l'Europe, 2020). Dans cette perspective, les pratiques collaboratives, les projets, les tâches contextualisées et les activités favorisant l'autonomie occupent une place croissante dans l'enseignement des langues.

Parallèlement, le développement du numérique contribue à diversifier les supports et les modalités d'apprentissage du FLE. Les ressources numériques, les plateformes collaboratives et les outils interactifs peuvent faciliter l'accès à des documents authentiques, soutenir la production langagière et favoriser l'engagement des apprenants. Toutefois, l'intégration du numérique ne constitue pas en elle-même une innovation pédagogique : son intérêt dépend des objectifs poursuivis, des modalités d'accompagnement et des conditions concrètes de son utilisation.

Dans le contexte marocain, ces transformations prennent une importance particulière en raison de l'hétérogénéité des profils des apprenants, de la diversité des niveaux linguistiques et des contraintes auxquelles les enseignants peuvent être confrontés. Le renouvellement des pratiques pédagogiques suppose ainsi une adaptation aux réalités du terrain et une réflexion sur les conditions permettant aux enseignants de mettre effectivement en œuvre de nouvelles approches.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

La présente étude cherche donc à répondre à la question suivante : **comment les enseignants de FLE réinvestissent-ils les nouvelles pratiques pédagogiques dans leurs classes et quels enjeux ces transformations soulèvent-elles dans le contexte éducatif marocain ?** Elle vise plus précisément à identifier les pratiques pédagogiques mobilisées par les enseignants, à analyser leur perception des approches actives et actionnelles, à examiner la place accordée à l'autonomie et à la collaboration des apprenants et à identifier les principaux facteurs qui facilitent ou limitent l'évolution des pratiques professionnelles.

Pour répondre à ces objectifs, l'étude adopte une démarche méthodologique mixte combinant un questionnaire administré à **72 enseignants de FLE** et **12 entretiens semi-directifs**. Le croisement de ces deux sources permet de mettre en relation les tendances générales observées dans les réponses au questionnaire avec les expériences et représentations exprimées lors des entretiens.

L'intérêt de cette recherche réside ainsi dans l'analyse des conditions concrètes du renouvellement des pratiques pédagogiques en FLE. Il ne s'agit pas de considérer toute nouveauté comme nécessairement innovante, mais d'examiner comment les enseignants adaptent les nouvelles orientations pédagogiques aux besoins des apprenants et aux réalités du contexte marocain.

2. Cadre théorique

Le renouvellement de l'enseignement du français langue étrangère (FLE) s'inscrit dans l'évolution des conceptions de l'apprentissage des langues, marquée par le passage d'une logique principalement transmissive à des approches davantage centrées sur l'activité, l'interaction et l'action de l'apprenant. Cette évolution conduit à repenser simultanément les modalités d'apprentissage, les pratiques pédagogiques et le rôle de l'enseignant.

2.1. De l'approche communicative à la perspective actionnelle

L'approche communicative a contribué à déplacer l'enseignement des langues d'une maîtrise essentiellement formelle du système linguistique vers la capacité à utiliser la langue dans des situations de communication. Cette évolution trouve un prolongement dans la perspective actionnelle du Cadre européen commun de référence pour les langues (CECRL), qui considère l'apprenant comme un « acteur social » appelé à mobiliser différentes ressources pour accomplir des tâches dans des situations contextualisées (Conseil de l'Europe, 2020).

La tâche occupe ainsi une place centrale dans l'enseignement contemporain du FLE. Elle permet à l'apprenant de mobiliser simultanément des ressources linguistiques, discursives, pragmatiques et socioculturelles pour atteindre un objectif donné. La perspective actionnelle favorise également les activités collaboratives, les projets et les situations-problèmes, dans lesquelles l'apprentissage linguistique est articulé à une finalité concrète (Puren, 2004 ; Bourguignon, 2019).

Dans cette perspective, le travail collaboratif constitue un moyen de favoriser les interactions et la construction des apprentissages. Il ne suffit toutefois pas de placer les apprenants en groupe : la collaboration doit être structurée autour d'objectifs, de tâches et de rôles clairement définis.

2.2. Centration sur l'apprenant, autonomie et rôle de l'enseignant

Les pratiques contemporaines accordent une place centrale à l'apprenant, désormais considéré comme un participant actif dans la construction de ses apprentissages. L'autonomie renvoie à la

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

capacité de l'apprenant à prendre progressivement en charge certains aspects de son apprentissage, notamment la définition des objectifs, le choix des stratégies et l'évaluation de ses progrès (Holec, 1981 ; Little, 1991).

Cette centration sur l'apprenant implique cependant un accompagnement pédagogique. Le rôle de l'enseignant ne disparaît pas ; il se transforme. Celui-ci devient davantage concepteur de situations d'apprentissage, accompagnateur, médiateur et régulateur. Dans le cadre du CECRL et de son Volume complémentaire, la médiation occupe notamment une place importante dans la construction du sens et dans la facilitation des interactions (Conseil de l'Europe, 2020). Ainsi, les nouvelles pratiques pédagogiques reposent moins sur une opposition entre enseignant et apprenant que sur une redistribution des responsabilités au sein du processus d'apprentissage.

2.3. Le numérique comme levier de transformation des pratiques

Le développement du numérique contribue également à la transformation de l'enseignement du FLE. Les ressources numériques, plateformes, documents multimédias et outils collaboratifs permettent de diversifier les supports, de faciliter l'accès à des ressources authentiques et de proposer des modalités d'apprentissage plus flexibles.

Toutefois, l'utilisation d'un outil numérique ne constitue pas en elle-même une innovation pédagogique. Son intérêt dépend de la manière dont il est intégré aux objectifs d'apprentissage et aux activités proposées. Le numérique peut notamment soutenir la collaboration, l'autonomie et la réalisation de tâches complexes, à condition que l'enseignant assure une médiation et un accompagnement adaptés.

2.4. L'innovation pédagogique et la contextualisation

L'innovation pédagogique peut ainsi être envisagée comme une transformation des pratiques visant à répondre aux besoins des apprenants et à améliorer les conditions d'apprentissage. Elle ne se réduit ni à l'adoption d'une nouvelle méthode ni à l'introduction d'une technologie.

Dans l'enseignement du FLE, l'innovation doit être pensée en fonction des caractéristiques du contexte, des profils des apprenants, des ressources disponibles et des conditions professionnelles des enseignants. Dans le contexte marocain, marqué notamment par l'hétérogénéité des niveaux et par des contraintes matérielles et institutionnelles, le renouvellement des pratiques suppose donc une adaptation aux réalités du terrain.

Ce cadre théorique permet ainsi d'appréhender les nouvelles pratiques pédagogiques à partir de quatre dimensions principales : **la perspective actionnelle et les tâches, la centration sur l'apprenant et son autonomie, l'intégration du numérique et la transformation du rôle enseignant**. Ces dimensions constituent les principaux repères mobilisés pour analyser les pratiques déclarées par les enseignants de FLE dans la présente étude.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3. Cadre méthodologique

3.1. Type et approche de la recherche

La présente recherche s'inscrit dans une **approche méthodologique mixte**, combinant des données quantitatives et qualitatives. Ce choix se justifie par la nature de la problématique étudiée, qui vise à la fois à identifier les tendances générales relatives aux pratiques pédagogiques des enseignants de FLE et à comprendre les représentations, les expériences et les difficultés qui sous-tendent ces pratiques.

L'approche quantitative permet de dégager des tendances générales à partir des réponses fournies par les enseignants au questionnaire. Elle fournit notamment des informations sur la fréquence de recours aux différentes pratiques pédagogiques, l'utilisation des outils numériques, la place accordée au travail collaboratif, à l'autonomie et aux tâches actionnelles.

L'approche qualitative vient compléter ces données en permettant d'explorer plus en profondeur les discours des enseignants. Les entretiens semi-directifs permettent notamment de comprendre les raisons qui motivent leurs choix pédagogiques, les difficultés rencontrées et les conditions qu'ils considèrent comme nécessaires à l'intégration de nouvelles pratiques.

L'articulation de ces deux approches permet ainsi une **triangulation des données**, en confrontant les tendances quantitatives aux explications qualitatives. L'objectif n'est donc pas uniquement de mesurer la fréquence de certaines pratiques, mais également de comprendre leur signification dans le contexte professionnel des enseignants de FLE.

3.2. Population et échantillon

La population étudiée est constituée d'enseignants de **français langue étrangère exerçant dans différents contextes éducatifs marocains**. Le choix de cette population s'explique par le fait que les enseignants constituent des acteurs essentiels de la transformation des pratiques pédagogiques. Leurs représentations et leurs expériences permettent d'appréhender les conditions concrètes dans lesquelles les nouvelles orientations didactiques sont mises en œuvre.

Le volet quantitatif de la recherche porte sur **72 enseignants de FLE**. La diversité des profils pris en compte permet de recueillir des données relatives à différentes expériences professionnelles et à différents contextes d'enseignement.

Le volet qualitatif repose sur **12 entretiens semi-directifs** réalisés auprès d'enseignants de FLE. La sélection des participants vise à approfondir les résultats issus du questionnaire et à recueillir des discours permettant de mieux comprendre les pratiques déclarées.

La combinaison des deux échantillons permet donc d'articuler une vision globale du phénomène étudié et une analyse plus approfondie des expériences professionnelles.

3.3. Instruments de collecte des données

Deux instruments principaux ont été mobilisés : **un questionnaire destiné aux enseignants** et **un guide d'entretien semi-directif**.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Le questionnaire

Le questionnaire constitue l'instrument principal du volet quantitatif. Il a été conçu autour de plusieurs dimensions correspondant aux objectifs de la recherche.

La première partie porte sur les caractéristiques générales des participants : expérience professionnelle, contexte d'enseignement et autres informations permettant de situer leur profil.
La deuxième partie s'intéresse aux pratiques pédagogiques utilisées en classe, notamment les activités centrées sur l'apprenant, le travail individuel, le travail en groupe, les projets et les tâches.
La troisième partie porte sur l'intégration de la perspective actionnelle et des approches actives. Les enseignants sont invités à indiquer la fréquence de recours à certaines pratiques et à exprimer leur degré d'accord avec différentes affirmations.
La quatrième partie concerne l'utilisation des outils numériques et des ressources technologiques dans l'enseignement du FLE.
Enfin, une dernière dimension porte sur les difficultés rencontrées et les conditions nécessaires à l'évolution des pratiques pédagogiques. Les réponses ont été recueillies au moyen d'échelles de type Likert permettant de mesurer les perceptions et les pratiques déclarées des participants.

Les entretiens semi-directifs

Le second instrument est un **guide d'entretien semi-directif** destiné à approfondir les données quantitatives. Ce choix permet de conserver une structure commune entre les entretiens tout en laissant aux participants la possibilité de développer librement leurs expériences et leurs représentations. Le guide est organisé autour de plusieurs axes :

- parcours et expérience professionnelle ;
- conception de l'enseignement du FLE ;
- pratiques pédagogiques privilégiées ;
- perception des approches actives et actionnelles ;
- autonomie et engagement des apprenants ;
- travail collaboratif et pédagogie par projet ;
- utilisation des outils numériques ;
- évolution du rôle de l'enseignant ;
- obstacles et difficultés rencontrés ;
- perspectives d'amélioration des pratiques.

Les entretiens permettent ainsi de dépasser les réponses fermées du questionnaire et d'accéder aux raisonnements, aux représentations et aux expériences professionnelles des enseignants.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3.4. Procédure de collecte des données

La collecte des données a été organisée en deux étapes complémentaires. Dans un premier temps, le questionnaire a été administré aux enseignants de FLE afin d'obtenir une vision générale des pratiques pédagogiques déclarées.

Dans un second temps, des entretiens semi-directifs ont été réalisés auprès de **12 enseignants** afin d'approfondir certains résultats issus du questionnaire. Les entretiens ont porté notamment sur les pratiques innovantes, l'utilisation du numérique, la collaboration, l'autonomie et les difficultés rencontrées dans la mise en œuvre de nouvelles approches.
Cette organisation permet d'utiliser les résultats quantitatifs comme point d'appui pour approfondir l'analyse qualitative. Les entretiens jouent ainsi un rôle complémentaire et explicatif.

4. Résultats

4.1. La centration sur l'apprenant et sa participation active

Indicateurs	Questionnaire	Entretien	Convergence
Prise en compte des besoins	Les enseignants déclarent prendre en compte les besoins des apprenants dans la conception des activités.	Les enseignants expliquent qu'ils adaptent les activités au niveau et aux difficultés des apprenants.	Forte
Participation active	Les enseignants déclarent favoriser la participation des apprenants.	Les entretiens évoquent les échanges, productions et activités interactives.	Forte
Adaptation pédagogique	Les pratiques déclarées montrent une volonté d'adapter les activités.	Les enseignants mentionnent l'adaptation des supports et des consignes.	Partielle à forte

Interprétation

Le croisement des deux instruments met en évidence une évolution vers une pédagogie davantage centrée sur l'apprenant. Cette orientation rejoint les principes du CECRL, qui considère l'apprenant comme un « acteur social » et valorise son implication dans des activités langagières contextualisées (Conseil de l'Europe, 2020). Elle s'inscrit également dans une conception de l'apprentissage où l'activité de l'apprenant constitue un élément central du processus de construction des compétences (Ellis, 2003 ; Puren, 2004).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

4.2. Perspective actionnelle et pratiques collaboratives

Indicateurs	Questionnaire	Entretien	Convergence
Tâches authentiques	**Les enseignants déclarent proposer des tâches inspirées de situations réelles.**	**Les enseignants citent des projets, simulations, jeux de rôle et situations authentiques.**	Forte
Travail collaboratif	Le travail en groupe/binôme est régulièrement déclaré.	Les enseignants soulignent l'intérêt de la collaboration et de l'entraide.	Forte
Perspective actionnelle	Les enseignants déclarent utiliser des activités relevant de cette perspective.	Les entretiens montrent cependant une appropriation parfois différente du concept.	Partielle
Projets	Présence dans les pratiques déclarées.	Les projets sont cités comme moyens de rendre les apprenants actifs.	Forte

Interprétation.

Les résultats montrent une présence significative de pratiques compatibles avec la perspective actionnelle. Celle-ci ne réduit pas l'apprenant à un simple récepteur, mais le considère comme un acteur amené à accomplir des tâches dans des situations socialement contextualisées (Conseil de l'Europe, 2020). La dimension collaborative apparaît également importante, puisque les tâches permettent de favoriser les interactions et la construction collective des apprentissages. Toutefois, les entretiens révèlent que l'utilisation de tâches ne signifie pas nécessairement une appropriation complète de la perspective actionnelle. Cette distinction est importante dans la mesure où la tâche actionnelle suppose une finalisation sociale et une mobilisation intégrée de différentes compétences (Bourguignon, 2006 ; Puren, 2009).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Autonomie des apprenants et transformation du rôle enseignant

Indicateurs	Questionnaire	Entretien	Convergence
Développement de l'autonomie	Les enseignants déclarent favoriser l'autonomie.	Ils évoquent la prise d'initiative et la responsabilisation.	Forte
Prise de décision	Présente dans les activités déclarées.	Les apprenants sont amenés à choisir, rechercher et produire.	Forte
Rôle de l'enseignant	Les enseignants se définissent davantage comme accompagnateurs/médiateurs.	Les entretiens confirment une évolution vers l'accompagnement et la régulation.	Forte
Responsabilisation	Valorisation déclarée.	Mise en œuvre à travers les projets et activités collaboratives.	Forte

Interprétation

Les résultats convergent vers une transformation du rôle professionnel de l'enseignant. Celui-ci tend progressivement à quitter une posture exclusivement transmissive pour adopter une fonction d'accompagnement et de médiation. Cette évolution correspond aux orientations du CECRL, qui accorde une place importante à l'autonomie et à la capacité de l'apprenant à gérer progressivement son propre apprentissage (Conseil de l'Europe, 2020). Elle rejoint également les travaux consacrés à l'autonomisation des apprenants en didactique des langues (Holec, 1981 ; Little, 2007).

4.3. Le numérique comme levier de renouvellement pédagogique

Indicateurs	Questionnaire	Entretien	Convergence
Utilisation du numérique	Les enseignants déclarent utiliser des ressources numériques.	Les enseignants mentionnent vidéos, ressources en ligne et plateformes.	Forte
Diversification des supports	Les outils numériques sont associés à une diversification pédagogique.	Les enseignants expliquent qu'ils permettent de varier les activités.	Forte
Engagement des apprenants	Les nouvelles pratiques sont perçues comme favorisant l'engagement.	Les outils numériques sont décrits comme motivants et interactifs.	Forte
Limites	Difficultés d'intégration signalées.	Contraintes matérielles, techniques et compétences numériques évoquées.	Forte

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Interprétation.

Le numérique apparaît comme un facteur de diversification des pratiques d'enseignement du FLE. Il permet notamment d'élargir les supports, de proposer des documents multimodaux et de favoriser des activités plus interactives. Cette évolution s'inscrit dans les transformations contemporaines de la didactique des langues, dans lesquelles les technologies numériques peuvent contribuer à renouveler les modalités d'apprentissage et d'interaction (Guichon, 2012 ; Ollivier, 2018). Toutefois, les résultats montrent que la disponibilité des outils ne suffit pas : leur efficacité dépend également des compétences professionnelles et didactiques des enseignants.

4.4. Les difficultés et les conditions de mise en œuvre

Indicateurs	Questionnaire	Entretien	Convergence
Contraintes matérielles	Difficultés d'intégration signalées.	Manque d'équipements et de ressources évoqué.	Forte
Effectifs	Difficulté indirectement associée à la mise en œuvre.	Les grands effectifs sont explicitement mentionnés.	Complémentarité
Temps pédagogique	Difficulté déclarée par les enseignants.	Les enseignants évoquent le manque de temps pour préparer les tâches/projets.	Forte
Formation	Besoin de renouvellement des pratiques identifié.	Besoin de formation continue davantage explicité.	Forte
Accompagnement institutionnel	Nécessité d'un soutien évoquée.	Les enseignants souhaitent davantage d'accompagnement.	Forte

Interprétation

Le dernier axe révèle un contraste entre l'adhésion des enseignants aux nouvelles pratiques et les contraintes qui limitent leur mise en œuvre. Les données qualitatives permettent ici d'approfondir les tendances observées dans le questionnaire en identifiant les obstacles concrets auxquels les enseignants sont confrontés. La transformation pédagogique ne dépend donc pas uniquement de la volonté individuelle des enseignants, mais également des conditions institutionnelles, matérielles et professionnelles dans lesquelles ils exercent. La formation continue constitue, dans cette perspective, un facteur déterminant pour accompagner l'évolution des pratiques (Perrenoud, 2004 ; Conseil de l'Europe, 2020).

5. Discussion

Les résultats de cette étude présentent une évolution progressive des pratiques d'enseignement du FLE vers une pédagogie davantage centrée sur l'apprenant. Le croisement des données du questionnaire auprès de 72 enseignants et des 12 entretiens met en évidence une forte convergence concernant la prise en compte des besoins des apprenants, leur participation active, le travail collaboratif et le développement de l'autonomie. Cette évolution rejoint les orientations du CECRL, qui considère l'apprenant comme un acteur social et valorise son engagement dans des activités contextualisées (Conseil de l'Europe, 2020).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Ces résultats déduisent également une présence importante de pratiques relevant de la perspective actionnelle : tâches authentiques, projets, simulations, jeux de rôle et activités collaboratives. Toutefois, les entretiens révèlent une appropriation encore hétérogène de cette perspective. Le recours à une tâche ou à un travail de groupe ne signifie pas nécessairement une véritable démarche actionnelle. Celle-ci suppose une finalité sociale, une situation porteuse de sens et une mobilisation intégrée de plusieurs compétences. Cette nuance rejoint les principes de la perspective actionnelle développés par le CECRL et les travaux consacrés à l'apprentissage par tâches (Conseil de l'Europe, 2020 ; Bourguignon, 2019).

Par ailleurs, les données confirment une transformation du rôle de l'enseignant, désormais davantage perçu comme accompagnateur, médiateur et régulateur des apprentissages. Cette évolution est étroitement liée au développement de l'autonomie des apprenants, qui se manifeste notamment par la prise d'initiative, la recherche d'informations et la participation aux projets. Le numérique constitue également un levier important de diversification des supports et des activités. Les enseignants soulignent son potentiel pour favoriser l'interactivité et l'engagement, tout en reconnaissant que son efficacité dépend des compétences pédagogiques et numériques des enseignants.

Enfin, l'étude met en évidence un décalage entre l'adhésion des enseignants aux nouvelles pratiques et les conditions concrètes de leur mise en œuvre. Les contraintes matérielles, les effectifs importants, le manque de temps, les besoins de formation et l'insuffisance de l'accompagnement institutionnel constituent des obstacles majeurs. Ainsi, le renouvellement de l'enseignement du FLE ne peut dépendre uniquement de la volonté individuelle des enseignants. Il nécessite un accompagnement professionnel continu, des ressources adaptées et une contextualisation des pratiques aux réalités du système éducatif marocain.

Dans l'ensemble, la triangulation confirme donc une transition progressive vers une pédagogie plus active, collaborative, actionnelle et numérique, tout en révélant une appropriation encore inégale de certaines orientations. L'innovation pédagogique apparaît ainsi moins comme une rupture avec les pratiques existantes que comme un processus progressif de transformation, d'adaptation et de professionnalisation des pratiques enseignantes.

6. Conclusion

Cette étude consacrée au renouvellement de l'enseignement du français langue étrangère met en évidence une évolution progressive des pratiques pédagogiques vers une plus grande centration sur l'apprenant. Le croisement des données recueillies auprès de 72 enseignants par questionnaire et de 12 enseignants par entretiens montre une place importante accordée à la participation active, au travail collaboratif, aux tâches contextualisées et au développement de l'autonomie.

Les résultats révèlent également une évolution du rôle de l'enseignant, désormais davantage envisagé comme accompagnateur, médiateur et régulateur des apprentissages. Le numérique constitue, quant à lui, un levier de diversification des supports et des activités, même si son intégration reste dépendante des compétences des enseignants et des ressources disponibles.

Néanmoins, cette transformation demeure progressive et inégale. Les contraintes matérielles, les effectifs, le manque de temps, les besoins de formation et l'insuffisance de l'accompagnement institutionnel limitent la mise en œuvre effective de certaines pratiques. Ainsi, l'innovation

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

pédagogique ne peut être réduite à l'adoption de nouvelles méthodes ou technologies ; elle suppose une adaptation aux besoins des apprenants et aux réalités du contexte éducatif marocain.

En définitive, le renouvellement de l'enseignement du FLE apparaît comme un processus de transformation des pratiques plutôt qu'une rupture avec les modèles existants. Il repose sur un équilibre entre innovation, contextualisation, accompagnement des enseignants et développement de l'autonomie des apprenants. Des recherches ultérieures pourraient compléter ces résultats en intégrant le point de vue des apprenants et l'observation directe des pratiques en classe.

Références bibliographiques

– Bourguignon, C. (2019). *L'apprentissage des langues par l'action : Le rôle des tâches dans la perspective actionnelle*. Didier.

– Conseil de l'Europe. (2020). *Cadre européen commun de référence pour les langues : Apprendre, enseigner, évaluer – Volume complémentaire*. Conseil de l'Europe.

– Conseil de l'Europe. (2023). *Un guide pour une éducation actionnelle, plurilingue et interculturelle*. Conseil de l'Europe.

– East, M. (2022). *Task-based language teaching*. Cambridge University Press.

– Ellis, R. (2022). *Task-based language teaching: Theory and practice*. Cambridge University Press.

– Fonseca-Mora, M. C., & González Davies, M. (2022). CEFR mediation strategies: Towards a socio-emotionally enhanced plurilingual language education. In E. Piccardo, B. North, & T. Goodier (Eds.), *Enriching 21st century language education: The CEFR Companion Volume in practice* (pp. 133–140). Council of Europe Publishing.

– Guichon, N. (2022). Le numérique en didactique des langues : pratiques, usages et enjeux. *Alsic – Apprentissage des langues et systèmes d'information et de communication*.

– Long, M. H. (2015). *Second language acquisition and task-based language teaching*. Wiley Blackwell.

– Little, D. (2022). Language learner autonomy and the CEFR Companion Volume. In E. Piccardo, B. North, & T. Goodier (Eds.), *Enriching 21st century language education: The CEFR Companion Volume in practice*. Council of Europe Publishing.

– Mangenot, F. (2022). Le numérique au service de l'apprentissage des langues : pratiques et enjeux didactiques. *Alsic – Apprentissage des langues et systèmes d'information et de communication*.

– Narcy-Combes, J.-P., & Narcy-Combes, M.-F. (2021). *La tâche et l'action en didactique des langues*. Presses universitaires de Rennes.

– North, B. (2021). *The CEFR Companion Volume and its implications for language teaching and assessment*. Council of Europe Publishing.

– Pedregosa, I., & Sánchez Cuadrado, A. (2022). An action toolkit for language teacher training on mediation. In E. Piccardo, B. North, & T. Goodier (Eds.), *Enriching 21st century language education: The CEFR Companion Volume in practice*. Council of Europe Publishing.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

– Piccardo, E., & North, B. (2019). *The action-oriented approach: A dynamic vision of language education*. Multilingual Matters. https://doi.org/10.21832/9781788924351

– Piccardo, E., North, B., & Goodier, T. (2022). *Enriching 21st century language education: The CEFR Companion Volume in practice*. Council of Europe Publishing.

– Puren, C. (2004). De l'approche communicative à la perspective actionnelle. In *La perspective actionnelle : des principes à la mise en œuvre*. CLE International.

– Sánchez Cuadrado, A., et al. (2022). The role of contextual factors in the implementation of mediation descriptors with higher education language learners. In E. Piccardo, B. North, & T. Goodier (Eds.), *Enriching 21st century language education: The CEFR Companion Volume in practice*. Council of Europe Publishing.

– Springer, C. (2021). La médiation dans l'enseignement-apprentissage des langues : enjeux et perspectives. *Le Français dans le monde. Recherches et applications*.

– Vygotsky, L. S. (1978). *Mind in society: The development of higher psychological processes*. Harvard University Press.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Du pré-service au développement professionnel continu: vers un nouvel écosystème de formation des enseignants au Maroc

From Pre-Service Teacher Education to Continuous Professional Development: Towards a New Teacher Training Ecosystem in Morocco

Houda Amgarni هدى أمغارني

Doctorante

Laboratoire Humanités et Education, ENS Tétouan,

Université Abdelmalek Essaâdi, Maroc

houda.amgarni@etu.uae.ac.ma

Amel Nejjari امال نجاري

Professeure de l'Enseignement Supérieur

Laboratoire Humanités et Education, ENS Tétouan,

Université Abdelmalek Essaâdi, Maroc

anejjari@uae.ac.ma

Mohamed Khaldi محمد خالدي

Professeur de l'Enseignement Supérieur

Laboratoire Technologies de l'Information et Modélisation des Systèmes, FS Tétouan, Université Abdelmalek Essaadi, Maroc

m.khaldi1@uae.ac.ma

Résumé:

Le développement professionnel continu des enseignants constitue un levier essentiel pour accompagner les transformations du système éducatif marocain. Si la formation initiale a bénéficié de consolidations importantes, le continuum entre la phase d'insertion et la formation en cours d'emploi présente encore des ruptures organisationnelles. Cet article propose un cadre conceptuel fondé sur un écosystème d'apprentissage tout au long de la carrière, adapté au contexte national. À partir d'une revue de la littérature et d'une analyse des politiques éducatives, il met en évidence

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

les limites du modèle actuel tout en identifiant les leviers d'une professionnalisation durable. L'étude souligne également le potentiel des MOOCs, des e-portfolios et de l'intelligence artificielle pour soutenir des parcours de formation plus flexibles, personnalisés et réflexifs. La modélisation présentée articule ces différentes dimensions dans une logique d'ingénierie intégrée, contribuant ainsi à la conception de dispositifs mieux ajustés aux besoins du terrain et aux orientations des réformes marocaines.

Mots-clés: Développement professionnel continu ; Formation des enseignants ; Écosystème de formation; MOOCs ; E-portfolio.

Abstract:

Continuous professional development (CPD) for teachers is an essential lever for supporting the ongoing transformation of the Moroccan education system. Although initial teacher education has undergone significant consolidation, the continuum between the induction phase and in-service professional development still presents organizational gaps. This article proposes a conceptual framework based on a lifelong learning ecosystem adapted to the Moroccan context. Drawing on a review of the literature and an analysis of educational policies, it highlights the limitations of the current model while identifying key levers for sustainable teacher professionalization. The study also emphasizes the potential of MOOCs, e-portfolios, and artificial intelligence to support more flexible, personalized, and reflective professional learning pathways. The proposed model integrates these dimensions within a coherent instructional design approach, contributing to the development of training systems that are better aligned with teachers' professional needs and the orientations of ongoing educational reforms in Morocco.

Keywords: Continuous Professional Development; Teacher Education; Learning Ecosystem; MOOCs; E-Portfolio.

Introduction

Depuis l'avènement de la Feuille de route 2022-2026, le système éducatif marocain est engagé dans une politique de reconfiguration structurelle qui place l'enseignant au centre de toutes les transformations. Ce plan stratégique national vise à restaurer la confiance dans l'école publique en ciblant trois piliers interdépendants : l'élève, l'établissement scolaire et l'enseignant. C'est dans cette dynamique de valorisation humaine et professionnelle que s'inscrivent l'institutionnalisation

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

des Licences en Éducation et la refonte des cursus au sein des Centres Régionaux des Métiers de l'Éducation et de la Formation (CRMEF). Ces réformes traduisent la volonté de normaliser les compétences d'entrée dans le métier selon des standards rigoureux. Cette ingénierie de formation initiale vise à doter les futurs praticiens des outils didactiques et pédagogiques fondamentaux nécessaires à l'exercice de leur fonction d'enseignement. Les recherches récentes en sciences de l'éducation affirment que l'acquisition de ces compétences initiales ne suffit pas à garantir la réussite d'une carrière à long terme [28] [26]. Le début de cette carrière est souvent marqué par un véritable choc d'insertion. Durant cette phase critique, le nouvel enseignant est confronté à la complexité quotidienne de la classe, qu'il s'agisse de gérer la diversité des élèves ou de répondre à l'obligation d'intégrer le numérique à ses pratiques pédagogiques. Au Maroc, la transition entre la formation théorique et la pratique autonome en classe manque de soutien. La formation continue, traditionnellement centralisée, descendante et irrégulière, s'apparente davantage à une formalité administrative qu'à un véritable dispositif d'accompagnement sur le terrain. Cette discontinuité entre la formation initiale et la réalité de l'exercice remet en question la pérennité des compétences acquises par les enseignants. C'est pourquoi l'enjeu, à la fois théorique et pratique, est de concevoir un parcours de formation fluide et sans rupture, capable d'accompagner les enseignants tout au long de leur carrière. Cet article examine les conditions nécessaires à la mise en place d'un véritable écosystème de développement professionnel continu au Maroc. Une telle transition exige d'abandonner l'accumulation de formations de courte durée et d'adopter une approche globale. Celle-ci doit combiner des formats d'apprentissage hybrides, un accompagnement de proximité renouvelé et la création de réseaux d'échange entre pairs. La présente démarche s'articulera autour de trois axes directeurs. Nous dresserons d'abord un diagnostic critique des apories qui caractérisent l'articulation actuelle entre le pré-service et l'in-service au Maroc. Nous modélisons ensuite les contours conceptuels de cet écosystème de DPC au regard des spécificités institutionnelles nationales. Enfin, nous formulons des pistes d'action stratégiques visant à sédimenter ce continuum et à en faire un levier d'émancipation et de revalorisation de la fonction enseignante.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1. Diagnostic critique de l'articulation entre formation initiale et continue au Maroc

1.1 L'évolution et l'ingénierie actuelle de la formation initiale

Au cours de la dernière décennie, la formation des enseignants au Maroc a connu des transformations importantes dans le cadre des réformes engagées pour améliorer la qualité du système éducatif. La vision stratégique de la réforme 2015-2030, la loi-cadre n° 51.17 ainsi que la Feuille de route 2022-2026 ont réaffirmé le caractère stratégique de la profession enseignante et la nécessité de renforcer la qualité de sa formation. Dans cette dynamique, l'État a progressivement mis en place un dispositif visant à mieux articuler la formation universitaire et la professionnalisation des futurs enseignants. L'introduction des Licences en Éducation, nommées Filières Universitaires d'Éducation (FUE), constitue l'une des principales innovations des réformes récentes de la formation des enseignants au Maroc. Déployées au sein des établissements universitaires, ces formations ont pour vocation de préparer les étudiants aux métiers de l'enseignement à travers un programme construit autour de modules disciplinaires, de sciences de l'éducation, de didactique et de numérique indispensables à l'exercice du métier, ainsi que d'expériences de stage en milieu scolaire [30]. La formation se poursuit par une année qualifiante dans les CRMEF, structurée autour d'une alternance continue entre apports théoriques, ateliers de professionnalisation et stages en milieu scolaire. Cette architecture traduit une évolution vers un modèle davantage centré sur le développement de compétences professionnelles et sur l'alternance entre apports théoriques et mises en situation pratiques. Elle répond également aux recommandations internationales qui considèrent la professionnalisation comme un élément central de la formation des enseignants [18]. Malgré les progrès structurels apportés par cette réforme, la préparation des futurs enseignants mérite d'être nuancée au regard de la réalité du terrain. La littérature scientifique souligne que le bagage initial s'avère souvent insuffisant pour gérer des situations professionnelles rencontrées lors de l'exercice du métier. Ce constat est étayé par les travaux de Marhnine et Zarhouti [27], qui mettent en lumière les limites internes des curricula des CRMEF face aux exigences réelles de la classe. Alors que Mili, Erouihane et Toubi [28] rappellent que la professionnalisation des enseignants dépasse le cadre strict de la formation initiale et que sa réussite dépend d'un continuum d'accompagnement qui s'étend bien au-delà de la phase de qualification.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1.2 Les apories du modèle traditionnel de formation continue au Maroc

La formation initiale constitue une étape importante dans la construction de l'identité professionnelle des futurs enseignants. Elle permet d'acquérir les connaissances disciplinaires, didactiques et pédagogiques nécessaires à l'entrée dans le métier. Cependant, cette préparation ne saurait anticiper l'ensemble des situations auxquelles les enseignants seront confrontés dès leur affectation, dont les premières années d'exercice révèlent souvent un décalage entre les compétences développées en formation et les exigences du contexte scolaire. En analysant les curricula des Centres Régionaux des Métiers de l'Éducation et de la Formation, Marhnine et Zarhouti [27] déclarent que la réforme a permis d'améliorer la structuration des parcours de formation, sans pour autant résoudre complètement la question du transfert des apprentissages vers la pratique professionnelle. Les auteurs soulignent notamment que les situations proposées durant la formation restent souvent éloignées de la complexité rencontrée dans les établissements scolaires. Dans l'étude réalisée auprès des étudiants de l'École Normale Supérieure de Marrakech, Okhaya [29] met en évidence cet écart persistant entre les contenus de la formation universitaire et les attentes du terrain professionnel. Cette difficulté est également observée au sein des CRMEF. Les résultats de l'enquête [21] menée par Hairouch et ses collaborateurs montrent que les enseignants stagiaires font face à un manque de supervision pédagogique sur leurs lieux de stage ainsi qu'à la persistance de pratiques d'enseignement traditionnelles dans les établissements d'accueil. Ce double constat explique le maintien d'un écart significatif entre les approches théoriques étudiées en formation et les pratiques effectivement observées sur le terrain. Les travaux de Louzi et Bahoum [26] soulignent, quant à eux, que les séances d'analyse des pratiques professionnelles favorisent l'émergence d'une posture réflexive chez les enseignants stagiaires. Cependant, leur organisation actuelle ne permet pas toujours d'assurer une véritable articulation entre les savoirs théoriques et les réalités du terrain. C'est notamment lors de la confrontation à des défis complexes, tels que la gestion de l'hétérogénéité des élèves ou l'intégration des technologies numériques dans les pratiques d'enseignement. Dans cette même perspective, les travaux de Kich et Chaïba (2022) insistent sur la nécessité de mieux prendre en compte les attentes des enseignants stagiaires et de renforcer les dispositifs d'accompagnement afin de consolider les compétences professionnelles développées au sein des CRMEF. Au-delà des contenus de formation, c'est donc la question d'un accompagnement et d'un mentorat structurés qui se pose. Cette absence de continuité fragilise la transition entre la formation initiale et l'exercice du métier,

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

contraignant les enseignants à acquérir seuls une part importante de leurs compétences. Certes, ils peuvent solliciter l'aide de leurs collègues expérimentés, mais ces dynamiques d'entraide relèvent d'initiatives individuelles et informelles plutôt que d'une politique institutionnelle clairement organisée [17].

2. Vers un écosystème de développement professionnel continu : fondements théoriques

2.1 Le développement professionnel continu : de la formation prescrite à l'apprentissage tout au long de la carrière

Le concept de développement professionnel continu (DPC) a progressivement dépassé le cadre de la simple formation continue ; il désigne désormais un processus dynamique qui accompagne les enseignants tout au long de leur parcours professionnel. Cette reconsidération s'inscrit dans un changement de paradigme majeur : l'apprentissage professionnel ne se limite plus à la participation à des formations ponctuelles, mais relève d'une démarche permanente de développement des connaissances, des compétences et des pratiques. Dès 1999, Day [19] définit le développement professionnel comme l'ensemble des expériences d'apprentissage formelles, non formelles ou informelles permettant aux enseignants de faire évoluer leurs compétences tout au long de leur carrière. Cette conception dépasse ainsi la simple logique de la formation continue institutionnelle. En dépassant le cadre restreint de la formation continue institutionnelle, le DPC s'entend comme une transformation continue des savoirs, des compétences et des pratiques enseignantes [10]. Kennedy précise que cette transformation repose sur l'expérience de terrain, la posture réflexive et l'adaptation constante aux exigences du métier [23]. Cette évolution conduit à distinguer entre la formation continue du développement professionnel. La première renvoie à des actions politiques de développement professionnel dans de nombreux systèmes éducatifs.

Le développement professionnel repose en outre sur l'engagement autonome des enseignants dans leurs propres processus d'apprentissage. L'essor des environnements numériques favorise cette évolution en offrant un accès permanent à des ressources diversifiées, à des formations en ligne, à des réseaux professionnels et à des communautés virtuelles d'apprentissage. Cette autonomie renforce les possibilités d'actualisation continue des compétences et s'inscrit pleinement dans la logique de l'apprentissage tout au long de la vie [6] [3].

L'évaluation formative représente un autre levier essentiel du développement professionnel. Les dispositifs fondés sur l'auto-évaluation, les rétroactions constructives et l'évaluation entre pairs

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

permettent aux enseignants d'identifier leurs besoins de développement et d'ajuster progressivement leurs pratiques. Ils contribuent ainsi à instaurer une culture d'amélioration continue davantage orientée vers les apprentissages que vers le contrôle des performances [16].

Cependant, la transformation numérique du paysage éducatif place les compétences numériques professionnelles au rang de composante structurante du développement professionnel. Au-delà de la dextérité technique, il s'agit pour les enseignants d'articuler numérique et pédagogie à travers la scénarisation des apprentissages, la collaboration dématérialisée, l'évaluation instrumentée et la formation continue enrichie par les technologies [31] [3]. S'inscrivant dans cette dynamique, le contexte marocain, à travers la Feuille de route 2022-2026, souligne la nécessité de renforcer ces capacités numériques pour accompagner la rénovation de l'école publique et soutenir l'innovation pédagogique [5].

Bien que chacun de ces leviers contribue au développement des compétences, la littérature scientifique montre que leur efficacité reste restreinte lorsqu'ils sont mobilisés de manière indépendante. Les dispositifs de mentorat, les formations en ligne, les communautés de pratique, les démarches réflexives ou encore les outils numériques sont souvent déployés sans réelle coordination, ce qui réduit leur impact sur les apprentissages professionnels des enseignants [23] [12]. Dans le système marocain, cette fragmentation est affirmée par le rapport annuel du Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique (CSEFRS) [9], qui appelle à une meilleure articulation entre la formation initiale, la formation continue et les dispositifs d'accompagnement. Dès lors, l'enjeu majeur réside dans la synergie de ces leviers au travers d'un dispositif de développement professionnel unifié, capable de relier ces différentes dimensions dans une démarche cohérente, évolutive et centrée sur les besoins des enseignants.

2.2 Les leviers d'un écosystème de développement professionnel continu

Les travaux contemporains soulignent que la valeur d'un dispositif de développement professionnel réside moins dans le volume d'offres proposées que dans sa pertinence contextuelle et sa cohésion interne [6]. Parmi les leviers identifiés par la recherche, l'accompagnement professionnel occupe une place déterminante. Les dispositifs de mentorat, de tutorat et de coaching favorisent l'insertion des enseignants débutants en facilitant le transfert des acquis de formation vers les situations réelles de classe. Ils contribuent également au développement du sentiment d'efficacité personnelle, à l'amélioration des pratiques pédagogiques et à la fidélisation des enseignants dans la profession [4]. Dans cette même perspective, au niveau du contexte marocain,

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

le renforcement de l'accompagnement pédagogique durant les stages apparaît comme un facteur clé pour consolider les compétences professionnelles et réduire le fossé entre les apports théoriques et la pratique de terrain [21].

La posture réflexive s'impose comme un second levier déterminant. C'est à travers l'auto-analyse de leurs pratiques, le diagnostic de leurs difficultés et le réajustement de leurs actions que les enseignants consolident durablement leurs compétences. Bien que Schön ait posé en 1983 les bases théoriques de la pratique réflexive, les recherches récentes soulignent que cette réflexivité est d'autant plus efficace qu'elle s'inscrit dans des cadres collectifs, fondés sur l'analyse partagée des pratiques et l'accompagnement entre pairs [25] [26].

L'apport des communautés d'apprentissage professionnelles fait l'objet d'un large consensus dans la recherche. La mutualisation des outils, la coopération entre pairs et l'analyse conjointe des situations de classe y soutiennent directement la professionnalisation et l'expérimentation pédagogique [32] [14].Cette dimension collaborative apparaît aujourd'hui comme l'un des fondements des politiques de développement professionnel dans de nombreux systèmes éducatifs. Le développement professionnel repose en outre sur l'engagement autonome des enseignants dans leurs propres processus d'apprentissage. L'essor des environnements numériques favorise cette évolution en offrant un accès permanent à des ressources diversifiées, à des formations en ligne, à des réseaux professionnels et à des communautés virtuelles d'apprentissage. Cette autonomie renforce les possibilités d'actualisation continue des compétences et s'inscrit pleinement dans la logique de l'apprentissage tout au long de la vie [6] [3].

L'évaluation formative représente un autre levier essentiel du développement professionnel. Les dispositifs fondés sur l'auto-évaluation, les rétroactions constructives et l'évaluation entre pairs permettent aux enseignants d'identifier leurs besoins de développement et d'ajuster progressivement leurs pratiques. Ils contribuent ainsi à instaurer une culture d'amélioration continue davantage orientée vers les apprentissages que vers le contrôle des performances [16]. Cependant, la transformation numérique du paysage éducatif place les compétences numériques professionnelles au rang de composante structurante du développement professionnel. Au-delà de la dextérité technique, il s'agit pour les enseignants d'articuler numérique et pédagogie à travers la scénarisation des apprentissages, la collaboration dématérialisée, l'évaluation instrumentée et la formation continue enrichie par les technologies [31] [3]. S'inscrivant dans cette dynamique, le contexte marocain, à travers la Feuille de route 2022-2026, souligne la nécessité de renforcer ces capacités numériques pour accompagner la rénovation de l'école publique et soutenir l'innovation

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

pédagogique [5]. Bien que chacun de ces leviers contribue au développement des compétences, la littérature scientifique montre que leur efficacité reste restreinte lorsqu'ils sont mobilisés de manière indépendante. Les dispositifs de mentorat, les formations en ligne, les communautés de pratique, les démarches réflexives ou encore les outils numériques sont souvent déployés sans réelle coordination, ce qui réduit leur impact sur les apprentissages professionnels des enseignants [23] [12]. Dans le système marocain, cette fragmentation est affirmé par le rapport annuel du Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique (CSEFRS) [9], qui appelle à une meilleure articulation entre la formation initiale, la formation continue et les dispositifs d'accompagnement. Dès lors, l'enjeu majeur réside dans la synergie de ces leviers au travers d'un dispositif de développement professionnel unifié, capable de relier ces différentes dimensions dans une démarche cohérente, évolutive et centrée sur les besoins des enseignants.

2.3 Les technologies numériques au service du développement professionnel

L'essor du numérique dans l'éducation a profondément renouvelé les approches du développement professionnel. Loin de se limiter à la mise à disposition de ressources en ligne, les technologies éducatives forment désormais de véritables environnements d'apprentissage interactifs, conçus pour personnaliser les parcours, encourager la collaboration, nourrir la réflexivité et structurer l'évolution des compétences.

2.3.1 Les MOOCs comme dispositifs de formation continue

L'accessibilité et la flexibilité des MOOC constituent des atouts majeurs pour la formation continue. Leur utilisation permet notamment de dépasser les contraintes liées aux horaires et à la distance auxquelles les enseignants peuvent être confrontés dans l'exercice de leur métier [33]. L'évolution des plate-formes offre désormais un suivi sur mesure grâce à la modularité des cours et à l'interactivité. De plus, les micro-certifications garantissent la reconnaissance progressive des acquis ciblés [13] [15]. Les MOOC ne se réduisent donc plus à des canaux de transmission, mais s'inscrivent comme des instruments d'actualisation continue des compétences.

2.3.2 Les e-portfolios comme outils de développement professionnel

L'usage de l'e-portfolio répond à une logique de développement professionnel axée sur la réflexivité. Contrairement aux dispositifs centrés sur la simple transmission de contenus, il offre aux enseignants le moyen de documenter leur parcours au fil du temps [24]. L'articulation entre la collecte de preuves issues de la pratique, l'auto-évaluation et l'analyse de l'expérience permet aux enseignants d'identifier leurs besoins de formation et d'ajuster progressivement leurs démarches [1]. Cet outil techno-pédagogique soutient les interactions avec les pairs, les tuteurs et

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

les formateurs à travers des retours d'information et des échanges autour des productions réalisées. Inscrit dans une dynamique de développement professionnel continu, l'e-portfolio constitue un cadre individuel d'apprentissage, d'analyse réflexive, d'évaluation formative et de valorisation des compétences tout au long de la carrière.

2.3.3 Apports de l'intelligence artificielle au développement professionnel

L'intégration des outils d'intelligence artificielle renouvelle les modalités d'accompagnement de la formation enseignante. L'utilisation de tuteurs intelligents, d'outils de rétroaction automatisée et d'outils de recommandation permet d'ajuster les contenus aux besoins individuels des apprenants [33]. Parallèlement à cette individualisation des contenus, l'exploitation des learning analytics assure un suivi continu des activités, qui permet d'identifier les blocages et de retracer l'acquisition des compétences [22]. Ces systèmes supportent également l'analyse réflexive à travers des propositions de ressources contextualisées et la modélisation de séquences de classe. L'intérêt de ces outils repose sur leur capacité à enrichir les parcours existants en introduisant davantage de flexibilité et de suivi individuel.

La littérature scientifique aborde le plus souvent les MOOC, les e-portfolios et l'intelligence artificielle de manière séparée. Leurs fonctionnalités présentent pourtant de fortes complémentarités , puisque les MOOC fournissent des parcours d'apprentissage structurés, les e-portfolios favorisent l'analyse réflexive et la capitalisation des compétences, tandis que l'intelligence artificielle assure la personnalisation et l'accompagnement en temps réel. L'enjeu consiste dès lors à dépasser l'étude d'outils isolés pour penser un environnement numérique de formation intégré. Un tel cadre permet d'articuler formation, suivi, réflexion et évaluation au sein d'un même processus cohérent. Cette logique d'intégration constitue le fondement du cadre conceptuel proposé dans la section suivante.

3. Proposition d'un cadre conceptuel: un écosystème de développement professionnel continu pour les enseignants marocains

Afin de répondre aux limites déjà mentionnées dans les sections précédentes, nous proposons un cadre conceptuel fondé sur une approche écosystémique du développement professionnel continu des enseignants marocains. Ce dernier envisage le développement professionnel non comme une suite d'actions isolées, mais comme un processus continu liant la formation initiale à l'apprentissage tout au long de la carrière.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

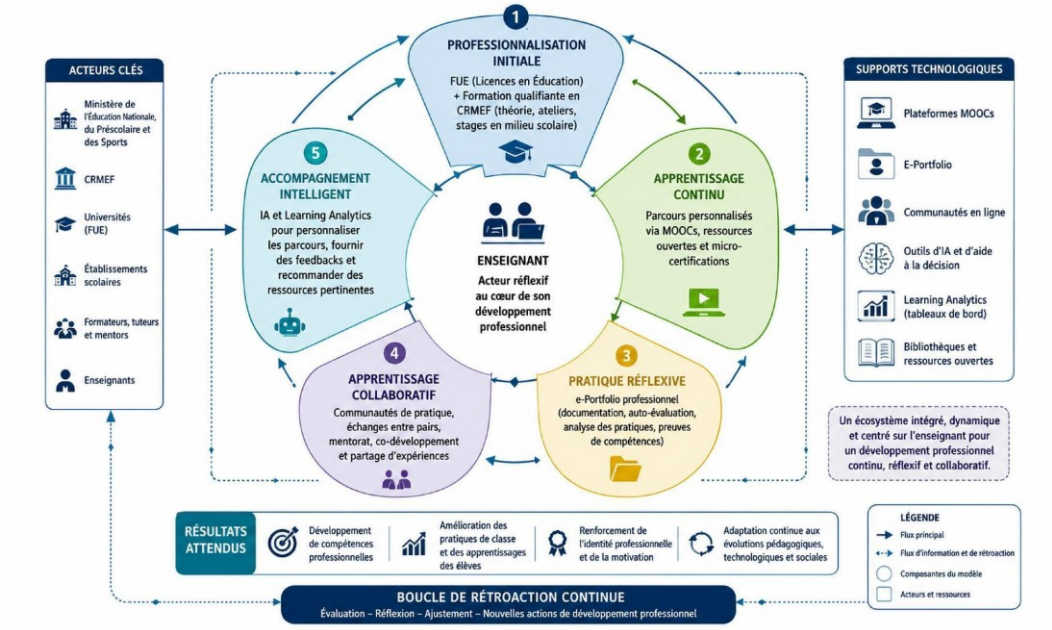


Figure 1. Modèle conceptuel d'un écosystème de développement professionnel continu des enseignants (ECPD-T).

Comme nous l'illustrons dans la Figure 1, nous plaçons l'enseignant au centre de son parcours en tant que praticien réflexif. La dynamique du modèle repose sur l'interaction de cinq dimensions , dont la formation initiale, la formation continue, la pratique réflexive, la collaboration entre pairs et l'accompagnement par l'intelligence artificielle. Nous y intégrons une boucle de régulation permettant à l'enseignant d'ajuster ses pratiques au gré des situations de classe et des exigences institutionnelles. Nous considérons également ce développement comme une responsabilité partagée entre les universités, les CRMEF, les établissements scolaires et le ministère de l'Éducation nationale. Dans ce cadre, les technologies telles que les MOOC, les e-portfolios, les learning analytics ou encore les outils d'IA interviennent comme des supports transversaux pour personnaliser les parcours, documenter les compétences et faciliter le suivi. L'intérêt majeur de notre modèle conceptuel réside dans la synergie de dimensions habituellement dissociées dans la littérature. En réunissant les aspects pédagogiques, institutionnels et technologiques, notre proposition s'inscrit dans les orientations de la Feuille de route 2022-2026 et de la stratégie Maroc Digital 2030, offrant des repères concrets pour la conception des futurs dispositifs de formation des enseignants au Maroc.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

4. Pistes d'action stratégiques pour l'institutionnalisation du continuum de formation au Maroc

4.1 Ancrage réglementaire et leviers de la Loi-cadre 51-17

L'institutionnalisation d'un continuum de développement professionnel nécessite d'abord un cadre réglementaire qui reconnaisse la formation comme une composante permanente de la carrière enseignante. La Loi-cadre n° 51-17 [8] ainsi que la Feuille de route 2022-2026 [5] offrent une base solide à cette évolution en plaçant l'amélioration de la qualité des apprentissages et la professionnalisation des enseignants au cœur de la réforme éducative. Dès lors, nous proposons d'inscrire le développement professionnel continu dans une logique de contractualisation, reposant sur des parcours de formation individualisés et intégrés à la carrière des enseignants. La reconnaissance des compétences acquises, notamment à travers des micro-certifications ou des badges numériques, pourrait être prise en compte dans les mécanismes d'évaluation, de mobilité et d'évolution professionnelle. Cette démarche contribuerait à renforcer l'engagement des enseignants dans un apprentissage tout au long de la vie.

4.2 Décentralisation de l'ingénierie de formation et rôle des Académies Régionales de l'Éducation et de la Formation

La réussite d'un écosystème de développement professionnel continu suppose une gouvernance plus proche des établissements et des enseignants. Si le ministère définit les orientations nationales, les Académies Régionales de l'Éducation et de la Formation (AREF) peuvent jouer un rôle déterminant dans l'identification des besoins, la planification des actions de formation et le suivi de leur mise en œuvre. Cette organisation permet de mieux prendre en compte les spécificités de chaque territoire et d'adapter les dispositifs aux réalités des établissements scolaires. Dans cette perspective, l'école devient un espace de développement professionnel où les situations rencontrées en classe alimentent la réflexion et l'amélioration des pratiques. Les enseignants, les inspecteurs, les tuteurs et les formateurs sont amenés à collaborer dans une logique d'accompagnement continu plutôt que d'interventions ponctuelles. La décentralisation favorise également l'émergence de communautés de pratique, le partage d'expériences et la mutualisation des ressources pédagogiques. Appuyée par des dispositifs numériques, elle contribue à assurer un suivi plus régulier des parcours de formation et à renforcer leur cohérence avec les besoins du terrain. Un pilotage de proximité offre ainsi les conditions d'un développement professionnel plus durable, plus réactif et davantage ancré dans la pratique quotidienne des enseignants.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

4.3 De la réflexivité à l'autonomie professionnelle de l'enseignant

Au-delà des réformes organisationnelles, le développement professionnel continu implique une évolution profonde de la culture enseignante. Cette dynamique invite les acteurs du terrain à dépasser le rôle d'exécutants des prescriptions institutionnelles pour devenir des professionnels capables d'analyser leurs pratiques, d'identifier leurs besoins de formation et de s'engager dans une démarche d'amélioration continue. Elle repose sur le développement de compétences telles que la réflexion critique, la collaboration entre pairs, l'auto-évaluation et la mobilisation des résultats de la recherche pour éclairer l'action pédagogique, avec le soutien des réseaux d'apprentissage et du numérique éducatif. À cet égard, les MOOCs favorisent l'accès à des parcours flexibles, les e-portfolios soutiennent l'analyse réflexive et la valorisation des acquis, tandis que les outils d'intelligence artificielle permettent de personnaliser les apprentissages et d'offrir un accompagnement adapté à chaque enseignant. Nous soutenons que la mise en place d'un écosystème intégré de développement professionnel constitue un axe stratégique pour revaloriser le métier d'enseignant et concrétiser les ambitions de modernisation du système éducatif marocain.

Conclusion

Les réformes engagées au Maroc ont permis de renforcer la professionnalisation de la formation initiale des enseignants, mais elles n'ont pas encore assuré une véritable continuité entre l'entrée dans le métier et le développement des compétences tout au long de la carrière. À partir d'une analyse de la littérature et du contexte marocain, cet article a mis en évidence les limites d'une approche fondée sur des actions de formation ponctuelles et a souligné la nécessité d'adopter une vision plus intégrée du développement professionnel. Il a également montré que les MOOCs, les e-portfolios et l'intelligence artificielle offrent des possibilités complémentaires pour favoriser des parcours de formation plus flexibles, personnalisés et réflexifs. La principale contribution de cette étude réside dans la proposition d'un cadre conceptuel fondé sur un écosystème de développement professionnel continu, articulant la formation initiale, l'apprentissage continu, la pratique réflexive, l'apprentissage collaboratif et l'accompagnement numérique. Ce modèle vise à renforcer la cohérence entre les différents acteurs, dispositifs et environnements d'apprentissage, tout en s'inscrivant dans les orientations de la Loi-cadre n° 51-17, de la Feuille de route 2022-2026 et de la stratégie Maroc Digital 2030. Bien que cette recherche soit de nature conceptuelle, elle ouvre des perspectives pour la conception de dispositifs de formation plus intégrés et adaptés aux besoins

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

des enseignants. Des travaux futurs pourront ainsi expérimenter ce cadre dans différents contextes éducatifs afin d'en évaluer la faisabilité, les conditions de mise en œuvre et les effets sur le développement professionnel des enseignants marocains.

Remerciements

Ce travail a été soutenu par le Centre National pour la Recherche Scientifique et Technique (CNRST), Maroc, dans le cadre du programme « PhD-Associate Scholarship – PASS ».

Références

1. ePortfolio use by university students in Australia: A review of the Australian ePortfolio Project: Higher Education Research & Development Vol 29, No 2. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/07294360903510582
2. European Commission (2013). Supporting Teacher Competence Development for Better Learning Outcomes. - References - Scientific Research Publishing. https://www.scirp.org/reference/referencespapers?referenceid=1818225
3. Global Education Monitoring Report 2023: Technology in education: A tool on whose terms? - UCL Discovery. https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/10195257/
4. The Impact of Induction and Mentoring Programs for Beginning Teachers - Richard M. Ingersoll, Michael Strong, 2011. https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.3102/0034654311403323
5. La feuille de route | Ministère de l'Éducation nationale, du préscolaire & des Sports. https://www.madrastna.ma/fr-FR/pages/feuille-de-route
6. Reimagining our futures together: A new social contract for education - UNESCO Bibliothèque Numérique. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379707?posInSet=17&queryId=623476e6-314c-4b6b-8c16-afe6ca95a8fe
7. Rethinking education: Towards a global common good? - UNESCO Bibliothèque Numérique. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000232555
8. La-loi-cadre-17-51-fr-juillet-2022 https://www.csefrs.ma
9. PISA 2018 - Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique. https://www.csefrs.ma
10. Teacher professional development in Teaching and Teacher Education over ten years. Teaching and Teacher Education **27**(1), 10–20 (Jan 2011). https://doi.org/10.1016/j.tate.2010.08.007
11. Council Recommendation of 22 May 2018 on key competences for lifelong learning (Text with EEA relevance.) (2018)
12. Full Report: TALIS 2018 Results (Volume I). https://www.oecd.org/en/publications/talis-2018-results-volume-i_1d0bc92a-en/full-report.html. (Jun 2019)

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

13. The emergence of alternative credentials. OECD Education Working Papers 216 (Mar 2020). https://doi.org/10.1787/b741f39e-en.
14. Admiraal, W., Schenke, W., De Jong, L., Emmelot, Y., Sligte, H.: Schools as professional learning communities: What can schools do to support professional development of their teachers? Professional Development in Education 47(4), 684-698 (Aug 2021). https://doi.org/10.1080/19415257.2019.1665573
15. Bideau, Y.M., Kearns, T.: A European Approach to Micro-credentials for Lifelong Learning and Employability. Journal of European CME 11, 2147288 (Nov 2022). https://doi.org/10.1080/21614083.2022.2147288
16. Black, P., Wiliam, D.: Classroom assessment and pedagogy. Assessment in Education: Principles, Policy & Practice **25**(6), 551–575 (Nov 2018). https://doi.org/10.1080/0969594X.2018.1441807
17. Bouabdallah, I.: La formation pratique des enseignants du 21ème siècle au Maroc. The Journal of Quality in Education 11(18), 194–218 (Dec 2021). https://doi.org/10.37870/joqie.v11i18.275
18. Darling-Hammond, L., Hyler, M., Gardner, M.: Effective Teacher Professional Development. Tech. rep., Learning Policy Institute (Jun 2017). https://doi.org/10.54300/122.311
19. Day, C.: Developing Teachers: The Challenges of Lifelong Learning. Educational Change and Development Series, Falmer Press, London (1999)
20. Guskey, T.R.: Does It Make a Difference? Evaluating Professional Development
21. Hirouch, M.: Professional Practice–Based Training: The Effectiveness of Field Trai-ning in Shaping the Professional Identity of Trainee Teachers and Developing Their Competencies (The Case of Field Training Institutions). Revue Takwine des études éducatives et des recherches de l'innovation pédagogique 3(2), 8–31 (Dec 2025). https://doi.org/10.34874/PRSM.takwine-vol3n2.7102
22. Ifenthaler, D., Yau, J.Y.K.: Utilising learning analytics to support study success in higher education: A systematic review. Educational Technology Research and Development 68(4), 1961–1990 (Aug 2020). https://doi.org/10.1007/s11423-020-09788-z
23. Kennedy, M.M.: How Does Professional Development Improve Teaching? Review of Educational Research 86(4), 945–980 (Dec 2016). https://doi.org/10.3102/0034654315626800
24. Lorenzo, G., Ittelson, J., Oblinger, E.D.: An Overview of E-Portfolios
25. Loughran, J.: Pedagogical reasoning: The foundation of the professional knowledge of teaching. Teachers and Teaching 25(5), 523–535 (Jul 2019). https://doi.org/10.1080/13540602.2019.1633294
26. Louzi, F.Z., Bahoum, S.: Les séances d'analyse des pratiques professionnelles dans la formation initiale des enseignants du cycle primaire : Simple exercice ou véritable outil d'articulation théorie-pratique? Dida-ReflexIA 1(2), 31-45(Aug 2025). https://doi.org/10.34874/PRSM.dida-reflexia-vol1iss2.5469
27. Marhnine, H., Zarhouti, C.: Etude critique du curricula mis en place aux centres de formation des enseignants au Maroc. The Journal of Quality in Education 6(8), 15 (Dec 2016). https://doi.org/10.37870/joqie.v6i8.15

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

28. Mili, A., Erouihane, J., Toubi, L.: Les enjeux de la formation continue des enseignants dans les Centres Régionaux des Métiers de l'Education et de la Formation (CRMEF) au Maroc. The Journal of Quality in Education 11(18), 231–248 (Dec 2021).
29. Okhaya, L.: La formation initiale des enseignants : entre les exigences du métier et la réalité du terrain (cas de l'ENS de Marrakech). Soft Skills & Didactique des Langues (5), 123–136 (Jan 2025)
30. Ouasri, A.: La formation Ã l'enseignement au Maroc entre universitarisation et professionnalisation: analyse des savoirs formels Ã la base de connaissances Ã l'enseignement. Acta Scientiarum. Education 43, e55553–e55553 (Aug 2021). https://doi.org/10.4025/actascieduc.v43i0.55553
31. Redecker, C., Punie, Y.: Digital Competence of Educators
32. Vangrieken, K., Meredith, C., Packer, T., Kyndt, E.: Teacher communities as a context for professional development: A systematic review. Teaching and Teacher Education 61, 47–59 (Jan 2017). https://doi.org/10.1016/j.tate.2016.10.001
33. Zawacki Richter, O., Marín Juarros, V.I., Bond, M., Gouverneur, F.: Systematic review of research on artificial intelligence applications in higher education: Where are the educators? International Journal of Educational Technology in Higher Education (16), 6 (2019).

Le réel et l'insolite dans *Le grand départ* de Moha Souag

Reality and the Unusual in Moha Souag's Le grand départ

Dr. Rachid ELHACHIMI د. رشيد الهاشمي

Chercheur en littérature francophone
Université Ibn Tofail – Kénitra (Maroc)
Elhachimirachid99@gmail.com

Dr. Mohammed Chahlal د. محمد شحلال

Chercheur en langue et littérature française
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah – Fès (Maroc)
mohammedchahlal.pr@gmail.com

Résumé

Ce travail interroge les rapports entre le réel et l'insolite dans *Le grand départ* (2001), un recueil de dix nouvelles dont l'action se déroule dans l'oasis de Tafilalt. La réflexion porte sur la manière dont ces deux catégories esthétiques s'entrecroisent pour éclairer des questions socioculturelles propres au sud-est marocain. L'analyse mobilise les apports philosophiques de Heidegger et de Barthes, ainsi que des outils empruntés à la narratologie, pour montrer que le réel n'y est jamais donné comme une évidence : il se construit, se fragmente et se voit sans cesse déstabilisé par l'irruption de l'insolite.

Trois axes structurent la démonstration. Le premier s'attache aux manifestations de cette fusion, à travers des références historiques, des scènes d'ancrage existentiel et des situations du quotidien dont la banalité même devient troublante. Le deuxième axe interroge le traitement du cadre : des espaces familiers – maison, ville, ksar – se transforment en lieux d'étrangeté, où les repères habituels se dissipent. Le troisième axe s'intéresse à la surprise comme procédé narratif : elle ne se réduit pas à un effet de lecture, mais participe d'une critique des rapports de force, des inégalités territoriales et des normes sociales. L'ensemble dessine une écriture tiraillée entre souci du monde réel et désir d'ailleurs, où se lisent à la fois des combats identitaires et des aspirations partagées.

Mots-clés : réel, insolite, surprise, espace, engagement social

Abstract

This paper examines the relationship between the real and the unusual in *Le grand départ* (2001), a collection of ten short stories set in the Tafilalt oasis. It explores how these two aesthetic categories intersect to shed light on sociocultural issues specific to southeastern Morocco. Drawing on the philosophical reflections of Heidegger and Barthes, as well as narratological tools, the analysis shows that the real never appears as a given; it is constructed, fragmented, and constantly destabilized by the intrusion of the unusual.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

The argument unfolds along three main lines. The first focuses on how the real and the unusual merge—through historical references, scenes of existential grounding, and everyday situations whose very ordinariness becomes unsettling. The second examines the treatment of setting: familiar places—the home, the city, the ksar—turn into spaces of estrangement, where usual markers dissolve. The third considers surprise as a narrative device that goes beyond a mere reading effect; it participates in a critique of power relations, regional inequalities, and social norms. Together, these threads reveal a writing caught between a commitment to the real world and a yearning for elsewhere, carrying both identity struggles and shared aspirations.
Keywords: the real, the unusual, surprise, space, social engagement.

Introduction :

Moha Souag se distingue par sa capacité à mêler le réel et l'insolite, plongeant dans les mystères qui nous entourent pour en révéler la magie. Son regard empreint d'une étrangeté persistante lui permet de célébrer la réalité quotidienne tout en intégrant des éléments mystérieux. Dans son œuvre *Le grand départ*, publiée en 2001 aux Éditions Marsam, il s'inspire de la vie énigmatique de l'oasis et de ses habitants, enrichissant ainsi sa fiction littéraire. Ce recueil de dix nouvelles témoigne de son talent de narrateur, héritier de techniques narratives puissantes, où le mélange des genres crée une atmosphère fascinante. Les thèmes qu'il aborde — vengeance, amour, haine, femmes, occasions manquées, conflits générationnels et différences entre grandes villes et *ksour*[1] dans le sens *filalien* du terme — sont traités avec finesse et humour. L'ensemble de ces courts récits crée une ambiance d'absurdité qui plonge le lecteur dans une confusion esthétique entre le réel et l'insolite.

Mais qu'est-ce que le réel ? Qu'est-ce que l'insolite ? Existe-t-il des frontières entre ces deux notions ? Martin Heidegger souligne que ce que nous considérons comme réel est souvent perçu comme insolite à l'origine :

> *Ce qui nous parait naturel n'est vraisemblablement que l'habituel d'une longue habitude qui a oublié l'inhabituel dont il a jailli. Cet inhabituel a pourtant un jour surpris l'homme en étrangeté, et a engagé la pensée dans son premier étonnement*[2].

Nous pouvons donc en déduire que le réel est le résultat d'une perception particulière. Un palmier peut ainsi être perçu différemment selon qu'il est décrit par un villageois, un citadin, un imam ou un fonctionnaire du ministère de l'Agriculture. Comment pourrait-on alors prétendre connaître la réalité, puisque la nommer revient déjà à l'humaniser ? Roland Barthes souligne cette notion avec clarté :

> *[..] le réel n'est jamais lui-même qu'une référence lorsqu'on déclare copier le réel, cela veut dire qu'on choisit telle inférence et non pas telle*

[1] Ksour et le pluriel du Ksar. Souag précise : « Le Ksar est une cité fortifiée qui est gérée par des codes très précis concernant la répartition des tours d'eau, les périodes de cueillettes des dattes ou des olives et où les voisins sont aussi importants que les parents ou les membres de la famille. », Moha Souag dans un entretien avec Brahim El Guabli « Le Sahara, l'identité et l'africanité dans la littérature francophone du Sud-est: Moha Souag s'exprime » [en ligne] https://www.jadaliyya.com/Details/28540, consulté le 26 juillet 2026 à 21 :09 min.

[2] Martin Heidegger, *Chemins qui ne mènent nulle part*, traduit par W. Brokmeier, Paris Gallimard, 1962, p. 17.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

autre : le réalisme est à sa naissance soumis à la responsabilité d'un choix[3].

Si l'on considère l'insolite comme l'émergence d'un événement déconcertant et déroutant, en raison de « son caractère inaccoutumé, contraire à l'usage et aux habitudes[4] », cette notion s'applique tant à l'énoncé qu'à l'énonciation romanesque. Elle se révèle comme un phénomène perceptif propre aux personnages de l'univers fictionnel, tout en étant intimement liée à la réception, elle-même influencée par l'agencement esthétique de la narration. Celle-ci repose sur une écriture subtilement estompée, s'appuyant sur un ensemble d'incertitudes, de flous et de ruptures, afin de susciter un effet d'énigme.

L'objectif de cette contribution est d'envisager le caractère conflictuel de l'œuvre en question, un caractère qui met en interaction la structure réelle et celle de l'insolite. Cela fait allusion à deux catégories esthétiques qui permettent à Moha Souag de mettre en lumière les enjeux socioculturels contemporains de l'oasis de Tafilalt. Pour ce faire, nous montrerons tout d'abord comment les manifestations du réel et de l'insolite s'entrecroisent et se mêlent au sein de la diégèse. En second lieu, nous verrons comment l'auteur insolitise le cadre réel de ses nouvelles. Enfin, nous nous interrogerons sur la création de la surprise et son rôle dans l'engagement de l'auteur envers les questions de l'oasis.

1- Fusion du réel et de l'insolite

La perception individuelle et le contexte historique se mêlent pour donner à voir la réalité. La littérature ne se limite donc pas à reproduire des événements ou des descriptions, mais elle invite également les lecteurs à explorer les transformations et les évolutions de la vie humaine. Cette historicité, qui fait référence à la capacité d'une œuvre à refléter et à interroger son époque, est également importante pour saisir la dynamique des récits. Dante note que la littérature réussit à « imiter » non seulement des expériences sensorielles, mais aussi l'historicité, ainsi que les changements et les développements de l'existence humaine :

L'imitation de la réalité est l'imitation de l'expérience sensorielle de la vie sur terre, dont une des caractéristiques essentielles est indubitablement [semble être] de posséder une histoire [d'avoir une historicité], de changer [de se transformer], de se développer […][5].

Dans ses nouvelles, Moha Souag tend vers une représentation puissante de la réalité, allant jusqu'à faire appel à des figures historiques. Dans la nouvelle *Le grand départ*, l'auteur fait même appel aux propos du commandant amazigh Tarik Ibn Zyad :

Vous êtes, dans cette ile, comme des orphelins dans un banquet de gredins. Vous n'avez qu'à patienter : l'ennemi est devant vous ; derrière, il y a la mer ![6]

En ancrant son texte dans le réalisme historique de la conquête musulmane de la péninsule ibérique, l'auteur offre une perspective riche et complexe sur les dynamiques de pouvoir de

[3] Roland Barthes, *Essais critiques*, Paris, Seuil, 1964, p. 164.
[4] *Ibid*., p. 164
[5] Erich Auerbach, *Mimesis. La représentation de la réalité dans la littérature occidentale*, traduit de l'allemand par Cornélius Heim, Paris, Gallimard, 1968, p. 200.
[6] Moha Souag, *Le grand départ*, Rabat, Marsam, 2021, p. 37.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

l'époque. En présentant une vérité historique avérée, la nouvelle interroge l'humain et invite à s'interroger sur une vérité humaine : celle du réalisme arabe actuel. Souag nous invite ainsi à réfléchir aux dynamiques de pouvoir et aux dilemmes moraux auxquels les individus de notre société contemporaine sont confrontés dans le contexte actuel.

Chez Souag, le réel prend aussi une dimension existentielle qui problématise profondément la condition humaine. À travers ses récits, il ne se contente pas de dépeindre le monde tel qu'il est, mais il explore les luttes intérieures des personnages face aux défis de l'existence. L'universitaire Atmane Bissani note à ce propos :

> *[I]l est à placer l'écriture de Moha Souag dans le cadre de ce que nous appellerons volontiers le réalisme existentiel. Il est ici question d'une écriture brossant avec brio le monde tout en insistant sur ce que Kundera appelle "l'essence de la problématique existentielle"*[7].

Cette idée se concrétise à travers plusieurs exemples, dont nous avons choisi le suivant :

> *Le vieux se leva, secoua ce fardeau qui n'était pas le sien, prit sa canne et sortit. Il descendit péniblement les quatre étages qui le séparaient du portail de l'immeuble. Toutes ses articulations étaient ankylosées, il entendait ses os craquer à chaque mouvement de ses jambes comme une brouette ma huilée*[8].

La scène symbolise une réalité marquée par la souffrance physique et l'angoisse de la vieillesse. Le fardeau qu'il porte symbolise les poids invisibles de la vie, tels que les regrets, les pertes et l'isolement, suggérant. Ainsi, à travers ce tableau, Souag nous plonge dans la réalité d'un personnage qui lutte non seulement contre les limitations physiques, mais aussi contre le sentiment d'inadéquation dans un monde qui continue de tourner sans lui. Cette représentation réaliste pousse le lecteur à s'interroger sur la fragilité de l'existence et sur le poids des souvenirs et des épreuves qui influent sur notre quotidien. La thématique du quotidien est également présente dans *Le Nouveau Locataire*. Cette nouvelle relate l'histoire d'un jeune homme dont on ne connaît ni le nom ni l'identité, ce qui suggère une neutralisation du référent. Ce jeune anonyme cherche à louer un appartement. Au cœur de cette réalité, l'insolite se manifeste comme un hyperréel :

> *Il était rare de retrouver un loyer si bon marché. Là, c'était vraiment un coup de chance. Un coup de chance ou le contraire ? Il n'en savait rien. À croire que certaines forces vous contraignent parfois à agir contre votre propre volonté et à exécuter plutôt la leur malgré vous. Il ne voulait pas de cet appartement et il n'y a avait pas de raison apparente qui put le faire changer d'avis d'une semaine à l'autre*[9].

Le personnage se retrouve ainsi confronté à une situation qui dépasse sa volonté. La mention d'un loyer exceptionnellement bas soulève des interrogations sur la nature du hasard et de la chance, suggérant que des forces extérieures peuvent parfois influencer nos choix sans que nous

---

[7]Atmane Bissani, « Notules sur l'écriture de Moha Souag : Le réalisme existentiel », https://www.zizvalley.com/Article/1233.html, consulté le 18 juillet 2026 à 19 : 31 minutes.
[8] Moha Souag, *Le grand départ*, *op.cit.*, p. 22.
[9] *Ibid.*, p. 66.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

en ayons pleinement conscience. Ainsi, le réel se déshumanise et devient étranger au personnage. Onimus constate que l'insolite émerge naturellement de la texture de la vie quotidienne :

> *L'insolite n'est pas concerté et plaqué sur le réel (comme il arrive souvent dans la littérature fantastique) [..] il est là répandu dans le quotidien, dans le vent qui insiste, dans la neige trop pure, dans la source trop secrète, dans ce trop partout présent*[10].

Dans la nouvelle *Clause de style*, le réel et l'insolite entrent en interaction dans la narration. La lettre de Yarit provoque une réaction si intense qu'elle bascule dans le domaine de l'insolite. Yarima n'arrive pas à terminer la lettre que son fiancé Yarit lui a envoyée, car elle l'a mal comprise :

> *Yarima ne put terminer la lecture. La lettre lui tomba des mains et elle se mit à pleurer. Elle eut juste le temps de s'asseoir, et elle s'évanouit. Sa sœur accourut vers elle, la souleva, l'appela, mais Yarima ne répondait plus. La sœur courut chercher un flacon de parfum qu'elle déboucha et plaça sous le nez de Yarima. Quand elle rouvrait les yeux et se souvenait de la lettre, elle retombait dans l'évanouissement et sa sœur de lui mettre le parfum sous le nez. La mère de Yarima tournait autour de ses filles, ne sachant que faire. Elle criait que c'étaient les démons qui avaient rapidement. La mère et la fille transportèrent Yarima vers son lit où elle resta couchée toute la journée à pleurer et à s'évanouir*[11].

Le réel se concrétise à travers l'intense réaction émotionnelle de Yarima face à la lettre de son fiancé. La lettre, qui est un objet du quotidien servant à communiquer, devient le catalyseur d'une crise existentielle. Ce décalage entre la banalité de l'objet (la lettre) et la profondeur des émotions qu'elle suscite souligne une tension entre le quotidien et l'expérience humaine. Établir un lien entre l'état de la fille et les démons qui la hantent confère à la situation une dimension métaphysique et insolite. Cette interprétation surnaturelle de la mère reflète la manière dont des événements inexplicables peuvent être perçus à travers le prisme des croyances culturelles, mêlant le réel à une vision plus fantastique de la situation.

Dans *le chanteur*, Moha Souag a choisi de faire entrer son lecteur entièrement dans le monde fabuleux. L'action se déroule dans la ville fantastique de Gabdad, la capitale du royaume de Berkanette. Dans cette ville utopique « l'argent coulait à flots, [..] l'art faisait vivre ses détenteurs, [..] l'espoir de quitter la pauvreté et la famine inspirait les plus beaux poèmes et les plus belles mélodies[12]. »

Tout commence lorsque le vizir de la ville « s'aperçut d'un imperceptible changement dans la voix du jeune garçon[13] », un phénomène qui survient avec l'adolescence. Conscient de l'importance de cette voix d'enfant, le vizir décide de conserver cette voix juvénile du chanteur en le châtrant par le biais d'une méthode très étrange :

---

[10] Jean Onimus, « Henri Bosco entre le visible et l'invisible », *Cahier Henri Bosco*, n° 11, 1976, p. 84.

[11] *Ibid*., p. 10-11.

[12] *Ibid*., p. 58.

[13] *Ibid*., p. 60.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

> *Des gardes conduisent Erbil à l'écurie. Ils le firent monter sur le plus gros dromadaire du pays qu'on gardait assoiffé à dessein pour châtrer les futurs eunuques. Les soldats ligotèrent les jambes du jeune homme sous le ventre vide de l'animal. Le chef des eunuques emmena le dromadaire à l'abreuvoir : à mesure que l'animal buvait, son ventre se gonflait, se distendait et écarter les jambes du chanteur. Erbil sentit les nerfs de sa virilité craquer à chaque gorgée d'eau avalée par le dromadaire*[14].

La castration pour garder une voix plus féminine est une réalité historique comme le précise Hugo Romani « Cette capacité à chanter plus haut était encouragée par un procédé inhumain : jusqu'au tout début du XXe siècle, certains hommes étaient castrés[15]. » Cependant, le lecteur d'aujourd'hui trouve dans cet événement une grande étrangeté. Ce qui était jadis associé à la magie et au merveilleux devient désormais une source de malaise. Loin de le rendre admirable, la castration d'Erbil est interprétée comme un acte qui ternit la beauté de la voix, soulignant l'absurdité et la cruauté des sacrifices exigés pour maintenir une tradition artistique.

Dans cette nouvelle, la construction des noms de lieux et des personnages est riche en significations et en implications politiques. La ville de Gabdad, qui évoque Bagdad, et le personnage d'Erbil, dont le nom fait référence à la capitale du Kurdistan irakien, créent un parallèle frappant entre la grandeur des grandes métropoles et la marginalisation des régions périphériques. Cette dualité met en lumière la critique de la domination des puissances centrales au détriment des minorités. Cette dynamique souligne un phénomène récurrent dans de nombreuses sociétés, y compris au Maroc : les grandes villes, en tant que moteurs de développement, exploitent les compétences et les richesses des régions environnantes sans leur permettre de bénéficier équitablement de ce développement.

D'après ce qui précède, nous pouvons avancer que le réel et l'insolite s'interagissent avec brio dans ce recueil de nouvelles, offrant un terrain fertile pour l'exploration de thèmes complexes tels que la souffrance, l'identité et les normes sociétales. Il est donc intéressant d'examiner la manière dont Moha Souag utilise l'insolitation du cadre réel pour créer des récits à la fois ancrés dans la réalité et empreints d'une dimension insolite.

2- L'insolitation du cadre réel

Dans la majorité des cas, Souag place l'action dans un lieu réel, ancrant ainsi l'intrigue dans un contexte réaliste. En effet, il choisit souvent des lieux clos, comme la maison, l'appartement ou la classe, mais aussi des lieux ouverts, comme les deux villes (Casablanca et Tanger) et le ksar. De cette manière, Souag attribue au cadre du récit court la valeur « monotypique ». Viegnes remarque cette tendance dans les nouvelles françaises, mais elle semble également caractériser les nouvelles francophones :

> *[…] rares sont les nouvelles dont l'action transporte le lecteur dans plus de deux ou trois localités. Nombreuses, au contraire, sont celles dans lesquelles on retrouve la règle classique de l'unité de lieu. Ceci découle,*

[14] *Ibid*., p. 60.
[15] Hugo Romani, « Une voix plus féminine grâce à la castration : la terrible mais fascinante histoire des castrats », https://www.caminteresse.fr/histoire/une-voix-plus-feminine-grace-a-la-castration-la-terrible-mais-fascinante-histoire-des-castrats-11195916/, consulté le 24 juillet 2026 à 12 : 13 min.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

comme le monothématisme, de la brièveté de la forme et de son exigence de simplicité[16].

L'unité du cadre dont parle le critique réside alors dans le resserrement et l'économie de moyens. Ces lieux sont d'une banalité trompeuse. On peut dès lors parler de la dérogation de la première des options de vraisemblable désignée par Aristote :

Puisque le poète est auteur de représentations tout comme le peintre ou tout autre faiseur d'images, il est inévitable qu'il représente toujours les choses sous l'un de trois aspects possibles : ou bien telles qu'elles étaient ou qu'elles sont, ou bien telles qu'on les dit ou qu'elles semblent être, ou bien telles qu'elles doivent être[17].

Selon Mireille Calle-Gruber qui analyse les propos d'Aristote, le premier aspect impose la présence d'un référent extratextuel : « Cette option mimétique qui rapporte le vraisemblable à l'effet réaliste, assigne à l'écriture la recherche de quelque authenticité à restituer[18]. »

Le récit de Moha abandonne résolument les éléments fictifs au profit de lieux à la facture nettement plus réaliste, semblables à des cartes postales. Dans cet espace, le quotidien prime sur le fantasme, et le documentaire se substitue au métatextuel. Salim Jay précise :

La qualité principale de Moha Souag se retrouve dans tous ses livres, et elle est rare, précieuse : une connaissance vraie des milieux qu'il évoque, un respect pour les protagonistes de la fable qu'il concocte, la mesure juste des pesanteurs de la société, du poids de l'histoire, des contraintes subies et de l'espoir préservé[19].

Le cadre réaliste des nouvelles semble particulièrement attentif à la valeur véridique assurée par le renvoi au monde ordinaire. Cette impression est cependant illusoire, car des incidents inconcevables ont droit de cité au cœur de la réalité. L'effet de réel ne tient pas à des descriptions détaillées, mais plutôt au prosaïsme et à l'insignifiance de l'entourage qui se rapproche de la fonction symbolique du cadre.

L'effet d'insolite naît principalement de l'interaction du personnage avec un nouveau lieu. Cela est visible dans les deux nouvelles qui racontent le déplacement du vieillard du ksar vers la ville. Ce déplacement illustre la notion de non-lieu, où les relations humaines et les repères culturels sont altérés. Autrefois espace de refuge, la maison devient le point de départ d'un environnement urbain déshumanisé où l'individu peut se sentir isolé malgré la proximité physique avec d'autres.

Dans Si tu ouvres les yeux, le vieil homme entretient une relation d'étrangeté avec l'appartement de son fils :

[16] Michel Jacques Viegnes, *L'Esthétique de la nouvelle française au XXè siècle*, New York, Peter Lang, 1989, p. 123.
[17] Aristote, *La Poétique*, trad. R. Dupont-Roc et J. Lallot, Seuil, 1980.
[18] Mireille Calle-Gruber, *L'Effet-fiction de l'illusion romanesque*, Paris, Librairie A. G. Nizet, 1989, p. 74.
[19] Salim Jay, cité par Atmane Bissani « Notules sur l'écriture de Moha Souag : Le réalisme existentiel », *op.cit*.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

> *Quand il rouvrit les yeux, la maison était muette, seule la rue vrombissait, crachotait, soufflait, craquelait ; hoquetait… Il regarda sa montre : il était dix heures. Il n'avait jamais surpris par le soleil dans son lit*[20].

Le contraste entre le silence de la maison et le bruit vibrant de la rue crée une dissonance qui peut être interprétée comme une rupture de l'ordinaire. Le personnage se trouve à la frontière entre deux mondes : l'intimité du foyer, souvent synonyme de sécurité, et le tumulte urbain, porteur d'angoisse et d'inconnu. Ce déplacement symbolique illustre la situation où l'ordinaire devient étranger.

Dans la dernière nouvelle *Le Berger*, le personnage de vieux cherchant son fils dans la grande ville éprouve le même sentiment d'insolite :

> *Il s'arrêta. L'avenue coulait vers la nuit entre deux haies de lumière. Il plongea son regard dans l'horizon ; rien, il ne vit ni étoiles ni nuages. Un trou béant s'ouvrait pour l'engloutir. Il regarda les gens pressés si diriger vers les lieux inconnus de lui*[21].

La scène évoque une confrontation entre un monde ancien et un nouvel ordre, où l'insolite se nourrit de cette dissonance. L'image du vieux berger, ancré dans une réalité tangible, se heurte à un environnement qui devient progressivement étranger. Cette rencontre entre familiarité et étrangeté rappelle les réflexions de Marc Augé sur le « non-lieu », où l'individu se perd dans une modernité qui semble le désenraciner. Symbole de la tradition et du monde marginal, le berger se retrouve confronté à une « avenue » qui représente à la fois un chemin physique et une métaphore des choix et des directions de la vie moderne. Dans cette perspective, la nature offre au vieux berger un refuge et un vecteur d'insolite, le plongeant en terre inconnue :

> *Le chuintement du vent sur les feuilles des arbres le rassura car il connaissait bien les arbres pour en avoir planté toute sa vie. L'olivier et le palmier lui parlaient, le berçaient dans son sommeil depuis toujours [..]*[22].

La familiarité qu'il entretient avec les arbres évoque une connexion profonde avec son environnement d'origine, contrastant avec le sentiment d'insolite qu'il éprouve dans la grande ville. Dans *La Poétique de l'espace*, Bachelard explore l'idée que les espaces naturels sont chargés de souvenirs et d'émotions, ce qui contraste avec la perception souvent impersonnelle et déshumanisante des environnements urbains[23]. Pour le berger, les arbres sont bien plus que de simples éléments de son environnement : ce sont des entités vivantes qui l'accompagnent et le rassurent.

Le sentiment de l'insolite met en valeur les écarts entre la grande ville et les *ksour* de Tafilalt chez les deux vieux. Cette juxtaposition met en lumière non seulement les différences culturelles et sociales, mais aussi les injustices régionales qui touchent les populations rurales. À travers sa narration, Souag critique l'isolement de Tafilalt et révèle comment cet éloignement géographique

[20] Moha Souag, *Le grand départ*, *op.cit., p.* 21.
[21] *Ibid*., p. 98.
[22] *Ibid*., p. 99
[23] Gaston Bachelard, *La Poétique de l'espace*, Paris: Les Presses universitaires de France, 1957.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

entraîne une marginalisation de toute une population qui a pourtant le droit d'accéder aux services essentiels :

> *Notre isolement et notre éloignement des centres de décisions et des grandes villes a fait de nous des Marocains qui connaissent leur pays plus que les autres. Car, chacun de nous, pour passer un concours, pour aller voir un médecin spécialiste, pour faire des études, est obligé de traverser tout le pays*[24].

Il convient de conclure que le cadre réel chez Moha Souag est toujours enrichi par des éléments insolites. Comment la surprise, en tant que procédé merveilleux, reflète-t-elle l'engagement de l'auteur envers les questions de sa région et de son époque ?

3- De l'enchantement de la surprise à l'engagement

La surprise se diffère de l'étonnement. Si ce dernier est indissociable du désir de connaître, car il constitue le point de départ de toute exploration intellectuelle et existentielle, la surprise, loin d'être simplement un obstacle, peut aussi être une porte d'entrée vers l'émerveillement et la découverte. Claudia Serban note :

> *[L]a surprise frappe les hommes à l'improviste, les désarçonne, les* surprend *de manières et dans des situations les plus diverses. Ainsi nos vaillants soldats sont-ils attaqués par surprise alors qu'Alice rencontre un surprenant lapin blanc qui court après le temps*[25].

Dans les nouvelles du recueil en question, la surprise se manifeste souvent dans les situations finales. En d'autres termes, le programme narratif de Souag consiste à briser « l'horizon d'attente » de son lecteur. Dans la première nouvelle, *Vengeance posthume* le narrateur nous fait par exemple découvrir les souffrances de Halima, victime des mauvais traitements de son mari Ali qui l'esclave dans sa maison en la privant de toute relation sociale, même avec sa famille et ses proches. Loin d'être une femme qui partage son quotidien avec son mari, elle est réduite à l'état de prisonnière dans sa propre maison. Mais au moment de mourir, Halima surprend son mari en lui révélant la vérité :

> *[Halima] apprit à son mari qu'elle n'était pas vierge quand il l'avait épousée. […] Le sang qu'il y avait sur sa couche et sur les vêtements, elle l'avait préparé en prévision de cette nuit-là. [..] Ali apprit aussi que ses enfants n'étaient en réalité pas les siens. Halima n'en connaissait pas le père, car elle recevait ses amants grâce à l'échelle que les ouvriers utilisent pour la réparation des toits et des terrasses*[26].

La surprise du mari était à son comble : « il sentait quelque chose craquer en lui. Toutes ses entrailles se fissurèrent et tombèrent en morceaux vers son bas ventre[27]. » La révélation finale de Halima transforme en effet la perception qu'Ali a de sa femme, mais aussi celle que le lecteur

---

[24] Moha Souag dans un entretien avec Brahim El Guabli « Le Sahara, l'identité et l'africanité dans la littérature francophone du Sud-est: Moha Souag s'exprime », *op.cit*.
[25] Claudia Serban, « La surprise comme mise en question de l'espace logique. Remarque sur la construction narrative d'*Alice's Adventures in Wonderland* », *La Surprise à l'épreuve des langues*, Paris, Hermann, 2015, p. 241.
[26] Moha Souag, *Le grand départ*, *op.cit.,* p. 6.
[27] *Ibid*., p. 7.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

entretient vis-à-vis de son statut inférieur. Souag ne cherche pas à défendre la cause de Halima de manière conventionnelle, mais plutôt à provoquer une réflexion chez le lecteur. La surprise d'Ali agit comme un miroir, invitant le lecteur à remettre en question ses propres perceptions sur les relations de genre et les dynamiques de pouvoir. Ce retournement de situation oblige le lecteur à envisager la complexité des vies de femmes comme Halima, souvent réduites à des stéréotypes de soumission et de passivité.

Dans la nouvelle *T'BARID*, la fin est particulièrement inattendue et laisse le lecteur dans un état de réflexion :

> *Le rabbin but la coupe que le caïd lui avait envoyée et se coucha attendant la mort. Le bourreau remit le papier au caïd Abbou. Celui-ci le regarda sans rien comprendre ; il envoya chercher à la synagogue du ksar l'un des élèves du vieux rabbin. Celui-ci leur apprit que l'effet du talisman s'éteignait après la mort de celui qui l'avait écrit*[28].

Le lecteur est d'abord amené à repenser la nature du talisman : est-il réellement magique ou n'est-il qu'un symbole de nos croyances ? Ce qui est insolite ici, c'est que la magie, loin d'être un pouvoir éternel, est liée à la mortalité humaine, ce qui lui confère une dimension tragique et ironique. Ce passage peut également être interprété comme une critique des structures de pouvoir de société *ksourienne*. En tant que représentant de l'autorité, le caïd se révèle finalement aussi vulnérable et ignorant que les autres. Cette inversion des rôles, dans laquelle le chercheur de pouvoir se retrouve piégé par ses propres actions, soulève des questions sur les notions de légitimité et de souveraineté.

L'articulation du réel et de l'insolite, du visible et de l'invisible, de l'ombre et de la lumière met en valeur la porosité de leurs frontières. Elle recouvre le texte de moirures qui sollicitent notre imagination. L'un des charmes de ce recueil tient à la construction d'un espace de liberté qui fonde l'autonomie du lecteur, met à l'épreuve ses aptitudes et sollicite ses facultés d'analyse, d'anticipation et de créativité. Une lecture simplement linéaire de ces nouvelles s'avère insuffisante : elle n'aboutit à des résultats fructueux que si elle est rétroactive, associative et tabulaire. L'exploitation des potentialités d'investissement qu'offrent ces textes ouverts, si l'on se réfère à la terminologie élaborée par Roland Barthes, procure un réel plaisir de lecture. On peut affirmer que le plaisir de lire n'est pas seulement lié à la connaissance des modalités de l'insolite qu'abrite l'affabulation. Il naît aussi des effets de surprise et de discontinuité induits par l'utilisation de techniques narratives qui désarçonnent le lecteur pressé, mais stimulent le lecteur instruit qui a suivi les conseils avisés de René Char:

> *Salut, chasseur au carnier plat !*
> *À toi, lecteur, d'établir les rapports*[29].

Conclusion :

L'écriture de Moha Souag dans *Le grand départ* incarne une tension complexe entre l'engagement envers les réalités sociales et la quête de l'insolite. Cet équilibre fragile souligne en effet un double souci. D'une part, l'auteur se positionne comme un « écrivain public », désireux

[28] *Ibid*., p. 17.
[29] René Char, *Le marteau sans maître, Moulin premier*, Paris, Gallimard, 1983, p. 68.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

de donner une voix à ses compatriotes souvent réduits au silence, témoignant ainsi de son engagement profond pour les opprimés. D'autre part, cette même littérature, qui devient son espace de combat, lui offre également la possibilité de fuir vers des réalités alternatives, où il peut explorer des idées et des émotions en dehors des contraintes du quotidien.

Cette dualité permet à Souag de naviguer entre l'expression de la souffrance collective et la recherche d'une liberté créative, révélant ainsi les paradoxes de son rôle d'écrivain. En cherchant à défendre les marginalisés, il découvre simultanément un refuge dans un univers textuel, un endroit où il peut transcender les limites du réel. Ainsi, sa démarche littéraire ne se limite pas à un simple acte de révolte, mais s'inscrit dans une recherche plus vaste d'identité et d'appartenance, tout en offrant un miroir des luttes humaines et des aspirations universelles.

Bibliographie :

- Auerbach, Erich, *Mimesis. La représentation de la réalité dans la littérature occidentale*, traduit de l'allemand par Cornélius Heim, Paris, Gallimard, 1968.
- Aristote, *La Poétique*, traduit par R. Dupont-Roc et J. Lallot, Paris, Seuil, 1980.
- Bachelard, Gaston, *La Poétique de l'espace*, Paris: Les Presses universitaires de France, 1957.
- Barthes, Roland, *Essais critiques*, Paris, Seuil, 1964.
- Bissani, Atmane, « Notules sur l'écriture de Moha Souag : Le réalisme existentiel », https://www.zizvalley.com/Article/1233.html, consulté le 18 juillet 2026 à 19 : 31 minutes.
- Calle-Gruber, Mireille, *L'Effet-fiction de l'illusion romanesque*, Paris, Librairie A. G. Nizet, 1989.
- Char, René, *Le marteau sans maître, Moulin premier*, Paris, Gallimard, 1983, p. 68.
- El Guabli, Brahim, « Le Sahara, l'identité et l'africanité dans la littérature francophone du Sud-est: Moha Souag s'exprime », entretien avec Moha Souag [en ligne] https://www.jadaliyya.com/Details/28540, consulté le 26 juillet 2026 à 21 :09 min.
- Heidegger, Martin, *Chemins qui ne mènent nulle part*, traduit par W. Brokmeier, Paris Gallimard, 1962.
- Onimus Jean, « Henri Bosco entre le visible et l'invisible », Cahier Henri Bosco, n° 11, 1976.
- Romani, Hugo, « Une voix plus féminine grâce à la castration : la terrible mais fascinante histoire des castrats », https://www.caminteresse.fr/histoire/une-voix-plus-feminine-grace-a-la-castration-la-terrible-mais-fascinante-histoire-des-castrats-11195916/, consulté le 24 juillet 2026 à 12 : 13 min.
- Serban, Claudia, « La surprise comme mise en question de l'espace logique. Remarque sur la construction narrative d'*Alice's Adventures in Wonderland* », *La Surprise à l'épreuve des langues*, Paris, Hermann, 2015.
- Souag, Moha, *Le grand départ*, Rabat, Marsam, 2021.
- Viegnes, Michel Jacques, *L'Esthétique de la nouvelle française au XXè siècle*, New York, Peter Lang, 1989.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Le texte dramatique, de la présentation à la représentation : enjeux didactiques et perspectives

The dramatic text from presentation to performance : didactic issues and perspectives.

SAFIR Youssef يوسف سفير

Doctorant
Ecole Normale Supérieure – FES-Maroc
youssef.safir1@usmba.ac.ma

Résumé

Le texte dramatique occupe une position singulière dans le champ des études littéraires et didactiques : conçu pour la scène, il n'atteint sa pleine signification que lorsqu'il est incarné, mis en voix et mis en espace devant un public. Cet article se propose d'interroger le passage de la présentation, c'est-à-dire l'objet textuel tel qu'il se donne à lire, avec ses didascalies, ses répliques et ses silences, à la représentation, c'est-à-dire l'événement scénique qui en actualise le sens. À partir d'un cadre théorique articulant sémiologie du théâtre, pragmatique de l'énonciation dramatique et didactique du français, nous montrons que ce passage constitue un espace didactique fécond pour développer, chez les apprenants, des compétences linguistiques, discursives, communicationnelles et socioculturelles. L'article expose ensuite des dispositifs concrets, lecture analytique, mise en voix, mise en espace, ateliers de jeu dramatique, avant d'examiner les résistances institutionnelles et pédagogiques qui freinent leur généralisation, notamment dans le contexte scolaire marocain. Il se conclut par des perspectives de recherche et d'action visant une intégration curriculaire plus cohérente du texte dramatique.

Mots-clés : texte dramatique, représentation, didactique du français, mise en voix, compétence communicative.

Abstract

Dramatic text occupies a singular position within literary and didactic studies: written for the stage, it only reaches its full meaning when embodied, voiced and staged before an audience. This article examines the passage from presentation — the text as written object, with its stage directions, lines and silences — to representation, the scenic event that actualises its meaning. Drawing on a theoretical framework combining theatre semiology, pragmatics of dramatic utterance and French language didactics, we argue that this passage constitutes a fertile didactic space for developing learners' linguistic, discursive, communicative and sociocultural competences. The article then presents concrete classroom devices — analytical reading, voicing, staging, dramatic play workshops — before examining the institutional and pedagogical resistances that hinder their generalisation, particularly within the Moroccan school context. It concludes with research and action perspectives aimed at a more coherent curricular integration of dramatic text.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Keywords: dramatic text, performance, French language didactics, voicing, communicative competence.

Introduction

Le texte dramatique se distingue de tout autre genre littéraire par une propriété constitutive : il n'est pas écrit pour être seulement lu, mais pour être joué. Cette double vocation, textuelle et scénique, en fait un objet d'étude complexe, à la croisée de la littérature, de la sémiologie du spectacle et de la pragmatique de l'oral. Comme le rappellent les théoriciens du théâtre, le texte dramatique n'est qu'une partition en attente d'exécution : il contient un potentiel de sens que seule la représentation permet d'actualiser pleinement.

Cette tension entre présentation et représentation traverse toute l'histoire de la théorie théâtrale, depuis les travaux fondateurs sur le dialogisme dramatique jusqu'aux approches contemporaines de la performance.[1]

Dans le champ de la didactique du français langue étrangère et seconde, cette dualité constitue une ressource pédagogique considérable, encore largement sous-exploitée. Trop souvent, le texte dramatique est enseigné comme un texte narratif ou poétique parmi d'autres, réduit à un support de lecture analytique dont on commente le sens, la structure et les figures de style, sans jamais franchir le seuil de l'oralisation ni celui de la mise en espace. Or, c'est précisément dans ce passage, de la présentation silencieuse du texte à sa représentation vivante, que se logent les enjeux didactiques les plus riches : appropriation de la langue orale, développement de la compétence communicative, construction de la confiance en soi, médiation culturelle et identitaire.

Le présent article se propose d'interroger ce passage sous un triple angle. Il s'agit d'abord de clarifier, sur le plan théorique, ce que recouvrent les notions de présentation et de représentation appliquées au texte dramatique, et d'articuler cette distinction aux catégories de la didactique du français. Il s'agit ensuite d'examiner les enjeux didactiques concrets que soulève ce passage, linguistiques, communicationnels, culturels et psychopédagogiques, ainsi que les dispositifs de classe susceptibles de les prendre en charge.

Il s'agit enfin d'analyser les résistances institutionnelles, pédagogiques et représentationnelles qui freinent, notamment dans le contexte scolaire marocain, une intégration plus systématique du théâtre dans l'enseignement du français, avant de tracer quelques perspectives pour une didactique renouvelée du texte dramatique.

Pour mener cette réflexion, l'article s'appuie sur un triple ancrage méthodologique : une synthèse de la littérature théorique consacrée au texte dramatique et à sa didactisation, une observation

[1]« En un sens plus large, le mot désigne l'activité spectaculaire et concrète d'un artiste de la scène » Ubersfeld.A (1996) Les termes clés de l'analyse du théâtre. Paris, Seuil, p.64.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

raisonnée de dispositifs de classe mis en œuvre dans l'enseignement secondaire marocain, et une analyse critique des programmes et manuels en usage. Cette triangulation permet d'articuler la réflexion théorique à des exemples concrets, sans prétendre à une généralisation statistique, mais dans une visée compréhensive et exploratoire, propre aux recherches en didactique des langues et des cultures.

Cette réflexion s'inscrit également dans un contexte plus large de mutation des finalités de l'enseignement du français, où la maîtrise de l'oral, l'expression de soi et la capacité à interagir en situation réelle occupent une place croissante, aux côtés des compétences traditionnelles de lecture et d'écriture. Le texte dramatique, par sa nature même, se situe précisément à l'intersection de ces différentes finalités, ce qui justifie l'attention particulière que cet article lui consacre.

1. Cadre théorique et conceptuel

1.1 Le texte dramatique : une écriture pour la scène

Le texte dramatique se caractérise par une organisation énonciative singulière : il est composé presque exclusivement de discours rapportés directs, les répliques, encadrés par des didascalies qui indiquent, sans jamais les dire elles-mêmes, l'espace, le temps, les gestes et les intonations. Cette économie du dire fait du texte dramatique un texte lacunaire, elliptique, dont la cohérence n'apparaît complètement qu'à la scène. Le dialogue théâtral n'est donc pas un simple décalque de la conversation ordinaire : il obéit à une double énonciation, puisque chaque réplique s'adresse à la fois à un interlocuteur fictif sur scène et, par-delà lui, à un spectateur réel dans la salle.

Cette double destination du discours dramatique a été largement théorisée dans les travaux consacrés au dialogue de théâtre, qui insistent sur le fait que le spectateur est toujours un destinataire second, mais décisif, de l'échange verbal représenté.[2]

Cette spécificité énonciative a des conséquences didactiques immédiates : lire un texte dramatique, c'est apprendre à reconstituer une situation de communication implicite, à inférer les intentions, les rapports de force et les émotions à partir des seules marques linguistiques du dialogue. C'est aussi apprendre à distinguer ce que le texte dit explicitement de ce qu'il donne à jouer, c'est-à-dire à percevoir l'écart fécond entre l'écrit et sa réalisation possible.

Cette lecture du texte dramatique invite également à reconsidérer la place du silence, de la pause et du non-dit, qui occupent dans l'écriture théâtrale une fonction aussi importante que la parole elle-même. Un blanc typographique, une didascalie laconique, une réplique interrompue, sont autant de signes qui appellent une interprétation active de la part du lecteur, puis une traduction gestuelle et vocale de la part de l'interprète. Apprendre à lire un texte dramatique, c'est donc apprendre à lire ce qui n'est pas écrit, à combler par l'imagination et par le corps les interstices que l'écriture ménage délibérément.

[2]« Le dialogue théâtral a toujours deux destinataires. L'auteur s'adresse au public en même temps que ces personnages se parlent entre eux ». Pruner,M (1998). L'analyse du texte de théâtre. Paris, Nathan, p.23.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1.2 De la présentation à la représentation : un continuum sémiotique

La distinction entre présentation et représentation, si elle recouvre partiellement l'opposition classique entre texte et spectacle, mérite d'être précisée. La présentation désigne ici le texte tel qu'il se donne à lire : un objet linguistique fixé par l'écriture, structuré en actes, scènes et répliques, porteur d'indications scéniques. La représentation, quant à elle, désigne l'événement au cours duquel ce texte est incarné par des corps, des voix, des déplacements, dans un espace et un temps partagés avec un public. Entre les deux se déploie un continuum de médiations, la lecture à voix haute, la mise en voix expressive, la mise en espace, la répétition, la représentation proprement dite, que la didactique peut exploiter comme autant d'étapes d'un même processus d'appropriation.

Ce continuum n'est pas seulement scénique ; il est aussi cognitif et langagier. Chaque étape de passage de la présentation vers la représentation impose à l'apprenant de reformuler sa compréhension du texte en actes concrets : choisir une intonation, c'est déjà interpréter ; se déplacer dans l'espace, c'est déjà donner un sens spatial aux rapports entre personnages. La représentation n'est donc pas un simple aboutissement spectaculaire du travail sur le texte : elle en est le prolongement herméneutique, le moment où la compréhension se convertit en acte.

Ce continuum peut être représenté comme une succession de cinq paliers, chacun mobilisant des compétences spécifiques mais cumulatives : la lecture silencieuse et la compréhension du texte ; la lecture à voix haute, encore proche de l'oralisation scolaire traditionnelle ; la mise en voix expressive, qui introduit l'interprétation prosodique et émotionnelle ; la mise en espace, qui ajoute la dimension corporelle et spatiale ; enfin la représentation proprement dite, qui suppose la présence effective d'un public et l'irréversibilité propre à l'événement scénique. La progression pédagogique peut s'appuyer explicitement sur ces cinq paliers pour organiser une séquence didactique cohérente, dont chaque séance ferait franchir aux apprenants un palier supplémentaire.

1.3 Le texte dramatique dans le champ de la didactique du français

Dans les curricula de français, qu'ils relèvent de l'enseignement du français langue maternelle, seconde ou étrangère, le texte dramatique est généralement rattaché à l'étude des genres littéraires, aux côtés du roman et de la poésie. Cette classification, si elle a le mérite de reconnaître sa valeur littéraire, tend cependant à occulter sa dimension proprement scénique et orale. Or, la didactique du français, en particulier dans une perspective actionnelle et communicative, a tout intérêt à réinvestir le texte dramatique comme support d'entraînement à l'oral, à l'interaction et à la médiation.

Les approches communicative et actionnelle, en plaçant l'apprenant en situation d'usage réel de la langue, trouvent dans le texte dramatique un terrain particulièrement propice, puisque celui-ci met

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

en scène des actes de parole authentiques, demander, refuser, convaincre, menacer, séduire, que l'apprenant est appelé à s'approprier par le jeu.[3]

C'est dans cette perspective que s'inscrit la présente réflexion : considérer le texte dramatique non comme un objet d'étude clos sur lui-même, mais comme un dispositif ouvert, dont la pleine exploitation didactique suppose de l'amener, au moins partiellement, jusqu'à sa représentation.

Cette reconnaissance théorique du texte dramatique comme objet oral et scénique rejoint par ailleurs les orientations les plus récentes des curricula de français, qui insistent sur le développement des compétences orales de production et d'interaction, longtemps sacrifiées au profit de l'écrit. Le texte dramatique offre ainsi un point de convergence rare entre les exigences de la culture littéraire, que les programmes continuent légitimement de valoriser, et les exigences de la compétence orale, que les évaluations internationales et les besoins sociaux placent aujourd'hui au premier plan.

Il convient enfin de souligner que ces différents enjeux ne se déploient pas de façon cloisonnée : un même exercice de mise en voix mobilise simultanément des ressources linguistiques, communicationnelles et psychoaffectives, ce qui rend d'autant plus artificielle toute tentative de les enseigner séparément. C'est précisément cette intrication des dimensions de l'apprentissage qui fait du texte dramatique un objet didactique rare, capable de fédérer, autour d'un même projet, des objectifs habituellement traités de manière disjointe dans les curricula.

2. Enjeux didactiques du passage de la présentation à la représentation

Ces quatre catégories d'enjeux, linguistiques, communicationnels, culturels et psychopédagogiques, ne s'excluent naturellement pas les unes les autres ; elles constituent plutôt quatre entrées complémentaires dans un même processus d'appropriation, que l'enseignant peut mobiliser de manière plus ou moins explicite selon les objectifs prioritaires de sa séquence, le profil de sa classe et le texte dramatique retenu.

2.1 Enjeux linguistiques et discursifs

Le premier enjeu du passage à la représentation est d'ordre linguistique. Mettre en voix un texte dramatique impose de travailler la prosodie, l'accentuation, l'intonation, le débit, les pauses, c'est-à-dire des dimensions de l'oral que la lecture silencieuse laisse le plus souvent inexploitées. L'apprenant est amené à segmenter le texte en unités de sens, à repérer les marques de l'oralité feinte inscrites dans le dialogue (interjections, ruptures syntaxiques, reprises), et à les restituer par la voix. Ce travail phonétique et prosodique constitue un complément précieux aux exercices plus formels de phonétique corrective, en ce qu'il s'appuie sur un texte porteur de sens et d'enjeux dramatiques, donc plus mobilisateur.

[3]« Une théorie du langage fait partie d'une théorie de l'action, tout simplement parce que parler est une forme de comportement régi par des règles ». SEARLE, J.R. (2009). Les actes de langage, p.53.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Sur le plan discursif, le passage à la représentation oblige également l'apprenant à s'approprier les stratégies argumentatives et énonciatives des personnages : comment une réplique construit-elle un rapport de force, comment une hésitation se traduit-elle syntaxiquement, comment une ironie se marque-t-elle par le décalage entre les mots et le ton ? Autant de compétences discursives fines que seule l'oralisation permet de rendre sensibles et manipulables par l'apprenant.

Ce travail linguistique gagne à s'appuyer sur une comparaison systématique entre plusieurs interprétations orales d'un même passage, enregistrées ou jouées successivement par différents groupes d'apprenants. Une telle comparaison permet de faire émerger, par contraste, la conscience que le sens d'une réplique n'est jamais totalement fixé par l'écrit, mais se construit dans l'acte même de son énonciation, ce qui constitue une entrée particulièrement efficace dans la réflexion métalinguistique sur l'oral.

2.2 Enjeux communicationnels et pragmatiques

Le deuxième enjeu concerne la compétence communicative au sens large. Jouer une scène, c'est s'engager dans une interaction véritable avec un ou plusieurs partenaires, dans laquelle il faut écouter, réagir, ajuster son propre discours à celui de l'autre, gérer les silences et les regards. Cette dimension interactionnelle, que l'on retrouve au cœur des définitions de la compétence de communication, est rarement mobilisée avec autant d'intensité que dans le jeu dramatique, où l'échange verbal est indissociable de l'échange corporel et spatial.

La compétence pragmatique, entendue comme la capacité à adapter son discours à une situation de communication donnée, trouve dans le jeu théâtral un terrain d'entraînement particulièrement exigeant, puisque l'apprenant doit gérer simultanément le sens des mots, l'intention du personnage et la réception du public.

La représentation impose également à l'apprenant de gérer un troisième destinataire, le public, dont il faut capter et maintenir l'attention. Cette gestion de l'adresse, parler à la fois à son partenaire de jeu et au public, constitue un apprentissage transférable à d'autres situations de prise de parole en public, qu'il s'agisse d'un exposé, d'un débat ou d'un entretien.

Le jeu dramatique constitue en outre un terrain privilégié pour l'apprentissage de la coopération : la réussite d'une scène dépend rarement d'une performance individuelle isolée, mais bien de l'ajustement mutuel de tous les partenaires de jeu, qui doivent négocier collectivement le rythme, les silences, les regards et les déplacements. Cette dimension collective de l'apprentissage, qui s'oppose à l'individualisation souvent prégnante des tâches scolaires, favorise l'émergence d'une intelligence collective de la classe, où chaque apprenant devient à la fois acteur et spectateur attentif du travail des autres.

2.3 Enjeux culturels et identitaires

Dans le contexte marocain, où le français occupe une place particulière au sein d'un paysage linguistique pluriel, arabe standard, dialectal, amazighe, français, le passage du texte dramatique à sa représentation soulève des enjeux culturels et identitaires spécifiques. Jouer un texte en

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

français, c'est s'autoriser à habiter provisoirement une langue souvent perçue comme extérieure ou scolaire, à travers le masque protecteur du personnage. Le détour par la fiction dramatique permet ainsi de lever certaines inhibitions liées au rapport affectif à la langue seconde, en offrant à l'apprenant un rôle à endosser plutôt qu'une identité à exposer directement.

Ce détour fictionnel est d'autant plus efficace lorsque les textes choisis, ou les adaptations proposées, ménagent une résonance avec l'univers culturel des apprenants, références sociales, situations reconnaissables, tensions générationnelles ou linguistiques familières, de manière à ce que la représentation ne soit pas vécue comme une simple imitation d'un modèle étranger, mais comme une appropriation créative, susceptible de nourrir un dialogue entre les cultures et les langues en présence.

Le choix des textes, ou la possibilité laissée aux apprenants d'adapter, de traduire partiellement ou de réécrire certaines répliques en intégrant des éléments de la langue dialectale ou de l'amazighe, peut également constituer une stratégie didactique féconde, à condition d'être maniée avec discernement : loin d'affaiblir l'apprentissage du français, cette hybridation linguistique contrôlée valorise le répertoire plurilingue réel des apprenants et facilite l'entrée dans une langue seconde souvent vécue comme distante.

2.4 Enjeux psychopédagogiques

Enfin, le passage à la représentation engage des enjeux psychopédagogiques majeurs, en particulier autour de la confiance en soi et du rapport à l'erreur. Le cadre du jeu dramatique, en instaurant une distance fictionnelle entre l'apprenant et son personnage, autorise une prise de risque langagière que la salle de classe ordinaire décourage souvent. L'erreur du personnage n'engage pas directement l'image de l'élève ; elle peut même devenir un ressort comique ou dramatique du jeu, ce qui contribue à dédramatiser le rapport à la faute linguistique.

La répétition, en tant que travail progressif d'appropriation du texte et du rôle, joue également un rôle formateur : elle habitue l'apprenant à revenir sur sa propre production, à l'ajuster, à la retravailler collectivement, dans une dynamique d'évaluation formative continue, bien plus qu'à travers une correction ponctuelle et sanctionnante.

Enfin, la valorisation publique du travail accompli lors de la représentation finale, aussi modeste soit-elle, joue un rôle décisif dans la construction de l'estime de soi des apprenants. Recevoir les applaudissements d'un public, fût-il restreint à la classe elle-même, procure une reconnaissance sociale immédiate du travail linguistique et scénique accompli, reconnaissance dont on sait l'importance dans la motivation à poursuivre l'apprentissage d'une langue seconde.

3. Pratiques de classe et dispositifs didactiques

3.1 De la lecture analytique à la mise en voix

La première étape du dispositif consiste à faire évoluer la lecture analytique traditionnelle, centrée sur le repérage des figures de style, la structure de l'intrigue ou les caractéristiques des personnages, vers une lecture orientée par les besoins de la mise en voix. Il s'agit, par exemple, de

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

faire identifier aux apprenants les indices prosodiques implicites d'une réplique (une question, une exclamation, une hésitation marquée par la ponctuation), puis de leur faire proposer et comparer plusieurs interprétations orales possibles d'un même passage. Cette étape transforme la lecture analytique en un exercice d'anticipation de la mise en scène, ce qui en renouvelle profondément la portée didactique.

Cette phase de mise en voix gagne à être organisée de façon progressive et sécurisante : un premier temps de lecture en petits groupes, sans enjeu de performance, permet aux apprenants les plus réticents de s'approprier le texte sans être immédiatement exposés au regard de la classe entière ; un second temps de lecture devant un groupe restreint permet d'introduire une première forme d'écoute mutuelle et de régulation ; un troisième temps, seulement, ouvre sur une restitution devant la classe entière. Cette gradation permet de désamorcer une grande partie des résistances liées à l'exposition de la voix.

3.2 De la mise en voix à la mise en espace

La deuxième étape introduit la dimension spatiale : déplacements, positions relatives des personnages, gestion des objets et de l'espace scénique. Des exercices simples, improviser les déplacements d'une scène à partir des seules didascalies, ou au contraire réécrire les didascalies à partir d'une mise en espace improvisée, permettent de faire percevoir aux apprenants que le sens d'une scène se construit aussi par la disposition des corps dans l'espace, et non par les seules paroles échangées.

À ce stade, il est utile de recourir à des exercices de spatialisation simples, comme la représentation schématique de la scène sur un plan au sol, avant tout déplacement réel des corps : les apprenants placent des objets ou des jetons représentant chaque personnage, discutent collectivement de la pertinence de telle ou telle disposition, puis seulement ensuite passent à l'incarnation physique de cette disposition. Cette étape intermédiaire, à la fois cognitive et ludique, réduit l'appréhension du passage direct à l'espace scénique.

3.3 Ateliers théâtraux et jeu dramatique

Les ateliers de jeu dramatique constituent le dispositif le plus abouti de ce continuum. Organisés en séances régulières, ils combinent des exercices d'échauffement corporel et vocal, des jeux d'improvisation, un travail approfondi sur des scènes choisies, puis une phase de représentation, même modeste, devant un public restreint (la classe, une autre classe, les familles). Ces ateliers permettent de travailler, de manière intégrée, l'ensemble des compétences évoquées plus haut : linguistiques, communicationnelles, culturelles et psychopédagogiques.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Les techniques issues du jeu de rôle et de la simulation globale, développées dans la didactique des langues étrangères, offrent un répertoire d'activités transférable et complémentaire à celui du jeu dramatique proprement dit, notamment pour les phases d'échauffement et d'improvisation.[4]

L'expérience montre que la fréquence et la régularité des séances importent davantage que leur durée : des ateliers courts mais hebdomadaires, intégrés au fil de l'année scolaire, produisent des effets plus durables sur la compétence orale et sur la confiance en soi des apprenants que des projets ponctuels et isolés, aussi spectaculaires soient-ils. Cette régularité permet en outre à l'enseignant d'ajuster progressivement le niveau d'exigence et de complexité des textes proposés, en fonction des progrès observés.

3.4 Le rôle de l'enseignant : médiateur et metteur en scène pédagogique

Dans ce dispositif, l'enseignant endosse un rôle hybride, à la fois didacticien de la langue et metteur en scène pédagogique. Il doit savoir doser les contraintes formelles (respect du texte, exigences linguistiques) et la liberté créative laissée aux apprenants, encourager la prise de risque sans l'exposer à un jugement dévalorisant, et organiser une progression cohérente entre les différentes étapes du continuum présentation-représentation. Cette posture suppose une formation spécifique, que nous examinerons plus loin, articulant compétences didactiques et compétences théâtrales.

Cette posture hybride suppose enfin de renoncer à une conception exclusivement normative de l'évaluation : ce qui importe, dans un premier temps, n'est pas tant la conformité de la diction à une norme de prononciation standard, que l'engagement de l'apprenant dans l'acte de communication scénique, l'intelligibilité de son propos et la cohérence de son interprétation. Une évaluation trop centrée sur la correction formelle risquerait de réintroduire, par la porte de l'atelier théâtral, les mêmes blocages que l'on cherche précisément à dépasser.

L'organisation matérielle de la classe elle-même mérite d'être repensée pour accueillir ces dispositifs : le simple déplacement des tables pour dégager un espace de jeu, la définition d'une zone symbolique de « scène » distincte de l'espace habituel des apprenants, ou encore l'aménagement de créneaux banalisés dans l'emploi du temps hebdomadaire, constituent des adaptations modestes mais déterminantes pour la réussite du dispositif, sans nécessiter d'investissement matériel important.

4. Difficultés et résistances

4.1 Contraintes institutionnelles et curriculaires

La généralisation de ces dispositifs se heurte, dans de nombreux contextes scolaires, et singulièrement dans le contexte marocain, à des contraintes institutionnelles fortes : volume horaire contraint, programmes chargés, obligation de couvrir un nombre déterminé d'œuvres et de textes, effectifs de classe souvent élevés, espaces scolaires peu adaptés au déplacement et au jeu.

[4]« Avant de parler, il faut aimer. Pour apprendre une langue, il ne faut pas seulement assimiler les sons, les mots, les règles, il faut acquérir la manière d'y traduire des sentiments » CYRULNIK, B. (2000) Les nourritures affectives, Odile Jacob, Paris, p.44.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Ces contraintes limitent de fait le temps consacré à la mise en voix et a fortiori à la mise en espace, reléguant souvent le texte dramatique au rang de simple support de lecture analytique.

À ces contraintes matérielles s'ajoute une conception encore répandue de la discipline scolaire qui associe le calme et l'immobilité des élèves à un climat d'apprentissage sérieux, ce qui rend suspecte, aux yeux de certains acteurs de l'institution scolaire, l'agitation apparente que suppose nécessairement tout travail corporel et vocal collectif. Ce préjugé, bien que rarement formulé explicitement, pèse sur la légitimité perçue des activités théâtrales au sein de l'établissement.

4.2 La formation des enseignants

Un second obstacle tient à la formation initiale et continue des enseignants de français, qui intègre encore trop rarement une initiation aux techniques théâtrales et à l'animation de jeu dramatique. De nombreux enseignants, bien que convaincus de l'intérêt pédagogique du théâtre, se déclarent démunis face à l'animation concrète d'un atelier, à la gestion du bruit et du désordre apparent qu'il engendre, ou à l'évaluation de productions orales et scéniques dont les critères sont moins stabilisés que ceux de l'écrit.

Cette lacune de formation initiale n'est que partiellement compensée par les dispositifs de formation continue existants, qui restent souvent ponctuels, facultatifs et dépendants de la bonne volonté individuelle des enseignants ou de partenariats locaux avec des compagnies théâtrales, sans inscription pérenne dans les plans de formation institutionnels.

4.3 Résistances des apprenants

Enfin, certains apprenants manifestent des résistances face à l'exposition du corps et de la voix qu'implique le jeu dramatique, en particulier à l'adolescence, période où le rapport au regard d'autrui est particulièrement sensible. Ces résistances, loin de disqualifier le dispositif, appellent au contraire une progressivité soigneuse dans sa mise en œuvre, afin que la représentation finale ne soit jamais vécue comme une épreuve d'exposition, mais comme l'aboutissement valorisant d'un travail collectif progressif.

Ces résistances peuvent également trouver leur source dans un rapport plus général à la langue française, perçue par certains apprenants comme une langue de l'évaluation et de la sanction scolaire plutôt que comme une langue d'expression personnelle. Le jeu dramatique, en réintroduisant une dimension ludique et créative dans le rapport à la langue, peut contribuer à déplacer cette perception, à condition que l'enseignant veille à ne pas reproduire, dans l'atelier théâtral lui-même, les mêmes logiques de notation anxiogènes que celles de la classe ordinaire.

Ces difficultés, quoique réelles, ne sauraient toutefois justifier un renoncement à l'ambition théorique et pratique esquissée dans les sections précédentes : elles définissent, plus modestement, les conditions concrètes d'une mise en œuvre progressive et différenciée, adaptée aux marges de manœuvre réelles dont dispose chaque enseignant selon son établissement, son niveau de classe et son degré d'aisance personnelle avec les techniques théâtrales.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

5. Perspectives

5.1 Vers une intégration curriculaire plus cohérente

Une première perspective consiste à repenser la place du texte dramatique dans les curricula, non plus comme un genre littéraire parmi d'autres, mais comme un objet transversal, mobilisable aussi bien dans les séquences de littérature que dans les séquences consacrées à l'oral, à l'expression et à la communication. Une telle intégration suppose d'aménager, au sein même des programmes, des temps explicitement dédiés à la mise en voix et à la mise en espace, et non plus seulement à l'analyse littéraire du texte.

Cette intégration pourrait notamment prendre la forme de projets interdisciplinaires associant le cours de français à d'autres disciplines, arts plastiques pour la scénographie, éducation musicale pour la bande sonore, histoire-géographie pour la contextualisation des œuvres, de manière à ancrer plus solidement le travail théâtral dans l'ensemble du parcours scolaire, plutôt que de le cantonner à une activité périphérique et facultative.

5.2 Renforcer la formation des enseignants

Une deuxième perspective concerne la formation des enseignants, qui gagnerait à intégrer des modules pratiques d'initiation au jeu dramatique et à l'animation d'ateliers théâtraux, en partenariat avec des professionnels du théâtre. Cette formation devrait porter non seulement sur les techniques scéniques elles-mêmes, mais aussi sur l'élaboration de critères d'évaluation adaptés aux productions orales et scéniques des apprenants.

Un accompagnement par les corps d'inspection et les responsables pédagogiques régionaux serait également nécessaire pour légitimer institutionnellement ces pratiques, en reconnaissant explicitement, dans les grilles d'évaluation et les référentiels de compétences, la valeur des productions orales et scéniques au même titre que les productions écrites.

5.3 Le numérique comme nouvelle médiation

Une troisième perspective, plus récente, concerne l'apport des outils numériques : enregistrement audio et vidéo des mises en voix successives permettant à l'apprenant de mesurer sa progression, plateformes collaboratives pour le travail de réécriture des didascalies, voire dispositifs de captation permettant de partager les représentations avec d'autres classes ou établissements. Ces outils, loin de se substituer au corps et à la voix, peuvent au contraire en amplifier la portée réflexive et communicationnelle.

Le numérique offre également la possibilité d'un continuum de médiations entre présentation et représentation moins tributaire des contraintes de temps et d'espace : un apprenant peut, par exemple, s'enregistrer chez lui en train de mettre en voix une réplique, comparer sa production à celle de ses camarades sur une plateforme de classe, avant de rejouer collectivement la scène en présentiel. Cette hybridation entre travail individuel différé et représentation collective en

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

présentiel mérite d'être davantage explorée dans les contextes scolaires marocains, où l'équipement numérique des établissements et des familles progresse rapidement.

5.4 Pistes pour la recherche future

Enfin, cet article appelle à des recherches empiriques complémentaires, en particulier des études longitudinales permettant de mesurer, sur la durée, l'effet des dispositifs de représentation théâtrale sur la compétence orale, la confiance en soi et le rapport à la langue française des apprenants marocains, ainsi que des recherches comparatives entre différents contextes éducatifs francophones.

5.5 Vers un modèle intégré du continuum présentation-représentation

L'ensemble des analyses développées dans cet article converge vers la proposition d'un modèle didactique intégré, structuré autour des cinq paliers évoqués plus haut, et pensé comme un cadre de référence transférable à des contextes scolaires variés. Ce modèle ne prétend pas se substituer aux approches existantes de l'enseignement du texte dramatique, mais vise à en articuler explicitement les différentes composantes, trop souvent traitées de manière séparée : l'analyse littéraire, l'entraînement à l'oral, le travail corporel et scénique, et l'évaluation formative.

Un tel modèle intégré rejoint les préoccupations plus larges de la didactique contemporaine des langues, qui insiste sur la nécessité d'articuler les compétences plutôt que de les enseigner de manière cloisonnée.[5]

Sa mise en œuvre suppose une programmation explicite, au sein de la séquence didactique, du passage progressif d'un palier à l'autre, avec des objectifs d'apprentissage clairement identifiés à chaque étape : compréhension du texte et de sa situation d'énonciation implicite au premier palier; maîtrise des paramètres prosodiques de base au deuxième ; interprétation expressive et gestion des émotions au troisième ; occupation cohérente de l'espace scénique au quatrième ; gestion de l'adresse au public et de l'événement collectif au cinquième. Cette explicitation des objectifs, loin de figer la créativité des apprenants, lui donne au contraire un cadre sécurisant, à l'intérieur duquel elle peut pleinement se déployer.

Conclusion

Le texte dramatique ne livre sa pleine richesse didactique que lorsqu'il est amené, au moins partiellement, de la présentation silencieuse à la représentation vivante. Ce passage, loin d'être un simple prolongement ludique de la lecture, constitue un espace privilégié pour le développement conjoint des compétences linguistiques, communicationnelles, culturelles et psychopédagogiques

[5]« Laboratoire langagier, où l'on a la chance d'observer et de comprendre ce que c'est qu'une langue ». Peytard et Moirand (1992). Discours et enseignement du français : les lieux d'une rencontre. Paris, Hachette, p.11.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

des apprenants. Sa généralisation suppose cependant de lever un certain nombre d'obstacles institutionnels et pédagogiques, au premier rang desquels la formation des enseignants et l'aménagement des curricula. C'est à ce prix qu'une véritable didactique du texte dramatique, pensée comme continuum entre présentation et représentation, pourra pleinement se déployer dans l'enseignement du français, notamment dans le contexte marocain.

Au terme de cette réflexion, il apparaît que le texte dramatique ne doit plus être pensé comme un simple chapitre du programme de littérature, mais comme un opérateur transversal capable de reconfigurer, en profondeur, la relation des apprenants à la langue française, à leur propre corps, à leurs pairs et à leur environnement culturel. C'est cette reconfiguration, plus que la seule performance scénique finale, qui constitue l'enjeu véritable du passage de la présentation à la représentation en contexte scolaire.

Bibliographie

- Ubersfeld, A. (1996). Lire le théâtre I. Paris : Belin.
- Ubersfeld, A. (1996). Lire le théâtre II : L'école du spectateur. Paris : Belin.
- Ryngaert, J.-P. (2008). Introduction à l'analyse du théâtre. Paris : Armand Colin.
- Ryngaert, J.-P. (1996). Jouer, représenter : pratiques théâtrales et enseignement. Paris : Cedic-Nathan.
- Pavis, P. (1996). Dictionnaire du théâtre. Paris : Dunod.
- Larthomas, P. (1980). Le langage dramatique : sa nature, ses procédés. Paris : Presses Universitaires de France.
- Vinaver, M. (1993). Écritures dramatiques. Arles : Actes Sud.
- Cicurel, F. (2011). De la classe de langue à la classe de discours. Paris : Didier.
- Weiss, F. (1983). Jeux et activités communicatives dans la classe de langue. Paris : Hachette.
- Caré, J.-M. et Debyser, F. (1978). Jeu, langage et créativité. Paris : Hachette-Larousse.
- Conseil de l'Europe. (2001). Cadre européen commun de référence pour les langues. Paris : Didier.
- Page, C. (1997). Éduquer par le jeu dramatique. Paris : ESF éditeur.
- Peytard, J. et Moirand, S. (1992). Discours et enseignement du français. Paris : Hachette.
- Passeron, R. (2003). Pour une philosophie de la création. Paris : Klincksieck.
- Danan, M. (2010). Le théâtre à l'école : enjeux et pratiques. Paris : Scérén-CNDP.
- Even, R. (2004). Parcours et enjeux d'une pédagogie théâtrale en langue étrangère. Le Français dans le monde, Recherches et applications.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

La qualité de l'eau vendue en bouteille face aux droits du consommateur : mythe ou garantie ?

The Quality of Bottled Water in Relation to Consumer Rights: Myth or Guarantee?

Dr. Ilham MEHDAOUI ALAOUI دة. إلهام مهداوي علوي
Chercheuse en droit privé, Fsjes de Fès(Maroc)
ilham.mehdaouialaoui@gmail.com

Résumé

L'eau embouteillée est généralement associée à la pureté, à la sécurité et à une qualité supérieure. Pourtant, cette perception, influencée par le marketing, interroge l'effectivité des garanties juridiques accordées au consommateur marocain. L'article analyse le cadre juridique marocain, notamment les lois n° 28-07 et 31-08, ainsi que les mécanismes d'agrément, de traçabilité et de contrôle sanitaire. Malgré cet encadrement, des limites persistent, notamment en matière de contrôle continu, de transparence et d'accès aux résultats des analyses. Les stratégies marketing peuvent également créer une perception de qualité supérieure difficilement vérifiable par le consommateur. Ainsi, la qualité de l'eau embouteillée constitue une garantie juridique réelle dans son principe, mais encore imparfaite dans son application. Le renforcement des contrôles, de la transparence et de l'information demeure nécessaire pour assurer une protection effective du consommateur.

Mots-clés : Eau embouteillée ; Protection du consommateur ; Qualité de l'eau ; Garantie juridique; Sécurité sanitaire.

Abstract

Bottled water is generally associated with purity, safety, and superior quality. However, this perception, influenced by marketing, raises questions about the effectiveness of the legal guarantees provided to Moroccan consumers. The article analyzes the Moroccan legal framework, particularly Laws No. 28-07 and 31-08, as well as approval, traceability, and health-control mechanisms. Despite this regulatory framework, certain limitations remain, particularly regarding continuous monitoring, transparency, and public access to analysis results. Marketing strategies may also create a perception of superior quality that is difficult for consumers to verify. Thus, the quality of bottled water constitutes a genuine legal guarantee in principle, but remains imperfect in its implementation. Strengthening controls, transparency, and consumer information is necessary to ensure effective consumer protection.

Keywords: Bottled water; Consumer protection; Water quality; Legal guarantee; Food safety.

Introduction

Présentée comme synonyme de pureté, de sécurité et de qualité supérieure, l'eau embouteillée s'est progressivement imposée comme un produit de confiance dans le quotidien du consommateur marocain. Cette image rassurante, largement construite par le discours normatif et les stratégies marketing des producteurs, tend à ériger l'eau vendue en bouteille en référence implicite de qualité sanitaire, parfois au détriment d'un examen critique de la réalité juridique qui la sous-tend.

Or, la qualité de l'eau embouteillée ne relève pas uniquement de critères physico-chimiques ou microbiologiques ; elle repose également sur un cadre juridique destiné à protéger le consommateur et à garantir la conformité du produit mis sur le marché. Le droit marocain de la consommation, notamment à travers la loi n° 31-08, encadre cette qualité par des obligations d'information, de transparence et de loyauté, complétées par des normes techniques de potabilité et par des mécanismes publics de contrôle sanitaire.

Toutefois, l'existence de ce dispositif normatif suffit-elle à assurer une garantie réelle et effective de la qualité de l'eau embouteillée ? Dans quelle mesure le cadre juridique marocain relatif à la protection du consommateur permet-il d'assurer cette garantie, et celle-ci est-elle suffisante pour protéger le consommateur face aux risques de non-conformité et aux stratégies marketing des producteurs ? Les risques de non-conformité, les limites du contrôle et l'influence des stratégies marketing sur la perception du consommateur interrogent la portée concrète de la protection juridique offerte. Dès lors, il convient de s'interroger sur la capacité du cadre juridique marocain à transformer une qualité affichée en une garantie juridique effective, ou si celle-ci demeure en partie un mythe au regard des droits du consommateur.

Partie 1 : Une garantie juridique encadrée par un dispositif normatif visant à assurer la qualité de l'eau embouteillée

La qualité de l'eau embouteillée s'inscrit dans un dispositif juridique structuré visant à assurer la protection de la santé du consommateur. Ce dispositif repose, d'une part, sur un cadre légal définissant les exigences de qualité, de potabilité et de transparence applicables aux producteurs et, d'autre part, sur des mécanismes de sécurité et de contrôle sanitaire mis en œuvre par les pouvoirs publics. L'ensemble de ces instruments normatifs concourt à garantir la fiabilité de l'eau embouteillée mise sur le marché.

A- Cadre légal garantissant la qualité de l'eau embouteillé

La qualité de l'eau embouteillée repose sur un cadre légal qui combine des exigences juridiques et techniques de potabilité avec des obligations de transparence destinées à garantir l'information et la protection du consommateur.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

a- Les exigences juridiques et techniques de qualité de l'eau embouteillée

La garantie de la qualité de l'eau embouteillée au Maroc repose sur un dispositif normatif articulé, combinant un encadrement législatif en amont de la ressource et une normalisation technique assurant l'effectivité des exigences sanitaires[1]. Ce dispositif trouve son fondement dans les lois relatives à l'eau[2], au premier rang desquelles figure la loi n° 10-95, qui a posé les principes structurants de la gouvernance des ressources hydriques destinées à la consommation humaine[3], qu'elles soient distribuées par réseau ou mises en bouteille. Ce texte a institué des obligations strictes de potabilité et de salubrité, en subordonnant toute utilisation de l'eau à des standards sanitaires précis[4], tout en organisant la protection des captages par la mise en place de périmètres de sauvegarde destinés à prévenir les risques de contamination d'origine agricole, industrielle ou domestique. Par ce mécanisme, la qualité de l'eau est juridiquement protégée dès son point d'origine constituant une première garantie essentielle pour le consommateur.

Cette logique est renforcée par l'exigence d'une autorisation administrative préalable pour toute opération de captage ou d'exploitation de l'eau. Loin d'être une simple formalité, cette autorisation place les opérateurs d'eau embouteillée dans un régime de responsabilité juridique, les obligeant à démontrer l'innocuité de la ressource exploitée ainsi que la conformité sanitaire des installations et des conditions de prélèvement. Le dispositif d'agrément agit ainsi comme un filtre préventif, destiné à éviter une exploitation anarchique ou non contrôlée des sources, et à garantir que seule une eau répondant aux exigences légales puisse être destinée à la mise en bouteille[5].

La loi n° 36-15 relative à l'eau s'inscrit dans la continuité de ce cadre en en modernisant les fondements. Elle intègre les enjeux contemporains liés à la rareté de la ressource, aux risques accrus de pollution et aux impératifs de durabilité, en renforçant les pouvoirs des autorités publiques en matière de planification, de surveillance et de régulation des usages[6]. En mettant l'accent sur la préservation qualitative des nappes et des captages, cette loi consacre l'idée selon laquelle la qualité de l'eau embouteillée dépend directement de celle de la ressource initiale, faisant du contrôle en amont un élément déterminant de la sécurité sanitaire.

Ce socle législatif trouve son prolongement naturel dans la normalisation technique obligatoire, qui traduit les exigences juridiques générales en prescriptions précises, mesurables et

[1] S. Boulaajine , H. Hajjaj, Overview of Food Safety and Labeling Regulatory Frameworks in Morocco, The north african journal of food and nutrition research , Vol. 9 No. 20 : July - December, 2025, p. 96.
[2] Dahir n° 1-16-113 du 10 août 2016 portant promulgation de la loi n° 36-15 relative à l'eau, Elle confirme que la qualité de l'eau embouteillée dépend directement de la qualité de la ressource à la source, ce qui appuie le contrôle en amont.
[3] F. Khalid, L. El Moujahid, La gestion de l'Eau au Maroc : vers un nouveau mode de gouvernance, Revue droit et société, 2023.
[4] E. Gharibi, M. Ghalit, J.-D. Taupin, N. Patris and D. Kouotou, Assessment of the quality of Moroccan bottled water by application of quality indices", Journal of Water Supply: Research and Technology AQUA , 2018.
[5] M. N. Zugah et I. Moufarraj, « L'analyse multivariée de la composition minérale des eaux en bouteille sur le marché marocain : étude comparative », Project Report, April 2022.
[6] H. Tazi Sadeq, « Water governance in a context of scarcity », Water, Waste & Energy: Prospects for essential services in Africa,2020, p.35. https://journals.openedition.org/factsreports/6257?utm, consulté le 18/11/2025.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

opposables. À cet égard, la norme marocaine NM 03.7.001 constitue la référence centrale en matière de potabilité de l'eau destinée à la consommation humaine. Elle fixe les critères microbiologiques, physico-chimiques et organoleptiques que doit respecter toute eau mise sur le marché, interdisant la commercialisation d'une eau contenant des contaminants ou des micro-organismes au-delà des seuils autorisés. Cette norme confère ainsi à l'eau embouteillée un statut juridique normalisé, garantissant une conformité de principe avant même son conditionnement[7].

La norme NM 03.7.002 complète ce dispositif en encadrant les modalités pratiques de contrôle de cette qualité normalisée. Elle précise les méthodes d'échantillonnage, les conditions de prélèvement, la fréquence des analyses ainsi que les exigences de surveillance et de traçabilité tout au long de la chaîne de production et de distribution. Par ce biais, la normalisation institue un contrôle permanent destiné à prévenir toute altération de la qualité de l'eau lors du traitement, de l'embouteillage, du stockage ou de la commercialisation.

Adoptées et homologuées par l'instance nationale de normalisation, ces normes revêtent un caractère obligatoire et constituent un prolongement direct des principes de salubrité et de protection des ressources consacrés par les lois sur l'eau. Elles imposent aux producteurs et embouteilleurs des obligations juridiques strictes, engageant leur responsabilité en cas de non-conformité, et forment ainsi le socle technique indispensable de toute politique de contrôle sanitaire. Toutefois, si ces normes assurent une garantie objective de qualité, leur technicité les rend peu visibles pour le consommateur final, ce qui justifie l'intervention du droit de la consommation, notamment à travers les obligations d'information et de transparence imposées par la loi n° 31-08.

b- La transparence et l'information du consommateur comme garantie de la qualité

L'obligation d'information selon la loi 31-08 impose au fournisseur de donner au consommateur toutes les données essentielles caractéristique du produit, prix, garantie, mode d'emploi par des moyens variés et compréhensibles, afin d'éclairer sa décision d'achat. Cette obligation est un pilier du droit de la consommation, mais elle reste confrontée à des défis pratiques, notamment sur la clarté et l'accessibilité de l'information fournie.

L'information du consommateur constitue l'un des piliers fondamentaux du droit marocain de la consommation. La loi n°31-08 impose aux producteurs et distributeurs l'obligation de fournir une information claire, lisible et loyale avant toute décision d'achat, notamment lorsque le produit concerne la santé, comme c'est le cas de l'eau embouteillée. Cette exigence découle de l'article 3 de la loi, qui consacre le droit du consommateur à être informé de manière précise sur les caractéristiques essentielles du produit, son origine, sa composition et les risques éventuels liés à son utilisation.

[7] M. Ghalit, M. Bouaissa, E. Gharibi, J-D. Taupin et N. Patris, « Hydrogeochemical characteristics of bottled mineral waters in Morocco », Geosciences ,2023.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Dans le secteur spécifique des eaux conditionnées, cette obligation se traduit par une transparence renforcée. Les producteurs doivent indiquer clairement l'identité et l'adresse du conditionneur, la nature de l'eau (minérale naturelle, de source ou potable traitée), sa composition physico-chimique, les traitements éventuels subis, ainsi que la date de péremption et les conditions de conservation. Ces mentions permettent au consommateur d'évaluer la qualité du produit et de comparer différents types d'eau, évitant ainsi tout risque de tromperie. L'article 4 de la loi n°31-08 impose en effet que l'information soit non seulement disponible, mais également « compréhensible », ce qui exclut les formulations ambiguës ou scientifiquement opaques.

Les producteurs sont également tenus à une obligation de loyauté dans l'étiquetage et la publicité. L'article 21 de la même loi prohibe toute pratique de nature à induire le consommateur en erreur, qu'il s'agisse d'allégations sur la pureté, les vertus thérapeutiques ou la supériorité de l'eau embouteillée par rapport à l'eau du robinet. Cette disposition vise à encadrer les stratégies marketing qui tendent parfois à exagérer les bénéfices du produit ou à masquer certains traitements industriels.

Enfin, l'obligation d'information s'étend également aux risques potentiels. L'article 5 de la loi n°31-08 impose au producteur de porter à la connaissance du consommateur les précautions d'usage et les dangers susceptibles de résulter d'une mauvaise conservation ou d'une consommation inappropriée. Pour l'eau embouteillée, cela concerne notamment les risques liés à l'exposition prolongée aux fortes chaleurs, à l'ouverture prolongée, ou à la présence éventuelle de particules plastiques dans certains types de conditionnements.

Ainsi, les obligations d'information et de transparence imposées aux producteurs ne se limitent pas à une simple formalité administrative : elles constituent un instrument juridique essentiel de protection de la santé et des droits économiques du consommateur. Elles permettent à celui-ci d'effectuer un choix éclairé, fondé sur des données objectives et vérifiables, et participent à l'équilibre général du marché en réduisant les asymétries d'information au profit du consommateur.

Ici, l'idée est simple c'est que la qualité n'est pas seulement physico-chimique ; elle est aussi juridique, car le consommateur ne peut évaluer la conformité du produit sans information. Ces règles visent à garantir que le consommateur dispose de toutes les informations lui permettant de juger de la qualité réelle de l'eau qu'il achète.

B- Les mécanismes de sécurité et de contrôle sanitaire assurés par les pouvoirs publics

Afin de garantir que l'eau embouteillée mise sur le marché respecte les exigences de potabilité, de salubrité et de sécurité sanitaire, Le système de contrôle sanitaire des produits alimentaires au Maroc repose sur des mécanismes publics d'inspection, d'analyse, de retrait et de traçabilité, et visent à protéger le consommateur contre les risques sanitaires et les pratiques non conformes.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1- Le rôle de l'autorité sanitaire et des inspections des unités de production

L'organisme national chargé de la sécurité sanitaire des produits alimentaires, notamment l'eau embouteillée, est compétent pour surveiller la conformité des unités de production. Ces inspections comprennent la vérification des installations de captage, de traitement et d'embouteillage, des procédés d'hygiène, des conditions de stockage et de conditionnement, ainsi que la réalité des analyses de qualité. Dans le cadre de ces contrôles, des prélèvements sont réalisés régulièrement afin de soumettre l'eau à des analyses microbiologiques et physico-chimiques, de s'assurer que les normes de potabilité sont respectées, et de vérifier l'absence de contaminants[8]. Ces évaluations permettent d'intercepter en amont toute défaillance potentielle, qu'elle soit liée à la source d'eau, au traitement, à l'embouteillage, ou à la conservation.

Lorsque ces inspections révèlent des non-conformités telles que des contaminations des altérations l'absence d'analyses conformes des manquements aux règles d'hygiène ou une documentation insuffisante l'autorité sanitaire est habilitée à prononcer des sanctions notamment le refus d'agrément la suspension de la production le retrait des lots incriminés voire leur rappel auprès des distributeurs. Cette faculté de retrait ou de rappel constitue un levier essentiel pour préserver la santé publique, en empêchant la commercialisation et la consommation d'eau potentiellement dangereuse[9].

2- Le système d'agrément d'autorisation et de traçabilité et la responsabilisation des opérateurs

Avant toute mise sur le marché, la production d'eau embouteillée est subordonnée à un système d'agrément et d'autorisation administrative préalable. Les captages destinés à l'embouteillage doivent faire l'objet d'une déclaration et d'une évaluation portant sur les caractéristiques de la source, le respect des périmètres de protection ainsi que la conformité aux exigences sanitaires et environnementales[10]. Ce mécanisme d'agrément constitue un filtre institutionnel essentiel, en conditionnant l'exploitation de la ressource à la garantie d'une origine contrôlée et protégée contre les risques de pollution.

Ce cadre préventif est renforcé par des obligations strictes de traçabilité imposées aux embouteilleurs. Chaque lot d'eau mis sur le marché doit pouvoir être retracé tout au long de la chaîne de production et de distribution, à travers des informations relatives à l'origine de l'eau,

[8] T. Sqalli Houssaini et K. Benzakour, Les eaux en bouteille au Maroc : choix du néphrologue, Maroc Médical, vol. 32, n° 3, 2010, p ,228.
[9] M. Errabai (2024) « Contrôle de Gestion et Performance des Établissements publics de Santé au Maroc : pistes d'implantation au niveau des Groupements Sanitaires Territoriaux », African Scientific Journal « Volume 03, Numéro 24 » p ,270.
[10] Loi n° 28-07 relative à la sécurité sanitaire des produits alimentaires, promulguée par le dahir n° 1-10-08 du 26 safar 1431 (11 février 2010), définissant les conditions d'hygiène, de salubrité et de mise sur le marché des produits alimentaires et imposant des prescriptions générales en matière de sécurité sanitaire des aliments.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

aux dates de prélèvement, aux analyses réalisées, aux traitements appliqués, aux conditions de conditionnement et à la date d'embouteillage. La traçabilité facilite ainsi les contrôles ultérieurs, la gestion des risques sanitaires et l'identification rapide des lots non conformes, permettant la mise en œuvre de mesures de retrait ou de rappel lorsque cela s'avère nécessaire. Elle constitue également un instrument de transparence et de responsabilité, en rendant les pratiques des opérateurs objectivement vérifiables par les autorités compétentes.

Au-delà de ces exigences structurelles, le contrôle sanitaire repose sur une surveillance continue qui ne se limite pas aux inspections ponctuelles[11]. Les pouvoirs publics peuvent imposer des analyses régulières, des audits et des contrôles inopinés afin d'assurer le respect durable des normes sanitaires. Cette logique de contrôle permanent oblige les opérateurs à maintenir des pratiques rigoureuses tant au niveau de la source que lors du traitement, de l'embouteillage et de la distribution. En cas de manquement grave, tel qu'une contamination, une altération de la qualité, une fraude ou une défaillance dans la traçabilité, la responsabilité juridique et administrative de l'embouteilleur peut être engagée. Cette responsabilité exerce un effet dissuasif sur l'ensemble de la filière et constitue une garantie supplémentaire pour le consommateur, en permettant aux autorités d'intervenir rapidement et de sanctionner les comportements non conformes.

L'efficacité de ce dispositif repose enfin sur sa complémentarité avec la normalisation technique. Les normes relatives à la potabilité, aux méthodes d'analyse et aux modalités d'échantillonnage traduisent les exigences juridiques en prescriptions techniques précises et opposables. Elles assurent que les obligations sanitaires ne demeurent pas de simples principes abstraits, mais qu'elles sont concrètement appliquées, contrôlées et vérifiées[12]. La combinaison de l'agrément administratif, de la traçabilité, du contrôle continu, de la responsabilité des opérateurs et de la normalisation technique permet ainsi de rendre effective la garantie de qualité sanitaire de l'eau embouteillée.

Toutefois, l'effectivité de ces garanties se heurte à l'absence d'un instrument de défense collective permettant aux consommateurs d'obtenir une réparation unifiée en cas de manquement affectant l'ensemble du marché de l'eau embouteillée.

Partie 2 : Limites pratiques du contrôle et influence du marketing sur la perception de qualité : Une garantie encore imparfaite

Cette partie met en lumière les fragilités concrètes du contrôle sanitaire et de l'application effective des normes encadrant l'eau embouteillée, souvent limitées par des contraintes techniques, organisationnelles et un déficit de transparence. Elle révèle également comment les stratégies marketing contribuent à façonner une image de qualité absolue, en valorisant la pureté et l'origine naturelle du produit, indépendamment de la réalité des contrôles. L'interaction entre ces deux

[11] Au-delà des obligations de conformité des eaux destinées à la consommation humaine fixées par la loi n° 36-15 relative à l'eau, la surveillance sanitaire repose sur un contrôle permanent exercé par l'Office National de Sécurité Sanitaire des Produits Alimentaires.

[12] S. Boulaajine, H. Hajjaj, « Overview of Food Safety and Labeling Regulatory Frameworks in Morocco » ,The North African Journal of Food and Nutrition Research, 2025, p.96.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

dynamiques montre que la qualité de l'eau embouteillée repose moins sur une garantie pleinement vérifiable que sur une confiance largement construite, rendant la protection du consommateur encore imparfaite.

A- Limites pratiques du contrôle et de l'application des normes

Malgré l'existence d'un cadre normatif visant à encadrer la production et la commercialisation de l'eau embouteillée à travers des normes techniques et une législation sanitaire, l'efficacité réelle de ce dispositif apparaît compromise par des obstacles pratiques qui en limitent l'effectivité.

1- La difficulté d'assurer un contrôle effectif

Le contrôle de la qualité sanitaire suppose une surveillance continue de l'ensemble des étapes de la chaîne de production et de distribution, allant du captage au consommateur final. Or, en pratique, il existe des contraintes matérielles, logistiques et institutionnelles. Les ressources techniques et humaines sont souvent insuffisantes pour couvrir l'ensemble des sites d'embouteillage, en particulier ceux situés dans des dans les zones éloignées des grands centres urbains.

Les rapports institutionnels de l'ONSSA font état de contrôles fondés sur des programmes annuels et une approche par le risque, ce qui implique que certaines unités ne sont inspectées qu'à intervalles espacés. Selon la documentation officielle de l'ONSSA, les inspections sanitaires sont effectuées dans le cadre de plans de contrôle programmés réguliers et de contrôles renforcés ciblés[13] , tandis que la Cour des comptes relève que l'intégration structurelle de l'évaluation des risques dans la démarche de contrôle n'a été pleinement mise en œuvre que récemment[14]. Dans ce contexte, le caractère ponctuel et parfois prévisible des inspections peut conduire à une conformité circonstancielle des opérateurs lors des contrôles, sans garantir un respect durable et continu des normes sanitaires, fragilisant ainsi l'effectivité de la garantie normative.

En 2019, plusieurs lots d'eau embouteillée de la marque Sidi Harazem ont été reconnus comme non conformes aux normes sanitaires en vigueur après que l'Institut National d'Hygiène a mis en évidence la présence de *Pseudomonas aeruginosa*, une bactérie potentiellement dangereuse, dans des échantillons prélevés. La société productrice a procédé au retrait des lots concernés du marché et à leur destruction pour préserver la santé publique, mais ces informations ont été relayées de manière fragmentaire et non centralisée par les autorités sanitaires. Ce cas

[13] Office National de Sécurité Sanitaire des Produits Alimentaires (ONSSA), Contrôle sanitaire et de conformité des produits, indiquant que les services de l'ONSSA effectuent des contrôles programmés au niveau des établissements autorisés, avec des visites régulières mais non systématiques, ainsi que des inspections renforcées lors de périodes spécifiques ou de plaintes, ce qui illustre la nature institutionnelle et programmée des contrôles. https://www.onssa.gov.ma/controle-des-produits-alimentaires/produits-vegetaux-et-d-origine-vegetale/controle-sanitaire-et-de-conformite/?lang=ar&utm, consulté le 28/11/2025.

[14] Cour des comptes du Royaume du Maroc, Rapport sur l'Office National de Sécurité Sanitaire des Produits Alimentaires, soulignant que le système de contrôle sanitaire est basé sur une gestion des risques avec des inspections planifiées, mais que l'intégration de l'« évaluation des risques » a longtemps été incomplète, ce qui peut limiter la couverture et la systématicité des inspections, https://www.courdescomptes.ma/wp-content/uploads/2023/01/Office-national-de-securite-sanitaire-des-produits-alimentaires.pdf?utm, consulté le 28/11/2025.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

illustre que, malgré un cadre normatif formel et des contrôles techniques, des lots non conformes peuvent parvenir au consommateur, ce qui met en lumière les limites pratiques du contrôle et de l'application des normes sanitaires[15].

De surcroît, même lorsque des prélèvements sont effectués, les données d'analyse ne sont pas toujours consultables par le public. L'absence de publication des résultats ou leur diffusion limitée empêche le contrôle citoyen, réduit la transparence et affaiblit la confiance du consommateur. Ce déficit documentaire constitue un obstacle sérieux à l'effectivité du contrôle sanitaire.

2- Le risque de non-conformité dans une chaîne de production fragmentée

L'eau embouteillée traverse plusieurs étapes avant d'arriver au consommateur : prélèvement à la source, traitements éventuels, embouteillage, stockage, transport, distribution. Chaque maillon de cette chaîne représente un risque potentiel de contamination ou de détérioration de la qualité. Le respect des normes de potabilité, de sécurité sanitaire et d'hygiène doit être assuré à chaque étape du processus. En l'absence d'un contrôle permanent ce qui est le cas le plus souvent un lot conforme au moment du captage peut devenir non conforme au cours de l'embouteillage, du stockage ou du transport. Ces risques sont d'autant plus élevés que les conditions d'hygiène et de traçabilité ne sont pas strictement surveillées. Ainsi, la norme seule ne suffit pas c'est l'application rigoureuse sur toute la chaîne qui garantit la qualité, ce qui est rarement assuré.

Un cas révélateur de la fragilité de la chaîne de production est celui de l'eau minérale Perrier en France en 2024, où près de deux millions de bouteilles ont dû être détruites après la détection de bactéries d'origine fécale dans le captage principal, entraînant la suspension de l'exploitation de ce puits et une surveillance renforcée par les autorités sanitaires. Cette situation démontre qu'une conformité apparente au moment du captage peut être compromise par des facteurs environnementaux ou techniques imprévus, et que la responsabilité de garantir la qualité ne se limite pas à un seul point de contrôle. Dans un contexte similaire, même si le Maroc ne dispose pas de cas aussi médiatisés, l'existence d'un tel risque structurel souligne que des non-conformités peuvent surgir à différents stades de la chaîne de production, malgré l'encadrement normatif et que cela appelle un renforcement des contrôles continus sur toutes les étapes[16].

Dans le contexte marocain, la controverse autour de l'eau minérale Aïn Atlas en octobre 2024 révèle une autre facette du même risque structurel. La circulation d'un document présenté comme émanant des autorités sanitaires, évoquant une prétendue non-conformité de certains lots, a suscité une vive inquiétude des consommateurs et conduit la Fédération Marocaine des Droits

[15] Média 24, « sidi hrazem reconnait la non-conformité de trois lots de bouteilles », https://medias24.com/2019/11/11/sidi-harazem-reconnait-la-non-conformite-de-trois-lots-de-bouteilles/?utm, Consulté le 29/11/2025.

[16] S. Foucart, « Nestlé contraint de détruire deux millions de bouteilles de Perrier après une contamination bactérienne », le Monde , https://www.lemonde.fr/planete/article/2024/04/24/apres-une-contamination-bacterienne-nestle-contraint-de-detruire-deux-millions-de-bouteilles-de-perrier_6229716_3244.html?utm, consulté le 17/11/2025.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

des Consommateurs à réclamer des éclaircissements. Bien que le ministère de la Santé ait par la suite démenti l'authenticité du document et affirmé la conformité du produit, Cet épisode met en lumière une limite pratique majeure, à savoir l'absence d'accès public et immédiat aux résultats des contrôles et analyses officielles. Dans une chaîne de production fragmentée, le déficit de transparence à un seul stade suffit à fragiliser la perception de conformité globale, indépendamment de l'existence ou non d'une non-conformité réelle[17].

Ces deux exemples, l'un fondé sur une non-conformité sanitaire avérée, l'autre sur une controverse liée à l'opacité des contrôles, montrent que le risque pour le consommateur ne réside pas uniquement dans la violation effective des normes, mais aussi dans l'insuffisance du contrôle continu et de la transparence tout au long de la chaîne de production. Ils confirment ainsi que la garantie juridique de la qualité de l'eau embouteillée demeure imparfaite tant que l'application des normes et la diffusion des informations sanitaires ne sont pas assurées de manière systématique et accessible.

B- Influence des pratiques marketing sur la perception de qualité

Le défaut d'effectivité des contrôles institutionnels se conjugue avec des stratégies commerciales fondées sur la valorisation symbolique de la pureté, de la nature, de l'eau de source et de la santé, lesquelles répondent aux attentes et aux inquiétudes du consommateur. Ces pratiques peuvent créer une illusion de qualité quasi absolue, au-delà de ce que les contrôles ou les analyses confirment réellement.

1- Les allégations marketing et la construction d'une qualité perçue juridiquement ambiguë

L'usage de mentions valorisantes « pure », « naturelle », « eau de source », « montagne », « minérale », etc. contribuent à construire une représentation valorisée du produit, souvent assimilée par le consommateur à une qualité sanitaire supérieure[18]. Or, sur le plan juridique, ces mentions relèvent davantage de la communication commerciale que d'une garantie objective et permanente de conformité. Bien que certaines dénominations soient encadrées par la réglementation, leur présentation graphique, symbolique et publicitaire peut induire une confusion entre qualité perçue et qualité réellement contrôlée, d'autant plus que le consommateur ne dispose pas d'un accès direct aux résultats des analyses sanitaires[19]. Cette situation révèle une limite du dispositif de protection,

[17] SNRTnews, « L'eau minérale « Aïn Atlas » est-elle non conforme aux normes de qualité ? L'éclaircissement du ministère de la Santé », https://prodv2.snrtnews.com/fr/article/leau-minerale-ain-atlas-est-elle-non-conforme-aux-normes-de-qualite-leclaircissement-du?utm, consulté le 18/11/2025.

[18] Cette représentation est confirmée par des études portant sur la perception des consommateurs marocains, lesquelles montrent que le marketing santé dans le secteur agroalimentaire exerce une influence significative sur les choix de consommation, parfois au détriment d'une appréciation critique fondée sur des critères objectifs de qualité et de sécurité. L. Kissi, « Perception des consommateurs marocains vis à vis du marketing santé dans l'agroalimentaire et considérations éthiques », Revue Marocaine de Contrôle de Gestion, Université Hassan II-Casablanca.

[19] Dalila Radaelli ,Alenica Hässig-Wegmann, Sergio Román , Luisma Sanchez-Siles , Michael Siegrist The misuse of « natural » claims on food products and how they can influence perceptions of naturalness and healthiness, Food Research International, vol. 220, 2025. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0963996925014322?utm, consulté le 28/11/2025.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

dès lors que la conformité normative formelle peut coexister avec une communication marketing renforçant une impression de sécurité excédant la réalité des contrôles sanitaires.

D'un point de vue juridique, cette confusion est problématique au regard du droit à une information claire, loyale et non trompeuse, consacré par la loi n° 31-08 relative à la protection du consommateur[20]. En effet, si certaines appellations sont légalement définies, leur exploitation marketing reste largement libre, ce qui permet aux opérateurs de renforcer la valeur symbolique du produit sans que cette valorisation corresponde nécessairement à un niveau de contrôle sanitaire supérieur ou spécifique. Il en résulte un décalage entre l'objectif normatif d'information du consommateur et l'effet persuasif réel de la communication commerciale, affaiblissant ainsi la portée protectrice du cadre juridique.

2- Le déséquilibre informationnel et la dépendance à la bonne foi du producteur

Le droit de la consommation repose sur l'idée que le consommateur doit pouvoir effectuer un choix éclairé, fondé sur une information claire, exacte et accessible. Or, dans le domaine de l'eau embouteillée, cette exigence se heurte à un déséquilibre d'information structurelle entre le producteur et le consommateur[21]. Si les opérateurs économiques disposent d'informations détaillées sur la qualité sanitaire du produit, notamment les résultats des analyses microbiologiques et chimiques ainsi que les conditions de captage, de traitement et d'embouteillage[22], ces données ne sont pas mises à la disposition du public en pratique. Le consommateur n'a accès qu'aux éléments figurant sur l'étiquetage et aux messages publicitaires, dont la fonction première demeure commerciale[23].

Cette situation place le consommateur dans une position de dépendance à l'égard de la bonne foi du producteur ou du distributeur. En l'absence de transparence institutionnelle effective, il lui est impossible de vérifier par lui-même la conformité du produit aux normes sanitaires en vigueur, la traçabilité des lots ou les conditions concrètes de mise en bouteille et de conservation. La confiance accordée à l'eau embouteillée repose alors moins sur des garanties objectivement vérifiables que sur la réputation de la marque et la crédibilité du discours promotionnel[24]. Cette dépendance informationnelle affaiblit l'effectivité du droit à l'information, pourtant consacré comme un droit fondamental du consommateur.

---

[20] loi n° 31-08 relative à la protection du consommateur, Dahir n° 1-11-03 du 18 février 2011, notamment les dispositions relatives au droit à l'information et à l'interdiction des pratiques trompeuses (art. 3, 4 et 21).

[21] J. Calais-Auloy et F. Steinmetz, Droit de la consommation, Dalloz, coll. « Précis », 11e éd., 2022, p.

[22] Organisation mondiale de la santé (OMS), Guidelines for Drinking-water Quality, 4e édition, 2017, sur l'importance de l'information sur la qualité de l'eau pour la confiance du consommateur. https://www.who.int/publications/i/item/9789241549950, consulté le 15/11/2025.

[23] Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO) / Organisation mondiale de la santé (OMS), Codex Alimentarius Standard for Bottled/Packaged Drinking Waters (CODEX STAN 227-2001), dispositions encadrant l'étiquetage sans obligation de divulgation intégrale des résultats d'analyses au consommateur, reflétant que le consommateur n'ait accès qu'à l'étiquetage et aux messages publicitaires, dont la finalité est commerciale. https://www.who.int/publications/i/item/9789241549950, consulté le 15/11/2025.

[24] G. Paisant, La protection du consommateur, LGDJ, 2019, chap. 3 p. 67.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Sur le plan juridique, cette situation apparaît en tension avec les principes posés par la loi n° 31-08 relative à la protection du consommateur, laquelle impose une information loyale et prohibe toute pratique susceptible d'induire le consommateur en erreur. Si le cadre normatif sanctionne les informations fausses ou trompeuses, il n'impose pas, en revanche, une obligation générale de publication des résultats des contrôles sanitaires. Le contrôle demeure essentiellement administratif et a posteriori, assuré par les autorités compétentes, sans que le consommateur puisse exercer un contrôle citoyen direct. Il en résulte un écart entre la protection juridique théorique et la protection effective, dans la mesure où l'accès limité à l'information empêche le consommateur d'apprécier réellement la qualité sanitaire du produit qu'il consomme.

Ainsi, le déséquilibre dans l'accès à l'information, combiné à la puissance du marketing, contribue à fragiliser la garantie de qualité de l'eau embouteillée. Malgré l'existence d'un encadrement normatif strict, la protection du consommateur demeure largement tributaire de la loyauté du producteur, ce qui révèle les limites d'un dispositif qui privilégie le contrôle institutionnel au détriment de la transparence accessible au public.

Conclusion :

Le cadre juridique marocain offre un socle solide pour garantir la qualité de l'eau embouteillée grâce à la loi n° 31-08, aux normes de potabilité et aux mécanismes de contrôle public. Cependant, l'existence de ces dispositifs ne suffit pas toujours à transformer la qualité affichée en protection effective. Les limites du contrôle et l'influence des stratégies marketing soulignent la nécessité d'une application rigoureuse, d'une transparence accrue et d'une sensibilisation du consommateur pour que la qualité devienne une garantie réelle et non un simple mythe.

Bibliographie :

Ouvrage

- G. Paisant, La protection du consommateur, LGDJ, 2019
- J. Calais-Auloy et F. Steinmetz, Droit de la consommation, Dalloz, coll. « Précis », 11e éd., 2022.

Article :

- L. Kissi, « Perception des consommateurs marocains vis à vis du marketing santé dans l'agroalimentaire et considérations éthiques », Revue Marocaine de Contrôle de Gestion, Université Hassan II-Casablanca.
- T. Sqalli Houssaini et K. Benzakour, Les eaux en bouteille au Maroc : choix du néphrologue, Maroc Médical
- S. Boulaajine , H. Hajjaj, Overview of Food Safety and Labeling Regulatory Frameworks in Morocco, The north african journal of food and nutrition research , Vol. 9 No. 20 : July - December, 2025.
- F. Khalid, L. El Moujahid, La gestion de l'Eau au Maroc : vers un nouveau mode de gouvernance, Revue droit et société, 2023.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- E. Gharibi, M. Ghalit, J.-D. Taupin, N. Patris and D. Kouotou, Assessment of the quality of Moroccan bottled water by application of quality indices", Journal of Water Supply: Research and Technology AQUA , 2018.
- M. N. Zugah et I. Moufarraj, « L'analyse multivariée de la composition minérale des eaux en bouteille sur le marché marocain : étude comparative », Project Report, April 2022.
- H. Tazi Sadeq, « Water governance in a context of scarcity », Water, Waste & Energy: Prospects for essential services in Africa,2020.
- M. Ghalit, M. Bouaissa, E. Gharibi, J-D. Taupin et N. Patris, « Hydrogeochemical characteristics of bottled mineral waters in Morocco », Geosciences ,2023.
- T. Sqalli Houssaini et K. Benzakour, Les eaux en bouteille au Maroc : choix du néphrologue, Maroc Médical, vol. 32, n° 3, 2010,.
- M. Errabai (2024) « Contrôle de Gestion et Performance des Établissements publics de Santé au Maroc : pistes d'implantation au niveau des Groupements Sanitaires Territoriaux », African Scientific Journal « Volume 03, Numéro 24 » p ,270.
- S. Boulaajine, H. Hajjaj, « Overview of Food Safety and Labeling Regulatory Frameworks in Morocco » ,The North African Journal of Food and Nutrition Research, 2025, p.96.
- Média 24, « sidi hrazem reconnait la non-conformité de trois lots de bouteilles », , Consulté le 29/11/2025.
- S. Foucart, « Nestlé contraint de détruire deux millions de bouteilles de Perrier après une contamination bactérienne », le Monde.
- SNRTnews, « L'eau minérale « Aïn Atlas » est-elle non conforme aux normes de qualité ? L'éclaircissement du ministère de la Santé »
- Dalila Radaelli ,Alenica Hässig-Wegmann, Sergio Román , Luisma Sanchez-Siles , Michael Siegrist The misuse of « natural » claims on food products and how they can influence perceptions of naturalness and healthiness, Food Research International, vol. 220, 2025.
- J. Calais-Auloy et F. Steinmetz, Droit de la consommation, Dalloz, coll. « Précis », 11e éd., 2022.
- Organisation mondiale de la santé (OMS), Guidelines for Drinking-water Quality, 4e édition, 2017, sur l'importance de l'information sur la qualité de l'eau pour la confiance du consommateur.

Loi :

- Dahir n° 1-16-113 du 10 août 2016 portant promulgation de la loi n° 36-15 relative à l'eau, Elle confirme que la qualité de l'eau embouteillée dépend directement de la qualité de la ressource à la source, ce qui appuie le contrôle en amont.
- Loi n° 28-07 relative à la sécurité sanitaire des produits alimentaires, promulguée par le dahir n° 1-10-08 du 26 safar 1431 (11 février 2010),
- Loi n° 31-08 relative à la protection du consommateur, Dahir n° 1-11-03 du 18 février 2011, notamment les dispositions relatives au droit à l'information et à l'interdiction des pratiques trompeuses.

Webographie :

- https://www.who.int/publications/i/item/9789241549950
- https://www.who.int/publications/i/item/9789241549950
- https://journals.openedition.org/factsreports/6257?utm
- https://www.onssa.gov.ma/controle-des-produits-alimentaires/produits-vegetaux-et-d-origine-vegetale/controle-sanitaire-et-de-conformite/?lang=ar&utm.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- https://www.courdescomptes.ma/wp-content/uploads/2023/01/Office-national-de-securite-sanitaire-des-produits-alimentaires.pdf?utm
- https://medias24.com/2019/11/11/sidi-harazem-reconnait-la-non-conformite-de-trois-lots-de-bouteilles/?utm
- https://www.lemonde.fr/planete/article/2024/04/24/apres-une-contamination-bacterienne-nestle-contraint-de-detruire-deux-millions-de-bouteilles-de-perrier_6229716_3244.html?utm
- https://prodv2.snrtnews.com/fr/article/leau-minerale-ain-atlas-est-elle-non-conforme-aux-normes-de-qualite-leclaircissement-du?utm
- https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0963996925014322?utm
- https://www.who.int/publications/i/item/9789241549950
- https://www.who.int/publications/i/item/9789241549950

La gestion déléguée des services publics au Maroc : entre performance, gouvernance et perception des usagers — Cas de la ville de Meknès

Delegated Management of Public Services in Morocco: Between Performance, Governance, and Users' Perceptions — Case of the City of Meknes

Mohamed OULIZ [1], محمد ولعيز Dr. Fahd SABROU [2] د.فهد صبرو

[1] *Etudiant chercheur en cycle doctorale, Faculté des sciences humaines et sociales – Kénitra, Université Ibn Tofail – Maroc*
https://orcid.org/0009-0006-9696-7700
ouliz.mohamed@gmail.com / Mohamed.ouliz@uit.ac.ma

[2] *Professeur chercheur, Faculté des sciences humaines et sociales – Kénitra, Université Ibn Tofail – Maroc*
fahd.sabrou@uit.ac.ma

Résumé

La gestion déléguée s'est progressivement développée au Maroc comme un instrument de modernisation et d'amélioration de la performance des services publics. Toutefois, elle soulève des enjeux relatifs à leur qualité, leur accessibilité, la transparence, le contrôle des opérateurs et la participation des usagers. Cet article analyse l'évolution, les fondements institutionnels et la mise en œuvre de ce mode de gestion à travers une étude empirique menée à Meknès. La recherche combine une analyse conceptuelle, historique et juridique avec une enquête par questionnaire auprès de 200 habitants, portant sur leur connaissance, leur satisfaction et leur perception de la qualité, de la transparence et du contrôle des services. Les résultats révèlent des perceptions différenciées et des attentes fortes en matière de qualité, de maîtrise des coûts, de transparence et de participation citoyenne. L'étude souligne ainsi que l'efficacité de la gestion déléguée dépend autant de la performance des opérateurs que de la qualité de la gouvernance publique, du suivi contractuel et de la prise en compte des attentes des usagers.

Mots-clés : Gestion déléguée; Gouvernance territoriale ; Performance ; Transparence ; Participation citoyenne.

Abstract

Delegated management has progressively emerged in Morocco as a mechanism for modernizing public services and improving their performance. However, it raises concerns regarding service quality, accessibility, transparency, operator oversight, and citizen participation. This article examines the institutional and legal evolution of delegated management in Morocco through an empirical study of the city of Meknes. The research combines conceptual, historical, and legal analysis with a survey of 200 residents assessing their knowledge, satisfaction, and perceptions of service quality, transparency, and oversight. The findings reveal varying levels of satisfaction across services and strong demands for better quality, affordable costs, greater transparency, and citizen participation. The study highlights that effective delegated management depends not only

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

on operator performance but also on strong public governance, effective contractual monitoring, and responsiveness to users' expectations.

Keywords: Delegated management;Territorial governance; Performance; Transparency; Citizen participation.

INTRODUCTION

La gestion des services publics constitue un enjeu majeur de l'action publique face à l'évolution des besoins urbains et aux attentes croissantes des citoyens en matière de qualité, d'accessibilité et d'efficacité. Au Maroc, la gestion déléguée s'est progressivement développée comme un mode de gestion permettant aux collectivités publiques de recourir à des opérateurs spécialisés pour assurer certains services essentiels. Toutefois, malgré ses objectifs de modernisation et d'amélioration des performances, elle soulève des interrogations concernant la qualité des prestations, les tarifs, la transparence, le contrôle public et la satisfaction des usagers. Dans cette perspective, la ville de Meknès constitue un terrain pertinent pour analyser les conditions de mise en œuvre de ce mode de gestion et sa perception par la population. La présente recherche s'interroge ainsi sur **la capacité de la gestion déléguée à Meknès à concilier performance, gouvernance et satisfaction des citoyens**. Pour y répondre, l'étude combine une analyse conceptuelle, historique et juridique avec une enquête par questionnaire auprès de **200 habitants de Meknès**, portant sur leur connaissance, leur perception et leur satisfaction à l'égard des services concernés. L'objectif est d'identifier les principaux apports et limites de la gestion déléguée et de dégager des pistes susceptibles d'améliorer sa performance et sa gouvernance.

I. Cadre définitionnel, historique et juridique de la gestion déléguée au Maroc

La gestion déléguée des services publics constitue, depuis près d'un siècle, l'un des instruments privilégiés de l'action publique au Maroc dans les domaines de l'eau, de l'électricité, des transports, de l'assainissement et de certains services urbains.[1] Cette première partie vise à établir le cadre conceptuel et juridique permettant d'appréhender la gestion déléguée dans le contexte marocain. Elle s'attache, dans une démarche progressive, à clarifier les principales notions qui structurent ce mode de gestion ainsi qu'à examiner les fondements normatifs qui en encadrent la mise en œuvre. L'analyse est organisée autour de trois axes complémentaires : d'une part, la clarification du concept de gestion déléguée et sa place dans la théorie du service public ; d'autre part, la reconstitution de son évolution historique, depuis les premières concessions coloniales jusqu'aux grandes vagues de délégation des années 1990-2000 ; enfin, l'examen du cadre juridique actuel, dominé par la loi n° 54-05 du 14 février 2006 et complété par d'autres textes relatifs aux marchés publics et aux partenariats public-privé.

1. Fondements conceptuels et définitionnels de la gestion déléguée

1.1. Fondements juridiques et définition de la gestion déléguée

La définition de référence de la gestion déléguée au Maroc est posée par la **loi n° 54-05** relative à la gestion déléguée des services publics, promulguée par le dahir n° 1-06-15 du **14 février 2006**.[2] L'article 2 de cette loi dispose que :

[1] CESE, *Gestion déléguée des services publics au service de l'usager*, rapport thématique, Rabat, 2020.

[2] Dahir n° 1-06-15 du 14 février 2006 portant promulgation de la loi n° 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics, *Bulletin officiel* n° 5404 du 16 mars 2006.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

« La gestion déléguée est un contrat par lequel une personne morale de droit public, dénommée "délégant", délègue, pour une durée limitée, la gestion d'un service public dont elle a la responsabilité à une personne morale de droit public ou privé, dénommée "délégataire", en lui reconnaissant le droit de percevoir une rémunération sur les usagers et/ou de réaliser des bénéfices sur ladite gestion. »[3]

Cette définition met en évidence plusieurs éléments structurels [4] [5] [6]

- **Un contrat administratif** : la gestion déléguée repose sur un acte conventionnel liant le délégant (personne morale de droit public) et le délégataire (personne morale de droit public ou privé)
- **Un service public préexistant** : le délégant délègue la gestion d'un service public dont il conserve la responsabilité juridique et politique
- **Une durée limitée** : la délégation est consentie pour une période déterminée, à l'issue de laquelle le service retourne dans le giron du délégant, sauf renouvellement ou changement de mode de gestion
- **Une rémunération liée à l'exploitation** : le délégataire est rémunéré principalement par les redevances perçues sur les usagers et/ou par les bénéfices tirés de la gestion, ce qui le distingue du simple prestataire de services payé par le budget public
- **La possibilité d'inclure des ouvrages publics** : la loi précise que la gestion déléguée peut également porter sur la réalisation et/ou la gestion d'un ouvrage public concourant à l'exercice du service public délégué

Cette conception juridique trouve son origine dans une tradition plus large du droit administratif, largement influencée par le modèle français. Il s'agit d'un mode de gestion dans lequel le délégataire assume un risque d'exploitation significatif, contrairement au marché public où la rémunération est essentiellement assurée par la personne publique.[7]

1.2.Gestion déléguée, concession et autres formes de délégation

Dans la pratique marocaine, l'expression « gestion déléguée » recouvre plusieurs formes contractuelles, dont la plus emblématique est la **concession**.

[3] Royaume du Maroc, *Loi n° 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics*, promulguée par le Dahir n° 1-06-15 du 15 moharrem 1427 (14 février 2006), **B.O. n° 5404, 16 mars 2006, art. 2**.
[4] Ministère de l'Intérieur, Cadre général de gestion déléguée des services publics, document de présentation, s.d.
[5] Conseil économique, social et environnemental (CESE), Gestion déléguée des services publics au service de l'usager, Rabat, 2015, p. XX.
[6] Royaume du Maroc, Loi n° 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics, promulguée par le Dahir n° 1-06-15 du 15 moharrem 1427 (14 février 2006), Bulletin officiel n° 5404 du 16 mars 2006, art. 3 et suivants.
[7] J. Rivero, J. Waline, Droit administratif, 28e éd., Dalloz, 2020 ; voir également les analyses comparées dans CESE, op. cit.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1.2.1. La concession comme forme classique de gestion déléguée

La concession de service public constitue un mécanisme contractuel par lequel la personne publique délégante confie à un concessionnaire la responsabilité d'assurer l'exploitation d'un service public, dans les conditions et pour la durée définie par le contrat, pour une longue durée, la gestion complète d'un service public, incluant souvent la construction, la rénovation ou l'extension des ouvrages nécessaires.[8] Le concessionnaire finance, réalise et exploite les infrastructures, et se rémunère directement auprès des usagers.

Au Maroc, les concessions multiservices (eau, électricité, assainissement) accordées à Casablanca (1997), puis à Rabat, Tanger et Tétouan, constituent des exemples typiques de concessions relevant de la gestion déléguée.[9]

1.2.2. Autres formes de gestion déléguée

Outre la concession, la gestion déléguée peut se décliner sous d'autres formes, selon l'étendue des missions confiées au délégataire et le mode de rémunération [10] :

L'affermage : le délégataire exploite un service dont les ouvrages appartiennent au délégant ; il perçoit les redevances des usagers et verse au délégant une redevance d'affermage.

La régie intéressée : Le délégataire est chargé d'assurer la gestion et l'exploitation du service public au nom et pour le compte du délégant, et reçoit une rémunération composée d'une partie fixe et d'une partie variable liée à la performance, sans supporter un risque d'exploitation aussi important que dans la concession.

Les contrats de gestion d'ouvrages : la délégation porte principalement sur la gestion (et parfois la maintenance) d'un ouvrage public concourant au service (stations d'épuration, usines de dessalement, etc.).

La loi n° 54-05 n'impose pas une typologie rigide ; elle offre un cadre général permettant d'encadrer ces différentes formes sous l'appellation commune de « gestion déléguée ».[11]

1.3.Gestion déléguée et service public : enjeux conceptuels

Sur le plan conceptuel, la gestion déléguée soulève une réflexion fondamentale sur la définition et les finalités du service public, tout en questionnant l'évolution du rôle de la puissance publique dans sa prise en charge, sa régulation et son contrôle.

1.3.1. Maintien de la responsabilité publique

Malgré le transfert de la gestion opérationnelle à un tiers, le délégant conserve la **responsabilité ultime du service public** : il en définit les missions, les objectifs de qualité, les tarifs (souvent

[8] CESE, op. cit. ; voir aussi les tableaux récapitulatifs des concessions dans Ministère de l'Économie et des Finances, Gestion déléguée : opérations réalisées, 2010.
[9] « La gestion déléguée : le temps des remises en question », Challenge.ma, 2016.
[10] Loi n° 54 05, art. 2 et dispositions relatives aux ouvrages publics.
[11] CESE, op. cit.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

dans le cadre de mécanismes de révision prévus au contrat), et exerce un contrôle sur l'exécution du contrat.[12] La gestion déléguée ne signifie donc pas une privatisation du service public, mais une externalisation de sa gestion sous contrôle public.

1.3.2. Partage des risques et recherche d'efficacité

La logique de la gestion déléguée repose sur un **partage des risques** entre le délégant et le délégataire [13] :

	La gestion du service implique pour le délégataire une prise en charge des risques d'exploitation, qu'ils soient liés aux variations de la demande, à l'évolution des coûts de fonctionnement ou encore au maintien des performances techniques du service.
	Le délégant conserve les risques liés aux décisions de politique publique (changements législatifs, orientations tarifaires, extensions de périmètre non prévues initialement)

En contrepartie, le délégant attend du délégataire une **amélioration de l'efficacité** : meilleure couverture du service, réduction des pertes techniques, investissements accrus, innovation managériale et technologique.[14]

1.3.3. Gestion déléguée et intérêt général

La gestion déléguée soulève également la question de la conciliation entre **logique économique** (rentabilité, retour sur investissement) et **intérêt général** (accès universel au service, tarifs socialement acceptables, continuité du service)[15]. Le contrat de gestion déléguée doit ainsi intégrer des clauses de service public (obligations de raccordement, tarifs sociaux, continuité, qualité) permettant de garantir que la recherche de profit ne compromette pas les missions de service public.

2. Genèse et évolution historique de la gestion déléguée au Maroc

2.1.Les prémices coloniales de la gestion déléguée

Bien avant l'adoption de la loi n° 54-05 en 2006, la pratique de la gestion déléguée est ancienne au Maroc et remonte, selon les rapports institutionnels, au **début du XX^e siècle**[16]. Sous le protectorat, les autorités coloniales ont eu recours à des concessions et à des délégations pour construire et exploiter des ouvrages et services publics, notamment dans les domaines [17] :

De la **distribution de l'eau et de l'électricité** → Des **infrastructures ferroviaires** → Des **équipements portuaires**

[12] Loi n° 54 05, art. 2 et suiv.
[13] CESE, op. cit.
[14] Ibid.
[15] « Gestion déléguée : avant de tourner la page, un bilan est nécessaire », L'Opinion, 2024.
[16] CESE, op. cit.
[17] Ibid.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

L'après-indépendance : entre régies publiques et premières délégations

Après l'indépendance (1956), l'État marocain a largement privilégié un modèle de gestion publique directe des services essentiels, à travers [18] :

- La création d'**offices nationaux** (ex. ONE pour l'électricité, aujourd'hui ONEE)
- La mise en place de **régies communales ou autonomes** (ex. Radeef à Fès, Radem à Meknès)

Ces structures publiques locales ou nationales ont assuré, pendant plusieurs décennies, la distribution d'eau et d'électricité ainsi que l'assainissement dans de nombreuses villes, dans un contexte de construction de l'État et de consolidation de la souveraineté sur les services stratégiques[19]. Toutefois, dès les années 1960-1970, certaines villes ont maintenu ou créé des régies autonomes dotées d'une certaine autonomie de gestion, préfigurant une forme de gestion publique décentralisée qui coexistera avec les futures délégations à des opérateurs privés. [20]

2.2. Le tournant des années 1990 : libéralisation et grandes concessions urbaines

2.2.1. La concession de Casablanca (1997) : acte fondateur

La première grande concession multiservices au Maroc est accordée en **1997** à Casablanca.[21] La « Convention de gestion déléguée du service de distribution d'électricité, du service de distribution d'eau potable et du service d'assainissement liquide à Casablanca » est signée le **28 avril 1997** à Rabat entre [22] :

- La **Société lyonnaise des eaux** (devenue ensuite Lydec, filiale de Suez puis Veolia)
- Et le **Président du Conseil de la Communauté urbaine de Casablanca**, sous les auspices du ministre d'État à l'Intérieur, avec le visa du ministre des Finances

Ce contrat, d'une durée initiale de **30 ans**, confiait à la Lyonnaise des eaux la gestion intégrée de l'eau, de l'électricité et de l'assainissement liquide dans le grand Casablanca, incluant des objectifs ambitieux en matière de raccordement, de réduction des pertes et d'amélioration de la qualité de service.[23]

2.2.2. Extension à d'autres villes : Rabat, Tanger, Tétouan

Dans la foulée de Casablanca, d'autres grandes villes ont opté pour la gestion déléguée [24] :

[18] Kherba, « RADEM – Régie autonome de distribution d'eau et d'électricité de Meknès », fiche régies, s.d. ; voir également les présentations institutionnelles de la RADEM.
[19] CESE, op. cit.
[20] Ibid.
[21] Ibid.
[22] Ibid.
[23] Ibid.
[24] CESE, op. cit. ; « La gestion déléguée : le temps des remises en question », op. cit.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Rabat a conclu un contrat de gestion déléguée pour l'eau, l'électricité et l'assainissement avec un opérateur privé (Redal, filiale de Suez/Veolia).

Tanger et Tétouan ont également mis en place des concessions multiservices, avec la particularité, selon les sources, d'avoir été attribuées par **voie d'appel d'offres**, marquant une certaine formalisation des procédures.

Ces contrats ont été signés avant l'adoption de la loi n° 54-05, ce qui explique qu'ils reposaient sur des conventions ad hoc, inspirées du droit administratif et des pratiques internationales, mais sans cadre législatif unifié.[25]

2.2.3. Une pratique antérieure à la loi

Comme le relève le Conseil économique, social et environnemental (CESE), la pratique de la gestion déléguée au Maroc est donc **antérieure au dispositif normatif existant** et a reposé, pendant longtemps, sur des conventions négociées de gré à gré ou par appel d'offres, sans texte législatif spécifique[26]. Cette situation a créé un certain flou juridique et une hétérogénéité des contrats, avec des clauses et des équilibres économiques variables d'une ville à l'autre.

2.3. Les années 2000-2020 : consolidation, extension et premières remises en cause

2.3.1. Adoption de la loi n° 54-05 (2006) : encadrement juridique

L'adoption de la **loi n° 54-05** en **2006** marque une étape décisive[27]. Le législateur marocain a souhaité :

- Doter le Maroc d'un **cadre juridique clair et sécurisé** pour la gestion déléguée,
- Renforcer l'attractivité du pays pour les investisseurs intéressés par la gestion de services publics,
- Harmoniser les pratiques contractuelles et introduire des garanties pour les usagers et les collectivités.[28]

Cette loi a fourni une définition légale de la gestion déléguée, précisé les procédures de passation (appel d'offres, publicité, transparence), encadré la durée des contrats, les modalités de révision tarifaire, les obligations de service public et les mécanismes de contrôle et de sanction.[29]

2.3.2. Extension à d'autres secteurs et services

Au-delà de l'eau et de l'électricité, la gestion déléguée s'est étendue, de manière plus ou moins formelle, à d'autres secteurs [30] :

Transports urbains (bus, tramway dans certaines agglomérations), → **Gestion des déchets** (collecte, nettoyage, parfois traitement), → **Éclairage public**, → **Équipements culturels et sportifs** (piscines, stades, maisons de culture)

[25] CESE, op. cit.
[26] Ibid.
[27] Dahir n° 1 06 15 du 14 février 2006, op. cit.
[28] CMS, Newsletter Maroc, septembre 2006.
[29] Loi n° 54 05, art. 1er et suiv.
[30] CESE, op. cit.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Dans certains cas, ces délégations ont été conclues directement par les communes sur la base de la loi n° 54-05 ; dans d'autres, elles ont reposé sur des formes contractuelles voisines (marchés de service, contrats de prestation de longue durée).[31]

2.4. Premières remises en cause et débat public

À partir des années 2010, la gestion déléguée commence à faire l'objet de critiques croissantes [32] :

- **Hausse des tarifs** perçus comme disproportionnée par rapport à l'amélioration du service
- **Opacité des contrats** et difficulté d'accès à l'information pour les usagers et les élus locaux
- **Rente garantie** pour certains délégataires, protégés par des clauses contractuelles limitant les risques
- **Affaiblissement des capacités publiques** locales, les collectivités se délestant progressivement de toute compétence technique interne.

Ces critiques ont alimenté un débat public et académique sur la pertinence du modèle, surtout dans un contexte de montée des revendications sociales et de pression sur le pouvoir d'achat des ménages.[33]

2.5.Vers une réforme structurelle : des SRM et un nouveau paradigme (2023-2025)

Sans entrer dans le détail de la réforme (qui sera développée dans les parties suivantes de l'article), il convient de signaler que les années **2023-2025** marquent un tournant majeur :

- La **loi n° 83-21** de **juillet 2023** crée les **Sociétés Régionales Multiservices (SRM)**, des sociétés à capital public chargées de gérer, au niveau régional, les services d'eau, d'électricité et d'assainissement liquide.[34]
- Cette réforme vise à **rapatrier dans le giron public** la gestion de ces services essentiels, tout en régionalisant la gouvernance et en reconstruisant une capacité publique durable.[35]
- Concrètement, à **Casablanca**, la **Lydec** a quitté le Maroc le **1er octobre 2024**, après 27 ans de gestion déléguée, pour laisser place à la **SRM Casablanca-Settat**.[36]

[31] Ibid.
[32] « La gestion déléguée des services publics au Maroc : la fin d'un mythe ? », op. cit. ; « Gestion déléguée : avant de tourner la page, un bilan est nécessaire », op. cit.
[33] Ibid.
[34] Loi n° 83 21 de juillet 2023 créant les Sociétés régionales multiservices (SRM).
[35] « La gestion déléguée des services publics au Maroc : la fin d'un mythe ? », op. cit.
[36] « Gestion déléguée : avant de tourner la page, un bilan est nécessaire », op. cit.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Ce mouvement signe, de fait, la fin de la première génération de grandes concessions privées et l'émergence d'un nouveau modèle de gestion publique régionalisée, qui clôt une phase historique ouverte dans les années 1990.[37]

3. Le cadre juridique actuel de la gestion déléguée au Maroc

3.1. La loi n° 54-05 : socle normatif de la gestion déléguée

3.1.1. Champ d'application et définitions

La loi n° 54-05 s'applique aux **contrats de gestion déléguée de services et d'ouvrages publics** passés par : [38]

Les **collectivités locales** (communes, régions, préfectures), → Leurs **groupements**, → Les **établissements publics**.

Elle définit les notions clés de « délégant », « délégataire », « service public », « ouvrage public », et pose le principe selon lequel la gestion déléguée ne transfère pas la propriété du service public, qui reste sous la responsabilité du délégant.[39]

3.1.2. Principes généraux

La loi consacre plusieurs principes fondamentaux :[40]

- **Liberté d'accès à la gestion déléguée** : tout candidat remplissant les conditions légales peut soumissionner.
- **Égalité de traitement des candidats** : interdiction des discriminations arbitraires entre soumissionnaires.
- **Transparence des procédures** : publicité des avis d'appel d'offres, critères de sélection objectifs, motivation des décisions.
- **Mise en concurrence** : recours à l'appel d'offres comme mode de passation de droit commun, sauf exceptions strictement encadrées.

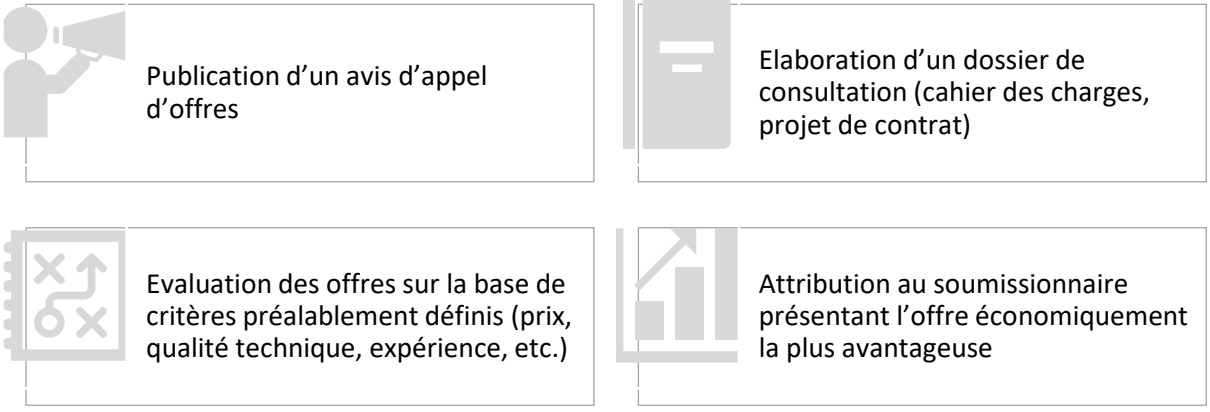
Ces principes visent à sécuriser les investisseurs, à protéger les collectivités contre les risques de captation et à garantir un certain niveau de concurrence susceptible d'améliorer les conditions économiques et techniques des contrats.[41]

3.1.3. Procédures de passation

La loi n° 54-05 prévoit que les contrats de gestion déléguée sont, en principe, attribués par **appel d'offres**, avec [42] :

[37] Ibid.
[38] Loi n° 54 05, art. 1er.
[39] Ibid., art. 2.
[40] Ibid., dispositions relatives aux procédures de passation.
[41] CMS, Newsletter Maroc, septembre 2006.
[42] Loi n° 54 05, art. Relatifs à l'appel d'offres.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013



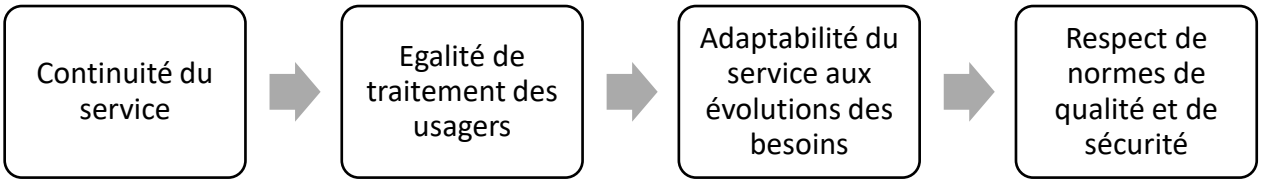
Des procédures négociées ou des appels d'offres restreints sont possibles dans des cas limités (urgence, complexité technique, échec d'un premier appel d'offres), sous réserve de justification et de contrôle.[43]

3.1.4. Durée des contrats et équilibre économique

La loi encadre la **durée des contrats** de gestion déléguée, qui doit être suffisante pour permettre au délégataire d'amortir ses investissements et de réaliser un retour sur investissement raisonnable, sans pour autant figer la relation contractuelle sur des périodes excessivement longues[44]. Elle prévoit également des mécanismes de **révision tarifaire** et de **rééquilibrage économique** en cas de changement de circonstances (évolution des coûts, modifications législatives, extensions de périmètre), afin de préserver l'équilibre financier du contrat tout en protégeant l'intérêt des usagers.[45]

3.1.5. Obligations de service public et contrôle

Le contrat de gestion déléguée doit intégrer des **obligations de service public** [46] :



Le délégant exerce un **contrôle** sur l'exécution du contrat : vérification des indicateurs de performance, audits, sanctions en cas de manquements, voire résiliation pour faute grave.[47]

La frontière entre gestion déléguée, marché public et PPP peut parfois être subtile ; elle repose essentiellement sur la répartition des risques et le mode de rémunération du partenaire privé.[48]

[43] Ibid.
[44] Ibid., dispositions relatives à la durée des contrats.
[45] Ibid., dispositions relatives à la révision tarifaire et au rééquilibrage.
[46] Ibid., dispositions relatives aux obligations de service public.
[47] Ibid.
[48] Revue ISG, « Gestion déléguée », article doctrinal, s.d.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3.2.Jurisprudence et pratiques contractuelles

Bien que la loi n° 54-05 ait plus de vingt ans, la jurisprudence marocaine en matière de gestion déléguée reste relativement peu abondante et peu diffusée[49]. La plupart des contentieux liés aux contrats de gestion déléguée sont réglés en amont, par la négociation, la révision contractuelle ou, dans certains cas, par la résiliation anticipée et le rachat des actifs par la puissance publique, comme observé récemment avec la Lydec à Casablanca[50].

Sur le plan des pratiques contractuelles, on observe une grande diversité [51] :

- Des contrats très détaillés, avec des indicateurs de performance précis et des mécanismes de sanction
- Des conventions plus sommaires, laissant une large place à la renégociation au fil du temps.

Cette hétérogénéité reflète à la fois l'ancienneté de certaines conventions (antérieures à 2006) et la marge de manœuvre laissée aux parties dans la négociation des clauses spécifiques.

3.3. Limites du cadre juridique et besoins d'évolution

Malgré ses avancées, le cadre juridique de la gestion déléguée présente certaines limites :

Insuffisante transparence → Faiblesse des mécanismes de participation des usagers → Rigidité de certains contrats → Décalage avec la réforme des SRM

Ces limites expliquent, en partie, les appels récurrents à une révision du cadre normatif et à un renforcement des mécanismes de gouvernance, de transparence et de redevabilité dans la gestion des services publics délégués.

4. Conclusion de la première partie

En définitive, la gestion déléguée au Maroc s'inscrit dans une trajectoire historique longue, marquée par des phases successives d'expérimentation, de généralisation et, plus récemment, de remise en cause partielle.[52] Sur le plan définitionnel, elle se caractérise par un transfert temporaire de la gestion opérationnelle d'un service public à un tiers, dans un cadre contractuel qui préserve la responsabilité publique et intègre des obligations de service public.[53] Sur le plan historique, elle passe des premières concessions coloniales aux grandes délégations urbaines des années 1990-2000, avant d'entrer, depuis 2023-2025, dans une phase de réforme structurelle avec la création des SRM.[54]

[49] CESE, op. cit.
[50] « Gestion déléguée : avant de tourner la page, un bilan est nécessaire », op. cit.
[51] CESE, op. cit.
[52] CESE, op. cit.
[53] Loi n° 54 05, art. 2.
[54] « La gestion déléguée des services publics au Maroc : la fin d'un mythe ? », op. cit. ; « Gestion déléguée : avant de tourner la page, un bilan est nécessaire », op. cit.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Sur le plan juridique, elle repose principalement sur la loi n° 54-05 de 2006, qui a fourni un cadre normatif unifié, mais dont les limites et l'articulation avec les nouvelles formes de gestion publique régionale appellent à une réflexion approfondie.[55]

II. Étude empirique de la gestion déléguée des services publics dans la ville de Meknès

La deuxième partie poursuit un double objectif. Il s'agit, d'une part, d'analyser l'organisation institutionnelle et les modalités de fonctionnement des services publics concernés par la gestion déléguée et, d'autre part, d'évaluer la perception de ces services par les habitants. L'approche retenue repose ainsi sur une articulation entre l'analyse territoriale, institutionnelle et empirique. Une enquête par questionnaire, portant sur un échantillon de 200 habitants, permet de compléter l'analyse par l'intégration du point de vue des usagers. Le questionnaire porte notamment sur la connaissance de la gestion déléguée, la satisfaction à l'égard des services, la perception de la transparence, la participation citoyenne et les priorités d'amélioration. La deuxième partie est organisée autour de quatre chapitres. Le premier présente le territoire de Meknès et l'organisation des services publics. Le deuxième analyse les acteurs, les mécanismes de mise en œuvre et la performance de la gestion déléguée. Le troisième est consacré à l'enquête auprès des habitants. Enfin, le quatrième met en discussion les résultats et propose des perspectives d'amélioration.

1. Présentation du territoire et organisation des services publics à Meknès

La gestion des services publics est étroitement dépendante des caractéristiques du territoire dans lequel elle est exercée. La croissance démographique, l'extension urbaine, la densité de population et les activités économiques influencent directement les besoins collectifs et les exigences auxquelles les services publics doivent répondre. La ville de Meknès constitue à cet égard un terrain d'étude pertinent. Son développement urbain s'accompagne d'une diversification des besoins des habitants et d'une pression croissante sur les infrastructures et les services essentiels.

1.1. Caractéristiques territoriales et socio-économiques de Meknès

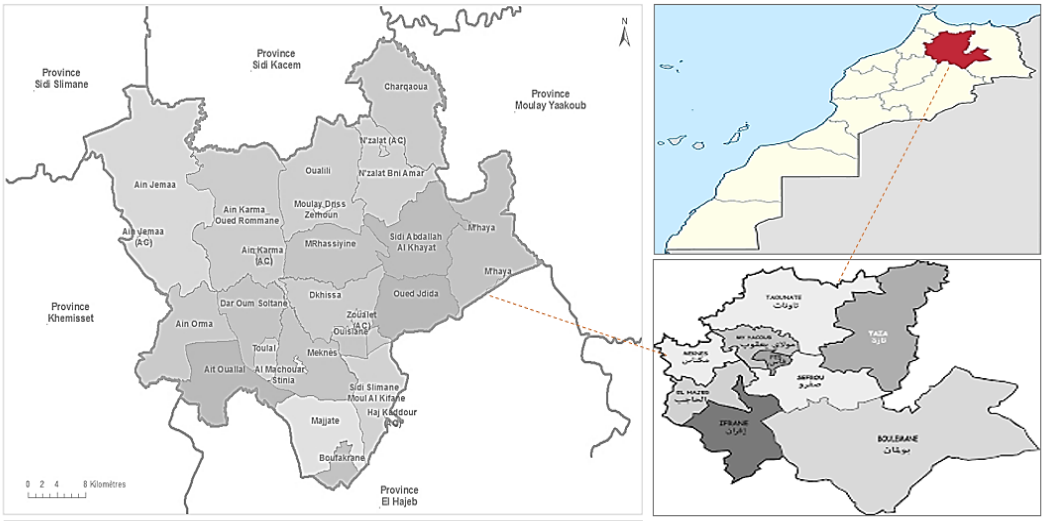
1.1.1. Situation géographique

Meknès occupe une position stratégique au sein de la région Fès-Meknès. Sa situation sur les principaux axes reliant les grandes agglomérations marocaines contribue à son attractivité résidentielle, économique et administrative. La ville présente une organisation spatiale diversifiée, associant des espaces centraux, des quartiers résidentiels, des zones périphériques et des secteurs connaissant une urbanisation plus récente. Cette diversité territoriale constitue un élément essentiel dans l'évaluation des services publics. La qualité d'un service ne doit en effet pas être appréciée uniquement à partir d'une moyenne communale, mais également selon sa répartition spatiale.

[55] Loi n° 54 05 ; CESE, op. cit.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Carte 1. Situation géographique du territoire d'étude



LÉGENDE
Préfecture de Meknès
Région Fès Meknès

Source : Découpage administratif du Maroc, Année 2015. Elaborer et adapté par le doctorant

1.1.2. Dynamique démographique

L'évolution démographique constitue un facteur déterminant de la demande en services publics

Tableau 1. Évolution de la population de la préfecture de Meknès

Année	Population	Evolution
2014	835 695	--
2024	942 945	+107 250
Taux d'accroissement annuel moyen	--	1.21 %

Source : HCP, RGPH 2014 et RGPH 2024.

L'augmentation de la population de la préfecture traduit une pression accrue sur les réseaux et les équipements collectifs. Elle implique notamment une augmentation des besoins en matière d'eau, d'assainissement, de mobilité, de collecte des déchets et d'entretien des espaces urbains. À l'échelle communale, Meknès compte 548 421 habitants selon les données du RGPH 2024. Cette dynamique confirme la nécessité d'adapter en permanence les capacités des services publics à l'évolution des besoins territoriaux.

1.1.3. Caractéristiques économiques et sociales

Meknès possède un tissu économique diversifié reposant notamment sur les activités agricoles, commerciales, artisanales, industrielles, administratives et tertiaires. Cette diversité économique

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

génère des besoins différenciés en services publics. Les ménages, les entreprises, les commerçants et les institutions publiques ne présentent pas les mêmes niveaux de consommation ni les mêmes attentes. Les différences sociales constituent également un facteur à intégrer dans l'évaluation de la gestion des services. Le niveau de revenu, l'âge, le niveau d'instruction et le lieu de résidence peuvent influencer la perception de la qualité du service.

1.1.4. Enjeux urbains

Le développement de Meknès s'accompagne de plusieurs défis : extension urbaine, mobilité, entretien des infrastructures, gestion des déchets, amélioration des espaces publics et modernisation des réseaux.

1.2. Organisation institutionnelle des services publics

1.2.1. Le rôle de la commune

La commune constitue un acteur essentiel de l'organisation des services publics locaux. Son rôle consiste notamment à participer à la définition des orientations, à la programmation des interventions et au suivi des prestations. La délégation de l'exploitation ne signifie donc pas disparition de la responsabilité publique. Elle conduit plutôt à une transformation du rôle de la collectivité, qui devient davantage organisatrice, contractante, régulatrice et évaluatrice.

1.2.2. La pluralité des acteurs

La gestion des services publics implique une pluralité d'intervenants :

Tableau 2. Principaux acteurs de la gestion des services publics locaux

Acteur	Fonction principale
Commune	Orientation, organisation et suivi
Autorité public	Encadrement et contrôle
Délégataire	Exploitation du service
Organismes de contrôle	Contrôle Administratif, financier ou technique
Société civile	Relais des attentes sociale

Cette pluralité nécessite une coordination permanente afin d'éviter les chevauchements de compétences et les déficits de responsabilité.

1.3. Les principaux services étudiés

L'analyse porte principalement sur six domaines particulièrement visibles dans la vie quotidienne des habitants:

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

L'eau | L'assainissement | La gestion des déchets | L'éclairage public | Le transport | Les espaces publics

Cette sélection permet de comparer des services présentant des caractéristiques techniques et sociales différentes. L'analyse territoriale illustre que Meknès connaît une dynamique urbaine qui renforce les exigences en matière de services publics. Cette situation justifie l'intérêt porté aux modes de gestion permettant d'améliorer la qualité, l'efficacité et la continuité des prestations.

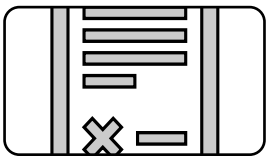
2. Mise en œuvre, acteurs et performance de la gestion déléguée

La gestion déléguée repose sur une relation contractuelle entre une autorité délégante et un opérateur chargé de l'exploitation du service. L'efficacité du dispositif dépend de la clarté des obligations, de la qualité du contrôle et de la capacité à mesurer les performances.

2.1. Les acteurs de la gestion déléguée

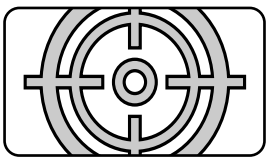
L'autorité délégante	L'autorité publique conserve la responsabilité stratégique du service. Elle doit définir les objectifs, contrôler leur réalisation et veiller à la protection de l'intérêt général.
Le délégataire	Le délégataire assure l'exploitation du service conformément aux dispositions contractuelles. Il doit mobiliser les ressources humaines, techniques et financières nécessaires.
Les usagers	Les habitants occupent une position particulière puisqu'ils sont à la fois bénéficiaires, utilisateurs et évaluateurs du service. La prise en compte de leur expérience permet de compléter les indicateurs purement techniques.

2.2. Les modalités de mise en œuvre



La contractualisation

Le contrat constitue le principal instrument de régulation de la relation entre l'autorité publique et le délégataire. Il doit préciser notamment les obligations d'exploitation, les investissements, les objectifs de qualité, les indicateurs de performance et les mécanismes de contrôle.



Le contrôle

Le contrôle constitue une condition essentielle de la réussite de la gestion déléguée. Il doit porter à la fois sur : La qualité du service > La continuité > Les investissements > Les coûts > Les délais d'intervention > Les réclamations > Les engagements environnementaux.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2.3.Évaluation comparative des services

Les données de l'enquête permettent de construire un indicateur synthétique de perception des habitants.

Tableau 3. Niveau de satisfaction selon le service

Service	Score moyen / 5	Satisfaits
Eau	3.3	44.5 %
Assainissement	3.1	38.5 %
Eclairage	3	34.5 %
Déchets	2.8	25.5 %
Espace public	2.8	23.5 %
Transport	2.5	19.5 %

Source : enquête menée auprès des habitants.

Analyse

L'eau obtient le score le plus élevé avec 3,3/5. L'assainissement et l'éclairage présentent également des scores relativement favorables. À l'inverse, le transport constitue le service le moins bien évalué, avec seulement 2,5/5. Plus de la moitié des répondants déclarent être insatisfaits de ce service. Cette situation montre que la perception de la gestion déléguée varie fortement selon les secteurs.

2.3.1. Les services les mieux évalués

L'eau constitue le service le mieux apprécié. 44,5 % des répondants se déclarent satisfaits, tandis que 24 % expriment une insatisfaction ; L'assainissement arrive en deuxième position avec un score de 3,1/5 ; Ces résultats peuvent être associés au caractère structuré et relativement continu des services liés aux réseaux.

2.3.2.Les services présentant les principales difficultés

Les déchets et les espaces publics obtiennent chacun un score de 2,8/5 ; Le transport présente la situation la plus préoccupante : 53,5 % des répondants sont insatisfaits ; La visibilité de ces services dans l'espace urbain peut expliquer en partie leur influence importante sur l'appréciation globale de l'action publique.

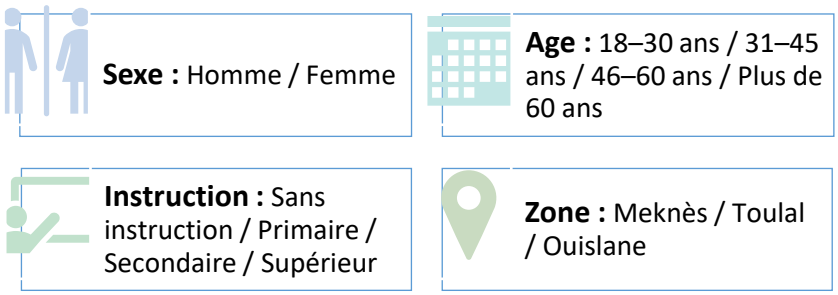
3. Perception des habitants et évaluation citoyenne

L'analyse technique de la performance doit être complétée par l'étude de la perception des usagers. Le citoyen constitue en effet un observateur privilégié de la qualité quotidienne du service. L'enquête repose sur un échantillon de 200 habitants et porte sur la connaissance du dispositif, l'information, la satisfaction, la participation et la transparence.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3.1. Profil général de l'échantillon

Le questionnaire prend en compte plusieurs variables sociodémographiques : sexe, âge, niveau d'instruction et zone de résidence.



Cette diversité permet de mettre en relation la perception du service avec les caractéristiques des répondants.

3.2. Connaissance et information sur la gestion déléguée

L'un des premiers enseignements concerne le niveau de connaissance du dispositif.

Tableau 4. Niveau de connaissance de la gestion déléguée

Indicateur	Résultat
Répondants connaissant la gestion déléguée	41 %
Répondants ne la connaissant pas	59 %

Source : enquête menée auprès des habitants.

Analyse

Le niveau de connaissance apparaît relativement faible puisque moins de la moitié des personnes interrogées déclarent connaître la gestion déléguée. Ce constat constitue un enjeu important de gouvernance. La faible connaissance du fonctionnement institutionnel peut empêcher les citoyens d'identifier clairement les responsabilités des différents acteurs.

3.3. Participation citoyenne

La participation constitue l'une des dimensions centrales de l'analyse.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Tableau 5. Participation et consultation des habitants

Indicateur	Résultat
N'ont jamais été consultés	87 %
Favorables à davantage de participation	76 %

Source : enquête menée auprès des habitants**.**

Analyse

Le résultat est particulièrement révélateur : alors que 87 % des répondants déclarent n'avoir jamais été consultés, 76 % souhaitent davantage de participation. Il existe donc un décalage entre la participation actuellement proposée et la demande exprimée par la population. Cette situation constitue un argument en faveur d'une évolution vers une gouvernance plus participative.

3.4. Perception de la transparence

Tableau 6. Perception de la transparence

Indicateur	Résultat
Transparence jugée faible	49.5 %
Autres appréciations	50.5 %

Source : enquête menée auprès des habitants.

Près de la moitié des répondants considèrent donc que la transparence demeure insuffisante. Cette perception peut être liée à l'accès limité aux informations relatives aux contrats, aux objectifs de performance, aux tarifs, aux investissements ou encore aux résultats du contrôle.

3.5. Priorités d'amélioration

Les habitants ont également été invités à identifier la principale priorité pour améliorer la gestion des services publics.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Tableau 7. Hiérarchisation des priorités

Priorité	Effectif	Pourcentage
Réduire les tarifs	45	22.5 %
Améliorer la qualité	43	21.5 %
Renforcer le contrôle	40	13 %
Moderniser les infrastructures	26	13 %
Améliorer la transparence	25	12.5 %
Participation citoyenne	21	10.5 %
Total	200	100 %

Source : enquête menée auprès des habitants.

Analyse

Trois priorités dominent clairement les réponses : la réduction des tarifs, l'amélioration de la qualité et le renforcement du contrôle. Ces trois dimensions représentent à elles seules 64 % des réponses. Cette hiérarchie permet d'identifier les attentes principales des citoyens : ils souhaitent avant tout bénéficier d'un service de meilleure qualité, accessible financièrement et soumis à un contrôle public plus efficace.

3.6. Position des habitants sur le maintien de la gestion déléguée

La question du maintien du dispositif permet de mesurer l'acceptabilité générale du modèle.

Tableau 8. Opinion sur le maintien de la gestion déléguée

Réponse	Effectif	Pourcentage
Cela dépend du service	125	62.5 %
Oui	43	21.5 %
Non	32	16 %
Total	200	100 %

Source : enquête menée auprès des habitants.

Analyse

Ce résultat constitue l'un des enseignements majeurs de l'enquête : La majorité des répondants ne se prononce ni pour ni contre la gestion déléguée de manière générale. Pour 62,5 % d'entre eux, le

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

maintien du dispositif dépend du service concerné. Cette position traduit une approche pragmatique. Les citoyens semblent davantage juger la gestion déléguée à partir des résultats obtenus qu'à partir du statut juridique du gestionnaire.

4. Discussion des résultats et perspectives d'amélioration

La confrontation des résultats permet désormais de dégager les principaux enseignements de l'étude. Ceux-ci montrent que la gestion déléguée présente des résultats variables selon les secteurs et demeure confrontée à plusieurs enjeux de gouvernance.

4.1. Une performance différenciée selon les services

Les résultats permettent de distinguer trois groupes.

Tableau 9. Classification des services selon leur niveau de perception

Niveau	Service	Interprétation
Relativement favorable	Eau, assainissement	Satisfaction supérieure
Intermédiaire	Eclairage	Situation équilibrée
Fragile	Déchets, espaces publics, transport	Insatisfaction plus importante

Cette classification montre qu'il n'existe pas une performance unique de la gestion déléguée. L'efficacité doit donc être analysée service par service.

4.2. Le décalage entre performance et gouvernance

Les résultats montrent une situation paradoxale. D'un côté, certains services présentent des niveaux de satisfaction relativement acceptables. De l'autre, les mécanismes de participation et de transparence restent faibles.

Tableau 10. Principaux indicateurs de gouvernance

Indicateur	Résultat
Connaissance de la gestion déléguée	41 %
Jamais consulté	87 %
Favorable à davantage de participation	76 %
Transparebce jugée faible	49.5 %

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Source : enquête menée auprès des habitants.

Ces résultats montrent que l'amélioration du service public ne peut être limitée à sa dimension technique. Une gestion performante doit également être compréhensible, transparente, contrôlable et ouverte à la participation.

4.3. Les principaux défis

- **Le défi institutionnel :** Le premier défi réside dans l'amélioration de la coordination entre les différents acteurs.
- **Le défi de la qualité :** L'amélioration du transport, des déchets et des espaces publics apparaît prioritaire au regard des résultats de satisfaction.
- **Le défi financier :** La réduction des tarifs constitue la première priorité exprimée par les habitants avec 22,5 %. La question du coût du service doit donc être articulée avec celle de sa qualité.
- **Le défi du contrôle :** Le renforcement du contrôle représente 20 % des priorités exprimées.
- **Le défi environnemental :** La gestion des déchets, la consommation énergétique, l'entretien des réseaux et la modernisation des infrastructures doivent davantage intégrer les principes du développement durable.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

4.4.Perspectives d'amélioration

Renforcer le contrôle	Il serait pertinent de mettre en place des tableaux de bord territorialisés permettant de suivre : La qualité > Les délais d'intervention > Les réclamations > Les investissements > La continuité > La couverture territoriale > Les performances environnementales.
Améliorer la transparence	Les informations relatives aux objectifs contractuels, aux investissements, aux tarifs et aux résultats des contrôles devraient être rendues plus accessibles.
Développer la participation citoyenne	La forte demande exprimée par les habitants justifie la mise en place de mécanismes permanents de consultation. Ces mécanismes pourraient comprendre : Enquêtes annuelles > Consultations de quartier > Plateformes numériques > Systèmes de réclamation > Réunions publiques > Panels citoyens.
Digitaliser l'évaluation	Une plateforme numérique pourrait permettre aux habitants de signaler les dysfonctionnements et de suivre le traitement de leurs réclamations. Cette digitalisation favoriserait simultanément la transparence, la réactivité et la production de données territoriales.
Intégrer le développement durable	Les contrats de gestion devraient intégrer davantage d'indicateurs environnementaux et sociaux. La performance pourrait ainsi être évaluée selon trois dimensions : **Performance économique + performance sociale + performance environnementale.**

4.5. Proposition d'un modèle de gouvernance territoriale

À partir des résultats de l'étude, un modèle renouvelé peut être proposé autour de cinq piliers.

Pilier	•Pilotage public > Contrôle •Transparence > Participation > Durabilité
Objectif	•Préserver l'intérêt général > Vérifier les engagements •Informer les citoyens > Intégrer les attentes > Réduire les impacts
Instrument proposé	•Comité de suivi > Tableau de bord > Portail public •Consultations régulières > Indicateurs Environnementaux

Ce modèle permet de dépasser une conception strictement contractuelle de la gestion déléguée pour l'inscrire dans une approche plus large de gouvernance territoriale.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

5. Conclusion de la deuxième partie

L'étude empirique menée à Meknès met en évidence une réalité nuancée de la gestion déléguée. Les niveaux de satisfaction varient selon les services : l'eau obtient le score le plus élevé (3,3/5), tandis que le transport enregistre le plus faible (2,5/5), les déchets et les espaces publics demeurant également perfectibles. Par ailleurs, le déficit d'information et de participation reste marqué : seuls 41 % des répondants connaissent la gestion déléguée, 87 % n'ont jamais été consultés et 76 % souhaitent une participation citoyenne accrue. Les principales attentes portent sur la réduction des tarifs, l'amélioration de la qualité et le renforcement du contrôle, tandis que 62,5 % estiment que le recours à la gestion déléguée doit dépendre du service concerné. Ainsi, à Meknès, son amélioration suppose d'articuler **performance opérationnelle, contrôle public, transparence, participation citoyenne, équité territoriale et développement durable**, afin d'en faire non seulement un mode d'exploitation des services publics, mais également un véritable instrument de gouvernance territoriale au service de la qualité de vie des habitants.

CONCLUSION GENERALE

L'analyse de la gestion déléguée des services publics au Maroc, à travers le cas de la ville de Meknès, montre que ce mode de gestion ne peut être apprécié à partir des seuls critères d'efficacité technique ou financière. Si la délégation permet de mobiliser des compétences et des moyens spécifiques pour assurer certains services collectifs, sa performance dépend également de la qualité du cadre institutionnel, des mécanismes de contrôle et de la capacité à répondre aux attentes des usagers.

L'étude met ainsi en évidence un enjeu central : le passage d'une logique principalement contractuelle à une approche davantage fondée sur la **gouvernance, la transparence et la participation citoyenne**. La satisfaction des usagers, l'accessibilité des services, la maîtrise des coûts et la prise en compte des réclamations constituent désormais des dimensions essentielles de l'évaluation de la performance publique.

Le cas de Meknès montre, en définitive, que la gestion déléguée ne doit pas être considérée comme une simple technique de gestion, mais comme un **dispositif de gouvernance territoriale**. Son efficacité repose moins sur le statut public ou privé du gestionnaire que sur la capacité des acteurs à assurer un contrôle effectif, une évaluation régulière et une meilleure association des citoyens. Dans cette perspective, l'enjeu n'est plus seulement de savoir **« qui gère ? »**, mais surtout **« comment gouverner, contrôler et évaluer pour mieux servir le citoyen ? »**.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

REFERENCES

Textes législatifs et réglementaires

- Dahir n° 1-06-15 du 14 février 2006 portant promulgation de la loi n° 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics, *Bulletin officiel* n° 5404 du 16 mars 2006.
- Loi n° 83-21 de juillet 2023 créant les Sociétés régionales multiservices (SRM).
- Loi n° 86-12 relative aux contrats de partenariat public-privé.
- Ministère de l'Intérieur, *Cadre général de gestion déléguée des services publics*, document de présentation, s.d.
- Ministère de l'Économie et des Finances, *Gestion déléguée : opérations réalisées*, 2010.

Rapports institutionnels

- Conseil économique, social et environnemental (CESE), *Gestion déléguée des services publics au service de l'usager*, rapport thématique, Rabat, 2020.

Articles de presse et analyses

- « La gestion déléguée des services publics au Maroc : la fin d'un mythe ? », *EcoActu*, 27 avril 2026.
- « La gestion déléguée : le temps des remises en question », *Challenge.ma*, 2016.
- « Gestion déléguée : avant de tourner la page, un bilan est nécessaire », *L'Opinion*, 2024.
- CMS, *Newsletter Maroc*, septembre 2006.

Doctrine et travaux universitaires

- J. Rivero, J. Waline, *Droit administratif*, 28e éd., Dalloz, 2020.
- Revue ISG, « Gestion déléguée », article doctrinal, s.d.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Better Documented Than Most Guides: Reproduction and Prior Knowledge in Wyndham Lewis's Journey into Barbary

«موثَّقًا أكثر من أغلب الأدلّاء»: إعادة الإنتاج والمعرفة السابقة في «رحلة في بلاد البربر» لويندهام لويس

Dr. Abderrazzak Oumoussa د. عبد الرزاق وموسى

Researcher in English Studies

English Department, Sultan Moulay Slimane University, Beni Mellal, Morocco

oumoussaabderrazzak@gmail.com

Abstract:

Research context: The authority of travel writing rests on presence: the genre is defined as a factual, first-person account of a journey the author-narrator has undertaken, and the traveller claims the standing of an eye-witness. Wyndham Lewis's Journey into Barbary (1983), the posthumous edition of his 1931 Moroccan travels, opens by declining that claim. Research problem. Lewis stops in Paris for books and maps, states that before setting foot in Maghreb he knew more about the inhabitants of the hinterland of Tetouan than they know themselves, and steps ashore in Algeria better documented than most guides although he had never seen an Arab before. Criticism has read the travelogue for its exoticism and its representation of the Berber; it has not asked what follows from a book whose knowledge of its subject precedes the journey. Research methodology. The article proceeds by discursive analysis of the travelogue, framed by Hall on representation, Said on reproduction and the forms of knowledge affiliated with domination, Behdad on the belated traveller, Bhabha on the colonial stereotype, and Spurr on debasement, with the historical apparatus of French knowledge about Morocco supplied by Burke. Main findings. Lewis's account reproduces a body of prior writing rather than reporting an encounter; the essentialisms and debasements that follow are consequences of that reproduction rather than observations; and the book's guarantee is the reverse of the one its genre offers, a solitude that was itself arranged.

Keywords: representation, reproduction, Orientalism, essentialism, travel writing

الملخص:

سياق البحث: تقوم سلطة أدب الرحلة على الحضور؛ فالجنس يُعرَّف بوصفه سردًا واقعيًا بضمير المتكلم لرحلة قام بها الكاتب نفسه، ويدّعي الرحّالة مكانة شاهد العيان. غير أن كتاب ويندهام لويس يستهل بالتخلي

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

عن هذا الادعاء. إشكالية البحث: يتوقف لويس في باريس ليقتني الكتب والخرائط، ثم يعلن أنه عرف سكان ظهير تطوان أكثر مما يعرفون أنفسهم قبل أن تطأ قدمه المغرب. قرأ النقد الرحلة من جهة التغريب وتمثيل الأمازيغ، ولم يسأل عما يترتب على كتاب تسبق معرفته بموضوعه الرحلة نفسها. منهج البحث: تحليل خطابي للنص في ضوء مفهوم التمثيل عند هول، وإعادة الإنتاج عند سعيد، والرحّالة المتأخر عند بهداد، والنمط الاستعماري عند بابا، والتحقير عند سبور، مع السياق التاريخي للمعرفة الفرنسية بالمغرب عند بورك. أهم النتائج: يعيد الكتاب إنتاج متن سابق من الكتابات بدل أن يروي لقاءً؛ وما يتبع ذلك من تنميط وتحقير نتيجة لإعادة الإنتاج لا ملاحظة ميدانية؛ وضمان الكتاب نقيض ما يعد به جنسه، حتى العزلة التي يدّعيها كانت مُرتَّبة.

الكلمات المفتاحية: التمثيل، إعادة الإنتاج، الاستشراق، التنميط، أدب الرحلة

Introduction

In his widely acclaimed essay, “The Work of Representation”, Stuart Hall points out that “representation connects meaning and language to culture”, and defines representation as the production of meaning through the use of language (Hall, 1997, p. 15). He states that

> *Representation means using language to say something meaningful, or to represent, the world meaningfully to other people…Representation is an essential part of the process by which meaning is produced and exchanged between members of a culture. It does involve the use of language, signs and images which stand for or represent things (Hall, 1997, p. 15).*

According to this definition, language is central to the process of representation; in fact, any attempt at representation is impossible without the use of language. It is worth noting in this regard, however, that ‘language’ in this context is used to refer to any form of signs that is used to communicate meaning, including spoken, written, visual, and body language. Language is the communicative tool we use to turn objects either concrete or abstract into signs that can represent them and help establish and foster a communication between the sender and the receiver. Hence, it is language that the sender resorts to in order to make up and send his/her message about the world; and it is this same tool that the receiver has to master so as to be able to decipher the signs that constitute the sender’s message. In a word, the process of representation is inconceivable without a careful employment of the multiple signs of language.

In spite of the importance of language in the achievement of representation, Hall explains that there is more to representation than language. He argues that language is still hollow and insignificant without the element that gives it energy and vitality: meaning. The latter for Stuart Hall depends primarily on the context of use, and it is at this moment that culture comes into play. He points out that

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

> *Things 'in themselves' rarely if ever have any one, single, fixed and unchanging meaning. Even something as obvious as a stone can be a stone, a boundary marker or a piece of sculpture, depending on what it means […] It is by our use of things, and what we say, think and feel about them – how we represent them – that we give them a meaning (Hall, 1997, p. 3).*

Based on this argument, the meaning one extracts out of language or linguistic signs is dictated by the culture within which those signs evolved. This suggests that the overall process of representation is also profoundly informed by the culture of the speaker or writer, or what might be called in this context the 'representer'. Another equally significant idea that the above quotation points out is that meaning is unfixed and constantly vulnerable to change. The idea of the unfixity of meaning draws our attention to the chronological dimension in the work of representation, demonstrating the fact that the signs circulated within the process of representation can have different readings in different historical periods. Representation so understood is a claim about where meaning comes from. In a travel book the claim is usually settled by the journey: the writer went, saw and reports. Lewis settles it before departure.

1. The Equipment of the Journey

The authority a travel book claims is the authority of presence. It is, Thompson writes, "that of the eye-witness, someone who has observed for him- or herself what others have only learnt about secondhand, through the reports of intermediaries" (Thompson, 2011, p. 60), and Clifford gives its ethnographic form as a formula: "You are there . . . because I was there" (Clifford, 1988, p. 22). Lewis's foreword offers something else. The kit it lists is largely textual. Lewis leaves "with a loupe, water and oil colours […] an Arabic Without Tears, a Berber for the British, and a Fool-proof Tifinar, a map of the Sahara and one of the High, Middle and Anti-Atlas", and the foreword closes on a sentence the book will be held to later: "unaccompanied, I set out" (Lewis, 1983, p. 24). One of the astonishing facts about Lewis's travel account is that, before he attempts to deliver any information about, or description of, any aspect of the journey, he begins by a strategic drawing of the reader's trust: The definition of the genre rests on the same ground: travel writing, for Youngs, "consists of predominantly factual, first-person prose accounts of travels that have been undertaken by the author-narrator" (Youngs, 2013, p. 3).

> *My first stop was in Paris […] There I provided myself with a quantity of books and maps. I always desire the fullest information regarding any habitation or work of man, strange to me, which I propose to approach and interrogate. I was about to visit the country of Jugurtha and of Masinissa, so I began reading about these persons […] (Lewis, 1983, p. 26)*

In the above quotation, Lewis gives the reader the impression that he is fully acquainted with the important facts about his destination. As a result, the reader is drawn to believe that Lewis is trustworthy, thereby according his account a sufficient amount of reliability. To further assure this reliability, Lewis adds:

> *before I set foot in Maghreb I knew more about the inhabitants of, say, the hinterland of Tetouan than they know themselves – though I never have been to Tetouan […] I knew long before I put my legs across its back or had ever clapped eyes on it, that the ass of which the Berbers make such an extensive use is of Egyptian origin, and that the Berbers got to know of these valuable*

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

> *little animals through the Libyans […] Then, when I reached it, I was able to recognize in Maghreb which manner of goat alone in fact belongs to it, the skinny one namely, with very long black hair […] This will suffice to give you an idea of the extent of my reading before I landed at Oran. (Lewis, 1983, p. 26)*

The claim is repeated on the following page, and there it is made explicit that the reading has replaced acquaintance: "I stepped on shore in Algeria better documented than most guides, although I had never so much as seen an Arab before, except in France selling carpets" (Lewis, 1983, p. 27).

Lewis's elaboration on such unnecessary details is by no means purposeless. With such a valuable addition to his first contention, Lewis assures that his seizing of the reader's trust is complete. However, it is not difficult to grasp the shortcoming of Lewis's contention if examined from another perspective. It lies in the fact that his knowledge of Morocco is entirely based on reading, and hence liable to fall in what Edward Said calls 'reproduction'; that is, being within, but seeing from without, and thus 'reproducing' what one has read before beginning the journey, or what others have already said about the subject under scrutiny.

Meyers lists that reading. Lewis "had heard about the Rif Wars of 1921-1925 on news broadcasts; learned about the Arabs from T. E. Lawrence […]; read about Morocco in Cunninghame-Graham's classic Mogreb-el-Acksa, Gautier's Les Siècles obscurs du maghreb and Saint-Exupéry's Vol de nuit; and had himself written about primitive culture in Paleface" (Meyers, 1980, pp. 193-94). Behdad describes the condition such reading produces. The orientalists of the later nineteenth century, he writes, "undertook an exoticist project marked by an anxiety of coming after what had come before", travelling "at a time when the European colonial power structure and the rise of tourism had transformed the exotic referent into the familiar sign of Western hegemony" (Behdad, 1994, p. 13). Lewis arrives two generations later still, and the anxiety has hardened into a boast.

2. Reproduction

'Reproduction' runs throughout Lewis's account, whether in his description of peoples, their race, their cultures, or even the land itself. 'Reproduction', however, does not refer to a mere tendency on the part of the writer to repeat what other writers have said about a specific place or inhabitants; rather, as Edward Said explains, it is suggestive that the set of statements about non-European peoples and cultures have become a discourse that infiltrates Western cultures and institutions. Thus, viewing the non-European from that particular perspective in travel writing or other genres of writing, even the academic ones, has in turn become a tradition. In his reflection on this fact, Edward Said assures that "What is thought, said, or even done about the Orient follows (perhaps occurs within) certain knowable lines" (Said, 1978, p. 8).

What Said means by the phrase "knowable lines" is the fact that 'Orientalism', as a Western discourse on non-Western peoples, has founded conventions to follow and abide by. In fact, this idea is also true of any other form of discourse on 'Others'. More important, however, is the fact that such texts, as Said argues, "can create not only knowledge but also the very reality they

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

describe" (Said, 1978, p. 94). Thus, for the individual writer, apart from the necessity to go in line with the prevalent discourse about a specific people and nation, as he perceives the non-Western, he starts comparing what he has in mind with what he can perceive, but eventually, as the constant reproduction testifies, he forces the perceived subject to match up with the idea he has in mind.

It is the observation of this fact that drove Edward Said to conclude that "the Orient was almost a European invention" and "that Orientalism makes sense at all depends more on the West than on the Orient, and this sense is directly indebted to various Western techniques of representation that make the Orient visible, clear, "there" in discourse about it" (Said, 1978, p. 21). The reading available to Lewis was not neutral either. By the time he sailed, France had produced a substantial body of writing about the country, and Burke describes its governing category as follows: "Moroccan Islam was an assertion of the hegemonic power of French colonial rule that reduced the complex realities of Morocco to a few metonyms […] In an audacious rewriting of history, it recast the French protectorate as the bridge between 'the Morocco that was' (precolonial Morocco) and modernity" (Burke, 2014, p. 12). What Lewis reproduces, then, is not simply earlier travel writing but a colonial apparatus of knowledge already in place.

Behdad's account of the belated traveller makes the same point from the side of the writer: such travellers "find it impossible to avoid the 'baggage' of orientalist knowledge that has mediated the desire to produce an other discourse on the Orient" (Behdad, 1994, p. 15). Said pursued the same argument at book length in Culture and Imperialism, where the imperial experience is traced not through single texts but through "a structure of attitude and reference" running across a whole body of metropolitan writing (Said, 1994, p. xxiii). Neither imperialism nor colonialism, he writes there, "is a simple act of accumulation and acquisition"; both are "supported and perhaps even impelled by impressive ideological formations that include notions that certain territories and people require and beseech domination, as well as forms of knowledge affiliated with domination" (Said, 1994, p. 9). Youngs makes the same point about the genre rather than the empire: the truth claims of travel writing are now widely read as a rhetorical strategy, the Other it produces as a textual construction in which "an important role […] is played by an intertextual exchange between texts", so that it is "important to view travel narratives internally, intertextually and contextually" (Youngs, 2013, p. 13).

3. The Mark of the Plural

Wyndham Lewis, as the statements quoted above testify, shows that he is quite prepared to follow those "knowable lines". He appears so confident of the knowledge he acquired from his reading that he claims to know the inhabitants of Tetouan "more than they know themselves". Examined critically, the contention works the other way around, demonstrating that Lewis's claims throughout the account are closer to fiction than to reality. In this context, Lewis asserts that the Berbers have, not only in their culture but also in their nature, some unreasonable aversion to particular activities:

> *Give the Berber a waste—a sandy one or one of salt water, it is immaterial—and he will be entirely chez lui. In their nature, like the early Celts and Germans, these people despise trade*

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

> *and agriculture. They cannot see why, when you can plunder, you should do what they for their part always got Negroes to do. Indeed, the Touaregs […] have a saying […]: "With the plough enters in dishonour". (Lewis, 1983, p. 201)*

In this quotation, first of all, one can notice that Lewis uses the singular pronoun to talk about the Berbers, which recalls Pratt's argument that the othered people "are homogenized into a collective 'they,' which is distilled even further into an iconic 'he' […] the subject of verbs in a timeless present tense, which characterizes anything 'he' is or does not as a particular historical event but as an instance of a pregiven custom or trait" (Pratt, 1992, p. 139).

In this particular case, one does not, in fact, need to examine the use of 'he' to argue that Lewis ascribes to the Berbers this contempt for agriculture as a "pregiven custom or trait", since he states explicitly that he believes it is "in their nature" and apparently easily observable. Worth examining, however, is the fact that Lewis sets out such an unexplainable 'essentialization' of the Berbers that one is drawn to believe that Lewis has made a serious field study before he decides to articulate such contentions. It indeed gives the impression that Lewis has met with every individual Berber and questioned him or her about their relationship to agriculture.

The strategy at work here has a name in postcolonial criticism, 'homogenization' or 'essentialism'. The term 'essentialism' refers to the tendency to put all members of a specific group or culture in one single category, so to speak, and hence perceive them as one single person, drawing on "the assumption that groups, categories or classes of objects have one or several defining features exclusive to all members of that category" (Ashcroft et al, 2013, p. 77). However, in colonial discourse, one cannot speak of any innocence in this practice; it is rather a denial of diversity that falls within the discourse of debasement and 'inferiorisation'. Bhabha describes the form such knowledge takes: the stereotype is "a form of knowledge and identification that vacillates between what is always 'in place', already known, and something that must be anxiously repeated", as if what needs no proof "can never really, in discourse, be proved" (Bhabha, 2004, pp. 94-95). Lewis's Berbers, whose contempt for the plough is stated as fact and demonstrated nowhere, are that form of knowledge exactly.

Quite a considerable number of years before the publication of Pratt's Imperial Eyes: Travel Writing and Transculturation, Albert Memmi, seen as one of the first critics to apply Postcolonial criticism, published The Colonizer and the Colonized in which, among other things, he identifies some strategies that serve to achieve what he calls the "depersonalization of the colonized". The most important of these, according to Memmi, was what he termed "the mark of the plural", which is referred to in postcolonial studies today as 'essentialism'. He argues:

> *Another sign of the colonized's depersonalization is what one might call the mark of the plural. The colonized is never characterized in an individual manner; he is entitled only to drown in an anonymous collectivity ("they are this." "they are all the same"). (Memmi, 1965, p. 129)*

Therefore, the practice of essentialism constitutes an important stage in the production of colonialist discourse. Travel writers along with colonial officers, reporters, anthropologists, and a number of other writers who produced the huge legacy of writing termed colonialist discourse,

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

developed this ethnocentric tendency to reduce the inestimable diversity within groups and cultures into a monotonous homogeneity that imprisons numerous subjects in a devilish 'he'. The goal behind this, as it is the case with other colonialist strategies, is quite obvious: it is to achieve "depersonalization", or in other words, to guarantee the superiority of the 'self' by assuring the inferiority of the 'other'.

On another occasion, Lewis goes even further as to 'essentialize' not only Berbers but also Arabs and Jews. In this case, Lewis claims to be able to identify and even describe and elaborate on the different 'races' that make up the population of Morocco. He states:

> *As to the stature and so on of these various component races: the Arab, since he lives in the town, is sedentary, and better off—he as a rule is fatter than the Berber, who is particularly lean and often very tall. The Jew is any size: but generally he is lean and as a matter of fact famished-looking and wolfish […] (Lewis, 1983, p. 45)*

That the Berber is taller than the Arab, or that the Arab is fatter than the Berber, can neither be proven nor denied except through a scientific study that, as a necessity, must have examined a sufficient number of participants. But it is not strange for Lewis's statement to run against reason and fall prey to the European fallacy of being capable of studying the non-European with brief and casual surveillance. Such examples display the extent to which the author's discourse about the 'Other' is full of instances of homogenization based on his own observations. On the whole, such 'essentialisms' serve as rhetorical strategies that allow the author to provide a single judgment on a diverse group of individuals, be they the Arabs, the Berbers, or the Jews. As a result, such a judgment soon turns into a stereotype, a general belief about those people held to be true by the general reader. The purpose of such judgments is not description. The objective of colonial discourse, Bhabha argues, "is to construe the colonized as a population of degenerate types on the basis of racial origin, in order to justify conquest and to establish systems of administration and instruction" (Bhabha, 2004, p. 101).

4. Debasement

Homogenization is not the only operation at work. Spurr places the debasement of the Other, achieved through his or her association with filth and idleness, at the centre of colonial writing, and finds it "linked both to cultural necessity and to psychological danger" (Spurr, 1993, p. 80), the danger being the European's fear of being "prostrated before the unconquerable lassitude which the climate quickly engenders in him" (Stanley, cited in Spurr, 1993, p. 80). The motive, Spurr argues after Hayden White, lies less in the need to construct the Other than in the need to hold the self's categories in place:

> *When notions such as "civilization" and "reason" are in danger of being called into question, their definition, as well as their identification with a particular people, is established by pointing to their supposed opposites, to what can be designated as "savagery" or "madness" (Spurr, 1993, p. 76).*

Whether the natives' culture incarnates that opposition or not does not seem to matter, since it is bound to be forced to match whatever the self's culture requires as its opposite. This is a recurrent

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

practice in Lewis's account, and it takes as its object either the natives themselves or their culture, though it is the latter that receives the fuller elaboration. In the following example, Lewis dwells on the idea of laziness as an inherent part of Moroccan culture:

> *The shops generally are cupboards in a mud wall. […] In these the merchant squats or crouches, often asleep or dropping to sleep, or if awake majestically resigned as regards the customer-question. The customer-question has been solved by Islam. That is left in the hands of Providence. […] Even the Jews in the Mellah seem tarred with the same brush, and have the airs of whiling listlessly away their time […] they act the same as Arabs and as though Fate were their God as well. (Lewis, 1983, p. 55)*

What the example demonstrates is that the non-European culture has to be contrasted with, and eventually opposed to, the European, no matter how unreasonable the process might appear. It is difficult to make a reader believe that Moroccan merchants stock their shops in order to sit "majestically resigned" before the customer, or that any merchant, whatever his culture, is uninterested in selling his goods. Lewis then ridicules the merchants', and Moroccans' at large, belief in fate, and stretches it so far as to contend that they do only what fate dictates, as though they were in constant communication with it. Whatever Lewis might think of the Moroccan belief in God, what must not be missed is that Moroccan culture has to be opposed to the European whatever the cost. The evidence becomes clearer a few lines later, when Lewis makes the opposition direct and brings the European individual into the same sentence:

> *This great rule of massive mercantile indifference does not apply to the large establishments of the big rug and curio merchants. They, or their scouts, dart screaming out upon the visitor. […] Rug after rug is unrolled – some so large that they stretch right across the road to the opposite pavement. But these are the people who have learnt restlessness from the European, who is their main customer for such goods. (Lewis, 1983, p. 55)*

The quotation demonstrates the author's belief not only in the centrality of European culture but in its superiority. European culture becomes the norm through which other cultures are scrutinized. Restlessness in this particular context, given the colonial situation underlying its setting, can be taken to refer to travel, exploration and colonial invasion. Yet Lewis, well read as he might appear, ignores the fact that history testifies that such a characteristic is not peculiar to the European. Other peoples are historically reported to have had an equal urge for travel and exploration. The only difference, Lewis should conclude, is that power relations have been reversed.

Moroccan culture in these passages is turned into a set of arbitrary beliefs and customs, demonstrated, as Lewis has it, in the natives' idleness and their submission to fate. The author achieves this debasement through his homogenization of Moroccans, which allows him to refer to Moroccans, or to a unified portion of the Moroccan population, as if they were a single individual. This form of cultural othering, which assaults different aspects of Moroccan culture, is motivated by the desire of the author, as a European, to establish the superiority of European culture through a biased contrast that takes the latter as the norm and regards the difference of others as abnormity, and so as inferiority.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Behind these homogenizations stands the notion of Eurocentrism. Ashcroft, Griffiths and Tiffin argue that European maps, "apart from locating Europe at the top of the globe or map, established an ideological figuration, through the accompanying text and illustrations, which firmly centralized Europe as the source and arbiter of spatial and cultural meaning" (Ashcroft et al, 2013, pp. 77-78). The naïve question raised in this context is how it was possible for Europe to construct itself as superior to other cultures of equal diversity. In response, the writers explain that

> *By the eighteenth century this conception of a collective 'Europe' constructed as a sign of superiority and in opposition to the rest of the world's cultures had become firmly consolidated […] Imperial displays of power […] and assertions of intellectual authority in colonialist institutions such as schools and universities […] established European systems and values as inherently superior to indigenous ones. (Ashcroft et al, 2013, p. 91)*

Conclusion

Results:

The book's guarantee is therefore the reverse of the one its genre offers. Lewis does not go in order to find out; he goes having found out, and the journey is left to confirm what the reading has already settled. Even the solitude is arranged. "Unaccompanied, I set out", the foreword says (Lewis, 1983, p. 24), and Lewis travelled with his wife throughout (Meyers, 1980, p. 194). What the account finally offers is therefore not a record of Morocco but a record of the reading that preceded it, confirmed on the ground. Lewis is not an eccentric case in this respect, and the interest of the book lies in how openly it states a condition that most travel writing of the period leaves unstated. The exoticism of the travelogue was analysed in an earlier study (Oumoussa, 2021), and the most recent treatment reads it again for that exoticism and for its representation of Berber women (El Aissi and Belgaid, 2025, pp. 254-65); what the reproduction of prior reading adds is an account of where that exoticism was obtained. Clifford writes of the "now apparently naive claims for experiential authority" that underwrote an earlier anthropology (Clifford, 1988, p. 38); Lewis does not make them, and does not appear to feel their loss.

The suppression is not peculiar to him: Thompson notes that many travel writers "have not deemed it necessary to inform readers that their journey was made with a companion, or companions, or possibly even a whole support team", sometimes so as to make the journey seem a more heroic undertaking (Thompson, 2011, p. 26). In Lewis's case what is made more heroic is not the journey but the reading that preceded it.

Recommendations

Two lines of further work follow. The first is source-critical: the books Lewis names as his preparation, Cunninghame-Graham, Gautier and Saint-Exupéry, can be collated against his text, which would allow the extent of the reproduction to be measured rather than inferred. The second concerns the material this article leaves aside: the travelogue's treatment of Moroccan women, which recent criticism has begun to examine, should be read in the light of the same mechanism, since a figure known in advance from books is not encountered on the road either.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Bibliography

- ASHCROFT, B., GRIFFITHS, G. & TIFFIN, H. (eds.) (2013), Post-Colonial Studies: The Key Concepts, 3rd ed., Routledge, New York.
- BEHDAD, A. (1994), Belated Travelers: Orientalism in the Age of Colonial Dissolution, Duke University Press, Durham.
- BHABHA, H. K. (2004), The Location of Culture, Routledge Classics ed., Routledge, London and New York.
- BURKE III, E. (2014), The Ethnographic State: France and the Invention of Moroccan Islam, University of California Press, Oakland.
- CLIFFORD, J. (1988), The Predicament of Culture: Twentieth-Century Ethnography, Literature, and Art, Harvard University Press, Cambridge, MA.
- EL AISSI, H. & BELGAID, B. (2025), « The Representation of the Berbers in Wyndham Lewis' Journey Into Barbary: Travels Across Morocco », Crossings: A Journal of English Studies, Vol. 16, pp. 254-265.
- HALL, S. (1997), « The Work of Representation », in S. Hall (ed.), Representation: Cultural Representations and Signifying Practices, Sage, London, pp. 13-74.
- LEWIS, W. (1983), Journey into Barbary: Travels across Morocco, ed. C. J. Fox, Black Sparrow Press, Santa Barbara.
- MEMMI, A. (1965), The Colonizer and the Colonized, Beacon Press, Boston.
- MEYERS, J. (1980), The Enemy: A Biography of Wyndham Lewis, Routledge and Kegan Paul, London.
- OUMOUSSA, A. (2021), « Translating Difference: The Ambiguous Representation of the 'Exotic' in Wyndham Lewis's Journey into Barbary: Travels across Morocco », ELOPE: English Language Overseas Perspectives and Enquiries, Vol. 18, No. 2, pp. 101-113.
- PRATT, M. L. (1992), Imperial Eyes: Travel Writing and Transculturation, Routledge, London and New York.
- SAID, E. W. (1978), Orientalism, Penguin Books, New York.
- SAID, E. W. (1994), Culture and Imperialism, Vintage Books, New York.
- SPURR, D. (1993), The Rhetoric of Empire: Colonial Discourse in Journalism, Travel Writing and Imperial Administration, Duke University Press, Durham.
- THOMPSON, C. (2011), Travel Writing, Routledge, London and New York.
- YOUNGS, T. (2013), The Cambridge Introduction to Travel Writing, Cambridge University Press, Cambridge.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

On the Limits of Performance: Can Artificial Intelligence Translate *Tamaghrabit*?

حدود الأداء: هل يمكن للذكاء الاصطناعي ترجمة "تمغاربيت"؟

Imane BENALI إيمان بنعلي

PhD researcher, King Fahd School of Translation, Tangier, Morocco

Imane.benali@etu.uae.ac.ma

Dr. Jamal AKABLI د. جمال أقبلي

Professor, King Fahd School of Translation, , Tangier, Morocco

Jakabli@uae.ac.ma

Abstract:

In a context where the use of artificial intelligence (AI) in **subtitling** is on the rise, the present study seeks to analyse the quality of Moroccan Arabic-to-English subtitles generated by ChatGPT (GPT-5) for two excerpts taken from ***Couscous Maghribi***, a documentary produced and broadcast by 2M, as part of the docuseries *Tamaghrabit* (2022). Drawing on Pedersen's (2017) FAR model for subtitle quality analysis, the study holistically assesses AI-generated subtitles across three areas: **functional equivalence**, **accessibility**, and **readability**. Key findings highlight the impact of prompting on subtitling output, as well as the continuing need for human expertise in translating audiovisual texts fraught with culture-specific references.

Keywords: subtitling; artificial intelligence (AI); *Tamaghrabit*; the FAR model; culture-specific references

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الملخص:

في سياق يتنامى فيه استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الترجمة، يهدف هذه البحث إلى تحليل جودة الترجمة السمعية البصرية (وتحديدا السترجة) من الدارجة المغربية إلى الإنجليزية، والتي قام بها ChatGPT (GPT-5) لمقتطفين مأخوذين من "كسكس مغربي"، وهو فيلم وثائقي أنتجته قناة 2M في إطار سلسلة الأفلام الوثائقية "تمغرابيت"، وذلك بالاعتماد على نموذج FAR الذي وضعه بيدرسن (2017) لتقييم جودة السترجة. ويقيّم البحث بشكل شمولي الترجمة التي أنتجها الذكاء الاصطناعي على ثلاثة مستويات: التكافؤ الوظيفي، وسهولة الفهم، وسهولة القراءة. وتسلط نتائج البحث الضوء على تأثير طريقة كتابة الأوامر لنماذج الذكاء الاصطناعي على جودة الترجمة التي تنتجها، فضلاً عن الحاجة المستمرة إلى الخبرة البشرية لترجمة النصوص السمعية البصرية التي تحتوي على المفاهيم ذات الخصوصية الثقافية.

الكلمات المفتاحية: السترجة، الذكاء الاصطناعي، تمغرابيت، نموذج FAR، المفاهيم ذات الخصوصية الثقافية.

Introduction:

As one of the most widely used modes of Audiovisual Translation (AVT), subtitling is a complex process that involves many steps to ensure semiotic cohesion and audience engagement. In recent years, it has become increasingly accessible to both professionals and amateurs thanks to emerging AI-powered tools. While such tools promise to reduce time and effort, their integration in AVT is changing how translators engage with subtitling, which was once thought of as a time-consuming process filled with technical constraints. In this vein, it is now possible to upload the source text (ST) to a platform to generate both transcriptions and subtitles. However, despite the allure of automation, AI-generated subtitling remains laden with issues: from missed cultural and linguistic subtleties to multimodal discrepancies that may ruin the viewer's experience of the audiovisual target text (TT). Hence, it becomes essential to evaluate the output of such tools in the highly multimodal context of subtitling.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Against this backdrop, the present article examines the quality of AI-generated subtitles (Moroccan Arabic into English) through the lens of Pedersen's FAR model, a quality-assessment model that evaluates subtitles based on three criteria: functional equivalence, accessibility, and readability. Two excerpts from the first episode of *Tamaghrabit* (2022), a docuseries produced and broadcast by 2M, were selected as case studies. In this episode, the light is shed on Couscous-making traditions across Morocco's different regions. Therefore, thanks to its focus on themes related to local cuisine, we believe the episode would be the perfect ground to test the strengths and shortcomings of AI when dealing with audiovisual content fraught with culture-specific references, idiomatic expressions, and regional peculiarities. The ultimate aim is to gauge the extent to which human intervention remains indispensable in translating cultural idiosyncrasies. What further renders this study relevant is its inclusion of multimodal considerations in its subtitle quality assessment and their impact on the final subtitling output, which tend to be often overlooked in AVT (Gambier, 2020).

Another aim behind conducting this study is to test the strengths and limitations of the FAR subtitle quality assessment model on the first episode of the docuseries *Tamaghrabit* before using it to analyse AI-generated subtitles for the other five episodes, something that we are planning to undertake in our PhD thesis. In this sense, the present study serves as a pilot that will guide an entire research project focused on the use of AI, particularly Large Language Models (LLMs), for subtitle generation.

1. The Literature Review:

1.1 The Challenges of Subtitling:

Subtitling, one of the most commonly used AVT modes, involves an intersemiotic shift from speech into writing and consists of translating the information in the audiovisual channels from one language into another (Diaz-Cintas & Remael, 2014). As such, it entails, by default, adhering to spatio-temporal constraints, for subtitles tend to be "positioned at the bottom of the screen, arranged in no more than two lines, and not exceeding the 31-character limit" (Benali, 2026). This is because "by their very nature, subtitles interfere with the image and the extent of this interference depends largely on their aesthetic credentials, especially the chosen font type, size and colour". (Díaz-Cintas, 2020, p.153). Owing to these constraints, subtitling is oftentimes perceived as a time-consuming process requiring synchronisation between on-screen images and the audio channel, which can be achieved through 'spotting', a technique through which translators determine the

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

precise moment when a subtitle should appear on screen and when it should disappear, according to a series of temporal and visual considerations (Díaz-Cintas, 2020, p.154).

Another key challenge in subtitling, in addition to preserving synchrony, is the transfer of humour, culture-specific elements, and paralinguistic aspects of speech within the constraints of the audiovisual channels. Because viewers have direct access to the ST, any attempt to adapt or omit the above-mentioned elements without reference to on-screen images can affect the viewing experience, as it may lead to glaring misalignments between ST and TT. One example of this common trap is a scene taken from the first season of the sitcom *Friends,* discussed by Taylor (2016), where Ross declares he would not go with Joey and Chandler to a hockey game unless they buy him "a big foam finger", a culture-specific reference to an oversized glove used to show support for a team. In the Italian version, the translators attempted to adapt this reference to the target audience's culture, aiming for equivalence, by translating it as "large beer" (p. 226). The result was a jarring disconnect between the subtitle and the information in the audiovisual channels, as the laugh track plays in the background while Ross is seen waving his foam finger at the stadium.

1.2 Quality in AI-generated Subtitles:

Due to the multitude of technical steps in the subtitling process, reliance on automation, especially AI tools, is on the rise (Pym & Torres-Simon, 2021). In this regard, these tools are primarily used to facilitate the notoriously time-consuming processes of transcription, segmentation, and spotting required to produce high-quality subtitles. Nevertheless, now that these tools can handle the entire subtitling process, from transcription to translation, they are no longer seen as mere assistants but as potential competitors to human translators. After all, why bother hiring humans when machines can perform the tasks efficiently and effectively with a fraction of the cost? This is why professional translators are concerned about the growing reliance on AI and its potential impact on both translation quality and the future of the translation profession.

Regarding translation quality, one of the most extensively discussed concepts in the history of translation studies (TS), AVT scholars disagree with the dominant tendency to approach quality solely through a linguistic lens. Unlike House's (2014) view of quality as the degree to which the TT is equivalent to the ST, Pedersen (2017) and Taylor (2013) argue that the quality of a translated audiovisual text, and because of its multimodal nature, is shaped by considerations other than equivalence, such as the synchronicity between different channels of information and adherence to spatio-temporal constraints. For this reason, Pedersen (2017) believes that it is quite challenging

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

to apply popular translation quality assessment models to AVT, particularly subtitling, as they would flag omissions and alterations made to achieve semiotic cohesion as errors. Still, translation quality assessment models are crucial for pinpointing areas where AI falters and for establishing a solid framework for collaboration between translators and machines to produce high-quality output efficiently.

Speech recognition is another area where AI flounders, causing serious translation issues in the output if the transcription is not revised and edited. This latter, which constitutes the first step in subtitling, is notorious for being time-consuming, involving translating information transmitted through the audiovisual channel into writing, as well as determining the timestamps for when each subtitle should begin and end (Díaz-Cintas, 2020). In light of Jakobson's typology of translation (1953), the shift from speech to writing constitutes a form of intersemiotic translation that naturally entails challenges related to human speech, such as noise, accents, and speech patterns. These challenges make it difficult for Automatic Speech Recognition (ASR) systems to accurately transcribe speech, especially when the ST is in a low-resource language. In this light, many subtitling mistakes in the output result not from AI's inability to transcribe videos but from unedited transcription (Benali, 2026).

1.3 Current State:

Currently, while far from achieving perfection, Machine translation systems (MT) and Large Language Models (LLMs) still grapple with transferring contextual and semiotic nuances that characterise any audiovisual text. However, Qui and Pym (2025) found that viewers consuming subtitled media were open to ignoring translation issues if they did not interfere with the ST, and that is because in this case "they use multiple channels of information to construe meanings, such that a translation error can be overridden by other communicative clues" (p. 14). Furthermore, according to Egamberdieva and Chikhanova (2024), both human translators and machines fall into the same traps when moving between two languages. The difference is that the former reviews their output for correction, resulting in better translation quality. Despite the optimism and growing confidence in AI's ability to translate, Abu-Rayyash and Lacruz (2025) warn that the fluency which automatic subtitling appears to possess, especially when carried out by LLMs, is superficial, as LLMs tend to distort meaning and lack intercultural awareness.

Based on the above, human intelligence is still needed to guide and supervise artificial intelligence in subtitling and ensure it adheres to quality standards. In fact, AI-translator collaboration is emerging as a viable model in the world of AVT, as many professionals are leaning towards this

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

workflow that saves time and effort (Koglin et al., 2022). In this model, translators delegate the process of subtitling to the machine, from transcription to translation, only to interfere later to edit the output. By doing so, another stage is added to the traditional translation process: machine translation post-editing (MTPE). It is therefore essential to determine the parameters translators should consider when evaluating and post-editing AI-generated subtitles. This is what Pedersen (2017) attempts to do in his FAR model, which was originally designed to assess human translation but has been successfully used by researchers in MTPE (Ludera et al., 2024; Qiu & Pym, 2025; Koglin et al., 2022).

2.The FAR Model for Subtitle Quality Assessment:

In light of the above discussion, the study presents a qualitative assessment of subtitles translated from Moroccan Arabic into English, generated by OpenAI's ChatGPT Plus (model GPT-5)[1]. In this regard, the generated subtitles for two sample clips[2] from the first episode of *Tamaghrabit* (2022), a docuseries produced and broadcast by 2M exploring the different facets of Moroccan identity, are analysed. This episode, titled "Couscous Maghrabi", takes its viewers on a journey across the regions of Morocco to bring to light the variety of couscous-making traditions. The motive behind selecting ChatGPT to generate subtitles for the documentary is its models' constant exposure to Moroccan Arabic data thanks to its widespread use among Moroccans (Khantouri, 2026).

The first of the chosen clips takes place in an unnamed village in the North, where the subject, a farmer, discusses growing vegetables for Couscous, while the second clip features a fisherman in Chlihat, bringing home a fish for his mother to make couscous. Both clips were purposively selected thanks to their richness in references to Moroccan cuisine and farming. Another reason for their selection is the contrast and variety they provide in terms of dialects. While the subject in the first clip speaks a Jebli dialect, the subject in the second uses a Gharbawi dialect.

As for subtitling quality assessment, Pedersen's FAR model is used to provide quality scores by penalising errors across three areas. The first is functional equivalence, an area that includes semantic errors, which are penalised more heavily because of their limiting impact on the audience's ability to understand the ST. The second area concerns accessibility errors, including errors in grammar, spelling, and the translation of idioms and culture-specific references.

[1] The premium version requiring a monthly subscription of 20$ per month
[2] Six minutes for the first clip; five minutes for the second

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Readability is the final area of assessment and includes multimodal errors that affect the audience's viewing experience of subtitled media, such as spotting errors, limited synchrony between the subtitles and the audiovisual channels, and exceeding the subtitle reading speed.

Table 1: *The FAR model*

Severity	**Minor** (Minor impact on the viewer)	**Standard** (Viewers slightly question the subtitles but continue following the TT)	**Serious** (When it becomes impossible to understand and follow the TT)
Functional Equivalence: Semantic and stylistic errors.	0.5	1	2
Accessibility: Grammar, spelling, and idioms.	0.25	0.5	1
Readability: Segmentation, spotting, punctuation, and reading speed.	0.25	0.5	1

The score for each category is calculated by dividing the sum of penalties for minor, standard, and serious errors by the number of subtitles in the clip, then multiplying the result by 100%. The resulting sum represents the percentage of flawed subtitles in that category and can be subtracted from the total score to obtain the average score. To calculate the overall score[3], the following formula should be used:

$$100\% - (F + A + R / \text{Number of subtitles} * 100\%)$$

[3] It is noteworthy that the overall score is cumulative in nature and does not, hence, represent an average.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3.Data Analysis:

3.1 Functional Equivalence:

In the first excerpt, eight subtitling errors have been spotted: half of which are serious semantic errors, and three are standard errors. The remaining error is minor. After calculating penalties according to Pedersen's formula, the overall score for this category is 82.84 per cent, meaning that 17.16 per cent of subtitles were not functionally equivalent to the ST, while the remaining subtitles conveyed the ST's content. The second excerpt yielded a similar quality score of 82.29 per cent, with seven identified subtitling errors: four are standard, two are serious, and one is minor.

- Excerpt 1:

$$\{(0.5*1)+(1*3)+(2*4)/67\}*100 = 17.16$$

Overall score: $100\%-17.16\% = 82.84\ \%$

- Excerpt 2:

$$\{(0.5*1)+(1*4)+(2*2)/48\}*100 = 17.71$$

Overall score: $100\%- 17.71\%= 82.29\ \%$

Examples:

Timestamp	ST	TT
[35] [00:02:27 - 00:02:30]	كيتفور وهاهو رجع **طعام**.	That's how it became **food**.
[3] [00.00.12- 00.00.14]	لخطانا البحر، مشينا فيها.	We followed the sea, it carried us with it.

In the first example, the culturally specific item **"طعام"**, which, in Moroccan Arabic and unlike standard Arabic, refers particularly to couscous, is mistranslated as "**food**". This error is evident in the excerpt, as the speaker recounts how couscous was made during times of famine. By translating "**طعام**" as "food", the subtitle risks confusing viewers who are unfamiliar with the Moroccan use of the word. Hence, a more accurate and meaningful rendering would be *"That's how it became couscous."* As for the second example, it is an example of a serious functional

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

equivalence error since the meaning is completely distorted. The speaker in the excerpt, an elderly housewife, is explaining the importance of the sea, which was the only path to survival for her family. This is not the meaning communicated in the subtitle. A more accurate translation would be "Without the sea, we would be ruined."

3.2 Accessibility:

In the first excerpt, seven subtitling errors were identified: four were minor, two were standard, and one was serious. After calculating the penalties according to Pedersen's formula, the resulting score was 95.52 per cent, with the remaining 4.48 per cent of subtitles exhibiting naturalness and idiomaticity issues. As for the second excerpt, it has six errors: four are standard, one is minor, and the remaining error is serious. The obtained overall score for this category is therefore 93.23 per cent.

- Excerpt 1:

*{(0.25*4)+(0.5*2)+(1*1)/ 67}* 100 = 4.48*

Overall score: *100%-4.48%= 95.52 %*

- Excerpt 2:

*{(0.25*1)+(0.5*4)+(1*1)/ 48}* 100 = 6.77*

Overall score: *100%-6.77%= 93.23 %*

Examples:

Timestamps	ST	TT
[15] [00:00:51 - 00:00:53]	في الهبطة دغيا **كتكركب**	The way down is **fast**
[33] [00.02.10- 00.02.12]	خلقت **فالحوت**	I was born **in fish.**

Translating "كتكركب" as "fast" is an example of a standard error. Despite being grammatically correct, describing a "way" or "path" as "fast" sounds unnatural in English, for a way is not usually described as "fast". It is the action of descent that can actually be described as such. Moreover, the verb "كتكركب" in Moroccan Arabic carries an important nuance, for it implies a rapid and

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

uncontrolled sense of downward movement. A more natural translation in this instance, therefore, would be "You roll down fast." The second example is an instance of a word-for-word translation. The speaker describes her family's generational connection to fishing. The emotional and cultural nuance is lost in translation, resulting in the subtitle "I was born in fish," which sounds illogical and unnatural in English. One possible translation is "I was born into a life of fish".

3.3 Readability:

Before presenting the findings in this category, it is worth noting that ChatGPT does not transcribe speech on its own and requires third-party integrations to do so. So far, none of the integrations we tried, mainly OpenAI's Whisper and Turboscribe, can effectively transcribe content in Darija, which can be attributed to its status as a low-resource language. To address this issue, we decided to edit and correct the transcription content, leaving the timestamps as marked by the AI. Any further modifications, such as omitting or condensing information, were strictly avoided to limit the impact on the readability category. Therefore, results in this category are jointly shaped by the initial transcription provided by AI and the modifications introduced afterwards. This is why our attention in the assessment process was primarily focused on two parameters: the number of characters per line (42) and the correspondence between TT and the audiovisual channels.

Overall, the quality score for both excerpts is as follows: 97 per cent for the first and 95.84 per cent for the second. The first excerpt has five readability errors, one of which is a serious one (the example of translating الطعام as food previously mentioned in the first category since it contradicts the images displayed on screen of Couscous), while the second has four errors, all of which are standard and relate to exceeding the limit of forty-two characters per line, which lead to slight delays in the display of the following subtitles and their early disappearance to maintain synchronicity with the audiovisual channels, not providing, as a result, enough time for viewers to read them.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Example:

Timestamps	TT
[26] [00:01:59 - 00:02:01]	We do a bit of farming: lentils, chickpeas, barley, fava beans… **62 characters (limit 42 characters per line)**

4.Discussion of Findings:

The findings indicate that ChatGPT achieved some degree of functional equivalence, accessibility, and readability in subtitling both clips. After adding the penalty scores for each category for the excerpts and dividing the total by the number of subtitles, the overall cumulative score is 61.63 per cent for the first excerpt and 41 per cent for the second excerpt, with an average of 51.31 per cent for both. For comparison, Ludera et al. (2024) report that the average quality score for subtitles produced by human translators ranges from 86 per cent to 96 per cent, depending on their subtitling expertise (p. 64). It is noteworthy that the drop in the cumulative FAR score for both excerpts, despite a higher score in each category, reflects both the serious penalty weight caused by errors in functional equivalence and the formula's sensitivity when the analysed sample is short, resulting in a higher error density the shorter the excerpt is [4].

Though far from being excellent, many of the subtitles are functionally accurate, even when the speakers mix between two languages or mispronounce foreign words. For instance, in one scene from the first excerpt, the speaker describes the crops they grow, typically used to make Couscous:

[4] The average rate of errors per subitle

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

TT	ST
[41] Here we are, Sidi. This is Turnip-all natural.	**[41]** هاحنا اسيدي، ها هو اللفت كلشي ناتوريل
[42] All organic	**[42]** كلشي بوي

The speaker wanted to say ‘bio’, a French word meaning ‘organic’, but mispronounced it as ‘boui’ (as shown by the transcription on the right). Interestingly, GPT-5 not only identified the word but also accurately translated it into “organic”.

One thing that stands out in the analysis is how dependent subtitle quality is on the prompts used to initiate translation. On the one hand, when using general prompts, such as “provide English subtitles to this clip,” without adding context or specifying translation goals, the output is generic and includes more functional-equivalence and accessibility errors. On the other hand, using detailed prompts such as “provide functional and good-quality subtitles into English for this clip that features a farmer and his wife from the North of Morocco talking about farming Couscous vegetables” yields significantly higher-quality results.

Furthermore, the analysis revealed that the FAR model can provide a solid basis for post-editing AI-generated subtitles. By categorising errors and outlining specific quality criteria, the model can serve as a tool for error detection and prioritisation based on their impact on the audience's viewing experience. However, this model’s biggest issue lies in its subjectivity in judging the severity of the errors. Consequently, the analysis above offers only preliminary insights that should be further investigated through studies of audience reception to assess the actual impact on understanding and engagement, something that has been attempted by Koglin et al. (2022) and Qui and Pym (2025), and that we will attempt to do in our PhD project to check the degree to which these findings hold true when tested from a reception perspective.

It is also noteworthy that these findings reflect the performance of one LLM system, specifically ChatGPT, and one language pair (Darija to English) in a specific time frame (November 2025), and hence do not account for other LLM systems or language pairs, nor do they provide an overview of quality development across time. For comparison, a previous study we conducted in March 2025 on English-to-Standard Arabic subtitling (on CaptionHub) yielded a significantly

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

lower overall subtitle quality score of 57%, highlighting how language pair, platform, and time can affect quality scores (Benali, 2025).

Conclusion:

To conclude, this study confirms that ChatGPT (GPT-5), in its current stage, can, to a certain extent, subtitle Darija content into English with a moderate level of competence that is surprising for an LLM dealing with a low-resource language, demonstrating a notable ability to generate decent subtitles even when faced with unclear dialogue and challenging cultural references. These findings echo those in current AVT research, which highlights improved performance in fluency and adequacy in subtitling from/into high-resource languages such as English, attributable to advances in machine learning. One implication of this finding is that AI may currently function as an aid to human subtitlers rather than a replacement, since it is far from mastering the complexities of cultural transfer.

Despite the observed progress, the data above show that AI-generated subtitles still have quality issues. Although a significant part of the subtitles is rated as acceptable or functional, the remaining part unveils shortcomings in AI's ability to perform cultural and linguistic processing tasks. These findings also demonstrate that quality in subtitling cannot be measured solely by surface-level accuracy; it must also be achieved by maintaining functional equivalence, accessibility, and readability, all of which ChatGPT still struggle to fully integrate. Consequently, it is premature to presume that AI systems will replace human translators, as their intervention remains necessary, particularly when sensitive content is involved.

One key element this pilot study highlights is that strategic and efficient prompting enhances the quality of the generated subtitling output, therefore proving that prompt literacy is becoming a crucial skill for translators. When prompts incorporate more contextual clues about the source text (ST) and desired outcomes, the functionality, accessibility, and readability of the generated subtitles improve noticeably. In this light, and as stated by Díaz Cintas (2013), the subtitling profession is likely to be a hybrid space where synergies with machines that rely on "the participation and savoir-faire of the subtitlers" will be the industry norm (p.131). The findings of this study support this view by demonstrating that the AVT industry can benefit from the efficiency and cost-effectiveness of this collaborative workflow without compromising subtitling quality.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

References:

– Abu-Rayyash, H., & Lacruz, I. (2025). Through the eyes of the viewer: The cognitive load of LLM-generated vs professional Arabic subtitles. *Languages*, *10*(4), 1–18. https://doi.org/10.3390/languages10040029

– Benali, I., & Akabli, J. (2026). Beyond words: Towards a multimodal model of subtitle analysis. *Arabic Journal for Translation Studies*, *5*(14), 26–43. https://doi.org/10.63939/ajts.eh2vnp27

– Benali, I. (2025, April 2). *Subtitling in the era of AI: Can machines capture meaning beyond words?* [Paper presentation]. International Conference on Translation, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez, Morocco.

– Díaz-Cintas, J. (2020). The Name and Nature of Subtitling. In: Bogucki, Ł., Deckert, M. (eds) *The Palgrave Handbook of Audiovisual Translation and Media Accessibility* (pp. 149–171). Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-030-42105-2_8

– Díaz-Cintas, J. (2013). The technology turn in subtitling. In M. Thelen & B. Lewandowska-Tomaszczyk (Eds.), *Translation and meaning: Part 9* (pp. 119–132). Zuyd University of Applied Sciences/Maastricht School of Translation and Interpreting.

– Díaz-Cintas, J., & Remael, A. (2014). *Audiovisual translation: Subtitling*. Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315759678

– Díaz-Cintas, J., & Remael, A. (2021). *Subtitling: Concepts and practices* (2nd ed.). Routledge.https://doi.org/10.4324/9781315674278

– Egamberdieva, E. J., & Chikhanova, M. A. (2024). Subtitle Machine Translation Quality Assessment. *PNRPU Linguistics and Pedagogy Bulletin*, *4*(24), 30–42.

– House, J. (2014). *Translation Quality Assessment: Past and Present* (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315752839

– Jakobson, R. (1959). On linguistic aspects of translation. In R. A. Brower (Ed.), *On translation* (pp. 232–239). Harvard University Press.

– Khantouri, I. (2026, January 7). *Quelle place pour l'intelligence artificielle dans le quotidien des Marocains?* Groupe Sunergia. https://groupe-sunergia.com/market-insights/quelle-place-pour-lintelligence-artificielle-dans-le-quotidien-des-marocains/

– Koglin, A., Pereira da Silveira, J. G., Matos, M. A., Silva, V. T. C., & Moura, W. H. C. (2022). Quality of post-edited interlingual subtitling: FAR model, translator's assessment and

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

audience reception. *Cadernos de Tradução*, *42*(1), 1–26. https://doi.org/10.5007/2175-7968.2022.e82143

– Ludera, E., Szarkowska, A., & Orrego-Carmona, D. (2024). Expertise in interlingual subtitling: Applying the FAR model to study the quality of subtitles created by professional and trainee subtitlers. *The International Journal of Translation and Interpreting Research*, *16*(1), 55–75. https://doi.org/10.12807/ti.116201.2024.a04

– Pedersen, J. (2017). The FAR model: Assessing quality in interlingual subtitling. *The Journal of Specialised Translation*, (28), 210–229. https://doi.org/10.26034/cm.jostrans.2017.239

– Pym, A., Torres-Simón, E. (2021. Is automation changing the translation profession? *International Journal of the Sociology of Language*, *2021*(270), 39–57. https://doi.org/10.1515/ijsl-2020-0015

– Qiu, J., & Pym, A. (2025). Fatal flaws? Investigating the effects of machine translation errors on audience reception in the audiovisual context. *Perspectives*, *33*(5), 913–929. https://doi.org/10.1080/0907676X.2024.2328757

– Taylor, C. (2013). Multimodality and audiovisual translation. In Y. Gambier & L. van Doorslaer (Eds.), *Handbook of translation studies* (Vol. 4, pp. 98–104). John Benjamins. https://doi.org/10.1075/hts.4.mul2

– Taylor, C. (2016). The multimodal approach in audiovisual translation. *Target. International Journal of Translation Studies*, *28*(2), 222–236.https://doi.org/10.1075/target.28.2.04tay

PROMETHEUS

INTERNATIONAL JOURNAL

OF HUMANITIES, SOCIAL, AND LEGAL SCIENCES

A Peer-Reviewed International Scientific Journal Dedicated to Publishing Research in Humanities, Social, and Legal Sciences

Director & Editor-in-Chief:
Dr. Sami Dekaki

VOLUME 1

Issue 5

OCTOBER 2026

All rights reserved to the Journal

Legal Déposit: 2026PE0013
ISSN: 3119-6837
E-ISSN: 6845-3119

CNRST

IMIST
Institut Marocain de l'Information Scientifique et Technique
المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني